عدد 94 — 21 ذو القعدة 1441 (13 يوليو 2020)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019–2020 : دورة أبريل 2020

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2020

صفحة

- محضر الجلسة رقم 292 ليوم الثلاثاء فاتح ذو القعدة 1441 (23 يونيو 2020) 7694

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

- محضر الجلسة رقم 293 ليوم الثلاثاء 8 ذو القعدة 1441 (30 يونيو 2020) 7723

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

- محضر الجلسة رقم 294 ليوم الثلاثاء 8 ذو القعدة 1441 (30 يونيو 2020) 7749

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية".

- محضر الجلسة رقم 295 ليوم الثلاثاء 15 ذو القعدة 1441 (7 يوليوز 2020) 7763

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

- محضر الجلسة رقم 296 ليوم الثلاثاء 15 ذو القعدة 1441 (7 يوليوز 2020) 7790

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على خمس (5) مشاريع قوانين:

1. مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها (المحال على المجلس من مجلس النواب)؛
2. مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛
3. مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية؛
4. مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية.

(المودعة بالأسبقية لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور)؛

5. مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي (المحال على المجلس من مجلس النواب).

محضر الجلسة رقم 292

التاريخ: الثلاثاء فاتح ذو القعدة 1441هـ (23 يونيو 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعتان وإحدى وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدين الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد توصلت رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من يوم الثلاثاء 16 يونيو 2020 إلى 23 يونيو 2020، بعدد من أسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، وذلك كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 20 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 37 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 10 أجوبة.

كما توصلت الرئاسة برسالة جوابية من السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، هذا نصها:

"إلى السيد

رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: التحدث في موضوع عام وطارئ.

سلام تام بوجود مولانا الإمام وبعد؛

في إطار مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، والتي تخول للمستشارات والمستشارين الحق في تناول الكلمة في نهاية الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية لإثارة موضوع عام وطارئ، وعلى أن تبرمج هذه الطلبات بإتفاق مع الحكومة، يشرفني أن أخبركم بأن السيد وزير الشغل والإدماج المهني عبر عن عدم استعداده للجواب عن الطلب المقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول موضوع: "ظاهرة عدم التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، في نهاية الجلسة الشفهية ليوم الثلاثاء 23 يونيو 2020.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والتقدير.

والسلام."

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

غادي نبداو هذه الجلسة بقطاع العدل، فالكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

إلتزمت الحكومة في البرنامج ديالها بمحاربة الفساد، بغينا نعرفو اشنو هما المنجزات اللي حققتها الوزارة ديالكم في هاذ الباب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني عندو.. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

في ظل هاذ الحجر الصحي، ما هي المعاناة التي عرفتها محاكم المملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد الحسين العبادي:

ما عندناش وحدة الموضوع في هاذ الأسئلة هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

هكذا قرر المكتب باش الوزير يدير جواب واحد.

المستشار السيد الحسين العبادي:

كنتمسكو بالحق ديالنا في طرح السؤال منفردا.

السيد رئيس الجلسة:

لك ذلك.

السؤال الرابع موضوعه "تقنية التقاضي عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة".

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

تجربة المحاكمة عن بعد في ظل الجائحة، هل في نظركم وعمليا هل تضمن كل شروط المحاكمة العادلة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "التقاضي عن بعد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

المستشارات والمستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نعلم على أن بفعل جائحة كورونا، القطاعات كلها تأثرت، قطاع العدل هو الآخر تأثر لا من حيث الإدراة ولا التدبير ولا اللوجستيك ولا من حيث التقاضي وضمان المحاكمة العادلة لكل المتقاضين، مما طرح تحديات كبيرة على المستوى اللوجستيكي وعلى المستوى القانوني في نفس الوقت.

السيد الوزير،

ما هو أو كيف دبرت الوزارة هاذ النظام؟

وكيف تم تقويم نتائجه؟ وما هي آفاقه؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعتقد بأنه الأخ من العدالة بغى يلقي سؤال، تفضل.

لك الكلمة.

المستشار السيد الحسين العبادي:

نعم السيد الرئيس، مادام أن جميع الفرق قدمت سؤال، وباش ما نبقاوش يعني استثناء ويكون رد واحد، فغنطرح السؤال ديالنا.

السؤال ديالنا هو أن جميع محاكم المملكة عرفت واحد التوقف اللي هو شبه كامل لأنشطتها القضائية، خلال فترة الحجر الصحي، بطبيعة الحال مع خوض المحاكمة عن بعد في قضايا المعتقلين، هذا التوقف كما هو معلوم أنه أفرز الكثير من القضايا والتأخيرات في الملفات.

الآن بعد العودة، عودة المحاكم للعمل وتوافد مرتفقي العدالة، نحن أمام عطلة قضائية كذلك يعني خلال شهر 7 وشهر 8.

كنسولكم السيد الوزير، عن إستراتجية الوزارة ديالكم مع باقي المتدخلين الآخرين في مرفق العدالة، إستراتيجية من أجل البت في هذه الملفات يعني في أجل معقولة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على أسئلة المحور الأول.

السيد محمد بن عبد القادر، وزير العدل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية لابد أن أتوجه إليكم بالشكر الجزيل، فرق الأغلبية والمعارضة، على طرح هاذ الأسئلة التي تخص قطاع أساسي وحيوي مهم، وكان من القطاعات المهمة التي انخرطت في مواجهة وباء كورونا، بعدد من التدابير الإحترازية والوقائية والتدبيرية من أجل استمرارية المرفق القضائي.

وزارة العدل، في إطار الإختصاصات الموكولة إليها في مجال التدبير الإداري للمحاكم، ومن منطلق مسؤوليتها في ضمان الأمن الصحي داخل المرافق القضائية وحماية كل المتقاضين والمرتفقين، والسادة القضاة وأطر ومسؤولي كتابة الضبط وهيئات الدفاع، وكل من يتردد على المحاكم، فهاذ الإطار اخذات واحد العدد ديال التدابير، وكنا حريصين على أخذها في إطار التشاور والتنسيق مع كل الشركاء، وعلى رأسهم المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة وجمعية هيئات المحامين بالمغرب ومختلف التنظيمات والهيئات المهنية، وبفضل هاذ التعاون وهاذ التنسيق، تمكنا من تحقيق معادلة صعبة وهي تحقيق الأمن الصحي لكل من يتردد على هاذ المرفق، وفي نفس الوقت المساهمة في تحقيق الأمن القضائي للمتقاضين وللمرتفقين، دائما في إطار حالة الطوارئ الصحية.

هناك إجراءات كثيرة، سوف أحاول أن أستعرضها أمامكم باختصار:

- كان أول قرار اخذيناه في إطار هاذ التشاور، هو تعليق الجلسات بمختلف محاكم المملكة، لأن كان أول قرار صدر على وزارة الداخلية يمنع التجمعات التي يفوق عددها 50 شخصا، وبطبيعة الحال، كان لابد في نفس اليوم أن ننتبه إلى الأعداد بالعشرات الذين يترددون على المحاكم اللي يمكن تحول إلى بؤر بنسب عالية من المخالطة، فكان لابد أن تتخذ إجراءات متعلقة بتعليق هاذ الإنعقاد، إلا في حالة قصوى، إذن كان هاذ القرار هذا أساسي وكانت بيانات وتوضيحات؛

- كاين تدبير آخر قمنا به، هو تعزيز أو مزيد من تعزيز الخدمات الرقمية والتبادل اللامادي للمساطر، حقيقة مكن من تلبية والإستجابة لعدد من الطلبات اللي توصلنا بها عن بعد، وكاين أرقام كثيرة في هاذ الشأن، ومثلا يمكن نعطيكم بأنه 64.323 طلب الحصول على السجل التجاري عن بعد، وقمنا بمعالجتها عن بعد، بالإضافة إلى العديد من الطلبات الأخرى اللي تقدمو بها المواطنين، 20.906 ديال الطلبات ديال السجل العدلي، إلى غير ذلك من الخدمات؛

- كاين قرار آخر قمنا بإتخاذه يتعلق بالتدابير المتعلقة بالوقاية وتنظيم العمل، فكانت هناك تدخلات دورية لتعقيم المحاكم والمرافق ديال البنايات ديالها، ولا أذكر العديد من، يعني الوسائل ديال التعقيم وديال التنظيف وديال التطهير وآليات أخرى قمنا بتطويرها، ومؤخرا قمنا بانتقاء حوالي يعني 200 من الكاميرات المتطورة اللي تضبط درجة الحرارة ديال المترددين على المرافق العمومية، وقمنا بتجهيز مختلف محاكم المملكة بها؛

- واخذينا أيضا قرار كيتعلق بالانخراط في تفعيل العفو الملكي السامي، اللي شمل 5664 معتقل، واللي اتخاذ في إطار.. كعفو استثنائي في إطار حالة الطوارئ، اشتغلت أيضا الوزارة مع كافة الفرقاء الآخرين في لجنة العفو لتفعيله؛

- اخذينا أيضا قرار باعتماد المحاكمة عن بعد من خلال التقنية ديال المناظرة المرئية واللي حققت واحد النجاح ما يمكن إلا نعتزو به، وكان بمثابة واحد (l'accélérateur)، واحد العامل ديال تسريع الوتيرة ديال التحول الرقمي في الإدارة القضائية، واحنا مشتغلين على أوراش، وغدا في المجلس الحكومي سأتقدم بعرض حول المخطط التوجيهي للتحول الرقمي، إذن فاحنا حولنا واحد التحدي إلى مكسب خصنا نطوروه، إلى غير ذلك من الإجراءات اللي اتخذنا في هاذ الإطار.

هناك سؤال يتعلق بأيضا الإجراءات اللي اتخذنها لاستئناف المحاكم للنشاط ديالها، فعلا احنا كنا كنتوقعو أنه ملي غادي.. نظرا لتراكم الملفات والقضايا المؤجلة، أنه غيوقع واحد الإقبال كبير على المحاكم، لذلك كانت هناك واحد الخطة مشتركة، يعني في إطار واحد لجنة رباعية، فيها المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة وجمعية هيئات المحامون ووزارة العدل، واخذينا التدابير ديالنا، يعني بكيفية مرحلية، باش هاذ المرفق يستعد النشاط ديالو بكيفية عادية وتنظم العمل وتم الإشراك ديال مختلف الهيئات المهنية.

الوزارة، بطبيعة الحال، منخرطة في تنفيذ استراتجية محاربة الفساد، وهي تقوم بتحمل العديد من المشاريع المندرجة في هاذ الإطار، نعطيكم بعض الإجراءات المهمة جدا اللي كتتعلق بالرقمنة، بحال مثلا التنزيل ديال (l'application) المتعلقة بتطبيقية الصندوق، اللي كيحقق واحد النوع ديال الفعالية، ولكن أيضا كيحقق الشفافية في مختلف محاكم المملكة؛

- أيضا، كانت هناك دروس ودورات تكوينية في المجال ديال قواعد النزاهة العمومية بالنسبة لأطر وموظفي الوزارة؛

- ثم هناك أيضا دعم وهيكلة أقسام الجرائم المالية بالمحاكم ديال المملكة؛

- وهناك القانون ديال "الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها" اللي اشتغلنا عليه لمدة طويلة حتى استقر على واحد الصيغة اللي كان عليها توافق وإجماع بكافة الفرقاء، وهذا قانون مهم، غيعطي

لهاذ الهيأة المزيد من الاختصاصات للتدخل في محاربة الفساد؛

- وأيضا القانون اللي قدمناه في لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، واللي صادقت عليه الحكومة، وهو القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال، أيضا فهذا قانون عندنا فيه التزامات دولية مع منظمة (GAFI[1]) اللي كتراقب تبييض الأموال، واللي غادي يجعل المغرب أنه يتنقذ من اللائحة الرمادية، اللي كان ممكن يتوضع فيها وتأثر على جلب الاستثمار وعلى التمويلات الخارجية إلى غير ذلك.

إذن، فالوزارة منخرطة في هاذ المجال، فبطبيعة الحال هناك مراجعات غادي تم في مجموعات القانون الجنائي المتعلقة بتعزيز النزاهة في المرفق العمومي ومحاربة الفساد.

وشكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

نفس الملاحظة اللي أثارها الأخ فيما يخص وحدة الموضوع، ولكن بما أنه تجعل هاذ الشي كلشي في سؤال محوري ما كاين باس، وربما نعتبرو أن الفساد حتى هو واحد النوع من كورونا، نتمناو يتلقا ليه اللقاح ويتلقا ليه الأدوية.

السيد الوزير،

على مدى 20 سنة، جلالة الملك أعطى أهمية قصوى لمحاربة الفساد، تم إحداث مؤسسات عديدة لتساهم في محاربة الفساد، وأهمها -وقلتها السيد الوزير- المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، الهيأة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة، مفتشيات الداخلية والمالية.

في الدستور ديال 2011 تعطات الصلاحية للبت والحسم في ملفات الفساد للقضاء، باعتبار أن تكون الكلمة الأخيرة للقضاء في محاربة الفساد، في إطار، طبعا، بناء دولة الحق والقانون.

كنا ننتظر من هاذ التطور الهام، أن ترفع وتيرة البت والحسم في ملفات الفساد، وأصبحنا نعيش العكس، ونتساءل ويتساءل المواطنين ما هي الأسباب؟

السيد الوزير،

هاذ الشي كيعطي انطباع عند المواطنين، أن هناك ربما انتقائية، لا ندري من طرف من؟ ملفات بسرعة فائقة وملفات مكدسة في الرفوف، لا ندري ماذا تنتظر؟ وماذا ينتظرها من مصير؟

المؤسسات اللي ذكرتو تصدر تقارير بالعشرات، والكل يتساءل عن مصيرها ومآل الخروقات المبينة فيها.

للتذكير مرة أخرى، أن الحسم أعطي حصريا للقضاء، أمثلة حية، السيد الوزير، جماعة ملعب في إقليم الراشيدية، رقم قياسي في الملفات، وبلا مندوزو للتفاصيل، وبهاذ السبب الآن بالذات، هاذ الجماعة ديال ملعب كتعرف احتقان اجتماعي غير مسبوق بهاذ السبب ماشي سبب آخر.

في نفس الجهة مع الأسف، هناك ملف ضخم أو عدة ملفات تهم الجهة أمام القضاء منذ فترة، والجهة الآن تحتضر، السيد الوزير، وضعية مثل هاته ربما، ربما قد تعطي الحق لشي واحد إلى قال ذيك المقولة الشهيرة ديال "أنصر أخاك ظالما أو مظلوما"، في الوقت اللي المغاربة سواسية أمام القانون.

الساكنة السيد الوزير، تتساءل ونتساءل معها عن مصير هاته الملفات ديال ملعب وديال الجهة؟

ومن واجبنا سنبقى متتبعين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بدوري، بإسم الفريق الإستقلالي، نحيي مبادرتكم الطيبة التي جعلت دائما حق التقاضي مكفولا دستوريا، ويبقى المواطن الذي فعلا مع الجائحة، هناك معاناة للمواطنين، هناك من حرم من المثول أمام المحكمة، هناك من ضاعت حقوقه، وربما، وربما سنعيد أو ستعيد النظر، لأن القضاء الواقف والقضاء عدة مراحل ديال التقاضي كنظن مازالة مكفولة دستوريا، نحمد الله على بلادنا التي خطت خطوات جد، جد إيجابية في مجال القضاء.

كيبقى السؤال الذي ننتظره ونتمنى أن يعمم، التقاضي عن بعد، تقديم الشكايات عن بعد، وربما مررنا بتجربة يمكننا تقييمها من قريب أو من بعيد، هل نستطيع اليوم أن نأخذها كمقياس؟ وهل فعلا

[1] **G**roupe d'**A**ction **Fi**nancière

استطعنا أن نصل إلى التقاضي عن بعد؟ وأن المواطن البسيط خاصة، لا نتكلم عن المدينة وعلى المثقفين، هناك فئة عريضة، وهي التي نجدها باستمرار أمام المحاكم، هل تستطيع مواكبة هاذ الإجراء الحضاري المتطور، لنفتخر ونزيد افتخارا ببلادنا في مجال القضاء؟

صحيح، لا يعدو أن يكون القضاء قد تأثر شأنه شأن باقي القطاعات خلال هذه الفترة، ولكن أظن أننا اليوم أمام قضاء وربما يعالج تدريجيا، تدريجيا، ليبقى الجانب الديمقراطي وحقوق الإنسان مهيمنة على إشكالية وعلى الشكل العام للمحاكمة، لنتوخى جميعا محاكمة عادلة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم والتفاعل ديالكم حول الموضوع.

ونشير بداية إلا أن هاذ التوقف الإضطراري مع الأسف يعني على أنه كان قرار أحادي ولم يتم فيه التنسيق في البداية مع باقي المتدخلين، وعلى رأسهم جمعية هيئات المحامين بالمغرب.

الآن، بعد تأخير البت في الكثير من الملفات وهي حقوق للمواطنين، نطالب الآن بمخطط استعجالي لتدبير هذه الملفات المؤجلة وحل إشكالية تراكمها بالتنسيق، كما كان لاحقا، ونؤيد هذا مع باقي المتدخلين من جمعية هيئات المحامين بالمغرب، سلطة قضائية، رئاسة النيابة العامة، المفوضين القضائيين، كتابة الضبط.

كما نطالب بضرورة الإسراع بحل إشكالية تنفيذ الأحكام وخاصة في هذه الفترة في مواجهة مؤسسات الدولة والجماعات الترابية وشركات التأمين.

بالنسبة للمحاكمة عن بعد التي اعتمدت في قضايا المعتقلين، لدينا السيد الوزير ملاحظات تقنية وقانونية حولها:

- أولا، نحن مع مواكبة التطور التكنولوجي واستعمال الوسائل الحديثة في التقاضي، ننوه ما حققه المغرب في هذا الجانب من تقدم، لكن واقع الحال يبين بأن ما تزال هناك عدة إكراهات وما زلنا بالفعل بعيدين عن تحقيق المحكمة الرقمية، كما ورد ذلك في المخطط، مخطط إصلاح العدالة؛

- كذلك، هناك يعني كملاحظ وكمتتبع، على أنه كاين ضعف ديال صبيب الأنترنيت في بعض المحاكم، في بعض السجون، وكذلك قلة الوسائل اللوجستيكية، أشرتم إلى أن الوزارة اقتنت مؤخرا يعني كاميرات، نؤيد ذلك؛

- نشير إلى أن هذه المحاكمات، مع الأسف، تمت في غياب الإطار القانوني والسند القانوني، لأنه ما ينظم المحاكمات هو قانون المسطرة الجنائية، أي تعديل فيها هو قانون إجرائي يصلح قانون الحريات، أي تعديل فيه يجب أن يخضع إلى السلطة التشريعية، هي صاحبة الإختصاص، لا أن يكون ذلك عبر البلاغات والبيانات والتعليمات، لذلك كنا نتمنى أن تتقدم الوزارة بمشروع قانون يكيف المحاكمة عن بعد؛

- في الأخير، لابد أن نطالب الإدارات والمؤسسات باحترام اختصاص القضاء وندين ما أقدمت عليه السلطات العمومية في الدار البيضاء، باقتحام وإفراغ مكتب لمحامي خارج الضوابط القانونية وخارج المساطر.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

في إطار بعض الملاحظات التي نود تقاسمها معكم حول موضوع "المحاكمة عن بعد"، التي نعتبر أن جوهرها وهو كيف نصون الحق كمعطى دستوري؟

يمكن في حالة الطوارئ نقصنا من الحريات ديال الناس، حرية التنقل، حرية التجوال، ولكن لم ينص الحق هل الإجراءات التي اتخذت صانت هاذ الحق؟ لاعتبارات متعددة من بينها:

- الحضور الجسدي، أعتقد للأطراف، ركن مركزي في المحاكمة العادلة، احنا عندنا ظرف إستثنائي بطبيعة الحال، هذه ضرورة والضرورة تبيح المحظور؛

- كذلك، غياب النص القانوني سواء بالنسبة للمسطرة الجنائية والمسطرة المدنية، التفاوت اللي كاين.. على مستوى اللوجستيك في درجة صبيب الأنترنيت مثلا، التقنيات المستعملة، إدارة السجون كان عندهم إشكال؛

- كذلك، احتمال إرتفاع نسبة الخطأ اللي كاينة في المحاكمة عن

بعد؛

- كذلك، النقص في اللوجستيك من قاعات اللي كيوخر الجلسات، القاعات وما إلى ذلك.

هذا راه كنعتبروه أنه جزء من التحول الرقمي للعدالة، والتحول الرقمي للعدالة بالإضافة للحاجيات المعبر عنها فيما يتعلق باللوجستيك والموارد البشرية، الموارد البشرية نحتاج إلى كفاءات، هاذ التحول الرقمي يحتاج إلى كفاءات، لكن الحكومة اخذات قرار ديال تجميد الترقيات وفي نفس الوقت توقيف المباراة، كيف يمكن أن ننجح في هاذ الأمر مع هاذ الأشياء هاذي؟

- كذلك، لابد، لابد أن نفكر في التنظيم القضائي للمملكة، كاين ملاحظات ديال المحكمة الدستورية اللي ما عرفناش فين وصل اليوم في التنظيم القضائي للمملكة؟ هو جزء من.. إلى ما كانش عندنا تنظيم قضائي للمملكة متوافق مع ما صدر عن المحكمة الدستورية، اللي هو من خلاله هو الإطار العام اللي غادي نطبقو فيه التحول الرقمي؛

- كذلك، لوحظ في هاذ مرحلة الطوارئ الصحية والحجر الصحي أنه بعض المحاكم اللي لا تحتاج للحضور الجسدي، المحاكم التجارية مثلا، المحاكم التجارية رغم ذلك فالملفات تأخرت وتراكمت، مع كان من المفروض قرارات.. لأن المرافعات تكون مكتوبة في أغلب الحالات، وبالتالي كان التأخر في هاذ..

لذلك، فإذا كنا بطبيعة الحال، لا يمكن إلا أن نصفق لما جرى، لأنه لا يمكن أن نترك معتقل لمدة ثلاثة أشهر، ونقولو لا راه كاين الحجر الصحي، هاذي أشياء ضرورية، لكن أنا أتحدث على التحول الرقمي بصفة عامة، إذا كنا نفكر، لا قدر الله، مستقبلا ولا نريد أن نسقط مرة جديدة في هاذ الأمر، أن تكون عندنا كل الشروط، سواء القانونية أو المادية أو البشرية لنكون في مستوى اللحظة.

كذلك، أعتقد أنه إشراك الجميع، وأعتقد أنكم قمتم بهاذ.. بما فيهم جميع الأطراف ساهمت في هاذ.. وأعتقد أنه لم يكن هناك أية شكايات في الأمر من طرف المرتفقين.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

آخر متدخل في هاذ المحور، الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الكلمة لكم.

<u>المستشار السيد الملودي العابد العمراني:</u>

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

بالنسبة للمحاكمة عن بعد، كما تعلمون، ممكن أن تحقق نتائج إيجابية في مجالات أخرى، لكن بالنسبة للمجال الجنائي فهاذ المدة اللي تنجزت فيها هاذ المحاكمات عن بعد في المجال الجنائي، فحقيقة على أرض الواقع فهناك قصور، أي أن هاذ الوسائل المستعملة، هاذ الوسائل اللوجستيكية لم تواكب ما هو مطلوب من العدالة، فالأساس أو الهدف الأساسي للعدالة هو تحقيق العدل، أي أن يكون الحكم اللي كيصدر على المحكمة كيثبت الحقيقة، وهاذ الحقيقة في ظل المواد ديال قانون المسطرة الجنائية اللي دابا كتنص على احترام مجموعة من المبادئ اللي فيها العلانية، الشفوية، الحضورية، مبدأ المواجهة ما بين الخصوم، مبدأ المواجهة ما بين الشهود والمتهم، في ظل هاذ التفاعل، فالقاضي أو المحكمة كتكون واحد القناعة ديالها، لأن كما تعلمون على أن القاضي هو حر في تقدير وسائل الإثبات، هاذ الوسائل المستعملة، ما تبعناه وما لاحظنا على أرض الواقع لم تتمكن من تحقيق ومن احترام هذه المبادئ، فلاحظنا على أنه بالنسبة للسجين ما تيتمكنش باش التلفاز اللي موضوع أمامه يتبع كافة الحضور اللي هوما في المحكمة من خبراء، مترجمين والهيأة والشهود والدفاع.

كذلك، تطرحت إشكالات كبيرة في حالة تعدد المتهمين، مثلا إلى كانو غير ثلاثة من المتهمين الشاشة ما تيمكنش تنقل هاذوك المتهمين في نفس الوقت، كذلك الدفاع بعض المرات تيدافعو المتهم ما تيبانش ليه هنايا، لهذا فهنا لابد من باش تكون واحد التعديلات في المسطرة الجنائية حتى تواكب هاذ التحول الرقمي في مجال العدالة، خاصة ما يتعلق بتكوين قناعة القاضي.

تعلمون على أنه المشرع منح القاضي سلطة تقديرية بناء على هاذ المبادئ اللي تطرقت لها، فالآن مللي أصبحنا أمام واحد المحاكمة التي تتم عن بعد، فهنا يجب..

وشكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد، فيما تبقى لكم من الوقت، لا كان غلطو، (régie) كان غلط دارلكم 18 دقيقة ولكن اللي عندكم 15 فقط، غادي نشوف.

(régie) دير الوقت.

تفضل هنا، تفضل.

<u>السيد وزير العدل:</u>

شكرا السادة المستشارين المحترمين على هاذ التعقيبات.

وشكرا بصفة خاصة للذين أبدوا تفهمهم للإجراءات اللي تم

اتخاذها، وخاصة هاذ التقاضي عن بعد، وقدموا اقتراحات لتطوير هذا التجربة.

نبغي نوضح قبل ما ندخل في التفاصيل مسألة أساسية، الطوارئ الصحية هي حالة استثنائية، والحالة الاستثنائية تستدعي تدابير استثنائية (état d'exception, mesures exceptionnelles)، ما شي هو تقييم السياسات العمومية في الأوضاع الطبيعية.

تدبير هاذ الوضع الاستثنائي كانت فيه واحد المقاربة ديال جلالة الملك، حفظه الله، هو الإنسان قبل أي شيء آخر، الرواج الاقتصادي، الإقلاع، الفعالية، هو الإنسان، حياة الإنسان، إذن هذه هي المقاربة اللي انخرطت فيها الوزارة، ولكن كيفاش انخرطت فيها؟

ما شي بالبلاغات، السيد المستشار المحترم، ولا بالتعليمات، أبدا، انخرطت هذه الوزارة إلى حدود هذا الصباح، إلى حدود يوم السبت عندما شاركت في جلسة عمل مع جمعية هيأة المحامين في بوسكورة، في مقر النادي ديال المحامين، واشتغلنا على المحاكمة عن بعد وعلى الكثير من التدابير، وكانت جلسة في الصباح على قانون المحاماة وحضرو فيها خمسة ديال النقباء مع المديرين ديال الوزارة.

واجتمعنا مع الجامعة ديال القطاع دالعدل، واجتمعنا مع النقابة ديال قطاع العدل، النقابة الديمقراطية لقطاع العدل، ووضعناهم في الصورة واستشرنا معهم في الدليل اللي وزعنا على التدابير، إذن ما كاينش البلاغات، ما كاينش التعليمات، والوزارة دائما تيكون فيها واحد الشريك.. اليوم في الصباح، غير في الصباح، احنا مع السيد رئيس الحكومة ورئيس الهيأة العدول كانت في الوزارة، مع الأطر تيتشاورو حول القانون ديال العدول، يوميا كاين مشاورات، فهذه قناعة ما شي مزايدة، لأنها مرتبطة بحسن المحاكمة.

نجيو دابا للمحاكة عن بعد لأن كان فيها تركيز قوي جدا، كل النقاش الذي صاحب هاذ المحاكمة عن بعد هو نقاش إيجابي، وما فهش غير احنا بوحدنا، العالم كله عاش الأزمة والعالم كله أخذ تدابير استثنائية بما فيها هاذ المحاكمة عن بعد، لكن احنا ينبغي هناك تدقيق في بعض الأشياء، مثلا بأنها خرق للمحاكمة العادلة الدفاع أو لغير ذلك، ومفاهيم على كل حال اللي أصبحت كلاسيكية وتنتمي لواحد الفكر قانوني ديال الحضورية إلى غير ذلك.

إذن المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في 2006، (déjà) في 2006 وكانت هناك المحاكمة ديال القادة ديال عصابة المافيا في إيطاليا، وطبعا كانت التكلفة ديال نقلهم إلى المؤسسات السجنية ديال المحاكم ومخاطر الفرار، في إيطاليا تتعرفو ذاك الظروف كيفاش هي، فدارت محاكمة عن بعد، وتحال الملف على المحكمة الأوربية، فاعتبرت المحكمة الأوربية تقريبا حرفيا بأن (le procès à distance est conforme au droit d'accès à un procès équitable, mais au moins la cour reste attentive aux conditions)، هي اللي ذكرتوها أنتم.

ومع ذلك، رغم أن مطابقة المحاكمة عن بعد للمحاكمة العادلة، فالمحكمة الأوربية تبقى منشغلة بالظروف، وهي اللي تفضل بها السيد المستشار، أحيانا هذه تجربة، راه احنا دارنا واحد التجربة ما كنا ننتظرو لولا الأزمة، واحد العشر سنين أخرى ما نديروهاش مترددين، يعني مثلا احنا في الأول وضعنا الحواسب، لكن انتهينا إلى أن الحواسب خصها تكون متصلة بشاشات كبرى باش تكون العلنية، أما مفهوم الحضورية الجسدية، هذا نقاش تيتعلق بالوحدة المكانية، واش يكون القاضي والمتهم في مكان واحد أو لا مبعدين ب 6000 كلم على أ ساس يكون الصوت والصورة.

ثانيا، أي جلسة، وأنا حضرت للعديد من الجلسات عن بعد في بعض المحاكم، أي جلسة يسأل القاضي المتهم هل أنت موافق على هذه التقنية في أن تمثل أمام المحكمة؟ فيبدي موافقته أو امتناعه وكذلك الدفاع، لأن لا أحد مثل أمام المحكمة ضدا على إرادته، وبهاذ التقنية تم الإفراج على 1370 في أحكام استئنافية، وكان ممكن يكونو جالسين دابا، لأنه لا تنسو أنه كان هناك واحد القرار سديد هو إغلاق السجون بعد انتشار هاذيك البؤرة، وما معنى إغلاق السجون؟ أن المعتقلين ما غاديش يجيو للجلسة، إيوا نعطلو الجلسات، خصنا ناخذو قرار واحنا تنتحملوه، وشوف راه إغلاق السجون كان يوم 23 أبريل، يوم 27 أبريل انطلقت المحاكمة عن بعد في كل محاكم المملكة، وأنا شخصيا مع السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى والسيد رئيس النيابة العامة وبعض النقباء حضرنا في المحكمة الابتدائية في سلا لإعطاء هذه الانطلاقة.

طبعا بدات تتجينا، وأنا طلبت التقارير تبقى تجيني من المحاكم، مسألة جودة الصوت والصورة وتنتغلبو عليها يوميا إلى درجة بأننا الآن احنا مقبلين على إبرام اتفاقية مع شركة وطنية ديال الاتصال من أجل مضاعفة الصبيب، لأن بعض المؤسسات السجنية مللي تيولي المعتقل في اتصال مع المحكمة تيطيح الصبيب في الإدارة ديال السجن لأن كان ضعيف، الآن بهاذ المجهود هذا انتهينا لواحد العدد ديال الأشياء واحنا..

ثانيا، الترتيب، أشنو هي الجلسات؟ وفي أي مستوى اللي خصها تكون؟ واش التجار؟ واش الجنحي؟ واش المدني؟

هذا أمر لم نقرر فيه نحن، احنا اعطينا المعيار، المبدأ العام وتركنا للجان الثلاثية المشكلة من الرئيس الأول للمحكمة والوكيل العام بها والنقيب على مستوى الدائرة القضائية، هوما اللي يبرمجو الجلسات، فهيئات المحامين اللي تكلمتو عليها منخرطة في هذه العملية، طبعا هذا لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات، ونحن نرحب بها بصدر رحب.

إذن هاذ الشي ديال المحاكمة عن بعد أصبح الآن مكسب، يعني فرعيا هيأنا واحد العدة ووزعنا الحسابات الإلكترونية في المؤسسات السجنية وفي المحاكم، وانطلقت العملية، وتم واحد العدد ديال الجلسات، بالآلاف انعقدت الجلسات لحد الآن، لحد الآن، طبعا كاين

ضمانة أكثر من هيئات الدفاع؟

أنتوما تتعرفو الدفاع تاريخيا في المغرب وارتباطه بالحريات، وراه كلهم حاضرين وراه حضرت.. والسادة الأساتذة يرافعون بهذه التقنية.

إذن فهذه العملية خصها تحول اليوم إلى مكسب، وينبغي أن تتعزز بإطار قانوني، واحنا اليوم، كما قلت لكم، راه السيد رئيس الحكومة والسيد الأمين برمجو غدا عرض يتعلق ب"التحول الرقمي في منظومة العدالة"، باش تكون عندنا رؤية اللي هي غادي تسند المراجعة القانونية ما شي غير في المسطرة الجنائية حتى في المسطرة المدنية.

بقات مسألة أيضا لابد من أن نذكر بها، وهو أنه التنظيم القضائي مستقل، احنا مللي تندخلو في المحاكم ما شي باش نظمو العمليات والمسارات القضائية، هاذي تيقومو بها السادة القضاة بالتنسيق مع المحامين، احنا تنكونو رهن الإشارة في التدبير الإداري والتدبير المالي لمحاكم المملكة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

شكرا السيد وزير العدل على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل لأسئلة المحور الثاني الموجهة لقطاع الصحة، وبهذه المناسبة نرحب بالسيد الوزير لمساهمتكم التي غادي تساهمو معنا في هذه الجلسة.

في البداية غادي نعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في موضوع "تحفيز الأطر الطبية والتمريضية".

الكلمة لكم.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

بغينا نسولكم حول التدابير اللي اخذيتوها في وزارة الصحة حول تحفيز، يعني الأطباء والممرضين، لأنهم قامو بواحد العمل جبار، بغينا نشوفو واش كاين شي التفاتة حول هاذ الفئة اللي بذلت مجهود؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني وموضوعه "الإستراتيجية المستقبلية للنهوض بقطاع الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشار السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أبانت جائحة "كوفيد-19" عن مجموعة من النواقص في العديد من المستشفيات، لذا نسائلكم: ترى ما هي التدابير التي ستتخذونها للنهوض بقطاع الصحة؟

السيد رئيس الجلسة:

فريق العدالة والتنمية في سؤال موضوعه "الخطة الاستشرافية لوزارة الصحة لمواجهة إمكانية تطور وباء كورونا".

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا هو حول توقعاتكم وحول الإجراءات المتخذة لتعزيز المنظومة الصحية والتحكم في الحالة الوبائية مستقبلا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الحركي سؤاله موضوعه "المعالم الأساسية لإستراتيجية الحكومة لتطوير قطاع الصحة".

السيد رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم حول التدابير الحكومية المستعجلة والمقبلة لدعم قطاع الصحة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تطورات الحالة الوبائية لفيروس كورونا "كوفيد-19" ودور اللجنة العلمية المواكبة"، لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

في إطاررفع الحكومة للحجر الصحي تدريجيا، ما هي تطورات الحالة الوبائية لفيروس كورونا؟

وما هو بالخصوص دور اللجنة العلمية المواكبة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في سؤال موضوعه "تبسيط المساطر للفاعلين الاقتصاديين في حلقات الإنتاج والتجارة الخارجية للمنتجات الطبية والشبه الطبية ومستحضرات التجميل".

الكلمة لكم.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أريد أولا أن أشيد عاليا بالشراكة المثالية التي تربطنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بوزارتكم، في إطارعملية الكشف المكثف الوطنية بالمقاولات، والتي، والحمد لله، بعد الكشف عن 75.000 شخص لم تبرز إلا عن أقل من 10 حالات مؤكدة، وهذا يدل عن مسؤولية أرباب العمل الشرفاء، وعلى انضباطهم وانخراطهم وراء السدة العالية بالله في تطبيق جميع التدابير الاحترازية والوقائية للحد من هذه الجائحة.

ونريد بهذه المناسبة الرد على بعض الأصوات التي سولت لهم أنفسهم نعت المشغلين ب "من لا يأبه بحياة العمال ويهتم بالربح فقط"، ونقول لهم إن الله يقول: "لا تبخسوا الناس أشياءهم"، ونوصي الجميع أيضا بقول الله تعالى: "إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا"، كخير نصيحة لفضح أكاذيب هؤلاء.

ورجوعا إلى ما هو بناء وعلاقة بالجائحة، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير الرامية إلى تبسيط المساطر للفاعلين الاقتصاديين في حلقة الانتاج وحلقة التجارة الخارجية للمنتجات الطبية والشبه الطبية ومستحضرات التجميل والتعقيم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في تقديم سؤال موضوعه "إجراءات الخروج التدريجي من الحجر الصحي".

الكلمة لكم.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، لابد أن نشيد بالقرارات التي اتخذتها السلطات المغربية، وخاصة المجهودات المبذولة من طرف الأطقم الطبية والتقنية والإدارية وكذلك التمريضية لقطاع الصحة.

وكما جاء في توصيات الاتحاد المغربي للشغل خلال المناظرة الوطنية للصحة المنعقدة بمراكش في سنة 2013، يجب الأخذ بعين الاعتبار بخصوصية هذا القطاع، وذلك بإعطائه الأولوية كقطاع اجتماعي، والاهتمام بالعنصر البشري عبر تحفيزه وتخصيص تعويضات استثنائية، اعتبارا للمجهودات التي قدموها، على غرار ما وقع في دول أخرى، وخلق تعويض خاص للمصابين بالفيروس باعتباره حادثة شغل، وفتح حوار قطاعي مع الجامعة الوطنية للصحة.

كان بودي، السيد الوزير، أن تكون مداخلتي كلها على نبرة واحدة، لأشيد بالنجاح الذي عرفه المغرب في تدبير هذه الكارثة، ولكن مع كامل الأسف، أولا، أتأسف لعدم استجابة الحكومة لطلب إخواني النقابيين للإجابة على الإحاطة اللي بغاو يديروها بخصوص موضوع ديال تصريح الضمان الاجتماعي، وكذلك أتأسف لاستهتار بعض المسؤولين وبعض أرباب العمل بالتدابير والإجراءات الاحترازية الصحية.

وهذا ما نبهت إليه المركزية النقابية للإتحاد المغربي للشغل في عدة بيانات سابقة، إلى احتمال ظهور بؤر جديدة كبؤرة "للاميمونة"، وضرورة حماية النساء العاملات الزراعيات اللواتي يعملن في واقع عمالي يتميز بالبؤس والهشاشة والاستغلال المفرط وانعدام أبسط الحقوق.

وبما أنكم، السيد الوزير، أنتم مسؤولون على تدبير ملف التغطية الصحية الإجبارية، نسائلكم من بين هؤلاء العاملات المصابين في هذه الكارثة، كم منهن مصرح بهن للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟

وهل قمتم بتحقيق في هذه النازلة؟

كذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن وضعية 700 ممرض وممرضة الذين يعملون بمصحات الضمان الاجتماعي ولا يتوفرون على أدنى الحقوق، ومنها التغطية الصحية الإجبارية، وهم لحد الآن غير مصرح بهم لدى "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، المؤسسة التي يعملون بها أكثر من 15 سنة؟

لقد سبق لنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن راسلنا رئيس الحكومة في هذا الموضوع، ومنذ خمس سنوات ونحن نسائل الحكومة من أجل تسوية هذا الملف وإيجاد حل لهذه الفئة، التي تضعونها في خانة المقاول الذاتي، وكأن صحة المواطن أصبحت تجارة خاضعة للبيع والشراء.

كل هذا يقع وسط سلوك احتقاري غريب واستهتار كبير بالحقوق الطبيعية والدستورية للمواطن المغربي، فمن المسؤول عن هذه الوضعية؟ وعن عدم احترام القانون؟

أليست هذه مصيبة أخرى أصابت هذا البلد، بعد المصائب التي تم تداولها مؤخرا من مواقع التواصل الاجتماعي حول إلزامية التصريح بالعمال في الضمان الاجتماعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

السؤال لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في موضوع "آخر تطورات الوباء بالمملكة وآثاره على الأطر الصحية".

تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول آخر تطورات الحالة الوبائية بالمغرب وآثارها على مهنيي الصحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "الخصاص في الموارد البشرية بالعالم القروي"، هذا السؤال لفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

سؤالنا: ما هي أهم التدابير المستعجلة اللي أخذتها الوزارة لسد الخصاص الحاصل المهول في مجموعة من المراكز الصحية بالعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سؤال آخر للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية موضوعه "الوضعية الصحية ببلادنا".

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير الاحترازية لمواجهة جائحة "كوفيد-19".

وعليه، نسائلكم السيد الوزير: ما هي نتائج هذه التدابير المتخذة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الصحة في 30 دقيقة.

تفضل.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

يسعدني أن أقف اليوم أمام مجلسكم الموقر، في إطار التفاعل مع تساؤلاتكم القيمة حول موضوع تطورات الحالة الوبائية ببلادنا وإجراءات الخروج التدريجي من الحجر الصحي وتأهيل القطاع.

بداية، لا يسعنا جميعا إلا أن نتوجه بالدعاء إلى الله تعالى أن يحفظ جلالة الملك بما حفظ به الذكر الحكيم، وأن يمن عليه بالشفاء العاجل ويبقيه ذخرا وملاذا لهذه الأمة، ويجعل بلدنا هذا بلدا آمنا مطمئنا، ويجنب أهله المحن والأسقام، كما نطلب من الله تعالى أن يرحم جميع موتانا، الذين قضوا بسبب المضاعفات الناتجة عن فيروس كورونا، وأن يعافي مرضانا الذين لايزالون في هذه الأثناء تحت الرعاية الطبية والتتبع الصحي الدقيق والمكثف بالمراكز المحدثة لتجمع الحالات النشيطة ل "COVID-19" بالمستشفيات الميدانية بكل من "بنسليمان" و"بنجرير" و"سيدي يحيى الغرب" أخيرا، إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.

لا يفوتني بهذه المناسبة كذلك إلا أن أنوه بكل المبادرات المهمة والحاسمة التي أطلقت بتعليمات ملكية سامية والتي ساهمت في الحد

من الانتشار الواسع للوباء ببلادنا.

والتوجه بالشكر والعرفان إلى كل الأطقم الطبية والصحية والتمريضية والتقنية والإدارية وباقي الفاعلين في الهيئات والأجهزة الأمنية والسلطات المحلية والوقاية المدنية والداخلية والطب العسكري ورجال الصحافة والإعلام، الذين تظافرت جهودهم جميعا في التعبئة الوطنية والوقوف على مدار الساعة في الصفوف الأمامية لمواجهة تفشي الوباء، لبلائهم الحسن وللثقة الكبيرة التي وضعها فيهم المغاربة لضمان سلامتهم الجسدية والنفسية وأمنهم الصحي.

اليوم أستعرض أمام حضوركم الكريم موضوع "تطورات الحالة الوبائية في بلادنا وإجراءات الخروج التدريجي من الحجر الصحي بالقطاع" من خلال ثلاث محاور:

- المحور الأول: تطورات الوضعية الوبائية ببلادنا؛

- ثانيا: تقييم الحالة الوبائية في ظل التخفيف التدريجي لتدابير الحجر الصحي واستئناف الأنشطة الصحية؛

- ثالثا: تصورات الوزارية بخصوص المراحل المقبلة للنهوض بالقطاع الصحي.

بفضل التعليمات الرشيدة والحكيمة لجلالة الملك، نصره الله، راهنت بلادنا منذ ظهور الفيروس بالصين، حماية المواطن أولا وأخيرا، فبادرت باتخاذ عدة من التدابير والإجراءات الجريئة، التي تحث على الاستباقية والجاهزية وتنسيق الجهود.

وهذه التدابير كانت حاسمة في بلوغ النتائج المهمة المحققة اليوم على مستوى مواجهة الوضع الاستثنائي المتعلق بخطر تفشي حالات الإصابة ببلادنا، إن على مستوى الرصد واليقظة، أو على مستوى التكفل بالحالات رغم التكلفة الاقتصادية الكبيرة لها.

وزارة الصحة تعتمد تطبيقا إلكترونيا متطورا يوفر لها جميع المعطيات الدقيقة المحينة والفورية بالمبيانات، التي تمكنها من اتخاذ القرار المناسب في الزمن والمكان كذلك.

في المحور الأول: تطورات الوضعية الوبائية ببلادنا إلى حدود هاذ الساعة

رغم ارتفاع حالات الإصابة المؤكدة في ظروف خاصة ومعزولة بعد المرحلة الأولى من رفع الحجر الصحي، وتقسيم التراب الوطني إلى منطقتين، وتسجيل أرقام قياسية تجاوزت في بعض الأحيان 500 حالة بسبب البؤر المهنية، كما هو الحال بسبب بؤرة "للاميمونة"، يمكن أن نؤكد بأن الوضع الوبائي لازال متحكما فيه حتى اليوم، وذلك بفضل المجهودات الكبيرة التي تبذلها السلطات العمومية لاحتواء الوباء والحد من انتشاره عبر التطويق السريع للبؤر المكتشفة وتتبع عزل كل المخالطين، ثم من الانتقال في مرحلة ثانية إلى إجراءات الكشف المبكر عن حالات "COVID-19"، عبر توسيع التحاليل المخبرية إلى أقصى درجة ممكنة داخل الهياكل والقطاعات الانتاجية التي لها ارتباط مباشر بالمواطن.

إن مخطط تخفيف الحجر الصحي الذي قررته الحكومة والذي يقسم تراب المملكة إلى منطقتين خضراء وبرتقالية، مرتبط ارتباطا شادا ووثيقا بمعدل انتشار الفيروس والوضعية الوبائية العامة بالمملكة، التي إلى حدود العاشرة صباحا من اليوم تم تسجيل 10.000، وصلنا اليوم إلى 10.264 حالة مؤكدة، وصلنا كذلك 8384 حالة تعافي و214 حالة وفاة، يعني مقاربة كبيرة تتبين بأن الحالة تتبقى مستقرة، وغادي نرجع للتفسير فيها.

1666 حالة نشيطة قيد العلاج، بعدما سجلت عدد هذه الحالات أدنى مستوى في أبريل ديال 595 حالة، 21 حالة حرجة، منها 17 تحت العناية المركزة و4 فقط اللي هما في الإنعاش الطبي وعندهم التنفس الاصطناعي.

المؤشرات التي يمكن ان نستخلصها انطلاقا من هاذ المعطيات:

أولا، نسبة الإصابة هي 0,03%؛ 90% ديال الإصابات الجديدة سجلت في صفوف المخالطين، وقد تجاوزت بلادنا عتبة 20.000 تحليلة يوميا باستهداف الفئات المهنية، مما جعل المعدلات ترتفع من أسبوع لآخر؛

ثانيا، استمرار انتشار الوباء بالجهات ذات الحواضر الكبرى، 89% من عدد الإصابات، كذلك 60% من الحالات النشيطة رهن العلاج هي مركزة في ثلاث جهات كبرى من المملكة، تحتفظ خمسة ديال الجهات بأقل من 1% من أعداد الإصابات بالفيروس، كما هناك في بعض الجهات مدن خالية من الفيروس لمدة زمنية طويلة.

معدلات التعافي سجلت قفزة مهمة في الأسابيع الأخيرة بعد أن كانت قد وصلت نسبتها إلى 90% ديال التعافي، اليوم بسبب ظهور بعض البؤر رجعنا إلى 82,25%، وتيبقى مؤشر جد مهم، بالموازاة تراجع عدد الوفيات على مدى عدة أسابيع، بحيث بقينا ما بين 0 و2 ديال الحالات يوميا في المملكة، لذلك تتوفر على أحد أدنى معدلات الوفيات على الصعيد العالمي بنسبة 2,1% بعد أن كان قد بلغ 4,2% في 24 أبريل الماضي، في حين يتجاوز معدل الشفاء نسبة 80%، وهو ما يرجع كذلك تكفل الوزارة بحالات "COVID-19" واستعمال دواء الكلوريكين بعد مصادقته من طرف اللجنة العلمية والتقنية الوطنية، والذي يبلور الدور المهم لهذه اللجنة.

وعلى سبيل المقارنة، يكفي أن نشير أن بلادنا قد نجحت بالفعل باعتمادها للإجراءات والتدابير الصارمة والحاسمة على مدى 13 أسبوع الماضي في احتواء تطور الوباء واستقرار المنحنى، حيث لم يتجاوز عدد الوفيات 214 حالة، في حين أن دولا أخرى سجلت عدة حالات إصابات بالفيروس مماثلة لما سجل بالمغرب ولديها ما يقارب أربعة أضعاف عدد بلادنا من حيث حالات الوفيات، مؤشر كذلك انتشار المرض سجل

انخفاضا جد مهما على الصعيد الوطني، وصلنا اليوم ل 0,76% وهاذ المؤشر هذا تيختلف من جهة إلى أخرى.

من خلال كل هاذ المؤشرات نؤكد عل أن الوضع مازال تحت السيطرة بشكل عام، ولكن مع ضرورة الإبقاء على الحيطة والحذر، لكون الفيروس ما يزال موجودا بيننا، حيث مكنت إجراءات الحجر الصحي خاصة والقرارات المرتبطة بتسطيح المنحنى الوبائي أحيانا كثيرة، رغم الارتباك الذي خلفه اكتشاف مجموعة كبيرة من البؤر في عدد من الجهات.

بالنسبة للمحور الثاني والذي يتعلق بتقييم المرحلة الوبائية في ظل التخفيف التدريجي لتدابير الحجر الصحي واستئناف الأنشطة الصحية:

ضرورة الحيطة والحذر من خطر حدوث انتكاسة من خلال موجة ثانية من انتشار عدوى الفيروس، هذا وارد، ولكن لازم الحيطة والحذر.

وزارة الصحة في ظل الظروف هذه الأزمة الاستثنائية قد حافظت على تقديم خدماتها الموجهة للمواطنين، باستثناء عمليات جراحية والاستشفاء لغير المستعجلين، وفي هذا الإطار عملت على خلق مسار جديد داخل 72 مؤسسة استشفائية للتكفل بحالات الإصابة، بحالات الإصابة بالفيروس، 11 منها مخصصة بالكامل لمرضى "COVID-19"، فمصالح المستعجلات مثلا وخلال شهر أبريل الماضي قدمت ما مجموعه 189.607 استشارة، 12.162 استشفاء و3020 عملية جراحية انطلاقا مع مصالح المستعجلات وفي أفق رفع حالة الطوارئ والحجر الصحي، بلورت وزارة الصحة كذلك برنامجا متكاملا يهدف إلى إعادة إطلاق الأنشطة الصحية بعد احتواء جائحة (COVID-19)، بطريقة آمنة لتلبية كل احتياجات السكان الصحية، وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية على المبادئ التالية:

- أولا، سلامة المهنيين الصحيين وسلامة الإجراءات الوقائية والاستشفائية والتقدم التدريجي لاستئناف الأنشطة؛

- ثانيا، القدرة على التكيف مع خطط رفع الحجر الصحي؛

- ثالثا، إمكانية العودة إلى الحجر الصحي حسب تطور الوضع الوبائي؛

- والمساواة والتناسق في استئناف الأنشطة؛

- واستمرارية تقديم خدمات الرعاية الصحية.

هاذ الخمسة ديال المبادئ الأساسية.

وفي إطار تنبؤاتها، اعتمادا على تطور المنحنى الوبائي خلال الأسابيع القادمة، اشتغلت وزارة الصحة كذلك على مخطط استراتيجي لمواكبة رفع الحجر الصحي بشكل تدريجي والإنهاء المرتقب لحالة الطوارئ، ولكن أيضا للتخفيف من تأثير انتشار الفيروس على المدى القصير بالاستناد إلى خمس (5) ركائز أساسية منها:

- توسيع التحاليل المخبرية إلى أقصى درجة ممكنة داخل القطاعات الإنتاجية التي لها ارتباط مباشر بالمواطن بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد العام للمقاولات بالمغرب؛

- ثانيا، مواكبة عدد من المهنيين والوحدات الإنتاجية والمقاولات للنهوض بإجراءات الصحة والسلامة والوقاية والمصاحبة لأنشطتها الاقتصادية، وفقا لمعايير السلامة الصحية الوطنية والدولية؛

- كذلك، تتبع وإعادة ضبط مخزون الأدوية والمواد الصيدلية واللوازم الطبية للحفاظ على المخزون الاحتياطي من هذه المواد الحيوية؛

- رابعا، وضع مخطط لإعادة انتشار المهنيين الذين تم تجنيدهم في إطار فرق التدخل في الأنشطة الصحية الخاصة ب "COVID-19"؛

- خامسا، الاستعداد لتكثيف عملية التوعية والتحسيس بأهمية الحفاظ على تدابير الصحة والسلامة والتباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات لفترة أخرى مع رفع الحجر الصحي.

إستراتيجية استئناف الأنشطة التي ارتكزت عليها وزارة الصحة في هذه المرحلة تضم بعض المؤشرات اللي مهم، خص نعرفوها، وهي خص لابد يكونو هاذ المؤشرات كتوصل لواحد الأهداف اللي منشودة إليها:

- انخفاض مؤشر انتقال العدوى (R0) تحت من رقم 1 (R0<1)؛

- عدد الإصابات الجديدة بالنسبة للساكنة أقل من 3 (<3) لكل 100 ألف نسمة؛

- معدل استعمال الطاقة السريرية خصو يكون أقل من 65%؛

- كذلك بالنسبة للطاقة الاستيعابية ديال الإنعاش والحالات، كذلك أقل من 2%، ونسبة تتبع المخالطين بموازاة الحالات المعروفة أكثر من 90%.

وهذه المؤشرات اللي حصلات عليها اليوم هاذ الأرقام بالنسبة للحالة الوبائية للمغرب.

ثاني نقطة بالنسبة للإستراتيجية هي الحفاظ على مستوى اليقظة

- كذلك، ثالثا الحفاظ على قدرة الاستجابة فيما يخص مصالح الإنعاش والحفاظ على السعة السريرية داخل وحدات العزل تتراوح ما بين 20 و40% هذا باش تتكون (la réversibilité)، لا قدر الله، إلى كانت شي انتكاسة؛

- الحفاظ كذلك على المسارات المحددة والمعروفة (les circuits COVID-19)؛

- الحفاظ على أنشطة الاستقبال بالمستعجلات مع تعزيز واستعادة الموارد البشرية التي سبق استنفارها للعمل في مناطق "COVID-19"؛

- الحفاظ على تعبئة المصالح المتنقلة للمستعجلات (SAMU[2] et SMUR[3])؛

- تعميم برنامج تواصلي موجه للمهنيين ولعامة المواطنين؛

- تعبئة المساعدين الاجتماعيين؛

- تشجيع نهج مقاربة الطب عن بعد (la télémédecine) كما هي الخدمات عن بعد اليوم ولات ضرورة؛

- اعتماد تنظيم محكم للموارد البشرية يتم إعداده على المستوى المركزي لمواجهة أي استنزاف محتمل للموظفين؛

- إعادة إطلاق برنامج للوقاية والحماية الصحية ضد الأخطار الصحية الأخرى المهددة كأمراض المناطق المدارية والأمراض المتنقلة عبر الماء، داء الليشمانيا، تسمم العقارب ... إلخ؛

- مساهمة الشركاء في أنشطة محدثة مثل تنسيق وتنظيم التدفق المرتقب للمرضى نحو المرافق الصحية؛

- الحرص على الالتزام باحترام تدابير التباعد الجسدي ومكافحة انتشار العدوى في أماكن الرعاية الصحية، من خلال ضمان توافر معدات الحماية الشخصية للمهنيين الصحيين، تبعا لدرجة التعرض المحتمل للخطر؛

- وتوافر ما يكفي من الأدوية والمستلزمات الطبية.

بالنسبة للمحور الثالث والأخير، وهو تصورات الوزارة بخصوص المرحلة المقبلة للنهوض بالقطاع الصحي.

فكشفت أزمة انتشار فيروس كورونا في العالم أهمية المكانة التي تحتلها القطاعات الاجتماعية، ومنها قطاع الصحة، لذلك فكل واعي بضرورة تطوير الخدمات التي يقدمها هذا القطاع على كل المستويات، وهو ما يحتم علينا أيضا في المغرب التفكير الجدي في تعبئة الوسائل اللازمة للرفع من قدرات المنظومة الصحية الوطنية على المواجهة والتصدي والجاهزية، وتأمين الحاجيات الوطنية في حالة الطوارئ، وانقطاع سبل الإمداد من السوق العالمية، كما حصل خلال هذه الظروف الاستثنائية.

إن وزارة الصحة وهي تتابع الاستنفار الكبير الذي طبع المرحلة الحالية من تفشي الجائحة، وضعت نصب عينها تصورا استراتيجيا لتحسين جودة الرعاية الصحية العمومية ببلادنا بالاشتغال مستقبلا على أولويات محددة نذكر منها:

- إرجاع الثقة للمواطن في المنظومة الصحية، أولا؛

- الترافع لاعتماد قانون وطني للصحة العامة كفيل بحل مشاكل المنظومة وتسوية ملفات المهنيين الصحيين بكل فئاتهم؛

- إعداد وتنفيذ البرنامج الطبي الجهوي بهدف تفادي النقائص المرصودة فيما يخص تنظيم عرض العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات؛

- الاستثمار في الطرق البحثية لتحويل الأفكار إلى خطط واستراتيجيات تفيد في الارتقاء بمستوى الصحة وتشجيع البحث العلمي؛

- تعزيز عدد من المكتسبات المحققة على صعيد البرامج الصحية والبنيات التحتية والتجهيزات، وتقوية أوجه الشراكة والتعاقد والتشاور مع المهتمين والفاعلين في المجال الصحي، لإيجاد حلول مبتكرة في إطار الجهوية الموسعة، لتسوية مشكل نقص الموارد البشرية، خاصة في العالم القروي؛

- اعتماد مقاربة اجتماعية واقتصادية مندمجة وشاملة للقطاع؛

- وابتكار آليات جديدة لضمان تمويل المنظومة الصحية.

شكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد وزير الصحة، سأعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار سؤاله الأول المتعلق ب "تحفيز الأطر الطبية".

تفضل السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الوزير.

أنا، في البداية بغيت نحييكم ونشكركم، نشكركم على المجهود اللي درتوه حول إخراج المستشفى الإقليمي ديال وزان للوجود.

بغيت كذلك، نشكركم، السيد الوزير، على المجهود اللي تتقومو به، خاصة فهاذ الأزمة ديال كوفيد، بغيتكم السيد الوزير تجاوبونا لأن الحقيقة هاذ الأسئلة المحورية ما تتكونش مفيدة بالشكل المطلوب، الأسئلة المحورية تيكون فيها واحد النوع ديال الخلط.

احنا سولناكم، السيد الوزير، على الأطر الطبية والتمريضية أشنو درتو كوزارة في التحفيز ديالها؟ واللي محتاجة هاذ الأطر يعني لرفع المعنويات لأن هاذ الأطر ديال الصحة بذلات مجهود كبير وكانت فالصفوف الأمامية، وكاين منهم اللي توفاو جراء هاذ الوباء وقدمو أنفسهم يعني ضحية باش يبقاو المواطنين ويبقى الوطن في أمان.

[2] **S**ervice d'**A**ide **M**édicale **U**rgente

[3] **S**ervice **M**obile d'**U**rgence et de **R**éanimation

الآن السيد الوزير، أنتوما درتو مجهود لا نقاش الوزير والكاتب العام والأطر، من الوزير حتى للممرضة والممرض حتى للسائقين، ولكن هاذ الأطر اللي خدمو بالليل وبالنهار واللي ضحاو بالغالي والنفيس، اللي الآن واش غنديرو ليهم شي دعم معنوي أو مالي باش نحفزو هاذ الفئة؟ لأن محتاجة للتحفيز، هذا بغيناكم تجاوبونا عليه السيد الوزير.

ما عندكمش الإمكانيات؟ ناقشو مع المجالس المنتخبة، مع الجهات ومجالس العمالات والأقاليم والجماعات، لأن كاين أطر فالمناطق النائية والقروية باش يلقاو يعني التحفيزات.

القانون المالي التعديلي غادي نناقشوه، نشوفو الصيغة ديال الدعم لهاذ الوزارة ديال الصحة، اللي الوزير خدم بالليل وبالنهار والأطر اللي معاه وضحاو من أجل يعني حماية المواطنين من هاذ الوباء.

احنا بغينا، السيد الوزير، الحكومة توفر لكم الإمكانيات، بغيناكم أنتوما تهتمو بالأطر ديالكم، بغينا احنا كمنتخبين نساعدوكم باش هاذ الأطر الطبية يعني تحس براسها بأنها راه فواحد الوطن اللي المسؤولين ديال هاذ الحكومة ووزارة الصحة مهتمين بهم، خصنا نهتمو بهم.

ولهذا، احنا تناديو، تنطلبو منكم السيد الوزير يعني باش يكون تحفيزات مالية، معنوية لهاذ الأطر الصحية، ما بغيناش الشفوي والهضرة، بغينا الدعم المالي والمعنوي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار السؤال الأول كذلك المتعلق ب "الاستراتيجية المستقبلية للنهوض بقطاع الصحة"، لأن عندكم جوج أسئلة.

تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

قد لا أبتعد كثيرا عن زميلي، لابد من تحية الطاقم الصحي لقطاع الصحة في كل فئاته، ولابد أن نفكر في دعمه معنويا وماديا.

"COVID-19" وإن له آثار سيئة طبعا، فقد شرعن النضالات التي كانت تدعو إلى تحسين ظروف العمل والتي قادها الأطباء سابقا، ثم كذلك حكومة سابقة جاءت بما سمته مخطط الصحة إلى 2025، وكانت زيادة في ميزانية 2020 بمقدار 14.5% من أجل النهوض بالموارد البشرية.

وبالمناسبة، فمجلس المستشارين الناس اللي فاللجنة كاملة بكل الاختلافات والتلاوين السياسية دائما تدعو بأن يرفعوا من ميزانية التعليم ومن ميزانية الصحة حتى لا يتزايد علينا أحد، لابد من النظر إلى إعادة النظر في التعليم وفي الصحة، إذن هاذ الصحة اشنو عندنا مشكل فيها ديال الموارد البشرية، ماشي غير فالقرى حتى في المدن، الأطباء كلهم الأكثرية ديالهم ما بين الدار البيضاء والرباط، القرى ما كاينش فيها ماشي غير القرى مدن كثيرة ما فيهاش، إذن علاش ما كيجيش عندك (les generalistes) السيد الوزير؟ كتعطيه 8000 درهم، لا يمكن، كيمشي للقطاع الخاص كيشد الدوبل، إذن هنا كاين إشكال، لابد أن نفكر في إعادة التعامل مع هاذ الأطباء ومع الأطقم الطبية كاملة ديال قطاع الصحة.

ثم كذلك التكوين، كونتو 1470 مولدة في حين أنتوما يالاه اخذيتو 270 دابا، بمعنى 1200 ما غادي توظف حتى من دابا 3 سنين ولا 4 سنين عاد تكلف، في حين ما عندكش حتى ممرضة فالسوق، دابا قول أنا بغيت ممرضة ما نصيبوهاش، علاش؟ لأن ما كنلاءموش ما بين الحاجيات وما بين التكوين.

علاش احنا غنحصرو هاذ الأطباء خصو يجيب 17 و18؟ خصنا نوسعو قاعدة المتبارين في الصحة باش الناس يدخلو يخدمو ويديرو الأطباء، علاش؟ لأن كاين اللي فشي عروبية راه ما كانش عندو الظروف المتاحة اللي كانت عند واحد فالقطاع الخاص اللي كيجيب 17 و18، هذاك راه جايب 14 مخرجها من الحجر.

إذن السيد الوزير يجب إعادة النظر في منظومة التكوين، ما يمكنش إطلاقا نقبل بهاذ الشي، دابا كوفيد يفرض علينا أن نعيد ترتيب الأولويات، التعليم، الصحة، البحث العلمي، أكثر من هذا، يجب أن نناضي بالدولة الاجتماعية ما نبقاوش نهضرو على الاقتصاد المادي، لا، المجتمع ثم المجتمع لو ما كانش هذاك النمط الاجتماعي التضامني والطريقة الاستباقية اللي.. كون راه احنا أمام مشكلة كبيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الله يرضي عليكم احترمو الوقت.

الكلمة للفريق الحركي.

أستسمح، العدالة والتنمية.

شكرا، شكرا.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري أشكر السيد الوزير على المعطيات التي تفضل بتقديمها، وأشكر عاليا الحكومة على الإجراءات والتدابير التي اتخذتها، وأثمن ما جئتم به، السيد الوزير، في الحديث عن ضرورة إيجاد قانون وطني

للصحة.

وأشكركم أيضا على الحديث على أنكم اليوم تتيقو في الأطرورجالات الصحة ونساء الصحة، نثمن العمل ديالهم عاليا ونشد على أيديهم، فهم ضحوا بأنفسهم من الطلاق أحيانا حالات ديال الطلاق إلى الموت أحيانا بسبب التضحية بأنفسهم ومن أجل هاذ العمل ومن أجل حماية المواطنين.

هذه الثقة، السيد الوزير، لم يعد مسموح لنا اليوم أن نضيعها ولا أن نفرط بها، بل وجب اليوم أن نتحدث ونحن نخاطب هؤلاء الرجال فنقول، ألم يحن، السيد الوزير، الوقت بعد للحديث عن إقرار وظيفة استشفائية عمومية؟ ألم يحن الوقت لهذا؟

الأمر الثاني، هذه الثقة وجب أن نحافظ عليها، نحافظ عليها:

- أولا، بعدم تحريك المتابعة القضائية ضد بعضهم؛

- باستقبال نقاباتهم والاستماع إليها لأنها شريك أساسي لكم؛

- بتفعيل وتنزيل الخريطة الصحية التي اليوم ظهرت الحاجة إليها أكثر من أي وقت مضى حتى نحقق العدالة الصحية المجالية؛

- وضع خطة استراتيجية لمواجهة الأمراض القاتلة التي تم التعامل معها خلال هذه الفترة بشيء من التساهل، خصوصا السرطان، السكري، التشمع الكبدي، القصور الكلوي، أيضا تلقيح الأطفال ومتابعة النساء الحوامل، لأنهم فالنهاية كيأديو لينا إلى حالات ديال الوفيات التي تضع المغرب في مراتب متأخرة في التنمية البشرية؛

- عدم التخلي عن البنيات التحتية المحدثة، وأنا أتحدث هنا عن نموذج الدار البيضاء، هذه البنية وجب ألا نتخلى عليها، أن نضعها وأن نوجهها للتخفيف عن المستشفيات العمومية؛

- عدم القبول بتراجع الخدمات المقدمة في المجال، وهنا أقف على الحالة ديال "للاميمونة" وما أثير حولها ونحن في نهاية هذه الجائحة؛

- أخيرا، التسريع بفتح المراكز الاستشفائية الجامعية، وهنا أتحدث على بعض المراكز وطلبتنا في السنوات المتقدمة، وهذه المراكز الحاجة إليها ملحة في التداريب التي يجريها طلبتنا استعدادا للتخرج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع جوابكم واستحضارا لواقع القطاع الصحي في هذه الأزمة الوبائية، نؤكد في الفريق الحركي على ما يلي:

- أولا، نجدد التنويه بالمجهودات المتواصلة لأطر وزارة الصحة، من أطباء وممرضين وإداريين، وكذلك الطب العسكري، في هذه الظرفية الصعبة المطبوعة بروح التضحية ونكران الذات، مما مكن بلادنا بتضامن وطني شامل من الحد من خطورة الجائحة وتفادي الأسوأ؛

- ثانيا، رغم هاته النتائج الإيجابية، فالأكيد أن الحركة لم تنته بدليل البؤر التي لازالت تربك هذا المجهود الوطني الجبار، وآخرها البؤرة الخطيرة التي فجرت في جهة الغرب وكشفت عن أرقام غير مسبوقة في عدد الإصابات المؤكدة والمحتملة، بؤرة لا يمكن حصرها، السيد الوزير، في حدود الخريطة العدوائية للوباء، بل هي واقعة نسائل الحكومة في مختلف قطاعاتها الإستراتيجية وتستدعي تحديد المسؤوليات، خصوصا أنها عرت واقع التشغيل في الضيعات الفلاحية والصناعية ذات الصلة.

هذه البؤر تزكي كذلك، السيد الوزير، ما أكدنا عليه مرارا من هذا المنبر وهو ضرورة الكشف عن مخطط حكومي شامل لتدبير ما بعد رفع الجائحة والتدابير المتخذة لضمان عودة آمنة لعجلة القطاعات الإنتاجية والصناعية إلى الدوران من جديد؛

ثالثا، هشاشة القطاع الصحي ببلادنا حقيقة ثابتة السيد الوزير المحترم، ورسخها الوباء وما نجم عنه من تداعيات، وهو ما يجعله اليوم ضمن الأولويات في مغرب ما بعد الجائحة، فهل ستقدم الحكومة ما ترجمته هذه الأولوية في سياستها المالية الجديدة؟

فالمطلوب اليوم وغدا هو بلورة ميثاق وطني للصحة العمومية يؤسس للعدالة الصحية مجاليا واجتماعيا، بحيث لم يعد مقبولا أن تظل البنيات الاستشفائية متمركزة بجهات بعينها، وتظل المناطق القروية والجبلية تنتظر القوافل الطبية ورهينة المستوصفات، إن وجدت، تفتقر إلى أبسط الأدوية والتجهيزات الطبية، ميثاق وطني يؤطر برنامج عمل للعناية بالأوضاع المهنية والمادية لمختلف مهنيي القطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار مقتنعون بالمجهود الجبار الذي

تقومون به بمعية الفريق الطبي، لا على المستوى المركزي أو الميداني على مستوى مختلف العمالات والأقاليم، فريق طبي وتمريضي مدني وعسكري وتعبئة غير مسبوقة ستكتب لكم بمداد الفخر والاعتزاز.

بالرغم من ذلك، لا نريد كمغاربة أن تعطوا الفرصة للمتربصين بنا وبهذه التجربة للتشكيك وتبخيس هذا العمل الجبار والبطولي، وهذه التضحيات التي علينا جميعا أن ننوه بها وأن نعتني بها وندعمها ماديا ومعنويا.

ثم كذلك، لابد من التنويه بشجاعتكم، السيد الوزير، في إقرار البروتوكول العلاجي في وقت كان فيه العالم وفريق العلماء والأطباء والأخصائيون مختلفون، وفي هذا الإطار جاء القرار الحاسم للدولة المغربية والذي عبر عنه جلالة الملك بالتفضل بالموافقة على هذا البروتوكول وأعطاكم التعليمات باش تصنعوه، واليوم أصبحنا نوزع على أشقائنا وأصدقائنا في الدول الإفريقية لمساعدتهم على تجاوز هذه المحنة العالمية.

لقد أعاد فيروس كورونا "كوفيد-19" الحياة إلى البحث العلمي في المغرب مغيرا بذلك أجندة أولويات البلد، فبعد عقود من تهميش المختبرات البحثية بفعل ضعف الميزانية التي تنفق على البحث العلمي، فأصبح لزاما علينا تطوير منظومة البحث العلمي مستقبلا عبر إدماجها في نقاشات النموذج التنموي الجديد.

ورغم ذلك، ننوه بعمل اللجنة العلمية التي تشتغل إلى جانبكم بيد أن عملها يبقى محتشما وغير ظاهر، ومن المفروض الانخراط في النقاش العالمي خصوصا وأننا نتوفر على كفاءات طبية وعلماء من المستوى العالي، نقاش يبدو ومن خلاله أن هناك صراعا وتطاحنا كبير بين كبريات الدول من أجل إخراج اللقاح الذي يبقى ضروريا والحل الأنسب للمستقبل ورفع حالة الطوارئ الصحية.

نعلم جيدا أن الفيروس مستجد، كما أنه متمرد ومفروض علينا التعايش معه، لذلك يجب أن نوفر للمغاربة تحليلة (PCR[4]) بثمن مناسب حتى يتمكن الجميع من إجراء التحليلة والتعويض عليها والإسراع في إخراج قرار التعرفة ديالها، لأن أثمنتها تتباين من مختبر لآخر.

في الأخير السيد الوزير، نثق فيكم وفي كفاءتكم ولكن الوضعية تقتضي التعبئة الجماعية وعدم التسرع والتعاطي معها بالرزانة المطلوبة في التدبير، خصوصا تدبير الضغط المفروض عليكم وعلى الطاقم الذي يشتغل ليل نهار مع إعطاء دور أكبر للجنة العلمية في هذا الإطار.

شكرا لكم.

[4] **P**olymerase **C**hain **R**eaction

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

الكلمة لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب في ثواني، اللي بقى ليك.

باقي شي حاجة؟ (régie)؟

باقي لك، إيه باقي لك، تفضل، تفضل، تفضل، تفضل.

غادي نزيد لك هذاك 5 ثواني، ياالاه.

<u>المستشار السيد يوسف محيي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بصراحة جوابكم في إطاروحدة الموضوع لم يشفي غليلنا، ولهذا من واجبنا أن نخبركم عن غياب الشفافية والمقروئية في مساطر الترخيص بمديرية الأدوية والصيدلة، بحيث ليست هناك دوريات تؤطر بوضوح ما هو مطلوب من المصنعين أو من مستوردي المنتوجات شبه الطبية أو مستحضرات التجميل والتعقيم، والذين يضطرون للعودة مرارا وتكرارا للمدن مثل مراكش إلى الرباط للإدلاء بوثيقة أو أخرى لم تكن في الملف الأصلي، ومع تفهمنا لثقل المسؤولية للبت في أمور تروم صحة المغاربة، لكن أن تبقى ملفات لسنة بأكملها قيد الدراسة يضرب في العمق تنافسية هذه المقاولات.

كذلك، التواصل السيد الوزير، حلقة مفقودة في هذه المديرية لأن حتى الهاتف لا يجد من مجيب، وأصبح الموقع المعد لاستقبال الطلبات هو الحاجز المانع الذي يقوم بعكس دوره ألا وهو تسريع وتسهيل التواصل مع المرتفقين وتتبع مآل ملفاتهم، وهنا نقترح عليكم، السيد الوزير، إحداث تطبيق معلوماتي لهذا الغرض، أما جواب السوق ومع الأسف، السيد الوزير، فهو ما نراه اليوم من منتوجات في القطاع غير المنظم مثل المحاليل الكحولية مثل الأفوكا والألويفيرا والفراولة، الذين لا ينتظرون رخص المديرية ويغرقون السوق بمنتوجات لا تعرف أصلها ولا حتى مدى منفعتها أو ضررها للمستهلكين.

السيد الوزير،

لقد أصبحت المقولة الشهيرة عن البعض تنطبق على هذه المديرية، "فالداخل إليها مفقود والخارج منها مولود"، فالمرجو السيد الوزير التعجيل بالإغاثة بتفعيل قانون تبسيط المساطر والعمل بميثاق الحكامة الجيدة الواردة في الفصل 157 من الدستور.

وشكرا لكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على كل التوضيحات.

في الحقيقة السمة البارزة فهاذ تطور الحالة الوبائية حاليا هي البؤر المهنية، وقد سبق ونبهنا لهذا الموضوع هذا والخطورة ديالو منذ ظهور أول بؤرة في الدار البيضاء، لكن للأسف كان دائما كيتقال لينا بأن الموضوع متحكم فيه، وفي جوابكم قلتم بأن الوضع مازال متحكم فيه، قلتم بأنه كاين تطويق سريع لهذه البؤر وقلتم كاين الكشف المبكر عبر توسيع التحاليل المخبرية.

هاذ الشي، السيد الوزير، ما شفناهش في "للاميمونة" نهائيا، لأن أول جوج حالات بانو في 6 ماي وبالتالي يعني أكثر من شهر هاذي، شهر وتقريبا ونصف ما تمش تطويق هاذ الوباء، إذن من المسؤول؟ خاصة وأننا سجلنا تقريبا 900 حالة غير فهاذ البؤر هاذي اللي كيمثل حوالي 9% ديال مجموعة الإصابات على صعيد التراب الوطني، وبالتالي هاذ الرقم قياسي اللي تسجل كان من المفروض أنه وزارة الصحة تجي تخبر الناس شنو وقع بالضبط في "للاميمونة"، فين هو التقصير وفين كان المشكل؟

السيد الوزير،

المفروض أن رقم قياسي كيتسجل فيوم واحد نهار الجمعة كيتسجل رقم قياسي في بؤرة، هذا وزراء حكومات كتحترم نفسها وكتحترم المواطنين في الحقيقة كيقدمو استقالتهم ماشي عاد كيجيو يوضحو، احنا عندنا وزير الشغل ما بغاش يجي حتى يقدم شروح حول عدم تسجيل الأجراء في صندوق الضمان الاجتماعي واللي هو معني به شخصيا، فبالتالي كاين إشكالية فهاذ الحكومة.

السيد الوزير،

خصنا ضرورة أننا نضبطو شكون هوما المسؤولين ونحاسبوهم، لأن لا يعقل أننا نتعاملو بمكيالين لأن مواطن يسجن لأنه ما حطش الكمامة ولا خرق الحجر الصحي، بينما المقاولات كيصولو ويجولو وكينشرو الوباء ما كاين حتى احترازما كاين حتى شي حاجة وهذا غير مقبول.

السيد الوزير،

كل التضحيات اللي قدموها هاذ الشعب المغربي فهاذ 4 أشهر مهددة لأن هاذ التواطؤ، احنا بالنسبة لينا راه تواطؤ ديال المسؤولين، سواء على الصعيد المحلي ولا على الصعيد الوطني مع هاذ المقاولات وخاصة الشركات الخاصة.

وبالتالي، خص الحزم مع هاذ المقاولات وأصلا كل الاحترازات اللي تدارت أولا كل الإجراءات اللي تدارت، تدارت باش تخفف الضغط على المنظومة الصحية باش ما توصلش لواحد الحد هذا..

ولكن للأسف هاذ الضغط غادي يكون خاصة بهاذ المشاكل هاذي، والضغط أيضا على الأطر الصحية اللي عانت وهي على وشك الانهيار وبدل أننا نديرو ليها تكريم ونعترفو بالتضحيات ديالها، تم طردهم من الفنادق وقالولهم يرجعو للديور ديالهم دون الكشف على واش حاملين للفيروس ولا لا؟ وهذا في الحقيقة ماشي معقول، وتم أيضا توزيع المنح والمكافآت بشكل يعني محاباة وهذا.. وبشكل فئوي وكأن الفئات واحدة معرضة أكثر من الأخرى، ولا صحة المواطنين فيها تفاوتات، وهذا في الحقيقة كنتمناو أن السيد الوزير يوقفو..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار سؤاله الثاني المتعلق ب "الخصاص في الموارد البشرية".

تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة بغيناك تتفاعل معنا أكثر مع الأسئلة اللي كتهم هاذ السؤال ديال الخصاص في الموارد البشرية اللي هو نقطة سوداء أنا كنشوفو هاذي جوج ولايات واحنا كناقشوه في الحضور ديال مسؤولين دالحكومة والآن أنتم من الأطر الطبية واللي عندكم تجربة في التسيير.

هاذ الموضوع خصو السيد الوزير تدير واحد خطة مستعجلة لأن من غير المعقول باش يمشي المواطن لشي مستوصف ولا شي مركز صحي بالعالم القروي ويلقاه مسدود، من غير المعقول أن أقاليم – كيف ما قالت الأخت – أن نمشيو ونلقاو بعض التخصصات غايبة ويبقى يتنقل المريض من مدينة إلى مدينة، وكتعرفو أنتوما اتخذتو مجموعة من التدابير فهاذ اللحظة اللي جا الوباء، وبقاو مجموعة من المواطنين اللي هوما مراض ومواطنات مرميين ما بين المدن.

فالتدبير المحكم للأطر، الموارد البشرية، آن الأوان باش تلقاو لو الحل، ومن غير المعقول كذلك السيد الوزير، أن يكون عندنا خصاص واحنا ما درناش واحد الخطة واحد جدولة زمنية لسد هذا الخصاص، كاين واحد 9000 طبيب تقريبا على حساب الإحصائيات اللي كانت في العهد ديال السي الوردي ولكن الآن واش كاين شي طلبة اللي التحقو بكلية الطب ونكونو مطمئنين على أساس المستقبل القريب أننا نحلو هاذ المشكلة أو لا؟

كيفاش نسمعو أنه الزميل ديالنا في البرلمان الفرنسي أنه كاين 6400 طبيب مغربي، عندو جنسية فرنسية بالديار الفرنسية اللي تيسد به الخصاص واحنايا تخلينا على أولادنا، هذي غير فرنسا ما نهضروش على أمريكا، ما نهضروش على ألمانيا.

فالآن على الحكومة أنها اتخذ تدبير مستعجل باش تلقى حل للأطر الطبية لأن الناس تتعيش واحد المحنة، لا في المدن ولا في العالم القروي.

العالم القروي لولا لطف الله وحكمة جلالة الملك بالتعليمات ديالو باش يتم إغلاق الحدود وتم السيطرة وإعطاء التدبيرات لا كانت الكارثة في العالم القروي لو انتشر الوباء لأن لا أوكسجين، لا تجهيزات، لا ممرضات، لا أطر، هاذي ماشي مزايدة سياسية أو لا ولكن هذا واقع، تسيير الشأن المحلي أعطى لنا إقليم تازة بالدوائر ديالو 4: أكنول، تايناست وكذلك تاونات الآن كاين مشكل مطروح بدقة كذلك فخص تفكرو تشوفو شي حل على الأقل ذوك الأطر اللي هي هاجرت البلاد ترجع في القريب العاجل، تلغيو ذوك العقوبات اللي تتفرضها عليها الوزارة باش يلتحق، ثم إدماج هاذ الممرضين والممرضات اللي الآن تيشتغلو متطوعين، متطوعات في المراكز الصحية وفي المستشفيات، الإدماج ديالهم الفوري باش تلقاو الحل لأن في العالم القروي خص اللي يدير (vaccin)، خاص اللي يدير الأوكسجين، خص اللي يعدل لآخر، خص اللي.. ومن بعد تيدار (transfert) ملي تتكون شي حاجة مستعجلة أو لا خطيرة.

فالله يجازيكم بخير، بينو لنا شي خطة لأن هاذ المشكل ديال الخصاص والله العظيم راه جوج ولايات واحنا تنطرحوه هنا، يعني كنت تنحشم ودايما في اصطدام وأظن جميع المستشارين والمستشارات، ونفس الهم أننا تنجيو هنا رافعين هموم ديال الساكنة وديال المواطنات والمواطنين، فخص الحل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في السؤال الثاني في هاذ القطاع راه عندو جوج الأسئلة، يعني رجعنا السي اللي سولتيني دابا، راه رجعنا تطبيق النسبية، معنى حزب الاستقلال والأصالة عندهم 4 أسئلة اليوم.

تفضل.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الوزير.

قلتو لنا بأن الوضع الوبائي متحكم فيه، وأن الحالات النشيطة وصلنا 1660 اللي هذي أقل من أسبوع كانت 600 حالة نشيطة، ونفس الشيء عاوتاني قبل أسبوع نسبة الشفاء كانت عندنا 90% ودابا تراجعنا بـ 80%، راه بغينا الشعب المغربي خاصو يفهم، ويجب تحديد المسؤوليات، فكيف يعقل أن القرارات والتدابير الاحترازية لمواجهة جائحة "COVID-19" واستجابة جل المغاربة، يعني خلال 3 شهور وأن قرارات الرفض التدريجي للحجر الصحي بني على تراجع الإصابات على الصعيد الوطني، حيث نزل حتى 600 حالة نشيطة، رغم البؤر اللي كانت تتظهر سواء على بؤر وحدة الصناعية أو البؤر العائلية وكان دائما في النزول وعلى إثرها تم تحديد يعني وحدتين لاستقبال المصابين بمدينة "بنجرير" ومدينة "بن سليمان" اللي الطاقة الاستيعابية ديالهم 700 لكل واحد.

الآن، فجأة تظهر واحد المنطقة في "للاميمونة" فيها أكثر من 800 إصابة أقل من أسبوع، رغم دابا الآن الإضافة ديال واحد ديال الإستقبال اللي في "سيدي يحيى" راه ما غتكفيش لأن الإصابات مازال تتزاد.

السيد الوزير،

قلتو بأن الشعب المغربي يجب يتعايش مع هاذ الجائحة ديال "COVID-19" ويحترم جميع يعني التدابير الإحترازية، بغيناه غير نعرفو كيفية تحديد المنطقة، يعني 1 و2، مثلا مدينة القنيطرة تنلاحظو هاذي أكثر من شهر و20 يوم وهي عندها صفر إصابة، شهر و20 يوم، صفر إصابة، والعدد ما تزادش 24 إصابة إلى يومنا هذا، وعدد السكان ديالها 800 ألف نسمة، بينما هاذ دائرة "للاميمونة" اللي تتبعد 100 كيلومتر والسكان ديالها 24.000 نسمة، نضتو عينتو لقنيطرة عينتوها في "المنطقة 2"، بينما هناك أقاليم مجاورة اللي حددت في "المنطقة 1"، الأقاليم المجاورة لها حددت في "المنطقة 1" ما بيناتهم غير كيلومترات.

خصوصا ونحن نعرف، يعني أن الحجر الصحي تيستغرق واحد المدة ديال 14 يوم على الأقل، واش القنيطرة غادي تبقى دابا الآن القنيطرة الوحيدة اللي في هاذ المنطقة بالنسبة للصعيد الوطني اللي كبر فيها هاذ البؤر واش غادي تبقى دائما؟ وحتى لين؟ واش يدوز الصيف؟ راه حرام، باش ذيك الساكنة ديال 800 ألف تضيع، يعني ما تستفدش من الشاطئ، ما تستفدش من ملاعب القرب، ما تستفدش من التنقل.

كذلك، السيد الوزير، كاينة واحد النقطة مهمة في كرامة المصاب، راه خص طريقة ديال التنقل ديالو، طريقة الاستقبال ديالو، طريقة ديال التعامل معاه خصها تعطاه يعني أهمية، راه ملي تنشوفو هاذوك الفيديويات، يشمئز الانسان..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

هنا تفضل، راه غير أنت اللي..

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة لما كنتصنط للأسئلة وتنرحب بها في الحقيقة كنلقى جميع الأجوبة عندكم في الأسئلة ديالكم، كلنا تنعرفو أن اليوم هاذ

كورونا خلق واحد الزوبعة عالمية اللي ارتبكو فيها جميع المنظومات الصحية ولو كانت قوية، يعني اللي خصنا نقولو اليوم المنظومة الصحية المغربية انتوما تتعرفوها قبل مني قبل ما نلتحق، الخصاص اللي فيها، الإكراهات اللي فيها، النواقص، المشاكل ديال الهيكلة ديالها، هاذ الشي كله كان معروف يعني ما يمكنش في ظرفية قصيرة أنه غادي يكون واحد التطور جد سريع باش يمكن لنا نوضو بهاذ المنظومة، رغم أن قبل الجائحة، قبل هاذ المشكل كورونا والتقينا بزاف وعدة مرات وكنا تنتكلمو على إعادة النظر في المنظومة الصحية بشكل عميق.

احنا راه معترفين بها، كلشي معترف اليوم أنه.. دابا الجائحة جات أكدتها وكرستها، القطاعات الاجتماعية اليوم خصها تكون عندها أولويات الأولوية، دابا الطبيب اللي اليوم تتشوفو مبقاش طبيب ولى جندي بيض، لأن هاذي راه حرب ضد كورونا، غدا خصو يكون جد مؤهل باش يعاود يواجه وباء آخر أو شي جائحة أخرى، الله يحفظ، فبالتالي خصنا ضروري نفكرو كيفاش هاذ الأطر الطبية والصحية، كيفاش يمكنا نأهلوها، أولا؛

ثانيا، كما قال السيد المستشار المحترم، أن خصها ولابد التحفيز، متفقين، هضرنا عليه وتكلمنا عليه أن التحفيز ضروري، ماشي غير التحفيز لأن التحفيز ربما يكون هذا بحال عيد ميلاد اعطيته التحفيز ديالو، لا أسيدي، احنا ما تنبغيوش التحفيز غير هكاك بسيط تنقولوراه تنجازيكم شكرا، هاذو قدمو خدمة وطنية وهما جد فخورين بالخدمة الوطنية اللي قدمو، ولكن ما غنساوش بأن خصنا ولابد نواكبو هاذ الخدمة الوطنية اللي تدارت بالتحفيزات المدى الطويل في إطار منظومة كبيرة ما تنستثنيوش أن غادي يكونو تحفيزات استثنائية اليوم، ولكن خصنا مازال نزيدو القدام، خصنا (la fonction santé publique) تبدل، خاص هاذ الطبيب هذا ما يبقاش عندي الطبيب العمومي والطبيب ديال القطاع الخاص، لا.

اليوم وصلنا أننا خصنا نديرو قطاع الصحة ككل بالقطاع الخاص ديالو، بالقطاع العمومي ديالو، والقطاع اللي شبه عمومي كذلك، منظومة وحدة صحية تتكامل باش تلبي الحاجيات ديال الساكنة، باش يمكن لنا نتجاوبو مع الحاجيات ديال السكان في جميع المناطق ديالها، رغم أننا كنا تكلمنا في السابق على البرنامج ديال الجهوية الموسعة اللي خص إلى ما كانش برنامج طبي ديال الجهوي راه ما غاديش نحلو المشكل ديال الموارد البشرية، لحقاش باش تكون عدالة اجتماعية خاص يكون برنامج جهوي طبي جهوي.

فبالتالي، هاذ البرنامج الطبي الجهوي ما كيشملش غير الموارد البشرية، تيشمل كذلك حتى الاستثمارات ومراكز التكوين اللي يكونو عبر الجهة باش تكون كل جهة مستقلة في الميدان الطبي ديالها، وكذلك حتى البحث العلمي ديالها.

قلنا، تكلمنا كذلك على المسألة ديال الثقة اللي رجعات للطبيب اليوم، فبالتالي هاذ الثقة لازم ما نثمنها باش يمكن لنا نثمنها هاذ الشي اللي عملنا عليه اليوم في هاذ "COVID-19" لازم ما يستمر، ماشي غادي نحبسو اليوم خصنا نكملو في ظرف وجيز ديال الجائحة شوف شحال ديال الاستثمارات اللي تدارت لأن استفدنا من الإطارات ديال حالة الطوارئ الصحية كذلك باش يمكن يكون (l'infrastructure) كلها تبدلات في المغرب في ظرف وجيز ما وصلناس لجميع المناطق، ولكن شوف المجهود كان كبير.

فهذا استرجع واحد الثقة للمواطن المغربي أنه ولى كيثيق في المرفق العمومي، خصنا نستمرو في هاذ المسألة هاذي كذلك.

هاذ المسألة د (les ressources humaines) وهذا ولازم (la réforme du système de santé)، خصها تكون، خصنا ندخلوها مباشرة من بعد "COVID-19" غادي يكون برنامج كيفاش نتغلبو على على النواقص ديال (les ressources humaines)، كيفاش نخلقو (des fonctions hospitalières)، كما قال السيد المستشار المحترم، وعدة أمور أخرى، الصناعات الدوائية كذلك كيفاش يمكن نشجعوها، واحنا دابا في صدد إطلاق برنامج ديال تشجيع الصناعة الدوائية المحلية.

نهضرو على التسجيلات اللي تهضرعلى تبسيط المساطر، درنا تبسيط المساطر عبر الرقمنة باش نقربو المسافة في هاذ الإطار ديال الجائحة واعطيناهم التعليمات أن في هذا الظرفية يونيو جميع (les certificats d'enregistrement)، اللي كينتظرو خصهم ما يبقاوش، ويكون واحد التبسيط، ولكن كذلك ومثال خص التفاعل حتى مع الناس اللي تيطلبو (certificat d'enregistrement)، ماشي حيث جيتي طلبتي (certificat d'enregistrement) صافي خصني نتجاوب معاك، ولكن خصك تكون عندك، خصك تكون (conforme) جميع الوثائق ديالك والدوا ديالك ملائم باش ما يكونش تيضر المواطن.

فبالتالي خص يكون واحد التفاعل باش يمكن لنا لبيو الحاجيات ديالكم بلا ما نضرو المواطن.

بالنسبة للقضية ديال البؤرة، البؤرة ديال 900 حالة في ظرف وجيز ونديرالمقاربة مع الاستقرار ديال الحالة الوبائية، الحالة الوبائية تيمكن لنا نعرفو الاستقرار ديالها ماشي بالضرورة ظهور ديال حالات جديدة، حيث هاذ الحالات كاملين ديال "للاميمونة" راه بدون أعراض، واش عندهم شي مرض؟ حاملين للفيروس، ما هوما في الإنعاش، ما هوما عندهم السخانة، ما عندهم حتى شي حاجة، حاملين للفيروس، تهزو تحطو في مستشفى ميداني، علاش؟ باش يكون الإحتواء.

إذن تنعرفو الإستقرار ديال الحالة بعدد الحالات الحرجة، لما كنشوفو الحالات الحرجة كتكاثر تنتخلعو، شفتي واخا تكاثر بواحد النسبة تتبان لك العدد قليل ولكن تيبان لنا هنا في هاذ المدينة وفي هاذ المدينة تنعرفو بأن القضية شوية صعيبة.

اليوم، الحمد لله، حالة النسبة عندنا في المغرب كله، 4 مرضى اللي

عندهم التنفس الاصطناعي، ومرضى مسنين، فبالتالي لا داعي نقولو نخوفو نقولو المواطن راه الحالة راه ما مستقراش، لا أسيدي مستقرة الحالة الوبائية، وهاذ الناس تيخضعو ناشطين تيخضعو للدوا ديالهم في الحقيقة في المستشفيات الميدانية بدون حتى شي مشكل، وربما الحالات ديال التعافي غادي تولي تطلع في الأيام المقبلة، انتوما لاحظتو واحد الفترة كان التعافي قليل، من بعد التعافي كثر، التعافي لما تيكثر عرف راه راجع لواحد البؤرة كنا استقبلنا فيها بزاف ديال الناس ودخلو للمستشفى ديال العزلة وعاود تيخرجو كلهم بالكثرة.

فبالتالي، اللي تنقول أنايا، واللي واجب ديالنا هو الاحتواء السريع باش ما يكونش إنتشار، القضية ديال أن بالنسبة "للاميمونة" فيها إشكال لازم تحديد المسؤولية، كاينة واحد اللجنة ديال البحث اللي تتقصي الحقائق في هاذ المرة غنتسناو الرد ديالها وغادي تحدد المسؤولية فين موضوعة بالنسبة واش كاين شي تهاون بالنسبة للبؤرة ديال "للاميمونة".

كذلك، بالنسبة للبحث العلمي، والبحث العلمي فاليوم من بعد "COVID-19"، احنا تنعرفو بأن جميع الدول ولات مرهونة بالبحث العلمي ديالها الوطني، فبالتالي تنشوفو اللقاحات اللي تيتسابقو عليها الناس على المستوى الدولي، المغرب عندو مؤهلات وهو كذلك حتى هو غادي ينخرط إن شاء الله وغادي تكون عندورؤية من بعد "COVID-19" باش يكونو عندو مراكز ديال البحث، لأن هاذ الشي غادي يبدى يتكرر دوزنا من (H5N1) ديال (SRAS[5]) دزنا من (H1N1) وصلنا اليوم ل "COVID-19" ربما يعلم الله أشنو واقع.

فبالتالي، خصنا ولابد يكون عندنا البحث العلمي اللي ماشي غير بالنسبة لصناعة الأدوية وكاين حتى بالنسبة للمعدات، للتجهيزات البيوطبية، باش على الأقل الاكتفاء الذاتي نبدى نحققوه لراسنا ما يوقعش بحال هاذ الشي اللي وقع ديال هاذ الندرة ديال المواد اللي في العالم ولى كلشي تيتخاطف والأثمنة ولات تطلع بواحد السرعة خيالية، فبالتالي تنوليو ماشي تنقلبو باش ما اعطى الله تنقلبو كيفاش نقتنيو هاذيك المعدات باش نلبيو الحاجيات ديال المواطن المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

ما زال باقي.

السيد وزير الصحة:

مازال باقي شوية؟

اللي بغيت نقول هو عشنا ظروف خاصة بالنسبة للجائحة ديال "COVID-19"، عشنا ظروف خاصة في المغرب واللي الحمد لله الطاقم الطبي، ماشي غير الطاقم الطبي، السلطات العمومية كاملة وجميع المتدخلين قامو بواحد المجهود جبار، ولكن الحاجة اللي مهمة بزاف اللي ربحنا هي هاذ التضامن اللي كان اجتماعي والتكافل في واحد الظرف وجيزقدر المغرب يحقق هاذ الهدف هذا، واللي قدرنا نتغلبو به على بزاف ديال المشاكل واللي في الحقيقة جنبنا الأسوأ، لأن واخا تشوفو في بعض الخطرات، ربما بان لكم بأن كاين عدم الاحترام ديال التدابير الاحترازية، وهي عموما التقييم اللي تداراه 90% ديال الساكنة احترمت التدابير، احترمت التدابير الاحترازية والتباعد الجسدي وجميع الإجراءات الوقائية، إلا القليل وهاذي جاري بها العمل.

إذن كاين واحد التجاوب مع المواطنين، فهاذي لازم ما نحافظو على هاذ الأمر هذا لأنه جد حميد بالنسبة للقطاعات، بالنسبة للقطاع ديال الصحة اللي غادي نبنيو عليه الثقة مع المواطن المغربي وغادي نقدرو نمشيو في النهضة ديال هاذ القطاع.

وأنا هنا غادي نرجع بأن القطاع خصو يعرف واحد النقلة، واحد الانتقال ولكن على المستوى الجهوي، الانخراط ديال جميع الفاعلين السياسيين والشركاء، واللي تنقولو أن الخريطة الصحية كيف جا على لسان بعض المستشارين لازم ما تخرج للواجهة، الخريطة الصحية اليوم اللي كنا تنعرفو (la carte sanitaire nationale) ما خصهاش تبقى، (la carte sanitaire nationale) خصها تبدل، خصنا نهضرو على (la carte sanitaire régionale)، لأن كل جهة عندها الخاصيات ديالها، ربما راه كاين فيكم مستشارين تيعرفو بالدقة الحاجيات ديال المواطن على واحد المسؤول مركزي ويجي يقول راه خصني هاذي، لا، هو عارف إذن المسؤولية تتولى تيخصها تتحدد على المستوى الجهوي.

وهنا فين غادي تبان لنا منظومة صحية كاملة، المنظومة الصحية الجديدة خصها تكون تتبنى على بزاف دالمرتكزات من جملتها:

- الشراكة ما بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين في المنطقة؛

- القطاع الخاص والقطاع العمومي وشبه العمومي، هاذو هما الطريقة المثلى باش يمكن لنا نتغلبو على جميع الخصاص؛

- ثالثا، غادي نتكلمو على التعاقدات (les contractualisations) مع الأطر الصحية، راه حيث الندرة اللي تنعيشوه ديال الأطر راه ندرة عالمية، وانتوما جاء على لسانكم راه كاينة في العالم، كاينة تقريبا 14.000 طبيب اللي على برا في العالم منها 7000 اللي كاينة في فرنسا، باش يمكن لك تجيبها خصك تكون محفز، وباش تتخلصو؟ إلى بغيتي تخلصو مزيان وتحفزو خصك تعطيه بحالو بحال الزميل ديالو، ما يمكنشاي، كي غتدير لآخر.

إذن خص نظام جديد اللي يمكن ندخلو فيه جميع المعطيات، واللي ما يكونش فيه (cloisonnement) الشي تيكب في الشي الهدف ديالو شكون أهو؟ هو المواطن المغربي، نلبي له الحاجيات ديالو بشتى الوسائل، هذا خاصو واحد التوافقات، خصو جلسة كبيرة ماشي بين عشية وضحاها غادي يمكن لنا نخرجو، ولكن غادي يكون واحد

[5] **S**yndrome **R**espiratoire **A**igu **S**évère

البرنامج، غادي يكون واحد المقترح إن شاء الله.

واللي تنطلب أنكم تدعموه، لأن هذا خاصو الدعم القوي باش يمكن لو الأجرأة حتى إلى بغينا نجيبو الناس باش يخدمو هنايا، بغينا نجيبو كفاءات، بغينا نجيبو باحثين، "ترامب" تينصب باحث مغربي، منصف السلاوي، باش يتولى الأمر ديال اللقاح فهذا مفخرة للبلاد ديالنا أن هذاك السيد راه كان هنا وقرا في المغرب ومشى عاد تما.

راه الكفاءات موجودة، واش يمكن لنا نعطيوهم نفس الظروف، نفس العناية باش يمكن لنا.. ممكن، ولكن خص واحد الإطار خاص لأن هاذ المسألة هذه كان خصها تخرج من (statut) ديال الوظيفة العمومية، خصو يتعطى لو (un statut) اللي هو (particulier) باش يمكن لنا نزيدو للقدام.

هاذ المغرب فيه الخير، الحمد لله، في هاذ الظروف هذي عشنا ظروف جد جيدة، كارثية بالنسبة للصحة العالمية، ولكن جد جيدة بالنسبة للمغرب لأن تيحصل على أدنى مؤشر ديال الوفيات 214 وفاة، بالنسبة للدول الأخرى اللي تتعيش.. عرفو بأن دابا البؤرة الكبيرة (épicentre) اللي كاين دابا في العالم هو البرازيل اللي غادي يتجاوز مليون حالة كذلك بحالو بحال (les Etas-Unis)، فبالتالي المنظومة الصحية ديال البرازيل قوية ولكن رغم ذلك تتعرف حتى هي إكراهات جد مهمة.

ولكن احنا تنقولورغم أن الإمكانيات كانت عندنا صعيبة والإكراهات قدرنا الحمد لله نتصداو بهاذ الشي اللي اعطى الله، وعلاش؟ لأن كاين التضامن، واخا هكاك المغاربة تيتضامنو بعضياتهم وما غنطولش، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الصحة على مساهمتكم القيمة.

وننتقل لأسئلة المحور الثالث والأخير، الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، ونرحب بكم في هذه الجلسة، إن شاء الله نقلوها معا.

والبداية، مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة حول "إستراتيجية الحكومة لدعم أنماط النقل المتضرر من جائحة كورونا".

تفضل.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعد قطاع النقل بمختلف أنواعه من القطاعات التي تأثرت بشكل كبيربسبب تداعيات جائحة كورونا، مما يدفعنا إلى التساؤل عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لدعم هذا القطاع؟ وما هي استراتيجياتكم لإخراج هذا القطاع من الأزمة التي يعاني منها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية موضوعه "التدابير المتخذة اتجاه المقاولات التي لم تستطع إنجاز المشاريع في التاريخ المحدد".

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أظن أنكم فهمتم السؤال، بحيث أن هناك بعض المقاولات لم تستطع إنجاز المشاريع التي تعهدت بها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

وسؤال آخر لفريق العدالة والتنمية موضوعه "خطة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء لما بعد رفع الحجر الصحي".

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين والمستشارات،

أولا، نحمد الله على سلامتك وخروجك معافى من الوباء، اهنا الوزير ديال الحكومة اللي تصاب.

ثم نسائلكم السيد الوزير، عن تداعيات هذه الجائحة على قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وعن خطة وزارتكم لتجاوز هذه التداعيات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سؤال للفريق الحركي موضوعه "تدبير مخلفات جائحة كورونا على القطاع".

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول التدابير القطاعية المتخذة للحد من آثار جائحة كورونا وما بعدها؟

السيد رئيس الجلسة:

فريق التجمع الوطني للأحرار في سؤال موضوعه "الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا " كوفيد-19"، خاصة مرحلة ما بعد رفع الحجر الصحي من أجل إعادة انطلاق القطاع ومؤسساته".

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

استدار سؤالنا اليوم حول:

ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا؟

وكيف ستدبرون القطاع خلال مرحلة ما بعد الحجر الصحي؟

وكيف ستعيدون مؤسساته لسكة الاستغلال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على غرار القطاعات الحكومية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء يعني في إطار هاذ الحالة ديال الطوارئ الصحية التي ترتبط بهاذ الجائحة ديال كورونا، اشتغلت على خطتين: هناك خطة لتجاوز المرحلة ديال الحالة ديال الطوارئ الصحية، وهناك خطة ترتبط بالإقلاع أو الإقلاع الاقتصادي والمقاولاتي إن شاء الله تعالى لما بعد الحالة ديال الطوارئ الصحية.

هذان أو هاتين الخطتين أساسا تنبنيان على خطين ناظمين:

- الخط الناظم الأول، مرتبط بالجانب ديال السلامة الصحية لأن هذا من الأمور بطبيعة الحال التي هي أساسية بالنسبة للعاملين في المقاولات، العاملين في الأوراش، العاملين في النقل، وطبيعة الحال المرتفقين الذين يحتاجون إلى الإدارات لقضاء حوائجهم، إذن هذا الخط الناظم الأول؛

- الخط الناظم الثاني، يرتبط بطبيعة الحال باستعادة المقاولات للعافية ديالها.

يمكن لي نقول، السادة والسيدات المستشارين، أن هاذ الخطتين اللتين اشتغلنا عليهما واللتين بدأنا يعني تنزيلهما كان عندهم واحد الأثر الحمد لله تنعتبروها لحد الآن إيجابية، نعطي للسادة، السيدات المستشارين بعض الأرقام التي تدلل على ذلك.

في الفترة ديال الحجر الصحي بالأساس اللي هي أداة من أدوات ديال الطوارئ الصحية، كان عندنا التوقف ديال الأوراش تقريبا النسبة ديالو 33%، علما أننا نتحدث على تقريبا 988 ورش بواحد المبلغ ديال تقريبا 40 دالمليار ديال الدرهم، هاذي تظم: الطرق فيها 472 ورش، الموانئ 29 ورش، الطرق السيارة 89 ورش، السكك الحديدية 45، السدود 14 والبناء التي تشرف عليه الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة 338 ورش.

هاذ النسبة هاذي كانت 33% هبطت الآن، يعني لأواسط يونيو، تقريبا 19%، بمعنى أن عندنا 81% ديال الأوراش التي استعادت عافيتها، وإن شاء الله الآن مع هاذ الإطلاق ديال النقل ديال المسافرين في إطار الفترة الثانية لتخفيف الحجر غادي إن شاء الله هاذ النسبة تهبط أكثر.

إلى احنا تنتكلمو تقريبا على 40 مليار ديال الدرهم وهذا غير خاف عنا، السيدات والسادة المستشارين، الآثار ديالو على المقاولة وعلى التشغيل، وبطبيعة الحال على الدورة الاقتصادية ديال المقاولات.

فيما يتعلق بالقطاعات ديال النقل واللي كانت هي متضررة كثيرا من هاذ الفترة ديال الجائحة، على كل حال فيما يتعلق بالنقل الطرقي للأشخاص اللي فيه كما يعلم السادة المستشارين نقل المسافرين والنقل المزدوج ونقل المستخدمين والنقل السياحي والنقل المدرسي وكراء السيارات، كانت هناك اشتغال على دفاتر تحملات، كل دفتر تحملات والأول موجه للمقاولات ديال النقل، ودفتر التحمل الثاني موجه لمسؤول البنيات التحتية أساسا، المحطات الطرقية والمحطات المتواجدة على جانب الطريق.

إذن المرحلة الأولى طلقنا النقل المزدوج ونقل المستخدمين، الآن إن شاء الله انطلاقا من الخميس غادي نطلقو النقل ديال المسافرين والنقل السياحي، وهذه بطبيعة الحال تخضع لواحد العدد ديال

الإجراءات واحد العدد ديال دفاتر التحملات.

فيما يتعلق بالنقل الطرقي للبضائع، هاذ النقل هذا، أنا بغيت نوجه تحية لهاذ النقالة، لأنهم في الحقيقة استمرو في الاشتغال على المستوى الداخلي بالخصوص، وهي مناسبة، بطبيعة الحال، لتحيتهم لأنه لعبو واحد الدور كبير في تموين الأسواق، في تموين المتاجر، بطبيعة الحال، في إطار احترام واحد العدد ديال المقتضيات ديال السلامة.

ثم مازال هناك إشكال على مستوى النقل الدولي للبضائع، لأن واحد العدد ديال الناقلين تيمشيو بطبيعة الحال عامرين، ولكن كيضطرو يرجعو بدون حمولة، وهذا تيرتب واحد العدد ديال الأعباء على المقاولات النقلية.

فيما يتعلق بالخدمات المرتبطة بالنقل الطرقي ومراكز ديال تسجيل السيارات وتعليم السياقة والمراقبة التقنية، احنا اطلقناهم الآن تقريبا، واحد العدد ديال دفاتر ديال التحملات، كان فيها واحد النقاش غني، في الحقيقة، مع المهنيين، أفضى إلى واحد العدد ديال الدفاتر التي – كما قلت – تحمي العاملين وتحمي المرتفقين.

كذلك، اشتغلنا على واحد العدد ديال المقومات اللي كتسمح بهاذ القضية، خاصة أخذ المواعيد عن بعد، القضية ديال تخصيص شبابيك خاصة بالمهنيين أو تخصيص حيز زمني لهم، خاصة فيما يتعلق بالمراقبة التقنية وتعليم السياقة.

فيما يتعلق بالنقل السككي استمر في الفترة ديال الحجر الصحي، في بداية يونيو والسنة العرض السككي فيما يتعلق بالقطارات ديال القرب، الآن انطلاقا من الخميس غينطلق، إن شاء الله، البراق والأطلس باش يربط واحد العدد ديال المدن، وهذا غيكون عندو، إن شاء الله، واحد الأثر حتى على المقاولات.

فيما يتعلق بقطاع النقل البحري والموانئ، حتى هما لعبو واحد الدور مهم فيما يتعلق بالرواج ديال البضائع، خاصة استيراد المواد الأساسية كالحبوب والمحروقات، وبطبعة الحال منذ تقريبا 20 يونيو اخذينا واحد القرار بالسماح بحركية رجال البحر؛ الإخوان المستشارين اللي كانو متبعين هاذ الملف تيعرفو بأن هذا كان مشكل كبير فعلا، لأن كانت فيه معاناة حقيقية ديال البحارة، وأخيرا كانت واحد الدورية ديال وزارة التجهيز والنقل ترخص بهذا الأمر.

فيما يتعلق، بطبيعة الحال، بواحد العدد ديال قطاع الماء، أود فقط أن أقول أن هذا القطاع احنا استثنيناه من أي تجميد في استثماراته نظرا لحساسيته وأهميته، وتقريبا جميع الأوراش ديالو استمرت بشكل عادي.

كان عندنا مشكل، لأنني زرت واحد العدد ديال الأوراش فيما يتعلق بالبنيات التحتية، كان هناك إشكال ديال تنقل العاملين، وثم كان هناك إشكال آخر مرتبط بالمواد، الحمد لله، نحن الآن نفكك هذا الأمر حتى تستطيع أن تستعيد المقاولات العافية ديالها.

فيما يتعلق بالمقاولات التي لم تستطع إكمال.. احنا اعتبرنا بأن هاذيك قوة قاهرة، كانت دورية ديال وزير التجهيز والنقل تعطي تعليمات لمختلف، بطبيعة الحال، المديريات ومختلف المؤسسات أنهم يديرو لهم عقود ملحقة، وبطبيعة الحال تكون المواكبة، لأنه اللي مهم الآن في هاذ المرحلة هو مواكبة هذه المقاولات حتى على المستوى الإداري، خاصة المقاولات اللي ما عندهاش إمكانية تجيب العاملين ديالها بإمكانياتها الشخصية، حتى تتمكن هذه المقاولات من التغلب على هذا الأمر، وتمت فيه واحد العدد ديال الإجراءات تتعلق بغرامات التأخير إلى غيرها، حتى لا تكون عبئا على هذه المقاولات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن غادي ندخلو في التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة.

تفضل.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الوزير.

أولا، السيد الوزير، الحمد لله على السلامة ديالكم، خرجتو بصحة جيدة في هاذ المرحلة اللي عشتيها ديال الحجر الصحي.

السيد الوزير المحترم،

أولا، احنا كمغاربة خاصنا نفتخرو بالملك ديالنا، محمد السادس، الله ينصرو، اللي كان سباق في إغلاق الحدود وفي واحد المجموعة ديال الإجراءات الاحترازية، ومن بينها خلق صندوق الدعم ديال كورونا.

احنا السؤال ديالنا، السيد الوزير المحترم، هو الدعم ديال هاذ الفئة، وانتوما كتعرفو واحد الفئة كبيرة من المجتمع المغربي كتخدم في واحد المجموعة ديال القطاعات وهو النقل.

احنايا الهدف ديالنا هو هاذ الناس يستافدو من الدعم، وانتوما كتعرفو ملي وقفت الحركة على المستوى الوطني، كتعرف هاذ الناس هاذو كيعيشو واحد الفئة ديال الناس كتعيش بالطاكسيات، النقل المزدوج، واحد المجموعة ديال الحوايج.

احنايا كنا الهدف ديالنا هو هاذ الناس يستافدو، وانتوما عارفين عاود، السيد الوزير المحترم، كاين عيد الأضحى على الأبواب، هاذ الناس هاذو البعض منهم ما استافدوش من صندوق دعم كورونا.

احنا دائما الشغل الشاغل ديالنا هو ندافعو على المواطن، والحمد لله، سيدنا الله ينصرو فكر في الصحة ديال المواطنين قبل الاقتصاد، ولكن فكر في الطبقة الهشة، عليها خلق ذاك الصندوق ديال الدعم

ديال كورونا باش هاذ الفئة الهشة تستافد منو، ولكن اللي كنلاحظو احنا ما استافدوش هاذ الناس، هاذ الناس هاذو دابا غير ملي غيترفع الحجر الصحي، السيد الوزير المحترم، انتوما كوزارة مسؤولين على هاذ القطاع، ما هي الاستراتيجية اللي غادي تقومو بها بحال اللي تطرق الأخ دابا عاد على أساس الكيران؟ الكيران ملي غيهزو 50% إذن واش هاذ التذاكر غتبقى هي هي، واحنا مقبلين على عيد الأضحى؟

هاذ الطاكسيات، السيد الوزير المحترم، واخا حتى اتصلو بهم يبداو يشتغلو، ولكن كيخدمو بـ 50%، 3 ديال الناس. إذن هاذ الناس بحال اللي جالسين، ما خدامينش.

المشكل الثاني، السيد الوزير المحترم، هو هاذ الناس عندهم مأذونيات مكريين، هاذ الناس هاذو كيقولولهم خلصو لنا الكرا ديالنا، الطاكسي طالع عليها الصاير، النقل المزدوج طالع عليها الصاير، وهاذو مجموعة ديال الشركات، خاص هنايا دابا غير في الجماعات المحلية خاهم يتعفاو من ذيك الرسوم المحلية، بحال هاذ الشركات ديال الملاحة البحرية خصهم تشوفو انتوما، كوزير مسؤولين على الموانئ، خصكم تشوفو تحلو معهم المشكل.

المشكل ديال الطيران، النقل الجوي، بالخصوص الشركة ديالنا، الخطوط الجوية المغربية، عاود تشوفو مع المكتب الوطني للمطارات، تحلو معه واحد المجموعة ديال المشاكل.

هنايا احنا الهدف ديالنا هو ندافعو على هاذ الفئة دالناس تستافد، وراه العيد على الأبواب، وهاذ الناس راه تيعيشو مشاكل كبيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة لكم، السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري أشكر السيد الوزير على التوضيحات البسيطة، والتي كنت أتمنى أن تتعمقوا حتى يصل صوتكم إلى كافة المقاولات التي أصبحت مهددة بفيروس كورونا، حيث أنها لم تستطع، لم تستطع مرغمة ومجبرة، لأن اليد العاملة كل واحد مشى دار (le confinement) في دارو، وما بقاش خاصة المقاولات العاملة في مجال البناء، والمقاولات هاذي اللي أصبحت اليوم دائما راها مهددة بذيك الغرامات، كنتمنى باش يكونو سمعو للتدخل ديالكم الكريم، السيد الوزير، وعلى الأقل يعفيو هاذ المقاولات من ذيك الغرامة اللي غتكون قاسية واللي غتزيد في المحن ديال المقاولات.

سؤال آخر السيد الوزير، مآل الصندوق؟ هذاك الصندوق التدبيري للمقاولين، اللي فيه الشراكة ما بين الدولة والأبناك، واللي فيه 600 مليار سنتيم على ثلاث سنوات، أشنو هو المآل ديالو؟ واللي خاص بالشباب الخريج اللي ندعموه بخصوص هاذ المقاولات الصغيرة والمتوسطة، باش يكون واحد الاستثمار، ويكون واحد الرواج اقتصادي واضح، وهاذ الشي كلو يهدف، بطبيعة الحال، إلى تنمية الاقتصاد الوطني.

فنتمنى المواطن يسمع يستافد من وجودكم معنا اليوم، باش يعرف أو يسمع أشنو هو المآل ديال هاذ الصندوق وهاذ التدابير اللي ناوية أو اللي خرجت، واللي اتفق عليها المجلس الحكومي، واللي هي فعلا، فعلا عندها واحد الأهمية كبيرة بالنسبة للمقاولات.

المقاولات دائما كتاكل العصا، حتى ذيك الصفقات العمومية ما عمرها ما كتاخذ فلوسها نيشان كاملة. راه ملي غتجي تستسلم راه كتعرف، وكلنا كنعرفو، ما نزيدوش نعمقو، فالله تعالى يهدي هاذ الناس، لأن غادي نقتلو المقاولة، وراه احنا كنقتلو الاقتصاد.

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق العدالة.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

أولا، في البداية لابد باش ننوه بالعمل ديال الحكومة عموما، لا من خلال صندوق ديال الدعم، المجهود الصحي، الأمني، تحضير الانتقال للمرحلة الثانية ديال التخفيف، وإن كان، للأسف – كما قال الأخ ديال القنيطرة – احنا في مدينة طنجة بقينا في المنطقة 2، ونعاني رغم أن العرض ديال السيد وزير الصحة كان واضح كون أن الحالة مستقرة، وسجلنا أدنى معدلات على المستوى العالمي، الجيران اللي قبالتنا غير في الخزيرات كيمشيو للبحر الآن، وطنجة ما يمكنش تمشي للبحر.

فبالتالي من هاذ المنبر أنه كنطالب بالتخفيف، لأن المدن اللي باقية ما تمكنتش من هاذ التخفيف.

كننوه بالقطاع ديال التجهيز والنقل، شكرا للوزير من خلال المجهود الكبير اللي كتقومو به، أي 81% ديال الاستثمار باقي مستمر، أي أكثر من 30 مليار ديال الدرهم، الأوراش اللي مفتوحة، وهي عديدة وهي مهمة جدا للمواطنين أنها ما زالت تشتغل، وهذا كيذر على المقاولات الاستثمار العمومي واللي كيخلي الدماء ديالها منتعشة.

لابد من بعض الملاحظات، السيد الوزير، وخاصة الوزارة ديالكم هي متسعة، أنا غنكتفي غير على بعض المجالات، جزء منها سبقوني لها

الإخوان السابقين:

فمثلا، ملي كنتكلمو على النقل الدولي، واخا أنت تكلمت على النقل الطرقي، أي نقل البضائع داخل المغرب، ولكن النقل الدولي كيجيب لنا العملة الصعبة وبقى حاضر وبقوة، ولكن، للأسف، ملي كيرجع كيرجع خاوي وكانت الكلفة، وعندهم مجموعة من المطالب تقدمو بها لكم، السيد الوزير، كتأخير أقساط الإيجار ديال (leasing) إلى نهاية السنة عوض 3 أشهر اللي اعطيتوهم، وتخفيف ديال نسبة الفائدة إلى 3% أو 3.5% عوض 7% ديال الأبناك، وللأسف سجل وطنيا على أن الأبناك لم تكن في الموعد؛

كذلك الطريق السيار، ممكن، السيد الوزير، أنه انتم تشرفون على هذا القطاع تكون 50%، وخاصة غير بالليل باش ندعمو هاذ الفئة هاذي؛

الضريبة على المحور ديال (la vignette) كذلك ممكن تهود لـ 50%؛

شروط الولوج إلى القرض، ذيك (la relance) جد صعبة.

إذن كاين مجموعة من الإجراءات اللي ممكن تقومو بها، السيد الوزير.

وعلى مستوى النقل الطرقي، سواء كانت الحافلات – راه ذكروها الإخوان – حتى هما ممكن كيشتركو في هاذ النقط كلها: الأقساط، الفوائد، ضريبة المحور، أداء الطريق السيار، وعندهم أمور أخرى بحال اللي تكلمت، ديك دفتر الشروط راه تقريبا شبه إجماع على عدم قبولو، لأنه فيها إجراءات جد صعبة جدا، وراه عارفين انتوما هاذ اللقاءات اللي كتتم الآن لإقناعهم باش يستمرو، لا من حيث العدد، لا من حيث ذاك التعقيم اللي خاصو يجيب شركة، مثلا المناطق رقم 2 خاصو يجيب ورقة السلطة عاد يمكن يركبو، بالتالي الكار شحال غادي يبقى يتسنى هاذ الناس؟ وكيفاش غادي يخرج؟ وهو 50% وما مستعدش يخرج، عاد تجي تقول لو حتى ذيك 50% خاصو يجيب الورقة ديال السلطة وتجي شركة خاصة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي.

شكرا، بارك الله فيك.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التفاعل مع جوابكم حول التدابير القطاعية المتخذة في ظل الحد من آثار جائحة كورونا، نود أن نسجل في الفريق الحركي بعض الملاحظات وبعض الاقتراحات، هي كالتالي:

نحيي الجهود المبذولة لتنزيل الإجراءات الوقائية والاحترازية في تدبير مجموعة من المرافق العمومية التابعة للقطاع، من قبيل مراكز الفحص التقني، العمل عن بعد في مجال تقديم الخدمات المتعلقة برخص السياقة والبطاقة الرمادية والحملات التحسيسية المواكبة، متطلعين إلى مزيد من الجهود في مختلف المجالات القطاعية لهذا القطاع الاستراتيجي.

نسجل ضعفا في مواكبة ودعم قطاع النقل المهني، في ظل الجائحة، سواء ما تعلق بالنقل الجماعي للأشخاص بين المدن أو النقل المزدوج في الوسط القروي، خاصة بعد توقفه الشامل جراء الطوارئ الصحية، وكذا نقل البضائع، مما كبد أرباب النقل والمهنيين خسائر فادحة، خصوصا وأن مجملهم، إن لم نقل كلهم، تراكمت عليهم الديون جراء مستحقات المأذونيات وكراء المحلات، فضلا عن التزاماتهم مع شركات التأمين ومع الأبناك، التي وإن أخرت السداد ل 3 أشهر، فإنها لم تتنازل عن فوائد التأخر عن السداد، ناهيك عن الوضعية الاجتماعية للسائقين وباقي العاملين في القطاع الناجمة عن البطالة المؤقتة، وربما الدائمة، جراء الصعوبات التي تواجه عودة القطاع إلى مساره الطبيعي قبل الجائحة.

في ظل هذه الوضعية الصعبة، أعلنتم، السيد الوزير، عن قرب عودة النقالة إلى مزاولة عملهم بدفتر تحملات لم يخضع للتشاور القبلي مع المهنيين، يحدد الشروط والتدابير الوقائية اللازمة ويقلص عدد الركاب. وفي مقابل ذلك لم تعلن الحكومة إلى حد الآن عن أي تدبير لدعم هذا القطاع الحيوي وإنقاذه من الإفلاس المرتقب.

نتطلع كذلك، السيد الوزير المحترم، إلى الكشف عن مخطط الوزارة الشامل لتدبير التداعيات المقبلة للجائحة على القطاع في مختلف مجالاته، خاصة ما يتعلق بإطلاق دينامية جديدة في مجال النقل الجوي بتنسيق مع القطاعات الأخرى ذات الصلة.

وهنا نسجل استبعاد جهة درعة–تافيلالت في برنامج إطلاق النقل الجوي الداخلي.

كما نؤكد على تسريع وتيرة البرنامج الوطني للحد من الفوارق المجالية في مجال الطرق، وتمكين مجالس الجهات من ممارسة اختصاصاتها الذاتية في مجال النقل، وتنزيل التصاميم الجهوية للنقل، من خلال مراجعة القانون 63.19 بغية ملاءمته مع القانون التنظيمي للجهات، كما نؤكد على أداء مستحقات المقاولات التي أنهت أشغالها.

انتظارنا كبير كذلك، السيد الوزير، لمواصلة الجهود لرفع التحدي المقبل في مجال تدبير الثروة المائية

وأخيرا، وتيرة تفعيل برنامج السدود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، شكرا.

الله يرضي عليك.. آخر تعقيب في هذه الجلسة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا.

أشكركم على جوابكم السيد الوزير، وعلى كل هذه التوضيحات.

صحيح أن بلادنا اجتازت بنجاح هذه الفترة العصيبة، إلا أننا ما زلنا في دائرة الخطر، مما يفرض المزيد من الحذروالليقظة.

إن استئناف النقل العمومي الطرقي والسككي بين المدن في إطار التخفيف من تدابير الحجر الصحي يبقى قرارا إيجابيا انتظره المغاربة طويلا، بيد أن سؤال الإجراءات المواكبة مازال مطروحا، خاصة وأن فرض نصف الطاقة الاستيعابية للحافلات من شأنه أن يضاعف تعريفة النقل، في الوقت الذي يعاني فيه الجميع إشكالات مادية، جراء التوقف عن العمل بفعل تداعيات الجائحة، ما يثقل كاهل هؤلاء المواطنين ويضاعف معاناتهم.

على مستوى النقل السككي، لاحظنا في الأيام الأخيرة طوابير من الموظفين الذين يستقلون القطار يوميا بين محور الدار البيضاء والرباط والقنيطرة في المحطات، بسبب التقليص من عدد الرحلات والاكتفاء كذلك بنصف الطاقة الاستيعابية للقطارات وضرورة الحجز المسبق، حتى للمتوفرين على بطاقة الاشتراك، ما أدى في كثير من الأحيان إلى احتجاجات رغم محدوديتها، إلا أنها تخفي معاناة حقيقية لأصحاب (la navette) الذين لا خيار لأغلبهم سوى هذه الوسيلة، راجين منكم تدارك هذا الأمر بالنسبة لباقي الخطوط.

السيد الوزير،

إن إعادة فتح مراكز تسجيل السيارات ومراكز الفحص التقني للسيارات، إجراء تأخركثيرا، إلا أن قرارإضافة 5 سيارات للخط بالنسبة لمراكز الفحص التقني قرار شجاع، وننوه به، من شأنه التخفيف من الضغط الذي عرفته هذه المراكز التي تشتكي سوء تواصل الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، خاصة فيما يتعلق بضبط المواعيد وتوجيه المرتفقين، إذ فوجئ العديد منهم عند حضورهم في الموعد وإلى المركز الذي حددته الوكالة بعدم علم مراكز الفحص التقني بشيء، ما يجعلنا نتساءل عن المسافة التي تفصلنا برقمنة القطاع.

وختاما، نذكركم، السيد الوزير، بطلب فريق التجمع الوطني للأحرار القاضي بعقد اجتماع اللجنة بحضور السيد المدير العام للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، من أجل تدارس مشاكل الشركة العديدة وتقديم الحلول والمقترحات الضرورية، خصوصا بعد مقاطعة مهنيي نقل البضائع للطرق السيارة بسبب رفع رسوم الشاحنات، إثر إقدام (L'ADM[6]) على وقف العمل بنظام الأداء بواسطة البطائق المهنية للمرور، التي كانت تبيح لسائقي الشاحنات الاستفادة من خصم 10% من الأثمنة الموجهة للعموم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الرئيس.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد الوزير تفضل هنا أحسن، لأن تما ما كتبانش مزيان في الكاميرا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين الذين تدخلوا للتعقيب.

أولا، فيما يتعلق بالإجراءات الاحترازية ديال السلامة الصحية، ظهرلي السادة المستشارين يتفقو معايا احنا ما عندناش فيها اتساع، باش نكونو واضحين، لأنه الدليل على ذاك الشي حتى انتوما ها انتوما تتشتغلو، لأن عندكم واحد المجموعة ديال الإجراءات خاصكم تطبقوها.

هاذ القضية ديال 50% وغيرو من دفاتر التحملات، هاذي لا مجال لأن نتراجع عنها الآن، بالنظرللحالة الوبائية. منين الحالة الوبائية غادي يوقع فيها تطور إيجابي، إن شاء الله، احنا غنراجعو، يمكن من 50% غنطلعولـ 75%، يمكن نطلعو لأكثرحتى تستعيد الحياة الطبيعة ديالها.

بطبيعة الحال، الإدعاء بأن ما كاينش استشارة المهنيين غيرصحيح، أنا تكلمت على الوكالة الوطنية دارو اجتماعات، اجتماعات حضورية، احنا بطبيعة الحال جميع التمثيليات المهنية اللي راسلاتنا، لأنه النقل الطرقي للبضائع والنقل الطرقي للمسافرين، السيد المستشار كيعرف راه ما كنتكلموش على تمثيلية ولا 2 ولا 3 ولا 10 ولا 12، راه كنتكلمو على 120 تمثيلية، ما يمكن ليش نجمعهم، لأنه عمليا لا يمكن، وفي الظروف الحالية لا يمكن، فجميع التمثيليات التي راسلتنا حول خارطة الطريق واللي جابت واحد العدد ديال المقترحات فيها مقترحات اللي هي إدارية تقنية مرتبطة بالقطاع، وفيها قرارات اللي هي ذات طابع اقتصادي مالي، احنا بطبيعة الحال أحلناها على لجنة اليقظة الاقتصادية.

وأنا بغيت نشير هنا لواحد المسألة مهمة، لأن واحد العدد ديال المقترحات جاو بها السادة المستشارين، احنا بطبيعة الحال أنتم

[6] **A**utoroute **D**u **M**aroc (Société Nationale des Autoroutes du Maroc)

تعلمون أن هناك لجنة ديال اليقظة الاقتصادية تدرس هذه القضايا اللي مرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية ديال المقاولات، واخذات واحد العدد ديال الإجراءات نذكر بها:

كاين إجراءات جبائية، كاين إجراءات لدعم السيولة لدى المقاولات، كاين حماية الأسر، خاصة القطاع غير المهيكل، دعم المقاولة الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا والمهن الحرة، وكاين واحد العدد ديال الإجراءات الإدارية، على كل حال، هي مفصلة، فاحنا عندنا شقان:

الشق الأول، المقاولات اللي هي مقاولات مهيكلة، هاذي ما عندهاش إشكال، يعني تخضع لما تخضع إليه عموم المقاولات، لأن كاين واحد العدد ديال الإجراءات أفقية.

القطاع غير المهيكل، هو استافد من دعم ديال القطاع ديال الأسر اللي تضررت أسميتو، لكن احنا مستعدين بطيعة الحال، أنا ناقشت هاذ القضية مع السيد وزير الاقتصاد والمالية أننا نشوفو إذا كانت هناك إمكانيات، بطبيعة الحال، نستقبل فيه ما بعد الجائحة لهاذ القطاع غير المهيكل، لأنه باش يمكن لو يستافد من واحد العدد ديال المقتضيات خاصو يرجع قطاع مهيكل.

ومن طبيعة الحال، واحد العدد ديال الأمور احنا الآن غادي ناقشوها مع المهنيين، لأن اللي كان أساسي بالنسبة إلينا فيما يتعلق بالنقل ديال المسافرين، فيما يتعلق بالنقل المزدوج، فيما يتعلق بنقل المستخدمين، فيما يتعلق بالنقل السياحي، هو يرجعو بعدا يشتغلو. ملي غيرجعو يشتغلو، بطبيعة الحال، احنا في حوار معهم لنرى كيف يمكن أن نطور عدد من الأمور.

هاذيك الإجراءات اللي جات هي صحيح كتبان إجراءات صعيبة، ولكن راه ضرورية.

القضية ديال – اسمحولي – تتبع الأثر (la traçabilité) ما يمكنش، لابد نعرفو شكون منين طلع وفوقاش هبط وكيفاش هبط، باش حتى إلى وقعت شي حاجة يمكن لنا أسميتو.. ما يمكن ليناش احنا نطلقو نقل المسافرين ونقل المستخدمين والنقل السياحي ونرجعوه حتى هو عاوتاني بؤر، هذا غير ممكن.

المقاولات التي توقفت، السيد المستشار، أنا تكلمت، كاين واحد العدد ديال الإجراءات، احنا نسلم بأنه هاذي قوة قاهرة، تمديد الآجال داخل في هاذ الاتجاه، وأنا بغيت غير نقول لك واحد القضية مهمة جدا، راه اللي كيشاركو في الطلبية العمومية هما المقاولات المصنفة، والمقاولات المصنفة عندنا أكثر من 6300 مصنفة؛ هاذ 40 مليار درهم اللي كنتكلم عليها غير فيما يتعلق بالقطاع ديالي، راه تصب عند هذه المقاولات.

أقول لك 99.9% ديال القطاعات التي أشرف عليها تأخذها مقاولات مغربية، هي 40 مليار قسمها على هاذ أسميتو، تيستافدو منها المقاولات بشكل مباشر وكيستافدو منها حتى المقاولات المناولة، حيث واحد العدد ديال الأوراش نفتح الباب للمناولة، واحنا اعطينا تعليمات، أنا يمكن لي نمدك بالدورية اللي أصدرها وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء في هذا الاتجاه.

الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية دارت واحد الجهد كبير، خاصة فيما يتعلق بالرقمنة وهاذ القضية ديال أخذ المواعيد اللي هي سهلت علينا الأمور. خاصنا نعرفو بأن ملي كتمر للرقمنة وأخذ المواعيد كاين واحد العدد ديال الشرائح اللي كانت مستافدة، كاين واحد العدد ديال السماسرة اللي كانو كيستافدو من المواعيد وكذا ما بقاوش.

احنا أشنو درنا؟ درنا المواعيد بالنسبة للناس العاديين اللي غيمشي لمركز التسجيل باش ياخذ (la carte grise) ولا ياخذ (le permis) ديالو، لكن بالنسبة للمهنيين طلبنا منهم إما يكونو شبابيك خاصة ولا يتعطى لهم حيز زمني، إذا هو مراقب تقني عندو (un centre de visite technique) ولا عندو مؤسسة ديال تعليم السياقة غتعطى لو واحد الشوية ديال الخصوصية.

وإلى لاحظتو كنا درنا واحد الإشهار في التلفزة في القنوات تنبينو كيفاش هاذ الأمر غادي يتم، واللي فيه بطبيعة الحال واحد العدد ديال الأمور وما كانش ساهل، لأن كان في الحقيقة حوار مع المهنيين اللي اخذا لنا على الأقل واحد 3 أسابيع للاتفاق حوله.

بالنسبة للشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب هي لم توقف العمل بالبطائق، السيد المستشار، أبدا، لأن كان بلاغ ديال الشركة يوضح أنه لم يوقف العمل بهذه البطائق، بل ما زالت هذه البطائق بطبيعة الحال تشتغل.

هناك واحد العدد ديال القضايا اللي ما خصهاش الآن يوقع فيها خلط، هناك واحد العدد ديال المطالب ديال المهنيين لازالت محط نقاش، لأن هاذ الشي ديال التعريفة ديال الطرق السيارة وهاذ القضية ديال تعريفة خاصة بالليل، هاذ الشي كان كيتناقش قبل الجائحة ديال كورونا، وهو فيه نقاش، لأنه على كل حال اللي خص يعرفو الإخوان أن الشركة الوطنية للطرق السيارة هي شركة ينتظمها قانون خاص، إذن هي شركة خاصة، مملوكة للدولة صحيح، لكن عندها مجلس إداري، عندها حسابات ديالها، ما يمكنش للوزارة أن تعطيها تعليمات في هذا الاتجاه، إلا إذا كانت الأمور، بطبيعة الحال، داخلة في واحد التوجه معين اللي مستعدة الدولة تتحمل هذاك الفارق.

لكن احنا بالنسبة لنا اللي مهم – وأنا متفق مع السيد المستشار اللي طرح هاذ الأمر – أنا مستعد نجي، لأن هاذ الخطتين فيهما تفاصيل كثيرة، حتى بالنسبة لذاك الشي اللي طرحتي، السيد المستشار، ديال المقاولات راه مهم جدا، لأن فيه واحد العدد ديال التفاصيل مرتبطة

بالضمانات، مرتبطة بإعادة النظر في نظام الصفقات العمومية، وهذا يمكن لنا نشرحوه داخل اللجنة لكي يعلم بطبيعة الحال لدى هذه المقاولات.

شكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكر للسيد الوزير

وفي نهاية الجلسة، وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، فقد توصل المكتب داخل الأجل بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية من طرف منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وبالفعل توصلنا بهذا كيف ورد في البداية، وصيفطنا هاذ الطلب إلى الوزير المعني، إلا أن الوزير المعني عبر عن عدم استعداده للجواب عن هذا السؤال، لأن النظام الداخلي فيه لابد خص يتفقو البرلمان مع الحكومة.

وبالتالي هذا ما وجب به الإعلام.

والسلام.

نقطة نظام؟

المستشار السيد المبارك الصادي:

علاش ما كاينش؟ أنت هو المسير؟ راه هذاك الرئيس. أنت عضو بحالي بحالك، علاش تقول لي أنت ما كاينش؟

السيد رئيس الجلسة:

شكون اللي كيهضر؟

المستشار السيد المبارك الصادي:

في التسيير، في التسيير، في التسيير، نقطة نظام في التسيير.

السيد رئيس الجلسة:

احنا مازال كاينة نقطة نظام، خذ نقطة..

المستشار السيد المبارك الصادي:

حيث كيجاوبني، السيد الرئيس، فبلاصتكم، كيجاوبني مستشار بحالي فبلاصتكم.

السيد رئيس الجلسة:

لا، شوف نقطة نظام..

المستشار السيد المبارك الصادي:

نقطة نظام في التسيير، في تعامل الحكومة..

السيد رئيس الجلسة:

لا، التسيير؟ اشنو كنقصدو به؟

المستشار السيد المبارك الصادي:

كنقصدو..

السيد رئيس الجلسة:

إذن أنا.. اسمح لي ما تفسرليش، الله يرضي عليك. واش أنا خالفت النظام الداخلي؟

المستشار السيد المبارك الصادي:

ماشي بالضرورة تخالفو، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذا خالفت النظام الداخلي لك الحق بأن تتناول الكلمة، ولكن خذ، خذ الكلمة، ياله، خذ الكلمة.

المستشار السيد المبارك الصادي:

هو النقاش نقطة نظام نثيرو قضية تتعلق بالمجلس وبالدور الرقابي ديال المجلس على الحكومة، لأنه الجواب ديال السيد وزير الدولة المكلف بالعلاقة مع البرلمان، وعدم استعداد الوزير أنه يتجاوب مع البرلمان، هذا فيه احتقار لهاذ المؤسسة ديال البرلمان، اللي من أهم الأدوار ديالها هي الرقابة على الحكومة.

ثانيا.. دابا إلى كنت أنت هو الرئيس أنت طلع لتمايا، هاذيك راه سلطة ديال الرئاسة، هي اللي كتعطينا..

السيد رئيس الجلسة:

لخص في ثواني، في ثواني.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

احنا، تفعيلا للمادة 168 اللي كان عليها الإجماع باش ننقلو النقاش العمومي داخل البرلمان، والنقاش العمومي اليوم كان حول التهرب من أداء ديال..

السيد رئيس الجلسة:

صافي، يالاه..

المستشار السيد المبارك الصادي:

.. التصريح بالعمال والأجراء..

السيد رئيس الجلسة:

الميساج وصل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

وكاين اتهام ديال جوج ديال أعضاء الحكومة..

السيد رئيس الجلسة:

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 293

التاريخ: الثلاثاء 8 ذو القعدة 1441هـ (30 يونيو 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ساعتان وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام عل أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس، طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروع قانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها باعتذار السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء، نظرا لارتباطه بالتزامات طارئة.

كما توصلت رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من 23 يونيو 2020 إلى 30 يونيو 2020 بعدد من أسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، وذلك كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 19 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 47 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 10 أجوبة.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

تنزيلا لبرنامج الأسئلة الشفهية الأسبوعية، كما أقره مكتب المجلس بالتنسيق مع الحكومة، القاضي بإعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بتدبير جائحة كورونا، يخصص المجلس هذه الجلسة لمساءلة قطاعي الطاقة والمعادن والبيئة والتضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بأسئلة المحور الأول الموجه للسيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة حول "الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحماية الفئات الهشة من وطأة تأثيرات جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

أزمة كورونا كشفت أن محاربة الهشاشة تعد من أهم المطالب الحيوية لجعل مختلف الأزمات، كيفما كان نوعها وموضوعها، لذا نسائلكم السيدة الوزيرة، عن التدابير والإجراءات الاستعجالية اللي

اتخذتها الوزارة لحماية الفئات الهشة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه "التدابير الوقائية من الإصابة بداء فيروس كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

السيدة الوزيرة،

كما تعلمين، يعيش الأطفال المتخلى عنهم والمشردون وبعض المسنين أوضاعا اجتماعية صعبة، تتجلى في ضعف الطاقة الاستيعابية لمراكز الإيواء لهذه الشريحة، وبرزت هذه الوضعية الصعبة بشكل واضح خلال فترة الحجر الصحي، أما الشارع العام وأمام إشارات المرور فحدث ولا حرج.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة: ما هي الإجراءات الواقعية – وهنا أؤكد على الواقعية – المتخذة لتدبير وضعية الأشخاص المشردين في الشوارع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، موضوعه "حصيلة الإجراءات المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الفئات الهشة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكر السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا، خصوصا على الفئات في وضعية هشاشة من مسنين ومشردين وأشخاص ذوي احتياجات خاصة، بادرت وزارتكم إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية والوقائية لحماية هذه الفئات.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن حصيلة هذه الإجراءات وعن خطتكم لمواكبة هذه الفئات في المرحلة المقبلة؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "إستراتيجية الحكومة للحد من الآثار السلبية على الأسر ذات الدخل المتوسط والفئات الهشة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والإخوان المستشارين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول التدابير المتخذة من طرف الحكومة للحد من الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على الأسر المغربية، وخاصة الفقيرة والهشة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "الإجراءات والتدابير التي قامت بها الوزارة لإنصاف الشريحة العريضة من ذوي الاحتياجات الخاصة في ظل الحجر الصحي، الذي رافق إقرار حالة الطوارئ الصحية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

اليوم تحل ذكرى استرجاع إقليم سيدي إيفني، وهي مناسبة لنطلب من الحكومة تسريع وتيرة التنمية في هذا الإقليم العزيز، خصوصا بعد جائحة كورونا التي نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتكم لمواجهة تداعيات هذا الفيروس اللعين المستجد، وحماية القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين في ظل هذه الأزمة العالمية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "العنف ضد النساء في زمن كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكر السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

سجلت العديد من التقارير والدراسات والتحقيقات الإعلامية تفاقم انتشار ظاهرة العنف الممارس ضد النساء، نتيجة إعلان حالة الطوارئ بسبب جائحة كورونا المستجد وما صاحبها من تقييد لبعض الحقوق، ما عمق معاناة النساء المعنفات وحال دون وصولهن إلى أجهزة العدالة وآليات الانتصاف للتبليغ عن حالات العنف، خاصة أمام قرار تعليق العمل بالمحاكم، إضافة إلى ضعف الإجراءات والتدابير الكفيلة بحماية النساء ضحايا العنف، كعدم إمكانية إبعاد المعتدي الذي يتواجد معهن طيلة الوقت داخل البيت، والنقص الحاد في المراكز المتخصصة واشتراط إثبات تعرضهن للعنف أو الإدلاء بشواهد طبية، وهذا أمر صعب لتعذر خروجهن لعدم توفرهن على رخصة التنقل.

كما أن الهشاشة والفقر التي تواجهها المرأة قد زاد من حدتها ظروف الحجر الصحي، خصوصا وأن أغلب النساء لا يتوفرن على بطاقة (RAMED[1]) ولسن منخرطات في "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، الشيء الذي حال دون استفادتهن من الدعم المستخلص من "صندوق تدبير جائحة كورونا".

وكنا في الاتحاد المغربي للشغل، نأمل أن تبادر الحكومة في هذه الظرفية العصيبة باتخاذ إجراءات نوعية واستباقية للحد من حالات العنف ضد المرأة وحماية ضحاياه، غير أنها تأخرت كثيرا في احتواء هذه الظاهرة، حيث لجأت الحكومة بعد دق ناقوس الخطر إلى إحداث منصات رقمية وهاتفية على صعيد النيابات العامة لتلقي شكايات النساء المعنفات، غير أن آثار هذا الإجراء ظلت محدودة، لأنها غير ملائمة لجميع النساء لعسر إمكانيات التبليغ عبر الوسائط الرقمية، نظرا لتفشي الأمية، خاصة الرقمية، في صفوف الضحايا.

ومن هنا نؤكد، كاتحاد مغربي للشغل، على:

- التسريع بالتصديق على اتفاقية 190 بشأن العنف والتحرش في أماكن العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والتوصية 206 التابعة لها لتعزيز الترسانة القانونية وتوفير بيئة عمل آمنة من العنف؛

- تفعيل القانون 103.13 على علته وضعف آلياته لحماية النساء والتكفل بهن؛

- الاشتغال على المقررات الدراسية ووسائل الإعلام في اتجاه مجتمع العدالة والإنصاف والمساواة، وهذا يتطلب إرادة سياسية؛

- مراجعة الحكومة مقاربتها لظاهرة العنف المبني على النوع واعتماد مقاربة حقوقية تقارب الظاهرة في شموليتها وتعقيداتها وتمفصلاتها، والاهتمام أكثر بباقي أنواع العنف كالعنف الاقتصادي والعنف النفسي وما إلى غير ذلك، التي لها نفس الخطورة على وضعية المرأة واندماجها في مجتمع التنمية والمساواة والعدالة الاجتماعية؛

- وضع آلية حكومية تضمن التقائية السياسات العمومية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية؛

- خلق خلايا للقرب للتكفل بالنساء وأطفالهن ضحايا العنف.

فما هي الإجراءات التي ستتخذونها في ظل تفاقم ظاهرة العنف؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، للإجابة على أسئلة المحور الأول.

السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تحية لكم جميعا، وشكرا على هذه الأسئلة للتفاعل معكم من خلالها.

فبداية، لا شك أن هذه الفترة التي عاشتها بلادنا، فترة الطوارئ الصحية وفترة الجائحة، قد جعلتنا نحيي جميعا قيم التضامن في المجتمع المغربي، ولهذا فإذا كان هناك من شعار لهذه المرحلة فهو شعار "مغرب التضامن"، فحق لنا كمغاربة أن نفخر بهذه القيمة المتجذرة في المجتمع المغربي، والتي أبانت الجائحة فعلا أننا، الحمد لله، ما زالت هذه المنظومة يعني في كافة قوتها وسلامتها ومتانتها وعمقها.

فاليوم، أكيد أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذه الجائحة والمتعلقة بالفئات اللي هي في وضعية هشاشة، كما تفضلتم في أسئلتكم، فهناك إجراءات اللي هي إجراءات عامة، يعني ما تم القيام به من دعم مباشر للأسر، سواء الأسر اللي مسجلة في صندوق الضمان الاجتماعي أو الأسر اللي هي في (RAMED) أو الأسر اللي هي لم تستفد من أي خدمة، فإضافة إلى كل هذه البرامج كانت هناك برامج وإجراءات مرتبطة بكل

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

قطاع على حدة.

وقطاع التضامن تشرف في هذه المرحلة بإطلاق مجموعة من خطط العمل ومجموعة من الخدمات والبرامج التي تكتسي الواقعية وتهدف إلى القرب، قرب مع هذه الفئات، وبالتالي فقد كانت هناك مجموعة على مستوى التعاون الوطني، تم إحداث لجنة لليقظة مركزيا ولجان يقظة على مستوى الجهوي، لتتبع الحالات في وضعية صعبة، وخاصة الحالات التي هي في وضعية الشارع.

وكنتيجة لهذه المجهودات المبذولة من طرف الجميع والتعبئة التي عرفها القطب الاجتماعي في هذه المرحلة، فتم إنجاز مجموعة من البرامج، وليس فقط أهداف وضعناها وأردنا أننا نحققوها، فمن أهم هذه البرامج التي تم، الحمد لله، نجحنا فيها كمغاربة وليس فقط كقطاع التضامن، وهو "برنامج الأشخاص في وضعية الشارع"، كما تفضلتم في أسئلتكم، فاستطعنا أنه اليوم المغرب الحمد لله كان من الدول القلائل – ينبغي أن نقولها بكل افتخار – من الدول القلائل التي وجدت حلا في وقت سريع للأشخاص في وضعية الشارع بمختلف الفئات، فوصلنا في 4 ماي إلى 6324 شخص الذين تم إيواؤهم، بتعاون مع مصالح وزارة الصحة لتقديم الخدمات الصحية، بتعاون مع السلطات العمومية، بتعاون مع كافة الشركاء، الجماعات الترابية وكافة الشركاء والفاعلين.

وهذه الخدمة التي تم تقديمها لأنها استطعنا من خلالها أولا، أننا نضبطو العدد، لأن قبل ما كانش هناك ضبط للعدد، اليوم تم سحب تقريبا 950 طفل من الشارع في هاذ العملية، وطبعا كان 20% من مجمل الرقم الذي قدمته فيه النساء والأطفال وبعض المهاجرين.

طبعا، هاذ العملية كانت فيها مواكبة لكل السلطات من أجل إنجاحها، واليوم، الحمد لله، بعد اتخاذ تدابير التخفيف، يعني الإجراءات الصحية والحجر الصحي، اليوم استطعنا أن الأغلبية واحد العدد مهم كانو فقط يعني يمكن نقولو عابري سبيل أو عندهم مشاكل منعتهم من الوصول إلى بيوتهم، فاليوم، الحمد لله، تعملات مبادرات من أجل إرجاعهم إلى بيوتهم.

طبعا هاذ العملية كانت فيها كذلك مشاركة من طرف المجتمع المدني الذي أبان فيها عن واحد الروح وطنية عالية.

فبالنسبة للخدمات التي حرصنا في هذه الفترة على تقديمها، كاين:

- خدمات وبرامج مرتبطة بمحور الحماية والمساعدة الاجتماعية للفئات الهشة؛

- محور الدعم النفسي والاستماع والتوجيه؛

- محور اليقظة الاجتماعية والوقاية؛

- محور التواصل والتحسيس.

حرصت الوزارة أنها توضع منذ الأسابيع الأولى، أن تضع صفحات خاصة بكل فئة، صفحة ديال الأشخاص في وضعية إعاقة، صفحة خاصة بالنساء، صفحة خاصة بالأطفال، وصفحة خاصة بالمسنين، من أجل أننا جميع الخدمات اللي كنقدموها والبرامج تكون موجودة رهن إشارة الفاعلين الميدانيين والمحليين، وفي نفس الوقت رهن إشارة الفئات اللي كتحتاجها.

ففي هذا السياق، نبغي نأكد أنه، الحمد لله، استطعنا في هذه الفترة إطلاق خطة للطفولة "خطة عمل من أجل حماية الطفولة"، وهاذ الخطة اللي من خلالها تمت المواكبة اليومية ل 3852 طفل اللي هوما أطفال عندهم وضعية إهمال، تمت المواكبة اليومية، وبالتالي فأول نتيجة كانت مهمة بالنسبة لنا أن هاذ الأطفال، سواء الأطفال اللي هوما في وضعية إهمال أو العمال الاجتماعيين اللي كيشتغلو معهم، الحمد لله، لم تسجل ولو إصابة واحدة بهاذ الوباء في إطار هذه المراكز، وهاذي شهادة على أنه تم اتخاذ كل الاحتياطات وكل الاحترازات من أجل حماية هاذ الأطفال.

كذلك بالنسبة لمراكز المسنين، لم يتم تسجيل – الأعداد أكثر من 2700 – لم يتم تسجيل أية حالة إصابة بـ"الكوفيد-19" في هذه المراكز، لا من طرف الأشخاص اللي هما مستفيدين ولا كذلك من طرف الأطر، وهذا نتيجة عمل كبير للجان اليقظة اللي اشتغلت، ونتيجة يقظة كبيرة ونتيجة كذلك التعاون مع مصالح وزارة الصحة ومع كل الفاعلين على المستوى الترابي.

تم كذلك، في جانب الطفولة، قلت أنه تم سحب 950 طفل و206 تم إرجاعهم إلى أسرهم، وهاذي كذلك كانت مقاربة اعتمدناها، وهي أن الأشخاص اللي كيكونو في وضعية الشارع أهم مرحلة كنقومو بها هي الوساطة الأسرية لإرجاعهم إلى أسرهم، واليوم تسجلات أكبر عملية أنه أكثر من 4000 شخص تم إرجاعهم إلى أسرهم، وهاذ العمل في الحقيقة ما يمكن يقوموبه إلا المغاربة، هذا التضامن وهاذ القيم ما يمكن يقومو بها إلا المغاربة، شهدنا في هاذ الفترة كيف أن أسر فرحت أنها وأخيرا لقات واحد المفقود، يا إما أب، يا إما أخ، يا إما طفل، بواحد القيم إنسانية عميقة جدا.

صراحة هاذ الشي ما يمكن يتدار إلا في مجتمع من مثل المجتمع المغربي والتضامن المغربي.

إذن تم كذلك تخصيص 74 فريق للمساعدة الاجتماعية بالنسبة للطفولة، وهاذ الفرق كانت تواكب وحدات حماية الطفولة الموجودة في مجموعة من الأقاليم، وتوفير 300 عامل اجتماعي من أجل ضمان، من أجل ضمان توفير هاذ الخدمات، لأن عندنا أطفال اللي هوما في مراكز الرعاية الاجتماعية طبعا، وكاين أطفال اللي كانو في مراكز ديال الإيواء، وكان كذلك خدمات التي ينبغي تقديمها واللي شرعنا، والحمد لله، استطعنا في هذه الفترة أننا نتقدمو فيها كثيرا، وهي "الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفولة"، استطعنا في هذه الفترة أننا نوفرو البرنامج

التكويني اللي انطلق في 8 يونيو وغادي يشمل تقريبا 100 فاعل محلي في إقليم طنجة، في إطار اللجنة الإقليمية اللي كاينة في طنجة للجهاز الترابي المندمج، ومن بعد منها غادي تتعمم التجارب في 8 مدن نموذجية.

إذن، انطلاق البرنامج التكويني بالنسبة لنا اللي غادي يمتد لمدة 6 أشهر، وغادي يخرج لنا عاملين وفاعلين ترابيين متخصصين، لأن أكبر تحدي يمكن يواجهنا في منظومة العمل الاجتماعي وفي الخدمة الاجتماعية هو توفير موارد بشرية مؤهلة ومتخصصة.

اليوم مضى الزمن اللي يمكن لنا نتكلمو نقولو هذا فاعل اجتماعي أو هذا عامل اجتماعي، اليوم وصلنا لدرجة التخصص، والتخصص تيكون بالتكوين، والتكوين اللي كيعتمد على قواعد علمية، اليوم انطلق البرنامج في طنجة منذ 8 يونيو، وكذلك على مستوى المنظومة المعلوماتية، لأن ما يكفيش فقط نوضعو آليات لحماية الأطفال ولكن لابد من منظومة معلوماتية.

المنظومة المعلوماتية تقدمنا فيها كثيرا، اللي غادي تعطينا مسار الحماية بالنسبة للأطفال، هاذ الأطفال اللي كانو في وضعية الشارع مسار الحماية لهم.

طبعا، البرامج التي تم اطلاقها كانت كذلك على مستوى الإعاقة، الأشخاص في وضعية إعاقة، وهنا نعطي بعض الأرقام التي أعتبرها جد معبرة وهي أننا استطعنا في هذه الفترة أنه في إطار المواكبة والدعم النفسي للأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة الأطفال، تعبئة 3462 إطار متخصص يدبرون.. كنوصلو حتى ما بين 4500 مكالمة يوميا من هاذ الأطر المتخصصة في الترويض والدعم النفسي، وفي النطق كذلك وصلنا إلى 4500 مكالمة يوميا ما بين هاذ الأطر وما بين الأسر وما بين الأشخاص في وضعية إعاقة، لأن هاذ الأشخاص كانو كيحتاجو فعلا لدعم من هذا النوع، أغلقت المدارس يعني بإكراه كيتجاوزنا جميعا، ومراكز الدعم والتمدرس بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة استمرت من خلال خدمة المداومة التربوية.

أكتفي بهذا القدر، ونعاودو نكملو في المناقشة فيما تبقى من الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على الرد ديالكم اللي استمعت له بتمعن، وتمنيت فعلا أنه يكون هذا هو اللي كاين على أرض الواقع.

ولكن، السيدة الوزيرة، كيف كتعرفي، جائحة كورونا وما تبعها من حجر صحي سلطت الضوء على ما تعانيه الفئات الهشة من صعوبات كثيرة على مختلف واجهات الحياة، كما كشفت لنا أيضا هاذ الجائحة على أهمية الأنظمة الاجتماعية في تحقيق التماسك الاجتماعي والأسري، الأمر اللي وضع الوزارة ديالكم، باعتبارها الوصية على القطاع، أمام تحديات جديدة كتنضاف لها، بالإضافة للمهام المعتادة واللي ما لمسناهاش على أرض الواقع.

السيدة الوزيرة،

طبعا بفضل النظرة الاستباقية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والمجهودات الجماعية، استطعنا التصدي لمعظم تداعيات هاذ الجائحة، بل وأعطت لنا آمال كبيرة في اتجاه التأسيس لمغرب جديد، تكون فيه الأولوية لتوفير الحماية ورد الاعتبار للجميع وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ضمانا لحياة كريمة لجميع المواطنين والمواطنات.

بالنسبة لنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن جائحة كورونا هي الفرصة التاريخية لتطوير وتحسين السياسات والبرامج ذات الصلة بالحماية الاجتماعية، والقيام بمراجعة عميقة وشاملة لطرق تدبير وتمويل المنظومة وتجويد وتدقيق طرق الاستهداف، لضمان شمولية آليات الحماية واعتماد طبعا مقاربة حقوقية، لا مقاربة إحسانية، السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة،

بالنسبة لنا، الزمامرة، عندنا مركز رعاية الأطفال في وضعية إعاقة، الدعم اللي موجه لهم عاد وصل ومازال ما تسلموهش ديال 2018، يعني التأخير ديال سنتين. تخيلي معايا، السيدة الوزيرة، حتى في ظل جائحة كورونا ما كاينش واحد الاستثناء، وبالتالي كيفاش غيعيشو هاذ المسيرين؟ وكيفاش غتكون النفسية ديالهم باش أنهم غيتابعو؟ طبعا راهم كانو خدامين -كيف قلتو، وجا على لسانكم السيدة الوزيرة- عن بعد؛ كيفاش غيتابعو مع هاذوك الوليدات أو النفسية ديالهم هما بعدا؟

عاد، السيدة الوزيرة، بالنسبة لنا إقليم سيدي بنور عندنا 25 جماعة، ما غنتكلمش عن سوء تدبير المراكز، بل غياب المراكز، احنا ما عندناش مركز التدرج المهني، ما عندناش مركز حماية الطفولة، وسمعتك، السيدة الوزيرة، كتكلمي على التدبير ديالهم، احنا ما عندناش أصلا، ما عندناش دار المسنين، وحتى الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء، كاينة بناية بدون دعم ولا ترخيص.

وللأسف، السيدة الوزيرة، الرصد الأولي لتبعات الجائحة أظهر أن النساء عانين أكثر من سلبيات الحجر الصحي، بحيث كان الكثير من حالات العنف، وعدد من النساء ما تمكنوش من مغادرة البيوت واللجوء لأي كان، هذا فيما يخص العنف المنزلي، ناهيك عن العنف المؤسساتي اللي تجسد أثناء توزيع المساعدات المالية لأصحاب (RAMED)، اللي اقتصرت فقط على تمكين رب الأسرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكر السيد الرئيس.

أولا، شكرا السيدة الوزيرة على هاذ المعطيات، كما نود أن نشكركم على المجهودات الكبيرة والقيمة التي قمتم بها وتقومون بها.

لابد من هذه الإشادة لما نعرفه عنكم من كل جدية، ولكن، مع الأسف الشديد، رغم المجهودات التي أشرتم إليها والإحصائيات المقدمة، فإن الوضع ليس مطمئنا، وهنا فإننا لا نحمل وزارتكم المسؤولية وحدها، بل للحكومة، بل للحكومة، فمن منا لا يصادف خلال توقفه بإشارة الضوء الأحمر مجموعة من الأطفال المشردين والشيوخ والعجزة وأضيفت إليهم جحافل المهاجرين؟

مع الأسف الشديد، هناك بعض التساؤلات:

- هل السادة أعضاء الحكومة لا يرون أثناء تحركاتهم نساء ورجال صغار يستنجدون؟

- ألا يرون أطفالا في عمر الزهور عرضة للانحراف وهم في سن التمدرس؟

- ألا يرون بعض ذوي الاحتياجات خاصة بإشارات المرور يطلبون لقمة الخبز؟

- ألا يرون إخواننا الأفارقة كذلك؟

فكيف لا يشكل هذا الموضوع أولوية الأولويات في مجلس الحكومة؟

ما يحز في القلب، السيدة الوزيرة، ويؤلمنا ويؤلمك كذلك، ونؤمن بأنه يؤلمك، وهو وجود فتيات في مقتبل العمر يمارسن التسول ويجذبن التعاطف بمسح الزجاج أو ما شابه، في حين أن مكانها الطبيعي هو فصل الدراسة، فما هو مصير هذه الفئة؟ وإلى متى يستطعن مقاومة الإغراءات والانحرافات التي يعج بها عالم المتشردين: المخدرات، الدعارة، السرقة؟

لا يمكن مناقشة الأرقام في ظل واقع لم نر فيه تغيرا لما يزيد عن عقد من الزمن، بل نسجل بحسرة وأسف، ازدياد أعداد هذه الفئة، مما يدفعنا إلى القول أن الحكومة لا تولي أي اهتمام والعناية اللازمة لهذه الفئة، ويتجلى ذلك بوضوح في الميزانية الضئيلة لهذا القطاع، لأن لو أرادت الحكومة فعلا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا، السيدة الوزيرة، على هاذ العرض اللي قدمتيه أمامنا، ونثمن عاليا المجهودات الجبارة التي قامت بها الوزارة خلال هذه الفترة، التي عرفت الفئات الهشة واحد الحاجة ماسة إلى الدعم، ونخص بالذكر إيواء المشردين والأشخاص في وضعية صعبة خلال فترة الحجر الصحي، لحمايتهم من انتقال العدوى لهم.

كما نثمن القيام بحملات توعوية عبر القنوات الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والأطفال خلال فترة الحجر الصحي، ونثمن كذلك إطلاق برنامج رقمنة مسطرة الحصول على شهادة الإعاقة ب 26 إقليم.

نتمناو، السيدة الوزيرة، أن تعم هاذ المسطرة هاذي وهاذ رقمنة الحصول على الشواهد، باقي الأقاليم، خصوصا الأقاليم البعيدة التي لا تستطيع الوصول إلى المركز.

وبخصوص حصيلة تدخلات وزارتكم خلال هذه الجائحة، نقدم لكم الملاحظات التالية:

1- على ضوء المتغيرات التي أفرزتها هذه الجائحة على الفئات الأكثر هشاشة، لابد لوزارتكم من وضع تصور جديد وإستراتيجية واضحة لدعم هذه الفئات، وأظن أن في العرض ورد أن الوزارة منكبة على وضع هذه الإستراتيجية، نتمنى لها النجاح؛

2- وأيضا فيما يتعلق بالفترة التي تلي رفع الحجر الصحي، فإن العديد من المراكز المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة ستستأنف نشاطها، مما يطرح تساؤلات حول آليات المراقبة والتتبع التي تقوم بها وزارتكم في ظل النقص الكبير الذي تعرفه الموارد البشرية بوزارتكم، أو مراكز التعاون الوطني، للوقوف على مدى احترام الإرشادات والتعليمات المضمنة في الدليل العملي الذي أصدرته وزارتكم؛

3- نسجل نقصا في استعمال لغة الإشارة التي يحتاجها الأشخاص الصم والبكم للتواصل خلال حملات التوعية والتحسيس بمعايير الوقاية الصحية ومختلف الحملات التي تقوم بها وزارتكم؛

4- ضرورة توفير كمامات تناسب طبيعة التواصل بالإشارة للمدربين ومقومي النطق وللأشخاص مستعملي هذه اللغة، سواء داخل المراكز المتخصصة أو للاستعمال خارجها؛

5- وأخيرا، العمل على إدماج الأطفال في وضعية صعبة، الذين تم إيواؤهم بالمراكز خلال فترة الحجر الصحي للاستفادة من أجواء الاستقرار التي عاشها هؤلاء الأطفال خلال هذه الفترة.

وفي الختام، نجدد التنويه بالأشغال والأعمال والمبادرات التي قامت بها الوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التفاعل مع جوابكم، السيدة الوزيرة، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

1. نجدد التنويه بروح التضامن الوطني التي أبانت عنها مختلف مكونات الشعب المغربي بقيادة ملكية حكيمة، مكنت من الحد من التداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا، من خلال المبادرة النوعية المتمثلة في إحداث صندوق لتدبير تداعيات الجائحة، والذي استفاد من دعمه المباشر حوالي 4.3 مليون من الأسر؛

وفي هذا الإطار، نجدد التأكيد على ضرورة مواصلة دعم الأسر المعوزة والفقيرة التي فقدت مصدر عيشها في هذه الأزمة – وهي أسر كثيرة – وإدماج الفئات التي لم يشملها الدعم، خاصة في مناسبتي عيد الأضحى المبارك والدخول المدرسي، وكنعرفو بأن هاذ المناسبة الدينية كتكون معاناة كثيرة ديال الأسر الفقيرة، وخصوصا بعد هاذ الفترة هاذي. إذن خصنا ضروري أن نديرو واحد الالتفاتة في هاذ المناسبة الدينية وكذا الدخول المدرسي؛

2. السيدة الوزيرة، رغم المجهودات المبذولة لتحسين الوضع الاجتماعي في المغرب، فالأزمة كشفت عن واقع الهشاشة والفقروضعف منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا، فالحكومة ما تزال مطالبة ببذل مجهودات إضافية في هذا النطاق، فرقم 9 مليون من الأسر الفقيرة التي طلبت الاستفادة من صندوق الدعم، أكدت محدودية السياسات الاجتماعية المنتهجة وضرورة مراجعتها؛

3. السيدة الوزيرة، هناك بعض الصناديق أحدثت لدعم بعض الفئات الهشة والفقيرة ك "صندوق الدعم والتماسك الاجتماعي" و"صندوق دعم الأرامل"، فضلا عن مؤسسات التعاون الوطني و"وكالة التنمية الاجتماعية" وغيرها من البرامج، إلا أننا نسجل ضعف مردوديتها وفعاليتها ونجاعتها طيلة الجائحة المتواصلة، وهناك فعلا معاناة حقيقية للأسر الفقيرة والضعيفة؛

4. مطلبنا الدائم المتعلق بمراجعة آليات الدعم الاجتماعي وإدماجها في منظومة مؤسساتية واحدة، بدلا من تشتيتها على عدة قطاعات، خاصة بعد المصادقة على القانون المنظم للسجل الاجتماعي الموحد؛

5. لم نلمس كذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، أي تدابير خلال هذه الجائحة لدعم ومواكبة ذوي الحاجيات الخاصة، التي كانت معاناتهم مع الحجر المنزلي مضاعفة وكثيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات.

اسمحي لي، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

اسمحي لي، السيدة والوزيرة.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

بكل صدق، السيدة الوزيرة، الرأي العام سجل نقصا لقطاعكم في مواكبة ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة خلال الحجر الصحي، علما أن الإعلام الوطني بكل مكوناته لعب دورا طلائعيا في التحسيس والمواكبة، فهاته الشريحة تعد الأكثر تضررا، وعل رأسها المصابون بالتوحد والإعاقة الذهنية، الصم والبكم والإعاقات الحركية، وما تستلزمه من علاجات مستمرة، حيث سجلنا أن هذه الشريحة المعاقة عانت على المستوى الصحي والنفسي بفعل اضطرابات النوم واضطرابات التغذية نتيجة المكوث المستمر في المنزل، وهي كلها عوامل أدت إلى ارتفاع منسوب التوتروالقلق، وصل أحيانا إلى حد الاكتئاب.

إذا كنتم، السيدة الوزيرة، قد قمتم بمبادرات ومجهودات حميدة، نشكركم عليها، ولكن غير كافية، فقد سجلنا بعض التأخر لتدخلكم ومواكبة هذه الشريحة بعد انقطاع حصص العلاج النفسي وانقطاع حصص العلاجات الطبية وشبه الطبية، مما شكل عبئا كبيرا على الأسر المغربية، حيث ازداد العنف على الذات وعلى الآخرين.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد فاقمت الإعاقة الأوضاع بعد ارتفاع درجة المشاحنات وغياب التواصل وضعف حظوظهم في التعلم عن بعد، خصوصا داخل الأوساط الفقيرة وفي العالم القروي.

على المستوى الاقتصادي فإن تناقص المداخيل لدى الأسر بفعل توقف أنشطتها، قد فاقم أوضاع هذه الشريحة كذلك.

المغاربة، ولله الحمد، أعطاو المثال، كما قلتم السيدة الوزيرة، في تقاسم العيش والتضامن والتلاحم، أكثر من 5 ملايين أسرة استفادت، وأكيد أن من الأسر المستفيدة من تتوفر على شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، لذلك يجب الاستفادة من هذه الجائحة وتداعياتها من أجل التهيء لها مستقبلا، لذا لابد من إعادة النظر في طرق تدبير الوزارة من هذا الجانب وتطوير أدائها لكي تستوعب مثل هذه الأزمات وعلى رأسها ظاهرة الحجر الصحي، خصوصا لذوي الاحتياجات الخاصة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على حسن تفاعلكم وتقديركم للمجهودات التي تقوم بها وزارة التضامن، وكذا كافة الشركاء.

أكيد أن هذه المرحلة أبانت، مرحلة الجائحة، هي مناسبة لاستخلاص العديد من الدروس بالنسبة للجميع، وأكيد أن هذه الجائحة تزامنت بالنسبة لوزارة التضامن مع منتصف المرحلة، يعني المرحلة التي نقيم فيها مجموعة من السياسات العمومية، التي نشتغل بها سواء في الطفولة أو في الإعاقة أو بالنسبة للمرأة كذلك، فهي مناسبة في إطار إعادة تقييم هذه السياسات لوضع يعني مثل هذه المخاطر الاجتماعية في الحسبان.

أريد أن أؤكد أن في هذه الفترة كذلك، الحكومة تتوفر على سياسة عمومية في الحماية الاجتماعية، وأن وزارة التضامن مكلفة بلجنة المساعدة الاجتماعية.

الخدمة الاجتماعية في بلادنا تطورت كثيرا، ولابد أن نثمن ذلك، اليوم موضوع المساعدة الاجتماعية يعني عندنا فيه تصور أوضح في إطار السياسة العمومية، هناك تصور أوضح، وهناك برامج وهناك مخططات واضحة.

بالنسبة لملاحظاتكم، السادة المستشارين، حول بعض الوضعيات اللي تنقدرو نلقاوها، في يعني وضعية هشة أو في وضعية الشارع، احنا أطلقنا هذه السنة خدمة "الإسعاف الاجتماعي" وحرصنا على تعميمه في كل المدن اللي عندنا فيها الجهاز الترابي المندمج الخاص بالطفولة، أرفقناه بخدمة الإسعاف الاجتماعي، والوزارة وفرت تقريبا 20 مليون درهم من أجل هذه الخدمة، لأنه ما يكفيش فقط تكون الخدمة الطبية والخدمة الأمنية ولكن لابد أن تكون هناك خدمة اجتماعية لهذه الفئات.

وهاذ الإسعافات الاجتماعية تتقوم بدور كبير، لأن تتعرفو الدور ديالها تتجول في المدن ويعني الحالات اللي تتلقاها في وضعية صعبة تتحاول تأخذها تلقى لها الحل في إطار المراكز المتوفرة.

بالنسبة كذلك، دائما في إطار الحماية الاجتماعية، اليوم النساء اللي استفادو من الدعم اللي قدمتو الحكومة، يعني 5 دالمليون و300 ألف، 20% هم نساء، 20% من هاذ 5 دالمليون و300 ألف هم نساء، احنا الإحصائيات الرسمية تتعطينا أن نسبة النساء المعيلات للأسر 16.4%، ولكن نسبة النساء اللي استفادو من هاذ الدعم المباشر 20%، وهذا رقم مهم جدا، كنعتبروه رقم مهم جدا.

طرحتو كذلك موضوع يعني بالنسبة للأطفال، هناك خطة لحماية الأطفال من التسول، وهاذ الخطة اللي، الحمد لله، انطلقنا فيها قبل الجائحة وأعطتنا أنه 96 طفل في المدة ديال أربعة أشهر تقريبا 96 طفل تم إنقاذهم، واليوم كاينة برامج للتأهيل، لأنه لا يكفي فقط أننا نخرجو الناس من واحد الواقع ولكن خصنا نلقاولهم البدائل.

ولهذا، فهاذ الفترة أعطتنا يعني إمكانيات لوضع برامج من أجل التأهيل للأشخاص اللي هم في مثل هاذ الوضعيات.

اليوم بالنسبة للنساء اشتغلنا في هذه الفترة على برنامج "التمكين الاقتصادي للنساء"، وهاذ البرنامج مهم جدا، لأنه برنامج تيقوم بمقاربة مندمجة وغادي يتقدم في لجنة وزارية قريبا، إن شاء الله، وتنعتبروه هو الجواب الحقيقي على الهشاشة اللي يمكن تعيشها بعض الفئات من النساء، لأن الدور ديالنا هو الإسهام في تأهيلهم ما شي فقط.. ما شي نوصفو الحالات ولكن أننا نساهمو في التأهيل ديال النساء.

واليوم الحمد لله، المرأة المغربية، بفضل المكانة اللي تعطات لها وبفضل الإرادة الملكية السامية، حققت الكثير من التقدم في العديد من المجالات، فكذلك في المجال الاقتصادي لابد أن نقوم بهاذ البرنامج، إن شاء الله، غادي يتقدم وغادي يمكن تكون فرصة ونقدموه لكم في اللجنة من أجل تسليط الضوء عليه.

القضية اللي طرحتو ديال أن مجموعة ديال الجمعيات ما توصلاتش بالدعم، أنا الرقم اللي عندي رقم غير مسبوق، أنه في هذه الفترة ديال الجائحة مراكز دعم الأشخاص في وضعية إعاقة تلقت مبلغ ديال 129 مليون ديال الدرهم، في هذه الفترة، ولكن تنتكلم على الجمعيات اللي الوضعية ديالها مسوياها، ما يمكنش الوزارة عن طريق التعاون الوطني، تعطي للجمعيات، وحتى انتوما السيدات المستشارات والسادة المستشارين ما يمكنلكومش تقبلو أننا نعطيو الدعم للأشخاص اللي الملفات ديالهم غير مكتملة.

فإذن، الوزارة، عبر التعاون الوطني، جاهزة للأداء جميع الملفات، واحنا حرصنا، بمجرد ما بدات الجائحة، حرصنا أن كل الملفات تتفك، وأنا تنأكد أن كل الجمعيات اللي الملفات ديالها مضبوطة قانونيا تم تسليمها الدعم اللي تتستحقو، اللي عندو شي مشكل في الملف طلبنا منهم أنهم يسويو الوضعيات ديالهم، وجعلنا لذلك هاتف مفتوح باش يتواصلو إلى عندهم بعض الأسئلة.

أريد كذلك أنني نأكد على القضية ديال العنف اللي أشارت لو السيدة المستشارة، بالنسبة لموضوع العنف ضد النساء، لا يخفى عليكم أنه اليوم كاينة منصة "كلنا معك"، المنصة تشتغل عبر رقم هاتفي وعبر تطبيق ذكي، فبالتالي التبليغ، حاولنا أننا نوفرو لأن هاذ المنصة أطلقت في شراكة مع "الاتحاد الوطني لنساء المغرب" وهي تشتغل 24/24 ساعة، وبالمناسبة الناس اللي تيشتغلو فيها ما خرجوش، عاشو الحجر

من أجل أنهم يضمنو هاذ الخدمة، وهذا شيء مهم خصنا نعرفوه.

وبالتالي كانت الخدمات متوفرة، الدراسة اللي أعطتنا المندوبية السامية للتخطيط، أكدت أنه تقريبا 82% من الأسر ما وقعش عليها تغيير، 18% فقط هي اللي عاشت بعض الصعوبات.

أكيد أن الحجر الصحي كاينة حالة الطوارئ الصحية، هناك يعني تأثيرات اقتصادية واجتماعية تنحتسبها، ولكن كاينة كذلك تأثيرات نفسية اللي تتبان عند الأشخاص اللي هم في وضعية هشة.

ولهذا، بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة تبذلات مجهودات كبيرة، لأول مرة وفرنا كبسولات تعليمية، كبسولات تعليمية: 22 كبسولة تعليمية، وكتبث في القنوات الإعلامية وعملنا لها الترجمة بالأمازيغية باش تكون في متناول الجميع، هاذ الكبسولات لقيت لنا من طرف متخصصين، لقيت إشادة دولية، لأنها تعملات بمعايير جد متقدمة.

بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، بالنسبة للشهادة، الشهادة مهمة لماذا؟ ما شي هي ورقة، ولكن لأنها هي مقدمة لخدمات، لأنها مقدمة 100 ألف، اليوم ملف ديال 105 ألف شخص في وضعية إعاقة الآن يعني الملفات ديالهم أصبحت مرقمنة عند وزارة التضامن، وبالتالي فالخدمات اللي غادي تكون، غتكون واضحة وتتخضع للمعايير الضرورية في الشفافية.

إذن الموضوع اللي هو كذلك مهم، هو أن النساء الأرامل، اليوم وصلنا في إطار صندوق الدعم، النساء الأرامل أنا غادي نقول المبلغ المالي، 2 دالمليار و373 مليون ديال الدرهم، هو مبلغ الاستفادة ديال النساء الأرامل، وطبعا، هاذ النساء تيعيلو 178 ألف يتيم ويتيمة، هذا واحد تضامن وطني دائم، ما شي فقط غير في الجائحة، هذا تضامن، وكيف ما قلت، كاينة أشياء لا تقع إلا في هاذ البلد ذو القيم الأصيلة والمتجذرة.

بالنسبة، اللي طرحتو بعض الجماعات وبعض المشاكل اللي فيها، ما كانتش عندي في السؤال، وبالتالي ما عنديش عليها تفاصيل، ولكن نبغي نأكد قبل ما نختم هاذ الكلمة، أنه في هذه الفترة تم إخراج قانون العمال الاجتماعيين غادي يتحال قريبا على البرلمان، وهذه خطوة جد، جد متقدمة في تأهيل عمل الخدمة الاجتماعية في بلادنا، غنتقلو من الارتجالية أو يعني شوية ديال الضعف عند البعض ما شي عند الكل، إلى المهنية والاحترافية، والمهنية والاحترافية تتعني جودة الخدمات وتتعني المعيرة، وهذا واحد الورش وطني كبير.

نبغي نأكد أن الخدمة الاجتماعية كتحتاج أننا نفعلو مزيد من الشراكة مع الجماعات الترابية، وأنا هنا أدعو كافة يعني المسؤولين من الجماعات الترابية، وتنعرف أن عندنا العديد منهم هنا في هذه الغرفة المحترمة، إلى مزيد من التعاون، لأن القضايا ديال هاذ المراكز ما يمكنش وزارة التضامن لوحدها أن تستجيب لكل التحديات، ولكن مع الجماعات الترابية يمكن لنا نقدمو خدمات مهمة ومهمة جدا وخدمات القرب.

احنا اليوم، من خلال الميزانية المتوفرة تنسعاو أننا الجودة، معيرة هذه الخدمات، ولكن آن الأوان أن الجماعات الترابية أن تفتح أبوابها للشراكة مع هذا القطاع من أجل أننا نطورو الخدمات، ومن أجل أننا نستاجبو للتحديات، لأن ما بعد الجائحة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، أكيد سترخي بظلالها على بعض الفئات الهشة، وبالتالي غنحتاجو مزيد من التضامن، مزيد من الصمود، مزيد من التعاون بين كل المؤسسات بما فيها الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها، اللي يمكن لها تكون عندها يعني إضافة نوعية في هاذ الشأن.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة.

وننتقل إلى أسئلة المحور الثاني الموجهة لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "الارتفاع المهول لفواتير الماء والكهرباء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد إبراهيم اشكيلي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

سجلت فواتير الماء والكهرباء التي توصل بها المغاربة ارتفاعا مهولا، خاصة وأن شركات التوزيع اعتمدت خلال ثلاثة الأشهر من الحجر الصحي على تقدير مؤشر الاستهلاك فقط، وجاءت هذه الزيادة في ظل الظروف التي يمر منها المواطنين بسبب التبعات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن دواعي هذا الارتفاع المهول في فواتير الماء والكهرباء، الذي أثقل كاهل الأسر المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تأثيرات ارتفاع فواتير الماء والكهرباء على الأسر في فترة الحجر الصحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة

والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوان المحترمين،

السيد الوزير،

تأثير الفاتورات وغلاء فواتير الماء والكهرباء على الأسر المغربية خلال جائحة كورونا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "حصيلة وزارة الطاقة والمعادن والبيئة وخطتها المستقبلية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا شملت جل القطاعات ببلدنا كما باقي دول العالم.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن حصيلة التدابير والإجراءات التي اعتمدتموها لمواجهة تداعيات هذه الجائحة على القطاعات التي تشرفون عليها؟

وعن خطتكم للمرحلة للمقبلة لإنعاش هذه القطاعات وتفادي أزمات محتملة قد تمس هذه القطاعات وبالتالي اقتصاد البلاد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "التدابير القطاعية المتخذة في ظل جائحة كورونا وتداعياتها الآنية والمستقبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات القطاعية المتخذة للحد من تداعيات جائحة كورونا الآنية والمقبلة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "الإجراءات والتدابير التي قامت بها الوزارة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد وحماية القدرة الشرائية للمواطن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال راه قلته تقريبا.

نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتكم لمواجهة تداعيات كورونا المستجد، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات في ظل هذه الأزمة العالمية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "وضعية المخزون الوطني في المحروقات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات المتخذة لتدبير وضعية المخزون الوطني من هذه المادة الحيوية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "التحول الطاقي والبيئي من أجل تنافسية الاقتصاد الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

كما يعلم الجميع، أن الأهداف الأساسية للإستراتيجية الوطنية الطاقية ل 2009 هو أولا، فيما يخص الطاقات المتجددة، هو ضمان مساهمة هاذ الطاقات المتجددة بنسبة 42% و52% في أفق ديال 2020 و2030 في المزيج الكهربائي، وكذلك بالنسبة للنجاعة الطاقية، التقليص من هاذ النسبة ديال الاستهلاك الطاقي بصفة عامة بنسبة 5% و20% بالنسبة ل 2020 و2030 في الطاقة عامة.

المغرب بلد رائد ونجح نجاحات باهرة في هذا المجال، يعترف له بهذا دوليا، إلا أنه كاين بعض التحديات يجب رفعها، من بين هذه التحديات هو أن هاذ الحصة ديال الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي ما شي في المزيج الكهربائي، في المزيج الطاقي كلو في (le mix énergétique) كلو، تنلقاوها بأنها نسبة ضئيلة جدا، بحيث أنها لا تتجاوز تقريبا 8.3% تنظن، وتيبقى التبعية بالنسبة للخارج تتبقى 91.7%، مما يؤثر على التوازنات الخارجية للمملكة، وهذه مسألة اللي خصنا أنه بالطبع انعطافات فيما يخص التنمية المستدامة بالنسبة لبلادنا.

كذلك، ضمن التحديات هي التأخير الحاصل، السيد الوزير، التأخير الحاصل في التنزيل الحقيقي للتحرير، وذلك انسجاما مع القانون 13.09 اللي باقي النص التنظيمي ما نزلشاي، اللي غادي يحرر لنا الإنتاج فيما يخص ذيك الحلقة ديال (moyenne tension) ديال الجهد المتوسط، ما نتكلموشاي على الجهد المنخفض لأن ما كينشاي، اليوم اللي كاين هو الجهد العالي والعالي جدا.

وكذلك التأخير الحاصل في التنزيل الحقيقي ديال الآلية ديال الحكامة ديال الإستراتيجية، اللي هي الوكالة الوطنية ديال تقنين الكهرباء، وهذا شيء حقيقة نأسف له لأن من بعد مرور عدة سنوات على تنزيل القانون.

كذلك، فيما يخص التموقع والأدوار اللي تيقوم بها المكتب الوطني للكهرباء والماء، تتبقى هي ادوار، حقيقة، فيها واحد شوية ديال الضبابية، لأنه تارة يشتغل وكيتموقع كفاعل يتنامى داخل المنافسة، مثلا الحلقة ديال الإنتاج، وتارة أخرى عندو الاحتكار في الحلقة، مثلا ديال النقل ديال الكهرباء، وكذلك كيتنامى في إطار المنافسة في التوزيع، وهذا تيخلق واحد النوع.. لأنه ضابط في نفس الوقت في انتظار أنه الوكالة، وهذه مسألة اللي خصها توضح مستقبلا.

هنا تنفتح قوس لأنه يحز في نفسنا في الاتحاد العام لمقاولات المغربي أخيرا، أن المكتب عهد بصفقة إلى شركة أجنبية لمدة ثلاث سنوات، 50% فيما يخص (sulfate alumine)، واللي بالطبع أنها كتأثر بالضرب عرض الحائط على مبدأ الأفضلية الوطنية، بغيت نتكلم على الميثاق الأخضر الأوربي والميثاق الأخضر المغربي..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن موضوعه "تدبير الطاقة خلال أزمة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

نعلم جميعا على أن قطاع أو مجال الطاقة عرف تغيرات كبيرة خلال هاذ الأزمة بفعل الجائحة، وذلك بسبب تراجع الطلب العالمي على الطاقات البترولية وعلى المحروقات، مما أدى إلى تراجع الأسعار، لكن من جهة ثانية كشفت هذه الأزمة الإستراتيجية الكبيرة والأهمية الكبيرة للطاقات المتجددة والطاقات الخضراء.

كذلك، السيد الوزير، تعلمون على أن الاقتصاد العالمي وكذلك من الاقتصاد المغربي هو الآخر تأثر بشكل عميق بفعل الجائحة، حيث أن الاستثمار تراجع، تراجعت كذلك مداخيل الخزينة العامة، وفي ظل هذا الوضع الاقتصاد الوطني عرف واحد الركود هو واحد الانكماش، الذي لا محالة سوف تكون له تداعيات على المجال الطاقي.

أمام هذا الوضعية، فبلادنا يتحتم عليها وضع الرهان على مجال الطاقات المتجددة والطاقات الخضراء لتحقيق إقلاع اقتصادي، كتعرفو السيد الوزير، كلما تنمى الإنتاج ديال هاذ الطاقات المتجددة، إلا وانخفض المورد ديال الطاقة المستوردة وتخفف العبء على الميزان

التجاري.

لهذا، السيد الوزير، نود اليوم معرفة كيف دبرتم القطاع في ظل هاذ الأزمة؟

وكذلك ما هي رهاناتكم لتحقيق هاذ الإقلاع الاقتصادي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "مستقبل مصفاة "لاسامير" في ظل جائحة كورونا: ألم يحن الوقت لتأميمها ضمانا للأمن الطاقي لبلادنا؟"

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير، على مستقبل مصفاة "لاسامير"، وخصوصا بعد اصتصداركم لأمر قضائي يقضي بكراء صهاريج التخزين لهذه الشركة، ألم يحن الوقت لتأميم هذه المصفاة، ضمانا للأمن الطاقي لبلادنا؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر موضوعه "تراجع أسعار النفط جراء جائحة كورونا على أثمنة المحروقات ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، على آثار تراجع أسعار النفط جراء جائحة كورونا على أثمنة المحروقات ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الحادي عشر "موضوعه وضعية العمال المنجميين خلال فترة الحجر الصحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

العمال المنجميين ومعاناتهم خصوصا خلال فترة الحجر الصحي؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني عشر موضوعه "مدى انعكاس انخفاض سعر المحروقات في السوق العالمية على ثمنه بالسوق الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد علي العسري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم عن سبب عدم انعكاس أو الانعكاس السريع والآني لانخفاض الأسعار الدولية على أسعار السوق الوطنية؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث عشر موضوعه "التدابير المتخذة للتخلص من النفايات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الوزير،

النفايات المنزلية والصناعية خاصة، تنضاف إليها مخلفات كورونا من كمامات وأدوات، فما هي المجهودات التي تبذلها وزارتكم للتخلص من هذه النفايات؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة للإجابة على أسئلة المحور الثاني.

السيد عزيز رباح وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه

أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا على هذه الأسئلة الكبيرة والمهمة، تهم قطاع أو قطاعات يعني متعددة، طبعا تحت عنوان الطاقة والمعادن والبيئة، ولكنها قطاعات مهمة.

قبل أن أجيب، لابد جميعا أن نتوجه بالشكر إلى كافة المتدخلين الذين كانوا وراء هذه قصة النجاح، والتي لازالت مستمرة، ونتمنى إن شاء الله، أن نستمر فيها في مواجهة هذا الوباء، في مواجهة هذه الجائحة.

كل يوم تأتينا أخبار جديدة، تطالعنا وسائل الإعلام بمفاجآت، قبل قليل أقرأ في وسائل الإعلام هناك فيروسات جديدة وهناك اجتماع ثلاث فيروسات في فيروس واحد، طبعا هذا ما يصلنا، مما يشكل تحدي لبلدنا، طبعا تحدي للبشرية.

وهذا الفيروس، كما يعلم الإخوة والأخوات، على أنه حسب ما أعرف في عمري أنا، اطلاعي على ما أعرف، أنه هو الوحيد الذي لم يعرف مصدره، سابقا كنا نعرف مصدر الفيروس وكنا نعرف المنطقة التي يصل إليها وبسرعة كنا نجد اللقاح ويقع التدخل وتتدخل المنظمات الدولية والجهوية والدول ويحاصر هذا الفيروس في حدود معينة، طبعا تكون له آثار.

هذا الفيروس، طبعا لا أصل مصدره ولا الحلول استطاعت أن تجدها البشرية، رغم أنها وصلت إلى علم وإلى تكنولوجية كبيرة جدا، ولا المختبرات التي أنفقت عليها مئات الملايير الدولارات، وكل دولة لها مقاربة خاصة بها، كما تلاحظون، كل دولة، يعني وعجزت أمام هذا الفيروس حتى الدول الأكثر تقدما، التي وصلت إلى ما وصلت إليه.

طبعا، بلادنا في هذه الظرفية، الحمد لله، بقيادة جلالة الملك وبمساهمة الجميع بدءا بالحكومة وكافة المتدخلين إلى آخر مواطن، ومنه العامل ديال النظافة، يعني استطاعت، الحمد لله، أن نحقق جميعا كل من موقعه، من موقع من ينفذ، من موقع من يراقب ومن موقع من يقوم بالتوعية ومن موقع من يحرص على صحة المواطنين ويُنَزل يعني نظام حالة الطوارئ، إلى غير ذلك في هذا المجال.

فهي قصة نجاح نتمنى إن شاء الله ما زال أمامنا يعني كما تيقولو المغاربة مازال ما قطعناش الواد ونشفو رجلينا، مازال نحتاج إلى الاحتياط، نحتاج إلى هذا العمل الجماعي، نحتاج إلى هذا التعاون، كل من موقعه، طبعا ليس بالضرورة أن نتفق على كل شيء ولكن اللي مهم أن ننظر من زاويا مختلفة لكي تصل هذه السفينة، يعني بربانها جلالة الملك حفظه الله وشفاه أن تصل إلى بر الأمان.

طبعا النتائج كما يعلم الجميع.. لكن أنا أريد أن أعرض معكم 5 ديال العناوين قبل أن أتحدث عن الإجابات عن التساؤلات، أتمنى أن أكون عند حسن ظنكم، وأن خمس عناوين كبرى للعمل الجماعي، للعمل الوطني في مواجهة هذه الجائحة:

أولا، العنوان الكبير أن هناك تعبئة جماعية كل من موقعه، كل واحد داريد الله كما قلت باش نواجهو، ونعتقد بأنه ما بعد كورونا لأن كاين تساؤلات ما بعد كورونا سنحتاج إلى هذه التعبئة الجماعية إلى نفس اليقظة، إلى نفس الحرص، إلى نفس التعاون، إلى نفس الجهد لكي نواجه آثار الجائحة، هذا إذا انتهت، وفي نفس الوقت لكي نقوم بالإقلاع الذي تفرضه الظروف، وطبعا كما قلت لكي نقلل من الآثار السلبية ونكثر من الآثار الإيجابية لهذه الجائحة.

الأمر الثاني، المواطن أولا قبل الاقتصاد وقبل المال، حفظ النفس قبل أي شيء آخر، وهذا هو التوجه اللي صارت فيه بلادنا والحمد لله كانت فيه نتائج طبعا كانت آثار اجتماعية.

ولذلك العنوان الثالث هو الدعم الاجتماعي، تحدث الكثير من الإخوة عن الأرقام بالملايير وعن الأرقام بالملايين، يعني فيما يتعلق بالمواطن، بالملايير فيما يتعلق بالدعم يعني الاجتماعي.

والأمر الثالث (المقصود: الرابع) هي اليقظة الاقتصادية حتى لا ينهار اقتصادنا، ونحن نرى انهيارات لشركات وانهيارات لقطاعات وتحول في الخريطة العالمية الاقتصادية، فاليقظة الاقتصادية لكي نحافظ على ما بنيناه لعقود من الزمن في هذا الاقتصاد له ما له وعليه ما عليه وننظر إلى الفرص المتاحة أمامنا في المستقبل.

العنوان الأخير وهو تموين السوق، استطاعت بلادنا أن تنجح الحمد لله، لا أعتقد باستثناء الأيام الأولى اللي كان فيها شوية دالاضطراب فيما يتعلق بالمواد الطبية، فيما يتعلق بالمواد الغذائية في بعض المراكز، فيما يتعلق بقنينات الغاز، ولكن بعد ذلك تداركنا الأمر جميعا، والحمد لله أعتقد أن السوق مزود بقرارات، بيقظة، بحرص كل القطاعات الحمد لله اشتغلت، كل القطاعات اشتغلت بدون استثناء، من نراها كثيرا في وسائل الإعلام ومن لم نراها في وسائل الإعلام لأن كل القطاعات، الحمد لله الصيانة استمرت لكل البنيات التحتية، يعني تم تزويد السوق.

العملية الانتاجية يعني تحققت بطريقة ذكية لكي نصل إلى كل المواطنين، استطعنا أن نعالج قضية كل ما يتعلق بالجمارك لكي نزود السوق في أحسن الظروف ولكي نواجه الآثار ديال هذه الجائحة على القدرة الشرائية للمواطنين، شراكات نوعية بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجالات متعددة، مجالات متعددة، تصنيع ما نحتاجه ولكن تزويد السوق كما قلت بما نحتاج خاصة في مجال ديال الغاز.

أبدأ بالقطاع الأول الذي كانت فيه تساؤلات كثيرة هو قطاع الكهرباء، لن أطيل كثيرا حول الإجراءات الوقائية والاحترازية لأنها وردت في كثير من الأسئلة، ولكن يكفي أن أقول بأن قطاع الطاقة والمعادن والبيئة كانت فيه قليل من الإصابات، إذا استثنينا إصابة موظف في مركز من مراكز المكتب الوطني، إصابة بعض العمال في بعض المناجم،

إصابة بعض العمال في مراكز ديال الغاز، إجمالا بقي النظام بكامله يشتغل الحمد لله باليقظة التي كانت، بالخلايا ديال المراقبة التي كانت، بالإجراءات الوقائية والاحترازية اللي قام بها جميع من الوزارة إلى كل المؤسسات التي تتدخل، فالحمد لله عموما استطعنا، علاش؟

أولا حماية هؤلاء العمال والموظفين الذين يشتغلون، حماية المنظومة، المنظومة التي تزود السوق، طبعا خصو يوصل الكهرباء ما خصوش ينقطع، خصو يوصل الماء ما خصوش ينقطع، خصو يوصل يعني ما نحتاجه من مواد أولية للصناعة يجب أن لا تنقطع، ثم خصنا الشركات اللي تتشتغل في إطار النظافة أن تستمر في عملها لأن كان لها دور كبير جدا.

ولذلك، تلاحظون أن الجماعات اللي فيها الحمد لله أغلب الجماعات وبالخصوص المدن تلاحظون أن كان هناك إبداع في المجال ديال النظافة، في المجال ديال التعقيم وفي المجال ديال الوقاية بتعاون طبعا مع كافة المتدخلين، ومن هذا الموقع لابد أن نشكر كافة المنتخبين، رؤساء الجماعات بكافة ألوانهم الذين أقولها الإعلام لم يعطهم حقهم لكي يتحدثوا عما قاموا به وما وفروه من إمكانيات مالية ولوجيستيكية في مواجهة هذه الجائحة.

طبعا – كما قلت – لن أتوقف كثيرا عند هذا الأمر إذا كان هناك طلب أثناء التعقيب لبعض التفاصيل فيما يتعلق بالإجراءات، ولكن اللي يمكن لي نقول إن هاذ النظام الكهربائي الذي نتحدث عنه اليوم بإيجابياته الكثيرة وبعض نواقصه، لابد أن نعترف.. هناك نواقص غادي نتكلمو عليها – إلى الوقت تيسمح – هذا بني في عقود من الزمن، كيتذكرو الإخوان والأخوات، وأعتقد كثيرا منكم كان متابعا لذلك من مواقع متعددة، 2008 راه كان تيتقطع علينا الكهرباء إلى استثنينا الآن المناطق اللي باقي ما وصلناش لها، احنا وصلنا اليوم في البلاد ديالنا 99.95% في عشرين سنة.

وأنا أدعو، السيدات والسادة المستشارين، يطالعو على التقارير الدولية يطلبون من المغرب أن يعرض تجربته كيف حصل؟ هاذ العشرات الملايير ديال الدراهم، عشرات الملايير ديال الدراهم، هذا الإبداع المغربي لأن فيه الدولة، فيه المكتب الوطني، فيه الموزعين، فيه المنتجين اللي تينتجو هي منظومة، فيه هاذ اللي تكلمتو عليها فيما يتعلق بالنقل ديال الكهرباء لكي يصل، فيه تزويد يعني بالمواد الأولية وخاصة الفحم.

وبالمناسبة، في هذه الجائحة اخذينا واحد.. بحال اللي درنا في الغاز درناه كذلك في الفحم باش ما يوقعش انقطاع في هاذوك (les centrales) اللي تينتجو الكهرباء، استطعنا نشريو لمدة طويلة باش ما يوقعش لنا مشكل لأن كنا خايفين يوقع في الحركة اللوجيستيكية العالمية تزويد السوق الوطنية.

إذن، هاذ النظام الكهربائي وصلنا اليوم بعد حوالي 20، 22 سنة، بعدما كنا تنتكلمو على 18%، 20% بدينا تنتكلمو على 99.50%، هاذي المنظومة، بقات لنا واحد العدد طبعا في البرنامج ما توقفناش في هاذ الجائحة ونشتغل عليه في المرة المقبلة باش إن شاء الله أن نصل إلى 100%، يمكن ليا نقول لكم تحدي آخر سيطرح طبعا ملي غادي نوصلو 100% المواطنين غادي يوليو ينتجو الكهرباء ديالهم، إذن واحد التحول غادي يوقع في النظام الكهربائي.

أكثر من ذلك، المواطن في العالم القروي، وتعلمون كان يطلب فقط باش يشعل الضو فإذا به تحول إلى الخدمات، الأنشطة الاقتصادية يستعمل ذلك في الفلاحة، ويستعمل ذلك في الحرف ويستعمل ذلك يعني في مواضيع متعددة، بمعنى سننتقل إلى مستوى ثاني من الكهربة القروية أو الكهربة بصفة عامة باش نستجبو للحاجيات ديال المنازل والحاجيات ديال الاقتصاد الوطني.

فهاذ النظام الكهربائي.. أنا باغي نقول للإخوان، أنا تنتمنى يعني أنا نقول لكم بصدق ليس هناك يعني الأسعار بقيت هي الأسعار، الأسعار هي الأسعار لأن ما عندش شي واحد الحق أن يتدخل في الأسعار إلا بقرار وبقانون، فالأسعار بقات هي الأسعار.

الذي حصل، أنه إلى بغيت نعطيكم مثال ديال المكتب الوطني للكهرباء اللي هو تيزود حوالي 75%، يعني 5.2 دالمليون ديال المواطنين، يعني 11 مليون فاتورة باقي ما استخلصهاش، باقي ما اخذاهاش، 11 مليون ديال الفاتورات باقي ما اخذاهاش المكتب الوطني للكهرباء لأن اتخذ قرار أنه في هذه الفترة ما نمشيوش يعني الدولة بكل مكوناتها الحكومة بالمكتب الوطني أننا ما نطفيوش الضو واخا ما يخلصوش الناس، ما نحيدوش (le compteur).

يمكن وقعات بعض الحالات، الحالات دائما الاستثناء يؤكد القاعدة، أنا تنتكلم على 11 مليون فاتورة، يمكن تكون 1000 كاع حالة وقعت فيها بعض اختلالات، 10.000 حالة من 11 مليون فحاولو تديرو يعني القسمة وستلاحظون نسبة ديال هاذ الحالات؛ فبغيت نقول 11 مليون.

اللي حصل هو أنه كانت تدير ما يسمى بالفاتورة التقديرية، وهذا راه جاري به العمل ماشي أول مرة تيدار، جاري به العمل كان المكتب الوطني تياخذ كل شهرين، وأحيانا ما تتقومش الفرق بالدور ديالها بالنسبة للموزعين، فتيديرو فاتورة تقديرية بناء على الفاتورة السابقة.

اللي حصل هو أنه دار فاتورة تقديرية بناء على الفاتورة ديال مارس السنة الماضية وديال أبريل السنة الماضية، ولكن راه ما مشاش تيستخلص، اليوم ودار محاولات، عاونهم بحيث دار يعني الإمكانيات وصل المواطنين عبر وسائل التكنولوجية.

بالمناسبة، اليوم النظام الكهربائي والموزعين كلهم الآن بداو يستعملون الوسائل التكنولوجية وهذه أيضا من حسنات الجائحة، يعني فيها ضرر ولكن لابد في كل نقمة لابد أن تكون فيها نعم يعني كثيرة،

فمن الحسنات أن اليوم التكنولوجيا أصبحت تفرض نفسها الآن في كثير من القطاعات وخاصة في القطاع ديال الكهرباء، اللي حاصل الآن هو أن المكتب الوطني وغيره من الوكالات ديال التوزيع..

أولا، هذاك الشي اللي تجمع على المواطنين غادي نعطيو لهم يؤديو لمدة 6 أشهر، 6 أشهر، مشينا في إطار هذه التسهيلات؛

ثانيا، أن هذاك الشي اللي تيتجمع ما غيخليش يطلع ل (tranche) الثالثة والرابعة والخامسة، سبق أن أجبت على هذا السؤال، تيتقسم على 3 باش تيبقاو يعني هاذوك ل 75% أحيانا تصل إلى 80% ديال الزبناء تيبقاو دائما في الشطر الأول والشطر الثاني اللي هو أشطر اجتماعية اللي مدعومة من طرف الدولة والحكومة، واللي ما كناش اخذينا فيها قرار نهار اللي درنا الإصلاح على مستوى الكهرباء في الحكومة السابقة، قلنا هذه الأشطر لا يجب أن تمس.

بالمناسبة، الماء الأشطر فيه لم تمس نهائيا، مع العلم أنتم تعلمون إشكالية الماء هذا موضوع آخر مع السي عبد القادر اعمارة يمكن أنه يجي ويحدثكم على قصة الماء والنجاح أيضا الذي تحقق، باستثناء الأماكن اللي دائما كانت فيها إشكالات، طبعا لكن أثناء هذه الجائحة استطعنا على الأقل الغالبية العظمى أن تصل إلى هذه المادة الحيوية.

فمعنى، أنه هذاك الشي ملي غادي يتجمع ما غاديش يوصل إلى الشطر الثالث وإلى الشطر.. غادي نسهلو العملية ديال الأداء، ربما في بعض الحالات، نظرا لأن المواطنين أغلبيتهم كانوا في المنازل، أغلبيتهم كانوا في المنازل وربما تزادت (la consommation)، لا أعتقد احنا حسب، ماشي كثير هاذ الشي، لا أعتقد ماشي كثير، أنا نقول لكم حسب اللي زادت (la consommation) بزاف هي القنينة ديال الغاز – أنا غادي نجي نتكلم على المحروقات – تزادت بحوالي 23%، فيما يتعلق بالكهرباء نقصت الاستهلاك بحوالي 14%، المكتب الوطني نقص الاستهلاك عندو بحوالي 14%، طبعا راه الآن تنحاولو نمشيو للتحاليل المفصلة يعني تنشوفو (les ménages) شحال نقص؟ نقول بحوالي 8%، تنمشيو تنقولو واش في الصناعة، على اعتبار أن الصناعة جزء كبير منها كان توقف سواء وخاصة اللي كانت في (la haute tension)، الضغط المرتفع، يعني فاحنا غادي نشوفو الآن تنديرو العملية ديال التحليل فين كاين هاذ التراجعات، فتراجعت بحوالي 14%.

وكون تراجعت في 14%، و11 مليون ديال الفاتورات لم تؤدى، وقع إشكال بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء، لا أعتقد احنا كاملين معنيين بهذه المؤسسة العتيدة التي تزودنا بهذه المادتين الحيويتين اللي هو الماء والكهرباء وبدونهما لا حياة، يعني هاذ القضية واضحة.

فاخذات قرار الحكومة أن تدعم المكتب الوطني، واخذات قرار على أنه يؤدي ما عليه تجاه الشركات (l'écosystème) اللي تيشتغل معاه، العشرات ومئات الشركات اللي تيشتغلو معاه أنه يخلصهم وأن الحكومة اعطاتو ضمانات، السيد وزير المالية أعطى ضمانات لجميع الشركات والمؤسسات العمومية، اعطاهم ضمانات أنهم يمشيو ياخذو الأموال من الأبناك ويؤديو ما عليهم إلى الشركات الوطنية.

وبالمناسبة أتوجه إلى الإخوة اللي تحدثو على الاقتصاد الوطني باش ما يعانيوش واخا هو تيعاني واخا 11 مليون فاتورة ما كاينش المداخيل، واخا أنه كما قلت لكم تنقصات يعني نقص الاستهلاك باش ما يعانيوش اللي تيتعاملو مع المكتب الوطني، يعني خاصة أن عندنا واحد (l'ardoise)، عندنا واحد بضعة ملايير تتسال واحنا تنحاولو ما أمكن باش راه تنعالجها باش ما يتأثروش الشركات اللي تيشتغلو مع المكتب الوطني، مع غيره من المؤسسات، فقررت الحكومة أنه يلجأو هاذو إلى الأبناك وياخذو قروض وتعطى الضمانات لهذه المؤسسات باش يؤديو ما عليهم.

وهذه أيضا من الآليات، طبعا المجال لا يسمح، من الآليات اللي اتخذت باش يمكن ندعمو الاقتصاد الوطني والشركات الوطنية أن ما تبقاش تسال الدولة، أنهم خصهم ياخذو فلوسهم وأن نتحمل المسؤولية ديال هاذ الضمانات.

فإذا هذه فيما يتعلق بالكهرباء وإن كان ممكن أن نجيب على التساؤلات واخا فيما يتعلق بالمستقبل في الكهرباء باغي نعطي مثال: حجم الاستثمارات، حجم الاستثمارات، نحن الآن بصدد وضع ما يسمى (le plan d'équipement)، أشنو هو التجهيزات اللي غادي نحتاجوها في 10 سنوات المقبلة.

وفي المجلس الإداري الأخير ديال المكتب الوطني حددنا إلى حدود 2023، إلى حدود 2023 غادي يكون حجم الاستثمارات ديال المكتب الوطني بوحدو – ما تنتكلمش على الطاقات المتجددة – احنا غادي نجيو لها، 25 مليار ديال الدرهم، 25 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات نستاجبو للعالم القروي، ونستاجبو إلى تطوير الشبكة ديال النقل، نستاجبو إلى الآن التحول اللي وقع في التوزيع، بالمناسبة مع وزارة الداخلية، وزارة الداخلية تنشتغلو باش التوزيع يولي شركات جهوية، يولي عندنا شركات جهوية ديال التوزيع هذا واحد الإصلاح تنشتغلو عليه أنه يكون الإنتاج مع القطاع الخاص ويكون النقل هذا في العالم تتقوم به يعني المكتب الوطني للكهرباء، والتوزيع أن تكون فيه شركات، يعني جهوية يكون فيه نصيب للمكتب الوطني، نصيب للوكالات اللي موجودة، ويمكن يدخل فيه مستثمرين وطنيين بحال الصناديق ديال الاستثمار الوطنية وخاصة السيادية.

فإذن غير بغيت نقول بأنه لا خوف على المنظومة ديال الكهرباء فهي جاهزة أن تستجيب للاقتصاد الوطني، جاهزة أن تستجيب لحاجيات المواطنين، أكثر من ذلك أنه عندنا فائض وبدأنا نصدر إلى الخارج يعني كنا تنستوردو حوالي 14%، والحمد لله في السنة الماضية.. يعني وعندنا وصلنا أحيانا للفائض يعني إلى 28%، وهذا غادي يفرض علينا – أنا غادي نجي ونتكلم على هاذ الشي – إذا تحول المواطنون إلى

الإنتاج الذاتي، فيه تأثير على المكتب الوطني، فإذن المقاربة كلها يجب أن نراجعها يعني مراجعة، وأن نخلق هذا التوازن بين هاذ الحركية الدينامية فيما يتعلق بالاستثمارات في الكهرباء وبين الحفاظ على هذه المؤسسة العتيدة.

انتقالا إلى الطاقات المتجددة، غادي نعطي عناوين، الطاقات المتجددة طبعا كانت ما توقفوش المشاريع ديال الطاقات المتجددة، استطعنا نحرصو على قطاع الغيار اللي تنحتاجوه بالنسبة للطاقات المتجددة، لا المشاريع اللي هي موجودة، لأن تتعرفو ملي تتكون مشاريع موجودة تيخصك يكون عندك واحد (stock) ديال قطاع الغيار باش يمكن لك تدير الصيانة، الحمد لله احرصنا علها، واخا يعني بعض الخبراء اللي كنا تنحتاجهم كانو تيجيو من الخارج ما كانوش موجودين، ولكن عموما استطعنا الحمد لله أن نتغلب مع بعض الإشكالات التي حصلت.

المشاريع التي أطلقت، بقيت مستمرة هذه المشاريع، الرقم الذي دائما أذكر به، أنه في الطاقات المتجددة تم إنجاز 49 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات، 4900 مليار ديال السنتيم، قطاع عام وقطاع خاص، والآن قيد الإنجاز 52 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات، 5200 مليار ديال السنتيم يعني الاستثمارات في القطاع ديال..

القطاع الخاص وحده اللي تكلمتو عليه السيد المستشار المحترم، وتيتكلمو عليه الإخوان، القطاع الخاص اللي تعطات لو ما يقارب بضع مئات ميكاوات، هذا القطاع الخاص وصل إلى 27 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات، بمعنى راه موجود، 27 مليار ديال الدرهم، 2700 مليار سنتيم ديال الاستثمارات، وخصصنا له 400 ميكاوات، درنا فيها طلب عروض باش نعطيوها للشركات الصغرى والمتوسطة، اللجنة راها تشتغل وفرضنا أن تكون الأولية – غادي نجي لهاذ النقطة إلى كان الوقت يعني مازال موجود – غادي نتكلم على الأفضلية الوطنية وتشجيع الاقتصاد الوطني إذا كان الوقت يسمح بذلك.

فإذن النجاعة الطاقية إنجازات كثيرة، النصوص التشريعية، اليوم عندنا النصوص ديال الإفتحاص الطاقي الإلزامي، عندنا نصوص ديال الشركات الطاقية اللي غادي تكون متخصصة فيما يتعلق بالنجاعة الطاقية.

اليوم اعطينا 8 ديال التراخيص اللي 3 و5 غياخذو ديال الشركات مغربية متخصصة في الافتحاص الطاقي، اليوم خرجنا النصوص ديال ما يسمى ب (les normes) يعني ديال المكونات ديال الآليات اللي تنستعملو مع وزارة التجارة والصناعة أن أي آلية تتمشي للسوق تنقولو للمواطنين حضي منها ولا شريها، حضي منها راه تتستهلك الكثير ولا شريها راه تتستهلك أقل، هذه النصوص كلها نشتغل علها.

اليوم تنعدلو النص القانوني تنوجدو النص القانوني ديال الإنتاج الذاتي، الإنتاج الذاتي كيف نسمح لمن يريد أن ينتج كهرباءه انطلاقا من الطاقات المتجددة، هذا النص اللي غادي يسمح، طبعا في حدود معينة خصنا نكونو واضحين، راه ما غيمكنش أنت استثمرت إلى حدود 2040 درتي واحد النظام كهربائي فيه التزامات، وفرتي للطاقة وفي الآخر لابد يكون توازن – كما قلت – ما بين القطاع الخاص والقطاع العام والانتاج الذاتي اللي يمكن، ولاسيما أنه مطالب أن يكون إنتاج ذاتي في الصناعة وهاذ الشي إلى كان الوقت كما قلت لكم سأرجع إليه، حاجة الاقتصاد الوطني إلى تحول بيئي وتحول طاقي.

ولكن يمكن هاذي هي الفرصة، فالنجاعة الطاقية، اليوم الحمد لله 1000 مسجد تنشتغلو على مستوى النجاعة الطاقية، اليوم تنشتغلو على مستوى يعني عدد من دور الطالب والعجزة والمستوصفات والجامعات والمركبات ديال الأحياء الجامعية والمدارس 1200، نريد أن نصل إلى 2000 كتجربة أولى فيما يتعلق بالنجاعة الطاقية، وصلنا إلى 30 ألف ضيعة فلاحية اللي تتستعمل يعني الطاقة الشمسية، أكثر من ذلك تم استثمار في 3 سنوات 120 مليار ديال السنتيم، مليار و200 درهم من خلال واحد (le fonds) سميتو (MorSEFF[2]) باش تيشجع الصناعات تستعمل الطاقة المتجددة، 260 مشروع والآن غادي يدار يعني الجزء الثاني.

اخذيتو قرار في هاذ المجلس الموقر مع الغرفة الأولى على الإعفاء ديال يعني السقي بالطاقة الشمسية يعني (TVA[3]) على الاستيراد 20%، تنزلت الأثمنة بـ 40%، وزنا 20%، بمعنى أصبح بالإمكان أن تعمم الطاقة الشمسية في واحد العدد ديال القطاعات، وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي.

وعطفا على ذلك، أتحدث عن الاقتصاد، هذه فرصة للإخوان والأخوات أعتقد جاء السيد وزير الصناعة، نحن حكومة واحدة نشتغل بانسجام تام، مع اختلافات في وجهات النظر تحسم في إطار مجلس الحكومة مع السيد رئيس الحكومة، هاذ القضية جاري به العمل راه كانو إخوان في الأغلبية والآن هم في المعارضة دائما هاذ الشي تيرجع، نحن لسنا حزبا واحدا نحن إئتلاف، وحتى في الحزب الواحد قد تقع اختلافات، عادية، ووقعت في أحزاب ووقعت في نقابات، ولكن اللي مهم هو القرار النهائي، هو المهم، ماشي مهم علاش اختلفتو، طبيعي نختلفو، وهاذي واحد القوة في المجتمع أن يقع اختلاف بين المؤسسات، اختلاف داخل نفس المؤسسة، اختلاف بين المكونات ديال الحكومة.

ولكن اللي مهم، هو أننا متفقين غادي نجيبو قانون المالية التعديلي، متفقين على أننا غادي نديرو التحول البيئي والطاقي في المجال الصناعي، متفقين على أننا غنعززو الأفضلية الوطنية، وأتذكر، السي حفظي، لما أقررنا الأفضلية الوطنية في القطاع ديال التجهيز وانتقلنا من 37%، نصيب الشركات المغربية، اليوم 95% من الصفقات ديال

[2] **M**orocco **S**ustainable **E**nergy **F**inancing **F**acility

[3] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

البنية التحتية يذهب إلى الشركات الوطنية، وكان اجتماع مؤخرا في قطاع الطاقة والمعادن والبيئة باش نعممو الأفضلية الوطنية للشركات الوطنية وللخبرة الوطنية، وندیرو ما يسمى بـ (la compensation industrielle) اللي بغى يجي عندنا شي مشروع كبير خصو يدير عندنا مصانع خاصة في المجال ديال الطاقة.

البحث العلمي قد نصل إلى 800 مليون ديال الدرهم في البحث العلمي في المجال ديال الطاقات المتجددة، نشتغل الآن على التحول في مجال الغاز، لأنه اليوم الصناعة بغات تستعمل الغاز النظيف وبغى يستعملو الطاقة النظيفة لسببين رئيسين، بغيت نقولها للإخوان والأخوات وهاذي فرصة لابد أن نتدبرها جميعا.

اليوم كاين جوج ديال الإشكالات كبرى بالنسبة للنسيج الإنتاجي، وأعتقد قالها السيد وزير الصناعة، أنه كيفاش يكون أكثر تنافسية للاستجابة للحاجيات ديال البلاد، ولكن أيضا، أيضا باش نبقاو محافظين على الأسواق الخارجية مع التحول اللي واقع في الاقتصاد العالمي، الوقت لا يسمح لا نطيل.

ولكن الأمر الثاني، أن ينتج أخضر وأنظف لأنه غدا إلى ما نتجناش بطريقة نظيفة بمعنى إلى كنا الإنتاج ديالنا تيلوث، بمعنى تيدير يعني عندو التلويث ديال البيئة وتيأثر على الهواء، وإلى كنا تنديرو طاقات غير نظيفة، غادي تطبق علينا واحد الضريبة ديال الكربون (la taxe carbone)، اللي الآن أوروبا تفرضها علينا وهو الزبون رقم واحد، وهو الشريك رقم واحد.

فإذن، هاذ التحول المفروض علينا في القريب العاجل هذا واحد التحدي، ولذلك نشتغل الآن لتعميم الطاقة المتجددة في واحد العدد ديال المناطق الصناعية بدءا ببعض المناطق الصناعية عندها أولوية، ثم أيضا فيما يتعلق بالغازونشتغل في المجال الطاقي، قريبا ستسمعون بالتفاصيل حول خارطة الطريق بالنسبة (hydrogène) وخارطة الطريق بالنسبة للطاقة الحيوية.

فإذن كاين واحد التحول حتى في المنظومة الطاقية باش يمكن لها تستجب لحاجيات المواطنين، تستجيب للاقتصاد الوطني، نجيبو استثمارات عندنا، أكثر من 12 دولة تيستثمرو في المغرب، بغينا نزيدو العدد ديالهم، ندیرو شراكات دولية للاتحاد الأوروبي مقتنع أن الشريك رقم 1 جنوب البحر المتوسط هو المغرب.

الدول الأوروبية القوية اللي غادية في هاذ الاتجاه، الآن توقع مع المغرب وقعنا أثناء الحجر واحد العدد ديال الاتفاقيات، يعني وكانت عدة مفاوضات مع دول متعددة من أجل أن نتوجه نحو هذه الطاقات المتجددة ونخلقو القيمة المضافة ونستجيب للاقتصاد الوطني وللحركية الإنتاجية الوطنية.

فيما يتعلق بالمحروقات، فيما يتعلق بالمحروقات، وأختم إذا كانت هناك يعني تنزرب باش تبقى ليا شوية دالوقت نجاوب على بعض التدخلات، المحروقات اللي يمكن نقول لكم "لاسامير" أنتم تعرفون قصتها، كلما استطعنا نحاولو ناخذو شي حاجة نعاودو نشغلوها حسب ما يسمح به القانون، ما يسمح به القانون، الذي أقرته هذه المجالس، المجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين كنديروه.

ولذلك لما لقينا بأن تصفية "لاسامير" مع الإبقاء على الأنشطة، نضنا قوينا 8 ديال الشركات، 6 ديال الشركات اللي كتشتغل، جوج مازال ما تيشتغلوش، الشركات اللي تابعة ل "لاسامير"، والآن تيديرو هوما (des filiales) إما عندها 50% ولا 100% تيديرو 6 دالمليار ديال الدرهم ديال (chiffre d'affaires)، بها باش تيتخلصو العمال وتيتخلصو الموظفين، نضنا مشينا للمحكمة باش تقول لنا رأيها فيما يتعلق باستعمال هاذ التخزين باش نزيدو من القوة ديال التخزين.

اليوم، حجم الاستثمارات في التخزين تصل إلى حوالي 3 مليار ديال الدرهم باش ننتقلو من حوالي 30 يوم اللي هو فائض عندنا ونوصلو ل 45 يوم، وإلى زدنا هاذ الآليات ديال "لاسامير" غادي نوصلو ل 60 يوم، مع القوانين اللي تنعدلوها باش نفرضو على الشركات أن تلتزم ب 60 يوم.

فهناك حركية استثمارية، هناك إعادة النظر في التشريعات، هناك فتح المجال أمام المستثمرين، 15 شركة اللي اخذات الموافقة المبدئية، 3 دخلو وبداو تينتجو باش يدخلو للقطاع – كما قلت لكم – بدينا تنعطيو الحمد لله تسهيلات في المساطر، انتقلنا إلى حوالي 200 محطة اللي كانت بعد ما كنا تنديرو يالاه 50، 60 محطة، بمعنى كاين واحد الطفرة في مجال ديال الاستثمار، في المجال ديال المحروقات، في المجال ديال الغاز، في مجال ديال الطاقات المتجددة.

شكرا لكم السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم، ونشكرك كذلك على المقدمة الشيقة باش افتتحتي المداخلة ديالك.

السيد الوزير،

من خلال الكلام ديالكم غادي يتضح لنا بأنه ما عندناش مشكل في ارتفاع ديال الفواتير ديال الماء والكهرباء.

السيد الوزير،

الكلام ديالك غادي نقول لك بأن الجواب ديالو هو المغاربة اللي غادي

يجاوبو عليه، اليوم السيد الوزير، كاين احتقان كبير عند المغاربة، كاين المغاربة اليوم بعد الحجر الصحي بعد الالتزامات اللي التزم بها المواطن السيد الوزير، والتزمو بالحجر الصحي ودخلو المنازل، هاذ الناس كانو مكرهين هاذ الناس أخوك مكره لا بطل السيد الوزير، ولكن بعد 3 شهور ديال الحجر الصحي وبعد التدابير الاحترازية اللي دارتها الحكومة والمساعدات اللي تنشكرو الحكومة أنها ساعدت الفئات المتضررة من هاذ الجائحة، خاصة الفئات اللي تضررت اجتماعيا، ولكن السيد الوزير ما يمكناش غادي نرفعو الحجر الصحي وغادي نواجهو المواطنين ديالنا بمجموعة ديال الفواتير اللي هي كبيرة ومبالغ مالية مهولة.

السيد الوزير،

راه المغربي، المواطن المغربي راه ما يمكنش تيشكي على فراغ السيد الوزير وغادي نجيو اليوم ونقولو لا، لا، راه أنت غالط، اليوم السيد الوزير راه المواطن المغربي راه قسنا له الجيب ديالو وفاش تنقيسو للمواطن المغربي الجيب ديالو راه تيتضرر وضروري أنه يشكي، وإلى شكا راه شكا للرأي العام ديالو وشكا..

احنا كبرلمانيين اليوم مجبرين نقولو لكم معاناة ديال المواطنين السيد الوزير، اليوم كانت 3 شهور ديال الحجر الصحي ولم تكن قراءة للعدادات السيد الوزير، وفاش ما كانتش قراءة للعدادات راه كان واحد (cumul) ديال هاذ (les tranches)، (c'est normal) المواطن المغربي غادي ينتقل من (tranche) الأولى، للثانية، للثالثة، هاذو شروحات، السيد الوزير، اللي خصك تعطينا في التعقيب ديالك شرح تعطيه لهاذ المغاربة لأنهم ليطمئنو حتى هوما، راه ما يمكنش الدولة ساعدت واحد المواطن اللي كان متضرر اعطاتو 1000 درهم ولا 1200 درهم للشهر، وجا اليوم لقى واحد الفاتورة ديال 3000 درهم خصو يخلصها، خصو يكون (un différé) السيد الوزير (de paiement)، كيما الدول المتقدمة والجيران دياولنا.. مناقشة هاذ الفواتير ماشي في هاذ الظرف، نخليو هاذ المواطن اللي متضرر يخرج يخدم ويخرج يسترجع العمل ديالو ويكون عندو باش يخلص هاذ الفاتورة السيد الوزير.

راه كانت قوة قاهرة، كانت جائحة دازت، نتمناو من المغاربة الآن تنتمناو من هاذ الجائحة أنها تدوز وترجع الأمور لمجاريها، راه هنا يكفل التضامن الحكومي، السيد الوزير، راه الحكومة ساعدت الفئات المتضررة، راه ما يمكنش عاوتاني تجي لهنا وتعرض لهاذ الفئات من النهار الأول وتخلص هاذ الفواتير، إلى كان يمكن، السيد الوزير، تدخلو غادي توقفو هاذ الاستخلاصات وتشرحو لنا في التعقيب ديالكم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا بإمعان للتدخل ديالكم، فعلا تنطمأنو عن المجهودات التي تبذل في مجال هاذ الكهرباء والفواتير، غير أننا نتفاجأ، أو فوجئ الجميع، فوجئ الجميع بغلاء لا قبل للمواطنين به، هاذ الغلاء كنا تنسمعو غير تنديروها نكات، الفواتير، الماء والضو أغلى من الكرا، دابا صبحت واقع، سيما بعد واحد 3 شهور ديال الركود الاقتصادي، ها احنا اليوم تنتفاجأو، جل المواطنين، جل الموظفين، جل الأجراء، راهم تخلصو بأقل، ها اللي تياخذ 1000 درهم، ها اللي تياخذ أقل من صندوق جائحة كورونا، المهم باستثناء الموظفين ديال الوظيفة العمومية، فالجل تأثرت أجرته غير أن الفواتير تفاقمت.

اشرحت لنا، الله يجازيكم بخير، فهمنا، ولكن كنا تنتظرو والمواطن ملي تيجي الوزير ديال الطاقة والمعادن اللي تيهتم بالكهرباء والفواتير ديالها والماء كذلك، كننتظرو أشنو غادي تدير الحكومة السيد الوزير؟ واش قادرين تعاونو المواطنين؟ هاذوك التجار الصغار والصغار جدا اللي المداخيل كانت ضعيفة، وها هوما تيتفاجأو بواحد القدر خيالي، واش هاذ القدر دابا غير مؤقت؟ عاد غادي نحسبو، لأن غالبا ذيك الشركة المناولة اللي خصها تدور وتشوف العدادات راه ما تدورشاي على الأحياء، بمعنى أن اليوم خصنا مراجعة، والانتظار الكبير والكبير جدا ديال المواطنين هي أشنو غادي تدير الحكومة؟ واش غتساهم؟ واش الصندوق غادي يساهم في تخفيف المعاناة؟ خاصة للقطاع الخاص، خاصة القهاوي والمحلات التجارية الصغيرة.

أملنا كبير في أن الحكومة تزيد تعاون ما يمكن مساعدته للتخفيف من المعاناة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على عرضكم وما تضمنه من تدابير وإجراءات اعتمدتموها في إطار مقاربة استباقية للتداعيات المحتملة لتفشي الوباء بغية تخطي الآثار والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

بداية، أستهل بتثمين مجهوداتكم المعتبرة التي همت تزويد السوق الوطنية بقنينات الغاز وحالت دون حدوث اضطرابات، بل كانت هناك

سلاسة في التزويد واستقرار في الطلب.

ونشيد أيضا، نحن في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بالمجهودات التي تتعلق والتي مكنت المواطنين في هذه الظرفية الصعبة من تأجيل أداء الفواتير المستحقة في فترة الحجز، وأيضا إعادة جدولة تاريخ الأداء.

نثمن أيضا ما قمتم به من مجهودات بمعية الحكومة لمواكبة مهنيي قطاع المعادن، سواء الأوراش التقليدية أو المقاولات، خصوصا وأن غالبيتهم قد عرف تعليقا أو انقطاعا مرحليا للنشاط.

نشيد أيضا بتفعيل مبدأ الأفضلية الوطنية في الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة والمعادن كآلية تهدف للرفع من مستوى استفادة المقاولات المغربية من الفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاعين الطاقي والمعدني في هذه الظرفية الحالية.

وأخيرا، وفيما يتعلق بقطاع البيئة، لابد من الإشارة إلى أن الاستعمال المتزايد للكمامات الطبية وغيرها من وسائل الوقاية من طرف المواطنين أدى إلى ارتفاع مهول في كمية النفايات الطبية الخطيرة، هذه النفايات الطبية نجدها غير معزولة عن النفايات المنزلية، الأمر الذي بات يفرض:

- أولا، تحديد آليات تمكننا من الفرز من المصدر؛

- ثانيا، إيجاد خطط وآليات تمكن من جمع النفايات والتخلص منها بطرق آمنة تضمن سلامة المواطن، سلامة العاملين بالقطاع، وأيضا حماية البيئة؛

- ثم أخيرا، تمكين الجماعات المحلية من هذه الآليات، والحرص على تأطيرها ومواكبتها من أجل التنزيل الأمثل بالموازاة مع مجهوداتكم في التوعية والتحسيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في إطار التفاعل مع جوابكم الهام والشامل، نود في الفريق الحركي أن نسجل مجموعة من الملاحظات والاقتراحات:

- أولا، من باب الموضوعية لابد أن ننوه بالمجهودات الجبارة المبذولة طيلة هذه الجائحة لضمان الأمن الطاقي ببلادنا وتأمين التزويد بالماء والكهرباء وبغاز البوطان، مع ما يتطلبه ذلك من نقل وتوزيع في ظل ظرفية مطبوعة بارتباك سلاسل الإنتاج والتوزيع، والتقدير موصول كذلك، السيد الوزير، في هذا الإطار لكافة العاملين في هذه القطاعات الأساسية، من إداريين وتقنيين وسائقين ومستخدمين؛

- ثانيا، نسجل كذلك تطلعنا في تدابير تخفف العبء عن الأسر جراء ما عرفته فواتير الاستهلاك من ارتفاع مهول بسبب اعتماد منهجية التقدير في الفوترة وعدم إحصاء الاستهلاك الفعلي بشكل شهري، مما جعل مجمل الأسر تدخل في الأشطر العليا، لهذا فقرار المرونة في أداء وتأخير السداد رغم أهميته ليس حلا جذريا لهذه الوضعية، خاصة أن هناك عددا من المحلات والمنازل ظلت مغلقة طيلة هذه الجائحة وفوجئت بفواتير خيالية؛

- ثالثا، نود كذلك، السيد الوزير، استفساركم عن مآل الالتزام الحكومي المعلن بخصوص تسقيف أسعار المحروقات، خاصة في ظل عدم انخفاض السعر العالمي على الأسعار في السوق الوطنية، بحيث لا يمكن اختزال المسألة في هامش أرباح الشركات فقط، بل في ضرورة مراجعة الهامش الضريبي كذلك الذي ظل مستقرا على حاله، وفي هذا الإطار نتطلع إلى إجراءات عملية وملموسة بعد صدور تقرير مجلس المنافسة في اتجاه رفع العبء عن المستهلكين؛

- رابعا، القطاع المعدني عانى بدوره، السيد الوزير، في هذه الجائحة ولم نلمس أية تدابير استعجالية لدعم هذا القطاع الاستراتيجي، خاصة العاملين في القطاع المعدني التقليدي، إلى جانب أجرأة برامج تنموية ملموسة تستهدف القرى والمدن العالقة خلف المناجم وفي محيطها؛

- خامسا، عودة إلى برامج تزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب والذي فالحقيقة قلتو السيد الوزير بأن 99% فالضو و95% فالماء فالتزويد، لكن هاذ الشي ما عندناش عليه شي حاجة اللي هي معقولة، لأن واحد العدد ديال الدواوير لم يصلها الماء والكهرباء لحد الساعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، لابد أن أشكر السيد الوزير وأشكر مختلف المهنيين، شركاءكم في تدبير القطاع، خصوصا خلال فترة الحجر الصحي، حيث واكبتم عملهم الميداني وسهرتم بمعيتهم على تزويد السوق الوطنية بكافة المواد الطاقية وعلى رأسها غاز البوطان، حيث تمت زيادة التوزيع بنسبة 23%، موازاة مع الاستهلاك والتخزين، منوهين باليقظة والحيطة التي اتبعتم بمعيتهم لضمان الأمن الطاقي في بلدنا.

السيد الوزير،

إذا سمحت لي سعة صدركم فإن تدبير توزيع قطاع الماء والكهرباء

عرف ارتباكا كبيرا، لا بالنسبة للتدبير المفوض أو من طرف الوكالات، اليوم المواطنات والمواطنون تفاجؤوا بارتفاع صاروخي لفواتير الماء والكهرباء، لا حول لهم ولا قوة، شكايات بالجملة، لذلك لابد من توفير الإمكانيات البشرية واللوجستيكية لفائدة المكتب الوطني للماء والكهرباء ومواكبته وإعادة النظر في طريقة تدبيره لكي يلعب الدور الاقتصادي والاجتماعي على الخصوص، ويحسس المواطن بأهمية الأعمال التي يقوم بها ويشرح بالقدر الكافي والمفصل والمبسط طريقة قراءة الفاتورة وتركيبتها وأشطرها التي تبقى للحظة تكتب بحروف صغيرة غير مرئية في بعض الأحيان، ناهيك عن الأخطاء التي تنتج نتيجة تهالك اللوجستيك الذي تشتغل به الوكالات وظروف عمل المستخدمين وظروف عمل الأطر التقنية، الشيء الذي أضر بالمواطن الضعيف وخصوصا بالعالم القروي.

بالنسبة لملف المحروقات، نطالبكم السيد الوزير بالخروج بقرار نهائي يكون شجاعا وما تخليوش هاذ الموضوع مطروح للمزايدات السياسية، حيث وجدنا أن بعض الأطراف التي ركبت صهوة التحكم تريد أن تركب من جديد على موجة ملف المحروقات، بغيناك السيد الوزير تسرعو بقرار التسقيف، تسرعو بقرار التسقيف وتوجدو حل نهائي وحقيقي لشركة "لاسامير"، وتخلقو مناخ للحوار الهادئ والمسؤول مع مختلف المتدخلين من أجل وضع حد نهائي لهذه الملفات المريضة التي تبقى عالقة إلى اليوم تنتظر الشفاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد ريحان:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير،

تنشكركم على المجهودات ديالكم مع أرباب المحطات ديال توزيع الوقود بالتقسيط، هذا مكتوب ليكم فالتاريخ ديالكم، أولا بعدا النقطة الأولى هو نبشر الساكنة المغربية والمغاربة جميعا على أنه شركات المحروقات ديال التوزيع راها كتدير ذاك الشي اللي بغات، راه لا حسيب ولا رقيب، أولا راه اليوم راهم ثاني زايدين واحد 35 سنتيم زايدينها فالكازوال وزايدين 25 سنتيم ثاني عاود ف (super sans plomb)، هاذي واحدة.

الإخوان تكلمو قبل مني بعض الملاحظات على "لاسامير"، "لاسامير"، ما كايناش غير "لاسامير"، كاينة (Société Chérifienne des Pétroles) اللي هي "الشركة الشريفة للبترول" في سيدي قاسم، المآل ديالها والتخزين ديالها وهاذوك الفلوس اللي مخسورين عليها وهاذيك (conduite) اللي جاية من المرسى غادية لسيدي قاسم اللي هي بأموال باهظة وعندها (la durée) ديالها باش تخدم واحد 200 عام، المآل ديال هاذيك الشركة ديال سيدي قاسم فين وصل؟

ثانيا، السيد الوزير، تتقولو لينا على أنه حدثو شركات ديال توزيع الوقود بالجملة، أولا وقبل كل شيء كاين بعدا الأشغال العمومية راها دايرة خبلة، كاين شي واحد تتعطيه كاين شي واحد ما تتعطيهش، هذا راه كاين حيف، حيف هذا، وهاذ المسألة خصكم، السيد الوزير، راه التاريخ ديالكم راه تيشهد ليكم بالمصداقية وما عندنا منقولو فالجدية ديالكم، واحدة.

عندك شركة "لاسامير" دابا اللي كيتصرف فيها شكون؟ وقلت ليك سيدي قاسم تهز دابا تقريبا إلى ما خانتنيش الذاكرة ديالي واش شي 5 ملايين ديال الأطنان ولا أش ذاك الشي، علاش ما تستغلش؟ وهاذ الشركات اللي كترخصو ليهم راه يكون عندهم واحد (cahier des charges) ماشي أنا نجي نعطي لشركة اللي ما عندهاش المواصفات خصها تدير (les bacs de stock)، دابا هاذو دروك غير تيكربو، تيشدو من عند الشركات الكبار والشركات الكبار راهم حتى هوما عاود تيديرو شي مصائب يسربو لموالين الطوبيسات ويسربو للوزينات ويخرجو يبيعو هاكذاك، اللهم إن هذا منكر.

دابا هاذ المسألة ديال التسقيف، كيف ما قال الأخ قبل مني، هذا راه مهم آ السيد الوزير الله يرضي عليك والله يجازيكم بخير، راه خصكم تشوفو من المغاربة وتشوفو من حالهم وتشوفو هاذ المسائل ديال "لاسامير" وديال (Société Chérifienne des Pétroles).

اسمح لينا السيد الرئيس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، 50 ثانية.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الوزير المحترم على العرض الذي تفضلتم به.

سأشير لأحد النقط اللي جات فالعرض ديالكم، السيد الوزير، هو هاذ الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية أصبح معتمد عليها فالأنشطة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالمجال الفلاحي، وتكلمتو على العديد من الضيعات اللي أصبحت تستعمل هاذ الوسيلة فالسقي، اللي بغينا نثيرو الانتباه ديالو، السيد الوزير، هو أن الفلاحة الصغار خاصة في ظل هاذ الجائحة وملي كانو تغلقو الأسواق، فالفلاح الصغير كان ما كيحصلش على ذوك المواد اللي كتعيش بيهم ذيك الماشية اللي عندو، أمام هاذ الوضع اضطر باش يدير شوية ديال السقي، ولكن كان

رابط هاذوك المضخات بتيار كهربائي، وكانت الفاتورة كيتشكاو منها إلى درجة أن بعض الفلاحة ما كملوش هاذيك العملية ديال السقي، توقفو فالنصف وما حصلوش على المنتوج، فكنطلوبو منكم، السيد الوزير، هاذ الفئة بالضبط على الأقل يكون واحد الدعم ليها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات المقتضبة اللي اعطيتونا، كان بودنا أنكم تعطيونا توضيحات أكثر، لكن نسجل أنه واحد الإقرار قلتوه نسجله بإيجابية هو أن الإنسان قبل من المال وقبل من الاقتصاد، ونسجل أيضا اعتراف اللي جا على لسانكم وهو أن التخزين اللي كاين عندنا هو 30 يوم وباغيين نوصلو ل 40، الشي اللي كيتناقض مع القانون ومع الالتزامات ديال الشركات ديال المحروقات اللي حررتو السوق النهار اللي وقفات "لاسامير"، تم تحرير أسعار المحروقات، واش هاذ الشي كان صدفة أو كان مخطط له؟ فتوقفات "لاسامير" في غشت 2015 وتحررات الأسعار في دجنبر 2016 وهاذ الوقيتة ما كاين لا ضبط ولا والو لأن مجلس المنافسة كان مجمدا.

اليوم أنتم كتعترفو بأن عندنا غير 30 يوم بمعنى أن شركات المحروقات ما التزماتش وما دارتش (cahier des charges) ديالها، وامشيتو للقضاء وطلبتو منو قرار باش أنه تكريو هذاك الصهاريج ديال "لاسامير" وهذا كيثبت بوضوح وبجلاء الحاجة ديال المغرب لهاذ المصفاة هاذي، فاستصدرتو القرار ديال القضاء ولكن ما قلتيش لينا السيد الوزير علاش لحد الساعة مازال متوقعش العقد ديال الكراء؟ وعلاش لحد الساعة، راه شهر ونصف صدر القرار ديال القضاء نهار 14 ماي حطيتو 8 ماي أو 14 ماي، شهر ونصف الآن مخزنتو ولا قطرة واحدة؟ ضيعتو على الخزينة ديال البلاد واحد حوالي 4 ولا 5 مليار ديال الدرهم اللي وزير المالي كيقلب عليها بالريق الناشف باش يلقاها، وما قلتيش لينا علاش مازال لحد الساعة..

الآن ملي أنتوما مشيتو وقلتو نكريو، ما قلتيش لينا اليوم الحمد لله ما قلتيش لينا الأمر بيد القضاء، لأن هذا سؤال طرحناه وعاود طرحناه كتجي كتقول لينا الملف بيد القضاء واستصدرتو أمر ديال الكراء، علاش ما استصدرتوش أمر ديال إعادة التأميم ديال المصفاة ديال "لاسامير"؟

وإلى كان الأمر يقتصر غير على التشريع، احنا نجيبو مقترح قانون ديال تأميم هاذ المصفاة هاذي ونعاودو نأمموها ونضمنو الأمن الطاقي للبلاد ديالنا، أما أننا نبقاو تنخليو هاذ المصفاة كتضيع والمغاربة تيعانو راه جميع المستشارين اللي قبل مني قالوها واحنا كنعطيو ريع لهاذوك الشركات ديال المحروقات اللي دارت اللي بغات فالمغاربة وحتى واحد ما قادر عليهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

غير السيد الوزير المحترم أنتم تتعرفو الظرفية الاقتصادية اللي عاشها العالم، البترول فالعالم انخفض من شي أثمنة اللي هي خيالية واللي هي ولات كتعطى من بعض الدول تحفيزات غير باش نهزو البترول وندويه عند بعض الدول، لاحظنا احنا فالمغرب الحكومة سابقا حررت هاذ القطاعات وكانو المغاربة كينتظرو على أساس غيكون.. كاينة المنافسة فالحرية ديال الأسعار، ولكن احنا كنلاحظو هنايا كاين واحد اللوبي متحكم اللي هو مسيطر على المازوط وليصانص، لاحظنا، بدينا تندخلو لسطاسيونات كنشوفو السيد الوزير كاين مازوط اللي مزيان هو نفس المازوط، هضرنا مؤخرا كاينة مجموعة ديال الشكايات ديال الناس على أساس ما كاينش الجودة وكاين واحد الغش فالمازوط، هنايا ما كاين لا حسيب ولا رقيب بحال اللي قالو الإخوان، ولو كنا استغلينا المساحة ديال المصفاة ديال "لاسامير"، كنا استفدنا حتى احنايا من هاذ الشي اللي وقع فالعالم وتعود على بلادنا بالنفع وواحد المجموعة ديال المداخيل، ولكن ما عرفناش، السيد الوزير المحترم، شكون اللي متحكم فهاذ القطاع؟

فالبداية سمعنا الحرية ديال التجارة والحرية ديال الأسعار واللي بغى يدير شي حاجة وتكون المنافسة، ولكن ما كنشوفوش المنافسة، كتدخل هنايا كتلقى سطاسيون بثمن كذا وكذا وكتخرج للسطاسيون الآخر كتلقاه زايد 40 فرنك ولا 30 فرنك ما كاين لا حسيب ولا رقيب.

شكون اللي غادي يراقب هاذ الشاحنات اللي كتمشي من مدينة لمدينة واللي كنعرفو احنا، دابا اليوم بداو تيخلقو واحد النوع ديال السيارات إلى عملتي ليها غير المازوط فيه غير شوية ديال شي حاجة تخليك (en panne) فالطريق، ولكن هاذو مجموعة ديال المشاكل، مجموعة ديال المشاكل السيد الوزير المحترم، أنا، أنا هاذ الشي اللي تنعاود ليك، أنا وقع لي السيد الوزير المحترم، أنا ماشي شي أحد، أنا بطوموبيلتي ماشي شي واحد.

احنايا خصنا نشوفو، السيد الوزير، بلادنا ماشية فالطريق الصحيح، ولكن كاين بعض الحوايج اللي ما عجبتناش، احنا كمواطنين، وكنجيو هنايا وكنهضرو ماشي مزايدة سياسية، السيد الوزير، احنا هنايا كنبلغو الرسالة، كنبلغو الحقيقة اللي كنسمعو في المجتمع، احنايا أولاد الأحياء الشعبية، احنا أولاد المواطنين الدراوش، ماشي احنا شي ناس جينا من شي قارة نزلنا، احنايا كنوصلو الحقيقة، كاين مشكل كتعيشو بلادنا، كاين شركات محتكرة القطاع ديال الكازوال أحب من أحب وكره من كره، هاذي هي الحقيقة وخصنا نقولوها والإنسان ما خصوش يتملص من الحقيقة.

عليها مؤخرا الناس مؤخرا قاطعت، قاطعت على أساس دابا تمشي غير ف (l'autoroute) كاين جوج ديال الشركات، غير من طنجة للرباط كاينين جوج ديال الشركات، فلان هنايا وفلان هنايا، فلان هنايا وفلان هنايا، وتجي أنت كمستثمر وتقول ليهم بغيت ندير شي سطاسيون ف (l'autoroute)، كيقول ليك عندنا قوانين وكاين شروط ما يمكنش ليك تكون وأنت كمستثمر تعمل سطاسيون في الطريق السيار.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فالحقيقة العمال المنجميين كنظن أنكم أكثر وعيا بأن هناك حيفا مسلطا على هؤلاء أو هذه الفئة من العمال المنجميين، بحيث عندما نتكلم آسيدي راه عندهم (SMIG[4])، واش العامل المنجمي اليوم تيخصو (SMIG)؟ (SMIG) تنعطيوه للناس اللي عايشين فوق الأرض، أما الناس اللي هابطين 600 متر وأكثر راه تيخصهم قانون منجمي، وهذا واحد المسؤولية على عاتقكم، واحنا لا نشك في أنكم تعون جيدا أن هذه الفئة راه تيخصها واحد العناية وعناية خاصة، سيما وهي كلها أرباح.

السيد الوزير،

هاذيك الشركات ديال المناولة، احنا المغرب ديالنا الحمد لله وبلادنا ملي فتحت المجال لهاذ الشركات باش تنتعش كنا نتوخى هاذ امتصاص البطالة وكنا نتوخى مساعدة الشركات، أما اليوم والحال أننا كنشوفو عمال أو شركات المناولة في القطاع ديال المناجم فشعارها الربح والربح والربح فقط، ممارسات مشينة، ممارسات ما نستطعش نقولها ليك فهاذ الوقت الوجيز، ولكن أنا عندي يقين فالاجتهاد ديالكم باش يمكن لينا نوقفو هاذ النزيف ونخرجو القوانين باش يبقى الكل ينضبط أمام القانون.

الحمد لله اللي جات هاذ الكورونا، الكورونا راه فيها مساوئ، ولكن فيها منافع، مغرب ما بعد الكورونا خصو يتغير ما نلقاوش الناس اللي ما عندهومش (SMIG) ما نلقاوش الناس اللي ما عندهومش (la CNSS[5])، ما نلقاوش الناس اللي ما تيطبقوش القانون، شعار ذلك (l'informel)، اللي كنسمعو ساعة ساعة، القطاع غير المنظم راه ما خصوش يبقى فالبلاد اللي عاشت كورونا، وفهمت المكامن ديال الضعف وفهمت الخلل فين هو، تيخصنا نستافدو، السيد الوزير المحترم.

أنا كنطرح سؤال، راه أنا عندنا يقين ذوي الغيرة وذوي النيات الحسنة باش أنهم يحاولو ينقصو من هاذ الفرق الطبقي، الفوارق الكبيرة اللي ما بين الأجراء وما بين غيرهم، تيخصنا تعم واحد العدالة اجتماعية إن شاء الله فالمغرب، مغرب ما بعد كورونا بالقيادة ديال سيدنا الله ينصرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أحسنتم وصفا عندما قلتم بأن مواجهة تداعيات جائحة كورونا هي قصة نجاح جماعية، فعلا هي قصة نجاح جماعية يجب أن تسجل لبلدنا وفي طليعتها الحكومة بقيادة جلالة الملك.

السيد الوزير،

بقدر ما ننوه بالتدابير التي اتخذتموها مع باقي القطاعات الحكومية لمواجهة تداعيات الجائحة ونجحتم بجدارة في تأمين تزويد السوق الوطنية، لا سيما بقنينات الغاز التي نعرف درجة التسابق والتخوف التي كانت في بداية الجائحة، كذلك تأمين السوق الوطنية بالمحروقات رغم أننا نسجل بأسف شديد عدم الانخراط الواعي لشركات المحروقات في هذه الملحمة الوطنية من خلال تفضيلها لمصالحها الضيقة والجشع والربح السريع، كنا نتوقع أن تنهار أسعار المحروقات في محطات التوزيع بقدر يوازي ما عرفه السوق الدولية، ولكن للأسف لم يتحقق ذلك، ولازال السؤال معلقا كيف أنه زيادة دولار واحد في برميل النفط عالميا يجد المستهلك آثاره مباشرة في محطات المحروقات وانخفاض هاذ البرميل بأكثر من 40 دولار تقريبا وجد آثاره جد محدودة في محطات المحروقات، ونحن هنا لا شك أننا نفرق بين أرباب المحطات وأرباب

[4] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

[5] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

الشركات المحتكرة للسوق، الأمر الذي طرح سؤال المنافسة بإلحاح، هاذ المنافسة هي التي حكمت فلسفة تحرير القطاع من أجل أن تنعكس آثارها الإيجابية على المستهلك، ولكن للأسف الشديد لم يتحقق ولازلنا نتطلع بتلهف لتقرير مجلس المنافسة ليضع النقط على الحروف، بل ويرتب الجزاءات اللازمة على منتهكي قانون حرية الأسعار والمنافسة.

ولكن، لا بأس أن نتساءل معكم، السيد الوزير، بغض النظر عن اختصاص مجلس المنافسة: هل أنتم كقطاع لكم تصور للثمن الحقيقي الذي يجب أن تكون عليه الآن أسعار المحروقات باعتبار نسبة الضرائب، نسبة الضرائب هي نسب مئوية ما يمكنش أنها تربك الأسعار بهذا المستوى؟

إذن، كما قلت نتأسف لعدم انخراط الشركات بالشكل المطلوب ونطالب ونلح على أن تقرير مجلس المنافسة يجيب على التساؤلات التي لازالت مطروحة.

لا شك أن جائحة كورونا هي نقمة على البشرية وعلى الوطن وعلى البلاد، ولكن لو أحسنا استثمار عبرها وتداعياتها لكانت انطلاقة لرسم استراتيجية حقيقية لضمان السيادة الطاقية..

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تكلمنا عن التخلص من النفايات المنزلية، خاصة في ظل هذه الجائحة، اليوم كنا كنخافو وكنتحفظو بكثرة عندما نلاحظ النفايات الطبية وما لها من مخاطر، اليوم تضافت النفايات ما بعد كورونا، هاذ الكمامات، القفازات، أشياء أخرى هاذيك الأشياء ديال النظافة كلها أدوات نلاحظها في الشوارع، نلاحظها في الحدائق، عيب، عيب، تيخصنا وعي كبير للمواطنين باش يعرفو مدى الخطر ديال ذيك الكمامات.

ثانيا، الأطنان إلى كان ذيك الشي تيطبق حرفيا راه الأطنان ديال الكمامات، السيد الوزير، اللي تيترماو واللي تنغيروهم على رأس كل 4 ساعات، المعمل اللي فيه 600 ولا 1000 ولا 2000 وأرى نضربو الحساب شحال من كمامة غترمى؟ إلى ما كناش واعيين بأننا خصنا نحافظو على صحة المواطن من خلال رمي هاذ الكمامات، فراه عيب علينا كمغاربة، وهذا ماشي موجه لوزير الطاقة والمعادن، هذا نداء موجه للمغاربة، فين هي الهمة ديال المغاربة؟ فين هي القيمة ديال النظافة والأخلاق الإسلامية اللي كتهدف إلى الأخلاق السامية؟ باش نحافظو على هاذ النظافة ديال الأحياء ديالنا ونحافظو على النظافة ديال المجتمع ديالنا.

رجاء، الناس اللي كيسمعو أن هاذ الكمامات راه خطر، هاذوك القفازات راه خطر، فتيخصنا نتحفظو للقدف ديالهم هكا، والله شفت السيارة ماشية وتيحل الباب وتيرمي الكمامة، فاين هاذ الشي؟ واش احنا عايشين فالمغرب؟ الناس تيطورو راه خصنا نفكرو شوية، راه هاذ الشي تيضر ببلادنا وتيضر بنا وحتى شي واحد ما يعتاقد أن هاذ الشي راه زعما ما غتوصلوش، راه بطريقة أو أخرى راه احنا كلنا مستهدفين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيدات والسادة المستشارين على هذه التعقيبات.

طبعا، كل من زاويته وبحس وطني وبغيرة وطنية، نبغي نبدا بأول حاجة اليوم إقرار جماعي نحو التوجه لتعميم الأفضلية الوطنية، هذا قرار وطني جماعي في كافة القطاعات، وتنفيذه بدأ في الحكومة السابقة وسيتوسع في هذه الحكومة وبعد كورونا سيكون أشد لصالح المقاولة الخاضعة للقانون المغربي، وبالمناسبة في قطاع الطاقة والمعادن والبيئة راه كان اجتماع، درنا الحصيلة وسنستمر في هذا الاتجاه، الاستثمارات بعشرات الملايير ديال الدراهم، لابد أن نسير في هذا الاتجاه.

مازال عندنا الوقت؟

السيد رئيس الجلسة:

باقي 12 دقيقة.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

كنت كنظن عندي أقل، نعاود نزيد فهاذي، احنا لما جينا فهاذ الموضوع ديال الأفضلية الوطنية، وهاذي ليست تقنية، القضية قضية مصير اقتصاد وطني بكامله، أولا هي قضية ثقافية باش يمكن لينا نمط الاستهلاك فالبلاد ديالنا أن يتحول إلى استهلاك أفضل للصحة.

ولذلك، التحول فالمجال الصحي، العالم كله سيتوجه نحو ما يسمى بالصحة الوقائية، نقويو المناعة ديال المواطن من الصغر ديالو إلى غير ذلك، وهاذ الشي فيه عدة أمور ولكن أيضا في نمط الاستهلاك كيفاش يمكن ليه يستهلك اللي قريب ليه اللي كينتجو هو، بحال شي واحد عندو حانوت وعندو الفلاحة وتيخلي الاستهلاك ديال العائلة ديالو وكيبحث عن.. وهو تيعرف أنه محتاج، هاذ التوجه نحو الاستهلاك، وهاذ الشي ماشي انغلاق، إلى تبعتو الخطابات السابقة بل حتى الخطابات الحالية ديال قادة العالم راه تيتكلمو اليوم على استهلك المنتوج ديال البلاد ديالك، وكاين قادة فالعالم تيرفعو شعار "consommer.." وتيذكر السمية ديال الدولة ديالو، ما بغيتش نذكرها لأن احتراما للمسؤولية

اللي كنتحملها لأنه دائما لابد من الاحتياط في ذكر الأسماء، بل أكثر من ذلك، فالأفضلية الوطنية، السيدات والسادة المستشارين والرأي العام، هناك دول دايرة الأفضلية الوطنية فيها 30% في بعض القطاعات واصلين لـ 60%، شنو المعنى ديالها؟

أنه إذا كانو غيديرو (une commande publique)، غيديرو صفقة عمومية أن واخا تكون الشركة ديالهم أغلى من شركة أجنبية بـ 30% كياخذو الشركة ديالهم، احنا عندنا فالقانون 15%، وقلت ليكم ملي طبقناها الحمد لله فالتجهيز والنقل واليوم يمكن يجي السي عبد القادر اعمارة ويعطيكم نتائج، وصلنا اليوم في 30 مليار ديال الدرهم اللي كانت 63% كتمشي لشركات أجنبية، يالاه تتبقى 37% وصلنا اليوم لـ 95%، شنو المعنى ديالها؟

المعنى ديالها أكثر من 25 مليار ديال الدرهم ديال الصفقات كيفوزو بها شركات مغربية، وهذا قرار ديال الحكومة السابقة وهذه الحكومة، وراه ماشيين فيها، وإلى اخذيتو النموذج ديال المكتب الوطني للفوسفاط وغادي نمشي للمعادن قبل ما ندوز لهاذ الشي ديال التخزين، اليوم تيشتغل مع واحد(l'écosystème) فيه مئات الشركات الصغرى والمتوسطة، بل تدار صندوق فيه 500 مليون ديال الدرهم باش يقويهم، لأنهم تيشتغلو معاه باش تكون (la sous-traitance)، لأن تكلمتو فيها السيد المستشار، تكون نوعية ومتميزة ونطورو خبرة وطنية اللي يمكن لينا أننا نصدروها.

ولذلك، هذا توجه أُطَمْئن نساء ورجال الأعمال ومن يمثلهم على أن هذا ماشي إلى بغيت تقول نافلة من القول ولا واحد الاختيار، هذا مصير إلى بغينا نقويو الاقتصاد الوطني وإلى بغينا نقويو الصناعة الوطنية، ما يمكنش وزير الصناعة، وزير المالية ولا وزراء آخرين اللي عندهم علاقة بالاستثمار، بما فيها الطاقة والفلاحة، يمشيو يجريو يجيبو استثمارات، ولما يجيبو هاذ الاستثمارات تيتساوى المنتوج اللي تيدار في بلادنا مع المنتوج اللي يمكن لويجي من برا، هاذ القضية الحمد لله هذا هو التوجه اللي ماشيين فيه.

الأمر الثاني، فيما يتعلق بالفواتير، كان السيد المستشار المحترم، أنا قلتها 11 مليون فاتورة لم تستخلص وغنوزعوها على شهور، طبعا راه هاذي الدولة المغربية، هاذو راه مواطنين مغاربة ما غهربوش، غنلقاو الصيغة المناسبة باش يمكن لينا نبسطو ليهم العملية ديال.. وغنقسمو على الأشهر باش ما يطلعوش للشطر الثالث والرابع، اللي غيبقاو الشطر الأول والشطر الثاني اللي هو اجتماعي.

وإلى وقع شي غلط في العدادات، أو في التقدير، غادي نراجعو هاذ الغلط، الغلط وارد، لأن هذا عمل بشري وعمل تقني، العمل التقني ناقص، والعمل البشري ناقص، فإذن يمكننا نراجعوه، يعني ماشي عيب في هاذ الموضوع هذا، إذن كنظن هذا هو الإتجاه اللي احنا ماشيين فيه.

والآن فيما يتعلق بالمحروقات، إلى تذكرو السادة والسيدات المستشارين المحترمين، المحروقات خرجت لجنة ديال البرلمانية، منكم، ياك؟ من البرلمان، مشات اشتغلات، أنا بغيتكم ترجعو للتوصيات ديالها، التوصيات، آنذاك كان مجلس المنافسة مازال ما كيشتغلش لظروف معينة، غير نذكرو الوضعية، ما كانش كيشتغل، اليوم الحمد لله كيشتغل وبدا كيعالج واحد العدد ديال الملفات، أنا شخصيا استدعيتو، أعتقد ثلاثة ديال المرات، مجلس المنافسة، واعطيتو التفاصيل ديال التفاصيل، كيفما اعطينا التفاصيل للجنة ديال البرلمان، اعطيناها التفاصيل الدقيقة، فيما يتعلق:

- أولا، أنا ما كنتفوبرش على هاذ اللجنة، أنا وزير، هي تراقبني، يعني تمثل البرلمان، هذا واجب؛

- ثانيا، الدستور المغربي، الولوج إلى المعلومة، ماشي فقط على البرلمانيين، إلى غير البرلمانيين طبعا؛

- ثم ثالثا، كلفت بمهمة نبيلة، أن تجيب على التساؤلات كانو كيطرحو المغاربة آنذاك حول فيما يتعلق بالمحروقات، خرجت بتوصيات، أنا غنقول اشنو التوصيات:

- ✓ كاين توصيات مرتبطة بالقطاع اللي كنتحمل المسؤولية فيه؛
- ✓ كاين توصيات مرتبطة بمؤسسات أخرى؛
- ✓ وكاين توصيات مرتبطة بالسوق.

التوصيات اللي مرتبطة بالحكومة وبالقطاع اللي كنتحمل فيه، هو تحرير هاذ القطاع، قلنا ليكم آ الإخوان، اليوم اعطينا 15 الموافقة مبدئية للشركات، بعض الإخوان كيقول لك واش عندها القدرة ولا ماعندهاش القدرة؟

طبعا علاش كتعطى واحد المدة ديال ستة أشهر ولا المدة ديال عام باش كنشوفو واش كاينة القدرة، وأنا متأكد ماغيكونو منهم إلا ستة ولا سبعة ولا ثمانية، ولكن فتحنا المجال، قلنا (bravo)، فتحنا المجال اللي كان على الأقل واحد عشرين سنة تقريبا ما تزادش، وجوج ديال الشركات الآن بدات كتشتغل، اخذات وبدات كتأسس يعني الشركة ديالهم، أنتوما كتعرفهم السيد المستشار المحترم، وكيعرفهم الإخوان، المهم ملي كتأخذو هاذ التحرير فين باغيين يوصلو؟ باغيين يوصلو لواحد المعادلة كيتكلم عليها العالم كامل على أن أية شركة ما خصهاش تفوت 30% من السوق.

بالمناسبة، هاذ الشي راه دايرينو في قانون ديال الغاز اللي جايبينو، في انتظار نديرو مراجعة نديرو القانون ديال المحروقات، راه احنا جايبين في القانون ديال الغاز أن أي شركة تزود السوق ما تفوتشاي واحد القسط معين، هاذ الشي ما كنديروه واحنا هذا واجب علينا، ماشي فقط باش الناس نعجبوهم، هذا واجب، هذه مسؤولية أمام الله عز وجل، ومن مصلحة هاذوك نفسهم، من مصلحتهم، لأن كل ما كبر

الواحد بزاف كل ما كانت المشاكل، ولذلك مزيان يكبرولكن مع آخرين، يكونو عندنا بزاف اللي كبار، فمللي كتشوفو التركيبة ديال المتدخلين في القطاع، عندنا ثلاثة ديال الشركات كبار، كاين اللي عندهم حوالي 30%، كاين اللي عندها 20%، كاين اللي عندها 15% والباقي عندهم 5، 6، 7% هاذي هي التركيبة، راه ما كيناش شي وحدة فايتة 40%، غير باش نعطي، أنا عندي الأرقام، بغيتو نجيو نعطيوها ليكم نعطيوها ليكم، وراه جات اللجنة وشافت هذاك الشي، ومع ذلك زدنا في الترخيص لهاذ الشي.

التوصية الثانية: وهو أن نزيدو في التخزين، كما قال السيد المستشار المحترم، نزيدو في التخزين باش نوصلو ل 60 يوم، قلنا ليكم ثلاثة د مليار ديال الدرهم اللي تفرضات على الشركة كتستثمر، اللي غتزيدنا 15 يوم فوق 33 يوم اللي عندنا الآن، وإلى زدنا هاذ الشي ديال "لاسامير" غادي نوصلو ل 60 يوم، وغنبداو بعد الجائحة، يعني ملي تطلقات هاذ العملية الاستثمارية، الشركة اللي ما موفراش 60 يوم غادي نطبقو عليها العقوبات اللي كاينة في القانون، لا تراجع على هاذ الأمر هذا، يربحو احنا بغيناهم يربحو، ولكن لابد كاين قانون، كاين الجودة، كاينة المستهلك، هذا هو التوازن، أي واحد استثمر، أي واحد فيكم مشى يبيع غير دار راه باغي يربح شوية ديال الفلوس، ولكن يدير دار اللي كتحترم المواطنين، ما كنعتقدش شي واحد غيستثمر ما غاديش يربح، ولكن ما يمكنش يكون على حساب الجودة وعلى حساب المواطن، هذا هو التوازن، اللي دائما طبعا وحقوق الدولة، دائما كنقول هذه هي الثلاثية: كاينة المستثمر وكاينة المواطن وكاينة الدولة، خصها تكون عندها مداخيل باش بها كنديرو هاذ الشي اللي كنتكلمو عليه يعني إلى غير ذلك.

الأمر الآخر هو تبسيط المساطر: اللي بها كما قلتم السيد المستشار، انتقلنا من 50 لـ 60 محطة إلى 190 محطة، ما كاينش (monopole) اللي قالها واحد الأخ، ما كاينش، وأنا كنستغرب هاذ القضية ديال الجودة اللي تكلمت عليها، لو كان هاذ الشي بالصح كن راه كلشي السيارات، ثلاثة مليون د السيارات واقفين، ودابا عاود ثاني خصنا.. لا، يمكن كاين بعض الأخطاء اللي كتوقع، أنا لا.. هاذ الشي علاش الآن راه درنا طلب عروض باش نديرو نظام جديد، يعني فيها الإلكترونيات ديال مراقبة الجودة ومراقبة (la traçabilité) ديال (les produits) راه سيفطنا، راه جاونا أربعة ديال الشركات عالمية، راه احنا كنتفاوضو معهم باش نختاروها، ولكن كون فعلا الجودة ما كايناش وكيوقفو الطوموبيلات، كون راه موصل حتى برلماني للرباط، كون راه باقي واقفين، فيعني متفق معاك ولكن ماشي.. أنا أرجو دائما الاعتدال، الاعتدال ماشي بالضرورة أن تمدح الحكومة ولا أن يمدح أي قطاع، ولكن الاعتدال اللي كيقول ما له وما عليه، دائما هذا كيعطي واحد النوع من الجدية.

ثم أيضا، فيما يتعلق، كما قلت ليكم، كاين التحرير، الجودة، المساطر باش بسطنا الآن المساطر يعني، ثم القضية ديال التخزين، جات القضية ديال التسقيف، كنا منتاظرين باش أن يكون مجلس المنافسة كيشتغل، راه خرج التقرير ديالو ديال الأدوية، وراه كيشتغل على هاذ الموضوع ديال المحروقات، ننتظر، وراه السيد وزير المالية الآن كيشتغل، لأن هذا موضوع متعلق بوزارة المالية، كيشتغل على موضوع ديال التسقيف، أشنو هو التسقيف اللي غادي يضمن الربحية وغادي يحاول ما أمكن يحافظ على القدرة الشرائية ديال المواطنين ويخلي السوق أيضا متحرك باش يمكنا نزودوه؟ فهاذ واحد المعادلة راه كيشتغلو عليها.

قضية التكرير، لو كانت هاذ قضية "لاسامير" ساهلة نؤممها، ساهلة، علاش؟ أستاذ، لو كانت ساهلة كون جا القطاع الخاص اخذاها، لو كانت ساهلة بهاذ الدرجة هاذي، ياك قلتي فيها الربح، ياك قلتي مهمة، ياك قلتي.. راه جا القطاع الخاص وداها بسرعة، علاش القطاع الخاص باقي حاصل؟

حيث عاود ثاني خصنا، كاين حوايج، أنا متفق معاك، كاين واحد الغيرة، واحد الحرص، هذا واحد (un bijoux national)، متفق معاك، واش كان خصو يتخلص ولا ما خصوش يتخلص؟ الله أعلم، كان واحد.. لا دابا هذا موضوع آخر، راه كان مسار، طبعا احنا كنتكلمو على الآن، وصلت إلى.. كلنا ساهمنا اللي ما كانش واللي كان، الجميع مساهم حتى وصلنا لواحد الحالة، هاذيك الحالة ما بقاش قادّة لا تخلص لا 42 مليون ولا تشري ولا يسلفها شي واحد، وصلت إلى هذه الحالة.

كنتمناو يجي شي واحد يجي يدير التكرير، في السياسة الطاقية اللي انطلقت في 2009 مكتوبة بأن المغرب يحتاج إلى التكرير، ولكن راه ما يمكنش يديرها القطاع العام، القطاع العام اليوم، الدولة ماشية في الاتجاه أنها تدير النظام ديال التقنين، (un système de régulation)، تدير نظام ديال المنافسة، نظام ديال مراقبة الجودة، وخلي التنافس بين المتدخلين.

كون كان ممكن راه غادي يدار، لقينا.. لا، غير دابا هاذ الشي خص.. دابا ما عليش راه تكلمتو، مرة أخرى إلى بغيتو نعاودو نرجعو وتعاودو تكلمو ما عندي حتى مشكل، أنا كنسمع للإخوان، ودائما أنا أُؤَوِّل الأمور بطريقة إيجابية، فبغيت نقصد بأن لو كان ممكن علاش ما نديروهاش؟ راه غير ممكن.

التخزين ممكن، لأن هذا لا يفترض إلا 10 مليون ديال الدرهم، أقصى تقدير 20 مليون ديال الدرهم ديال إصلاح الصهاريج، راه عندنا الأرقام، أقصى تقدير 12 مليون ديال الدرهم، غير باش نقيوها ونقادوها وندير فيها، وهاذ الشي ماشي ساهل، ماشي يحكم الحكم غدا غادي تمشي تاخذها، راه الحكم كيتحكم غير على دارك غير باش تخرج واحد، غير باش تخرج واحد من دارك سير نفذ، غير باش تخرجو من شي حانوت سير نفذ، فهذا راه فيه، بعد خص واحد الوثيقة تعطى (l'ONHYM[6])

[6] **O**ffice **N**ational des **HY**drocarbures et des **M**ines

و (l'ONHYM) نشوفو من الناحية القانونية واش عندها الحق؟ وبعد ذلك خصها تجيب (un expert juridique) و(technique)، راه الآن كتروكريتيهم، بعد ناخذو باش نديرو التخزين، لأن الدور ديالها سيكون هو التخزين، ماشي باش اتشرى البترول ديال (brut) لأن ما عندناش التكرير، هو يكون التخزين اللي غنوفروه.

وبالمناسبة احنا مشينا في التخزين المشترك، سمحنا للشركات، لأن أش كيقول؟ اللي بغى يدخل للسوق خصك تدير التخزين ديالك، قلنا القانون كيقول (doit disposer) ماشي ضروري يكون ديالو، فدرنا ما يسمى بالتخزين المشترك باش يوقع نوع من الاستثمار في المجال ديال التخزين.

فيما يتعلق بالمعادن، إلى كان ممكن نجي مرة أخرى، كاين تفاصيل كثيرة في المعادن، إصلاحات جوهرية، عناوين فيها إصلاحات تشريعية، إصلاحات مؤسساتية، فيها المناجم التقليدية، فيها 60.000 كلم^2، الحمد لله دوزنا النص اللي غتفتح نحو الإستثمار وغتدير واحد الثورة تنموية في المنطقة ديال درعة-تافيلالت وما جاورها، واللي كتراعي الحقوق ديال المنجميين التقليديين، فيها البحث العلمي، فيها التصنيع، فيها 3000 رخصة اللي كانت كلها.. المهم بلا ما ندخل في التفاصيل، وكلها حيدناها والآن غادي نعطيوها للمستثمرين، فيها الجنوب من طرفاية إلى الجنوب اللي فتحنا فيها البحث عن طريق (l'ONHYM)، فيها هاذ القانون ديال المستخدم، راه سيفطنا ليكم النقابات، الإخوان راه رسلنا ليكم رسالة، تقريبا هذه عدة شهور باش تعطيونا رأيكم حول القانون ديال المستخدم المنجمي، وجاتنا أجوبة ورسلنا (la CGEM) وجاتنا أجوبة، الآن راه إن شاء الله، غنديرو واحد النوع ديال (la compilation) باش نجيبوه إن شاء الله

للبرلمان، باش فعلا هاذ المستخدم أن يشتغل في ظروف حسنة، يربحو الشركات ولكن لابد من حماية المستخدمين.

فيما يتعلق بالبيع أيضا، نقول لكم هناك عمل جبار قامت به البلاد ديالنا، طبعا كانت التوعية، نهينو الشركات ديال النظافة، اليوم عندنا عدد من الشركات ديال النفايات الطبية تعطات تراخيص لعدد من الشركات ديال النفايات الطبية والخطيرة: 15 شركة، والآن ثلاثة ديال الشركات طالبين يعني التراخيص ديال النفايات الطبية، هذا واحد العمل كنقومو به، ولكن فرصة مقبلة إن شاء الله، ندخلو في التفاصيل البيئي والتفاصيل المعدني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

شكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت جلسة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 294

التاريخ: الثلاثاء 8 ذو القعدة 1441هـ (30 يونيو 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ثمانية عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة العشرين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية".

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية".

وقبل الشروع في مناقشة المشروع الذي بين أيديكم، أود أن نتقدم بإسمكم إلى السيد رئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية، الشكر، وكذلك إلى كافة السادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، وكذلك إلى السيدة الوزيرة، وزيرة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على المجهودات التي بذلوها جميعا في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع هذا القانون.

وغادي نعطيو الكلمة الآن للسيدة الوزيرة لتقديم هذا المشروع.

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

تغمرني سعادة كبيرة وشرف كبير أيضا بأن أقف، مرة أخرى أمام مجلسكم الموقر، لتقديم مشروع القانون رقم 50.17 يتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية.

إن هذا المشروع يعد لبنة أساسية في صرح المنظومة التشريعية ببلادنا، الهادفة إلى حسن تنظيم وتدبير قطاع مهم وحيوي في الإقتصاد الوطني، ويعتبر كذلك سمة مميزة للهوية المغربية وللتراث المغربي الأصيل ودعامة محورية ترتكز عليها الصناعة التقليدية المغربية.

وفي هذا الباب، جاءت مقتضيات هذا المشروع تتمة لمسلسل من الإصلاحات التي تعمل وستعمل عليها الوزارة بمعية المؤسسة التشريعية مشكورة، وبمقاربة تشاركية يساهم فيها جميع المتدخلين خاصة غرف الصناعة التقليدية.

وهنا أود أن أوجه عبارة الشكر والإمتنان إلى السيد رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين، وكافة عضوات وأعضاء اللجنة الموقرة، وكذلك الشكر إلى كل المكونات السياسية على التعاطي الإيجابي مع ما جاء به هذا المشروع من إصلاح جذري، يتوخى وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم هذا النشاط من جهة، ويستجيب من جهة أخرى لتطلعات شريحة واسعة من المهنيين والحرفيين في مجال الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد جاء هذا المشروع بعد أن صادق عليه مجلس النواب بالإجماع بتاريخ 22 يوليوز 2019، ليملأ فراغا تشريعيا ظلت الصانعات التقليديات والصناع التقليديون يعانون منه منذ سنوات، وتتميز بمقتضيات مهمة تعرف الصناعة التقليدية وتميز بين أصنافها والفاعلين في القطاع، وتضع رهن إشارتها، بمقتضى هذا القانون، سجلا وطنيا للصناعة التقليدية، فضلا على امتيازات كثيرة ممنوحة للصناع التقليديين، أبرزها هي التغطية الصحية والإجتماعية لمهنيي الصناعة التقليدية، وإنشاء المجلس الوطني للصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد أبانت جائحة فيروس كورونا عن حاجة ملحة لتنظيم القطاع غير المهيكل، لذلك سعينا في وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، إلى الإسراع بإخراج هذا المشروع، لكي نعمل معا على التنزيل السليم لقانون ينظم أنشطة الصناعة التقليدية، سواء على مستوى الصناع الفرادى، أو على المستوى المقاولاتي، في إطار شركات ومقاولات، أو على المستوى التعاوني والتضامني في إطار التعاونيات، بهدف تنظيم يروم خلق رواج اقتصادي ويساهم في التنمية ببلادنا وتحسين المستوى المعيشي لعدد هائل من الصانعات والصناع التقليديين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

بناء على ما ورد بيانه سابقا، فإن هذا المستجد التشريعي يحمل

إيجابيات كثيرة لفائدة أنشطة الصناعة التقليدية ببلادنا، ويحمل مقتضيات محفزة وآليات تنظيم فعالة لهيكلة هذا القطاع الذي ما فتئ جلالة الملك، حفظه الله، يوليه عناية خاصة، الشيء الذي يحتم على جميع المتدخلين تضافر الجهود والمبادرة الخلاقة والحكيمة لإنجاح هذه الآلية التشريعية بما يخدم الصالح العام لفئات عريضة من المجتمع المغربي، والتي ظلت تعاني قصورا تشريعيا وصل ذروته مع تداعيات هذه الجائحة، كما أننا سنحرص على إخراج النصوص التنظيمية لمشروع هذا القانون في القريب، وإعلان حملة تحسيسية شاملة لفائدة كافة المتدخلين في مجال الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن هذه المعطيات التي لي الشرف العظيم أن أبسطها أمام مجلسكم الموقر، لن تكون إلا محفزة وداعية إلى المصادقة على هذا المشروع، لما له من إيجابيات ستنظم أنشطة الصناعة التقليدية في نطاق مواكبة مسلسل الإصلاح العميق والتنمية الشاملة التي يقودها، بحكمة وسداد، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على هذا التقديم.

أعتقد بأنه التقرير وزع علينا جميعا إلكترونيا وورقيا، إذا بغيتو المقرر، إلى بغا يأخذ الكلمة له ذلك، إذا ما بغاش ندوزو للمناقشة.

باب المناقشة مفتوح، هل هناك من يريد أن يتناول الكلمة أو بغا المداخلة ديالو يدفعها مباشرة باش تضم إلى التقرير العام.

إذن فهمت أنه لا يوجد أحد باش يتدخل، إيوا رفع يدك السيد الرئيس، ارفع، بغيتي تدخل؟

تفضل.

الإخوان يجمعو مداخلات ديال السادة الرؤساء والمستشارين والمستشارات.

شكرا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة نحن، السيدة الوزيرة، السيد الوزير، نحن اليوم أمام مشروع بأهمية كبيرة جدا، خصوصا وعُرف المغرب عبر التاريخ أنه يمتاز بصناعة تقليدية مميزة، احنا اليوم جالسين إلى علينا غير راسنا للفوق كنشوفو الزخرفة ديال الصنع التقليدي، هاذ الشي بدا كيندثر من التقاليد ومن المعمار المغربي.

حزب الاستقلال واللي عندو يد كبيرة في هاذ المشروع، حزب الاستقلال في مذكرة وجهها مؤخرا إلى السيد رئيس الحكومة، وأعطى بعض الملاحظات، اللي وربما ستفيد مستقبلا للخروج من أزمة الصانع التقليدي.

المشروع اللي أمامنا 50.17، هاذ المشروع اليوم راه تدار باش يجود الصناعة التقليدية، وباش يزيد ينمي القدرات والإمكانيات المادية ديال الصانع التقليدي، لأننا اليوم أمام مشروع بأهمية كبيرة.

الفريق الاستقلالي، سيصوت بإيجاب على هاذ المشروع، سيما وهو منبثق من الروح ديال الفكرة الاستقلالية عبر التاريخ.

اليوم كنتمناو بأن حتى المعمار ديالنا اليوم يشملو الطابع التقليدي، الله يرحم جلالة الملك الحسن الثاني، كان فرض على أن المعمار المغربي والهندسة المغربية تكون فيها واحد التقيوسات، واحد الزخرفة معينة.

الجبس اليوم، الجبس المغربي، أصبح جذابا، أصبح يغري، أصبح تتجي السائح الأجنبي يبقى مشدوها أمام روعة اليد المغربية، فاليوم أنا.. فنيابة عن الفريق الاستقلالي، كنقول أنه مشروع بأهمية كبيرة يقتضي المساندة والدعم، ولكن على الحكومة، على الحكومة أن تنتفض من جديد لإنقاذ الصانع التقليدي، الصانع التقليدي لا من المواد اللي كيشتغل بها والغلاء ديالها، خصوصا الناس اللي خدامين في الفضة، لا من الخشب، لا من حيث التكلفة الباهظة التي أصبحت المواد الأولية التي يشتغل بها الصانع التقليدي، فأصبحت إما كتكون مفقودة أو كتبقى غير متناولة، بعض الحرف ديال الصناعة التقليدية أصبحت تندثر.

السيدة الوزيرة،

كيخصنا دعم معين، هذاك البرشمان، هاذيك القفطان المغربي، هاذيك الجلابة المغربية، هاذيك السداسي والعقاد أين هوما؟ أصبحوا في الإندثار، حلت الآلة محل الأنامل الذهبية للصانع المغربي، اللي خصنا، جا الوقت باش نرجعو للتاريخ، باش نرجعو للعصر ديالنا ونبقاو كنزهاو، كنتفتقو العبقرية ديال هاذوك.. كنبقاو احنايا كناشدو الصانع التقليدي باش إزيد وندعموه.

شكرا السيدة الوزيرة على المشروع.

شكرا السيد الرئيس، وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

هل هناك من مداخلة أخرى؟ شي واحد؟ إذن ما كاينش.

إذن غادي ندوزو إلى عملية التصويت.

قبل ما نبداو بعملية التصويت، بغيت نذكر على أن هذه الجلسة راه كيتبعوها 32 خارج القاعة، وعملا بأحكام الفصل 60 من الدستور

ومن النظام الداخلي 175، اللي أعطى لهم الحق لكافة المستشارين والمستشارات باش يصوتو، باش يباشرو هذا الحق، وبالتالي غادي نبدا بعملية التصويت والتصويت مؤمن، بمعنى أنه ما كاينش عندو الحق باش يصوت مرتين، لأن الوسائل الإلكترونية راه كتراقب ذاك الشي مائة في المائة.

المادة الأولى:

الموافقون؟ الموافقون؟

السيد الأمين..

الموافقون= 22 حاضرين ولكن غادي يدخل لنا عبر التصويت الإلكتروني عن بعد.

شوف، اعلن، ما عليش، غادي يعلن الأمين في القاعة.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

إذن السيد الرئيس، صوت مع المشروع: 22 مستشار (داخل القاعة)، خارج القاعة صوتت 19 واحد، هي 41 مع المشروع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 3 داخل القاعة و2 خارج القاعة: 5.

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

السيد رئيس الجلسة:

إذن المادة 2:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 5.

المادة 3:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 5.

المادة 4:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 5.

المادة 5:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 5.

المادة 6:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 5.

المادة 7:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 5.

المادة 8:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 5.

المادة 9:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 5.

المادة 10: نفس الشي.

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 11: نفس الشي.

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 12:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 13:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 14:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 15:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 16:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 17:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 18:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 19:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 20:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 21:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 22:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 23:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 24:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 25:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 26:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 27:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 28:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 29:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 30:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 31:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 32:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 33:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 34:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 35:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 36:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 37:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

المادة 38:

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

الآن غادي نعرض مشروع القانون برمته: الموافقون؟

(الموافقون= 41؛)

(المعارضون= 0؛)

(الممتنعون= 5.)

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية" بالأغلبية.

إذن رفعت الجلسة، شكرا للجميع.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بالصناعة التقليدية.

وهي مناسبة لنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، للتأكيد على الأهمية القصوى التي يحظى بها هذا القطاع داخل المنظومة الاقتصادية الوطنية من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام، إلى جانب أهميته الاجتماعية باعتباره أكبر قطاع يساهم في التشغيل، حيث أن ما يزيد عن 2 مليون من المغاربة يشتغلون بقطاع الصناعة التقليدية.

لكن، مع كامل الأسف فالصناعة التقليدية الوطنية لم تستطع أن تساير الدينامية و المجهودات التي تبذل في قطاعات أخرى، خاصة في الصناعة والفلاحة، فعلى الرغم من أهميته الاقتصادية والاجتماعية فهذا القطاع لازال واقعه يشهد بالانهيار التام لعدد من الحرف واندثارها، خاصة وأن أغلبها أصبحت غير قادرة على مواكبة دينامية الاقتصاد الدولي المعولم، وعاجزة عن منافسة التدفق الهائل للمنتجات الصناعية الأجنبية، كما نلاحظ، في ظل التدهور التدريجي للظروف الاجتماعية للصناع التقليديين، هجرة الصناع والحرفيين من هذا القطاع إلى مجالات عمل أخرى ذات مردودية أكبر.

السيد الرئيس المحترم،

لقد نهنا في العديد من المناسبات إلى ضرورة الاهتمام بغرف الصناعة التقليدية باعتبارها مؤسسات دستورية لها أدوار تمثيلية وتنظيمية على درجة كبيرة من الأهمية، في هذا الإطار سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن تقدمنا بمقترح قانون حول غرف الصناعة التقليدية لازال للأسف حبيس الرفوف، بالرغم من أن إخراجه إلى حيز الوجود سيمكن من الإجابة على مختلف الإشكالات والتحديات التي يعاني منها الصناع التقليديون.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تحظى فيه غرف الصناعة والتجارة وغرف الفلاحة باهتمام متزايد، لازالت غرف الصناعة التقليدية تعاني من العديد من المشاكل، أبرزها غياب إشراكها في المحطات المهمة التي يعرفها هذا القطاع، ولا مبالاة الحكومة بهذه المؤسسات الدستورية وتهميشها على الرغم من أنها تعتبر صوت الصناع التقليديين والمعبر عن مشاكلهم وهمومهم.

بالموازاة مع ذلك، يعاني قطاع الصناعة التقليدية من مشكل التمويل، فقد سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن أثرنا العديد من الملاحظات حول تمويل الصناع التقليديين، لكن مع كامل الأسف لم تتجاوب الحكومة مع انتظارات الفاعلين ولم تعمل على دفع القطاع البنكي إلى االحهتمام بتمويل مشاريع الصناعات الحرفية التقليدية، كما سجلنا أيضا ضعف عمل الحكومة فيما يتعلق بمصاحبة المقاولات العاملة في القطاع.

أيضا، السيد الرئيس، الحكومة لازالت عاجزة عن إيجاد حلول ناجعة لمشكل ندرة المواد الأولية، والذي يبقى من أبرز المشاكل التي تؤرق الصناع التقليديين مما يدفعهم إلى استعمال مواد غير أصلية تؤثر بشكل سلبي على جودة المنتوج وتنقص من قيمته.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بمشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، والذي جاء بعدة مستجدات مرتبطة بالسجل الوطني وهيئات أنشطة الصناعة التقليدية والجالس الوطني وصناع الصناعة التقليدية، وشرط القيد بالسجل الوطني للصناعة التقليدية والامتيازات الممنوحة للصناع التقليديين.

وفي نظرنا من شأن المستجدات التي جاء بها مشروع القانون أن تجعل قطاع الصناعة التقليدية أكثر تنظيما، وستساعد على ضبط المعطيات الإحصائية المتعلقة به من خلال السجل الوطني للصناعة التقليدية، وإبرازه كمكون قائم الذات ضمن التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية.

لقد تفاعلنا إيجابا مع هذا المشروع من منطلق إيماننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، بأنه يعتبر خطوة أولية لحماية حرف الصناعة التقليدية والمحافظة على جودة المنتجات والخدمات وتثمين عمل الحرفيين. وكذا حماية المستهلك بتوفير آليات تأهيلية تمكن من تصنيف الفاعلين بالقطاع وتكريس طابع المهنية والاحترافية، ليستجيب لمتطلبات المحيط المحلي والدولي والتأقلم مع المتغيرات المستقبلية ومسايرتها في ظل سياسة الانفتاح التي ينهجها المغرب في علاقاته الدولية، وبالتالي تعزيز الثقة في منتوجات وخدمات الصناعة التقليدية.

بالرغم من كل هذه الملاحظات، كنا نتمنى أن تتفاعل الحكومة بإيجابية مع التعديلات التي قدمها فريقنا، خاصة وأنها جاءت لإغناء المشروع وإضفاء مقتضيات من شأنها إعطاء دفعة قوية للصناع التقليديين من خلال الاهتمام بالجانب الاجتماعي، وإقرار آليات كفيلة بتطوير أداء الصناع الفرادى ومقاولات الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون مؤكدين على أن تنظيم قطاع الصناعة التقليدية ينبغي ألا يقتصر على تنزيل القوانين التي تنظم وتحدد المهن، بل يجب أن يتجاوز ذلك إلى تدبير الإشكالات الكبيرة التي تواجه القطاع وتهدد معيش مئات آلاف الأسر، والتي أضحت عدد من مهنها وحرفها في عداد الانقراض.

كما نسجل بالمناسبة التزام السيدة الوزيرة بالتعجيل بإخراج النصوص التطبيقية المتضمنة في هذا المشروع، مع اعتماد مقاربة عنوانها إشراك غرف الصناعة التقليدية في إخراج هذه النصوص

شكرا السيد الرئيس المحترم.

2. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مجلس المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بخصوص مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، هذا القطاع الذي يشكل موردا أساسيا لعيش عدد

كبير من سكان البلاد بالمدن والقرى، وله دور وازن اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا، وقد التزمت الحكومة في هذا الصدد من خلال برنامجها على ضرورة تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي للقطاع.

لقد تضمن هذا المشروع أهدافا مهمة انطلاقا من تعريف الصناعة التقليدية وأصنافها، وتحديد الفئات المزاولة لأنشطتها مرورا بتثمين مزاولة حرف الصناعة التقليدية والمحافظة على جودة المنتجات والخدمات، إضافة لحماية المستهلك، وصولا لتحسين أوضاع الصانعات والصناع التقليديين وهيكلة وتنظيم النسيج الإنتاجي بهذا القطاع.

فبعد أن تم تعريف نشاط الصناعة التقليدية وأصنافها، تطرق لهيئاتها وفئاتها، حيث ميز هذا المشروع بين الصانع التقليدي والمعلم الصانع التقليدي وتعاونية الصناعة التقليدية ومقاولة الصناعة التقليدية، وبموجبه سيتم إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية الذي ستمسكه وتدبره الإدارة حسب الكيفيات التي ستحدد بنص تنظيمي، وتباشر عملية التسجيل في هذا السجل عبر منصة إليكترونية ويحصل كل مسجل على الرقم التعريفي الحرفي الخاص به، وأحدث بموجب هذا القانون هيئات حرفية جهوية وإقليمية تعمل على التنسيق بين الهيئات الحرفية والسلطات المحلية وتعمل على تكوين رؤساء هذه الهيئات. ويشكل رؤساء الهيئات الحرفية الجهوية هيئة حرفية وطنية.

وسيمثل المجلس الوطني للصناعة التقليدية قفزة نوعية لتطوير القطاع خاصة وأن رئاسته آلت للسيد رئيس الحكومة بوجود جامعة الغرف ودار الصانع ورؤساء الغرف... باختصاصات مهمة أهمها يقترح التوجهات الاستراتيجية العامة لسياسة الدولة في مجال تنمية الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مجلس المستشارين،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين وهو يساهم في إغناء هذا المشروع يوصي بإقرار مبدأ العدالة والإنصاف عبر حماية حقوق جميع الفئات سواء الاستفادة من نظام التغطية الصحية والاجتماعية أو من الدعم التقني والمشاركة في المعارض داخل وخارج البلاد.

والعمل مع الهيئات المهنية على إخراج هذا القطاع من الهشاشة، وتبديد كل الإكراهات التي يعاني منها، مع إحصاء شامل لكل العاملين والمستخدمين في القطاع، وتعزيز دور الغرف، ومنح قروض بنكية دون فوائد لتجنيب القطاع ما يعيشه من هشاشة، وتعميم التغطية الصحية لفائدة شريحة الصانعات والصناع التقليديين، ودعم الصناع بالمواد الأولية بأثمنة مشجعة، مع إلزام الإدارات العمومية من البناء بالطريقة المغربية وإعطاء الأولوية لاقتناء منتوجات الصناعة التقليدية.

كما نؤكد، السيدة الوزيرة المحترمة، على إصدار النصوص التنظيمية المرتبطة بتنزيل هذا القانون لفائدة الصناع التقليديين.

هذا، وإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين يصوت بنعم على هذا القانون.

3. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، في مناقشة مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، وهي مناسبة ننوه من خلالها بالمجهودات المبذولة لتطوير وتجويد المنظومة القانونية المؤطرة لقطاع الصناعة التقليدية.

ومن هذا المنطلق، نعتبر أن هذا الإجراء التشريعي له راهنية قصوى، حيث سيمكن من تعزيز عمل الصانع المعلم وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية بصنفيها الإنتاجي والخدماتي وتأهيل قطاع الصناعة التقليدية كرافعة أساسية ومهمة للاقتصاد الاقتصادي على عدة مستويات، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ التنصيص على امتيازات لفائدة الصناع وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية المعترف لهم بهذه الصفة والمسجلين بسجل الصناعة التقليدية؛
- ✓ تحسين جودة منتجات الصناعة التقليدية باعتبارها آلية داعمة ومكملة لخلق مزيد من فرص الشغل والاستجابة لشروط التنافسية؛
- ✓ تدبير أنشطة الصناعة التقليدية بهيئات حرفية وطنية وهيئات حرفية جهوية وهيئات حرفية إقليمية ووضع قواعد تنظيمها وتسييرها بأنظمة خاصة؛
- ✓ إحداث سجل وطني موحد لضبط المعطيات الإحصائية المتعلقة بهذا النشاط، بالإضافة إلى سن مقتضيات زجرية تهم كل شخص أدلى بسوء نية ببيانات غير صحيحة، وكل شخص لم يرجع للإدارة البطاقة المهنية بعد حذفه من السجل الوطني؛
- ✓ توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة ببلادنا في هذا المجال بالنظر إلى حمولته الثقافية؛
- ✓ التأكيد على الإطار المرجعي للمجلس الوطني الصناعة التقليدية كقوة اقتراحية للاستجابة لانتظارات الصانع المعلم وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية في مجال دعم منتوجات

الصناعة التقليدية؛

✓ حماية عدد من الحرف التقليدية من الانقراض وتثمين عمل الحرفيين التقليديين.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر أن تنزيل هذه المقتضيات الجديدة هو خطوة مهمة في اتجاه معالجة الوضعية الهشة التي يعيشها الصانع التقليدي بما يحقق مكاسب لهذه الفئة الهامة من الساكنة النشيطة، ومن شأنها تحسين أداء قطاع الصناعة التقليدية والمتمثل أساسا في زيادة الإنتاج وتطوير القيمة المضافة للمنتوجات التقليدية الوطنية، باعتبارها تراثا أصيلا، ولاسيما على مستوى تنويع منافذ التصدير نحو أسواق واعدة.

ومن جهة أخرى، نعتبر أن تدعيم عنصر الثقة وتسهيل عمليات المواكبة والتأهيل من خلال الرفع من القدرة الاستهدافية للبرامج الخاصة الموجهة لقطاع الصناعة التقليدية، سيمكن من التأثير بصفة ايجابية على مستوى القدرات التنافسية للمهنيين، وبالتالي تكريس طابع المهنية والاحترافية لعملها في إطار الاستجابة لمتطلبات المحيط المحلي والدولي في ظل سياسة الانفتاح التي تنهجها بلادنا.

وتبعا لما سبق، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4. مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة "مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية".

في البداية نود أن نسجل بإيجاب العرض الشامل والمفصل الذي تقدمت به السيدة الوزيرة أمام أنظار السادة المستشارين، أعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، وذلك بمناسبة دراسة ومناقشة مقتضيات مشروع القانون المذكور أعلاه، منوهين بعمل اللجنة طيلة مراحل الدراسة والمصادقة على هذا المشروع النوعي الذي طال انتظاره العقود وعلى مدى تعاقب الحكومات، وظل في رفوف الوزارة الوصية منذ أزيد من ثلاثة عقود تحت اسم "مشروع تنظيم الحرف".

وبهذه المناسبة، فإننا نسجل أهمية مقتضيات ومضامين هذا المشروع الهام، الذي جاء لمواكبة وإنصاف ورفع الحيف على الصانعات والصناع التقليديين، وكذا تنمية وإقلاع هذا القطاع، والذي يشهد اليوم لحظة عصيبة بفعل تفشي جائحة فيروس كورونا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مما له تأثير على مهنيي، ومحترفي الصناعة التقليدية، التي لها ارتباط وثيق بقطاع السياحة وبالعمق الحضاري لبلادنا وبهويتها الثقافية المتنوعة بمكوناتها وروافدها.

كما أن هذا القطاع الإستراتيجي المنتج والمشغل في أمس الحاجة إلى هذا القانون المنظم للحرف خاصة في ظل المنافسة الشرسة للمنتوجات الأجنبية، وإشكالية القرصنة، وضعف الخلف في ممارسة هذه المهن الأصيلة في غياب تكوين مهني متطور وهادف.

وفي هذا السياق، وإسهاما منا في تجويد الترسانة القانونية المنظمة لقطاع الصناعة التقليدية، فقد سبق للفريق الحركي أن تقدم بمجموعة من الاقتراحات لرئاسة الحكومة ولسيادتكم المحترمة تهم دعم القطاع ورفع التحديات التي تواجهه، منها ما يتعلق بمضامين هذا النص التشريعي نعيد التذكير بها، وتتمثل في ما يلي:

أولا: التأكيد على إعمال مبدأ التشاور مع الغرف المهنية في المواد فيما يتعلق بإصدار نصوص تنظيمية تتعلق على التوالي بتحديد قائمة أنشطة الصناعة التقليدية، وكيفيات تدبير السجل الوطني للصناعة التقليدية، وتحديد نموذج الأنظمة الأساسية للهيئات الحرفية إلى جانب تحديد شكل وبيانات البطاقة المهنية، وذلك مراعاة لأحكام المادة 3 من النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية التي تنص على وجوب استشارة الغرف من طرف الإدارة المختصة في كل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع الصناعة التقليدية.

كما نتطلع إلى اتخاذ تدابير تشريعية للارتقاء بأدوار غرف الصناعة التقليدية وتوسيع اختصاصاتها ومواردها لتكون في مستوى تحديات القطاع الذاتية والموضوعية.

ثانيا: العمل على ضمان حق الصانع التقليدي أو التعاونية أو مقاولة الصناعة التقليدية المتوقفين عن مزاولة أنشطتهم المهنية وطالهم الحذف من السجل الوطني، من إعادة طلب القيد في هذا السجل إذا أثبتوا عودتهم لمزاولة أنشطتهم.

ثالثا: تدقيق الفصل بين مهام الهيئات الحرفية خاصة الجهوية وبين الغرف المهنية تفاديا للخلط والتداخل خاصة في المهام المتعلقة بالوساطة وفض النزاعات والتحكيم، إلى جانب اقتراح خلق جسر تنظيمي بين الهيئات الحرفية والغرف خاصة أنهما معا يخضعان لمعيار الانتخاب وتمثيلية الصناع التقليديين، علما أن المشروع يعتبر هذه الهيئات الحرفية التي سيتم إحداثها مخاطبا رسميا للسلطات العمومية والإدارية والمؤسسات العمومية؛

رابعا: العمل على توفير نظام خاص للتغطية الصحية والاجتماعية للصناع التقليديين مراعاة لخصوصياتهم المهنية وأوضاعهم الاجتماعية، أو على الأقل إدماجهم في الفئات المعنية بالقانون المنظم لمزاولة المهن الحرة والعمال المستقلين؛

خامسا: إحداث علامة للجودة، قصد حماية المنتوج الوطني من القرصنة وتثمينه.

كما نقترح، السيدة الوزيرة المحترمة، اتخاذ تدابير لإشعاع وترويج المنتوج الوطني الأصيل عبر حملة وطنية للتحسيس بالتعاون مع جمعيات المستهلكين، وكذا التفكير في يوم وطني للصناعة التقليدية وأيام جهوية لدعم المنتوجات التقليدية، بالإضافة إلى مراجعة أدوار "دار الصانع" وتعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية لإنعاش القطاع وإحداث دور للصناعة التقليدية للمنتوجات المميزة محليا: كدار للنقرة بتنغير مثلا، ومركب سوسيو مهني للفخارين بأسفي، وغيرها...

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إذ نجدد تفاعلنا الإيجابي الدائم والموصول مع كل المبادرات النوعية، والبناءة التي تتخذونها لفائدة هذا القطاع الإستراتيجي، فإننا في الفريق الحركي، نتطلع السيدة الوزيرة المحترمة، إلى اتخاذ ما ترونه مناسبا في شأن هذه المقترحات والتي غايتها تجويد هذا النص التشريعي الهام، والذي لا يمكننا إلا أن نصوت عليه بالإيجاب.

5. مداخلة المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون 50.17 يتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية، شاكرا للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي تفاعلها الإيجابي مع اقتراحات السيدات والسادة المستشارين، حيث استمعت بإمعان إلى مختلف انشغالاتهم بالقطاع الذي يعيش مشاكل كبيرة ومعانات حقيقية، والذين نوهوا بدورهم بالمجهودات المقدرة التي تقوم بها السيدة الوزيرة للنهوض بالقطاعات التي تشرف عليها وعلى حضورها الفعال داخل لجنة اليقظة الاقتصادية، حيث تدافع باستماته عن القطاع ومصالحه، والذي يبقى من أبرز القطاعات المنتجة المتضررة بجائحة كورونا المستجد؛ مثمنين المقاربة التشاركية التي تنهجها مع مختلف الفاعلين والمهنيين لبلورة مشروع مشترك يهدف إلى تنمية قطاع السياحة والصناعة التقليدية ومواكبته في هذه الظروف الاستثنائية، والرفع من مردوديته وتحسين ظروف العاملين به الذين تأثروا بشكل كبير بتداعيات وباء كورونا.

إن قطاع الصناعة التقليدية من القطاعات الإنتاجية التي ظلت تعاني لعقود، من التهميش وعدم التثمين وصعوبة التسويق، حيث يعاني حرفيو هذا القطاع من ظروف اجتماعية صعبة مرتبطة بالتغطية الصحية والاجتماعية أساسا، حيث ازدادت هذه المعاناة جراء ما يعيشه العالم اليوم بأسره من انعكاسات هذا الوباء العالمي، وهو ما يستدعي تدخل وزارتكم بمعية غرف الصناعة التقليدية من أجل لعب أدوارهما للتخفيف من آثار هذه الجائحة على الصناع والحرفيين التقليديين.

في هذا الإطار، نؤكد داخل فريقنا بأن مشروع القانون 50.17 جاء في وقته، بل وتأخرنا في مناقشته لأنه يملأ فراغات قانونية كبيرة، بحيث لأول مرة سنؤسس لقانون يعطي تعريفات واضحة لمفهوم الصناعة التقليدية وما يرتبط بها من مفاهيم لكل الحرف وأنواعها، وبالتالي فأنا غير متفق مع الزملاء الذين طالبوا بمناقشته بالأسبقية عند مجلسنا لأن مضمونه يغلب عليه الجانب التنظيمي للقطاع والتغطية الاجتماعية جزء منه ولا تشكل سوى 20%، إضافة إلى ذلك، المشروع يتواجد عندنا لما يقارب السنة، وبالتالي هذا النقاش أعتقد أنه متجاوز، شاكرا الدور الذي قام به السيد رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية وباقي أعضاء اللجنة المحترمين الذين سارعوا إلى إخراجه والتصويت عليه بالإجماع بعدما قدمت مجموعة من الفرق تعديلاتها والتي سحبتها للحاجة الماسة لهذا القانون والذي ينتظره الصناع بفارغ الصبر..

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسجل بارتياح كبير قرار لجنة اليقظة الاقتصادية، التي تضم في عضويتها السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، القاضي بمنح 2000 درهما للأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذي سيستفيد منه كذلك الصناع والحرفيون التقليديون المصرح بهم، والذين يشتغلون في القطاع المنظم، علما أن غالبية الصناع والذين يتجاوز عددهم 2 مليون و400 ألف صانعة وصانع، لا يتوفرون على التغطية الاجتماعية والصحية على وجه الخصوص، والذين يشتغلون في القطاع غير المهيكل، يصعب معه في هذه الوضعية الاستفادة من الدعم، وهو ما ضيع على هاته الشريحة فرصة الاستفادة من دعم الصندوق الخاص بتمويل تداعيات الجائحة.

إن المقتضيات المهمة التي جاءت في هذا المشروع ستعزز المكتسبات الإيجابية التي حققتها بلادنا لفائدة الصناع التقليديين وعلى رأسها، التعريف بالصانع التقليدي، وإقرار التغطية الصحية الإجبارية والتغطية الاجتماعية، كما سيعمل هذا المشروع على إحداث المجلس الوطني للصناعة التقليدية هذه الإجراءات ستخفف بكل تأكيد من معاناة هذه الفئة التي تشرف بلدنا وستساهم في دعم الناتج الداخلي الخام الوطني وتوفر مناصب شغل قارة، كما تعتبر مشتلا للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا إضافة إلى محافظته على موروثنا

الثقافي وتراثنا اللامادي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن شركاءنا الاقتصاديين الذين بدأوا يخرجون من الحجر الصحي، بدأوا يفتحوا حدودهم، لذلك يجب التعامل مع الوضعية بذكاء، لنا الثقة في قدراتكم بحيث سنخرج أقوى من هذه الأزمة إذا ما تسلحنا بالأمل والثقة في إمكانياتنا وبتضافر جميع المهنيين، مؤكدين على أننا تأخرنا في برمجة هذا المشروع القانون 50.17 المتعلق بالصناعة التقليدية، بالنظر إلى راهنيته، منوها في هذا الإطار بالمجهود التي بذلتي، السيدة الوزيرة، من أجل إخراج المراسيم التطبيقية في تفعيل التغطية الصحية لباقي المهنيين، بمعية السيد وزير التجارة والصناعة والفلاحة حيث ستتوسع التغطية الاجتماعية للمغاربة وسيكون لها انعكاسات إيجابية في توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية لكافة المهنيين والأجراء والمهن المستقلة، طالبا من السيدة الوزيرة المحترمة اطلاعنا على مختلف النصوص التنظيمية المرتبطة بهذا المشروع من أجل توسيع عملية التحسيس به لدى مختلف شرائح الصناع والسهر على تنزيله بالشكل اللائق، دون الاصطدام بروح القانون، أمام كل ذلك ومن موقعنا داخل الأغلبية التي نساندها، سنصوت داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على هذا المشروع على أمل الإسراع في تنزيله نظرا للحاجة الماسة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، وهو المشروع الذي سن تدابير وقواعد قانونية تهدف إلى إعطاء ديناميكية جديدة لقطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مكانته كفاعل ضمن نسيج الاقتصاد الوطني يستجيب لشروط المنافسة والتنافسية، كما أنها ستعمل على إعادة هيكلة أنشطة القطاع وتأهيل مكوناته المهنية، والنهوض به وتقويته وضبط مجالاته، لتكون له القدرة على مسايرة التغييرات التي يعرفها القطاع بشكل مستمر، والصمود في وجه المنافسة الخارجية، والحفاظ على الخصوصية المغربية والجودة، وعلى مكانة المغرب في الأسواق الدولية، بالنظر للدور الذي يلعبه في حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يشغل نسبة مهمة من اليد العاملة المغربية (2.5 مليون صانع وصانعة).

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي، نعتبر المشروع خطوة مهمة في حياة الصناع التقليديين وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية، لما جاء به من تنظيم وتحديد وتعريف لمصطلحات الصناعة التقليدية والفنية والخدماتية، كما أنه عمل على ضبط مفاهيم كل الفئات التي تمتهن هذا النشاط الاقتصادي، وحدد الشروط لمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية بالنسبة للأشخاص الذاتيين والمعنويين، وميز بين الصانع المعلم والصانع الذي يعمل لحسابه الخاص والصانع الذي يشتغل لحساب الغير، وحدد مفهوم كل من التعاونية والمقاولة، ووضح مفهوم المنتوج التقليدي الأصيل، وهي إجراءات لابد لها أن تفتح المجال أمام الصانع للانخراط في منظومة مضبوطة تؤهله للاستفادة من الامتيازات التي تخول له في إطار هذا القانون، أهمها:

- التسجيل في السجل الوطني للصناعة التقليدية؛
- الانخراط في هيئات حرف هيئات الصناعة التقليدية وطنيا وجهويا وإقليميا؛
- المجلس الوطني للصناعة التقليدية؛
- الاستفادة من نظام التغطية الصحية والاجتماعية؛
- الاستفادة من الدعم التقني والخبرة والاستشارة؛
- المشاركة في المعارض داخل المملكة وخارجها؛
- الاستفادة من ترويج وتسويق منتجات الصناعة التقليدية؛
- المشاركة في الجوائز والمسابقات التحفيزية التي تنظمها الدولة؛
- إحداث وتنظيم التدرج المهني.

بالإضافة إلى أنه سيمكن الصانع المعلم من الاستفادة من الامتيازات المخولة للمقاول الذاتي، خاصة على مستوى الإعفاءات الجبائية التي ينص عليها القانون، وإشراك جميع الغرف المهنية للصناعة التقليدية ومختلف الفاعلين وباقي الهيئات، وهي كلها إجراءات تصب في إطار تنظيم قطاع الصناعة التقليدية وتحديد الصفات وطبيعة العلاقات القائمة بين مختلف مكوناته، والتي كانت مطلبا ملحا لشريحة كبيرة من الصناع التقليديين في ظل الاختلالات والصعوبات التي يتخبط فيها بسبب غياب إطار قانوني منظم ومؤطر لهذا النشاط الاقتصادي الحيوي، والعمل على قطع الطريق على المتطفلين على هذا القطاع، وحمايته من الدخلاء ومن المنافسة الخارجية، وحماية القدرة الشرائية للصناع بمختلف أصنافهم، والحفاظ على الحرف التقليدية المهددة بالانقراض، لهذا نعتبره مشروعا طموحا سيعمل على ضمان الشروط القانونية والكفاءة المهنية الكافية لاكتساب صفة الصانع التقليدي، إذا ما تم تطبيقه على أرض الواقع وتم تبسيط إجراءاته لصالح الصانع، وإشراك جميع الفعاليات المهنية والصناع التقليديين الماهرين في عملية التكوين للحد من ظاهرة الغش التي أثرت سلبا على المنتوج التقليدي للحفاظ على أصالته واستمراريته.

السيد الرئيس،

إن مصادقتنا على هذا المشروع صادرة من اقتناعنا بكونه نص يعزز منظومتنا التشريعية المؤطرة والمنظمة لقطاع الصناعة التقليدية الذي يعرف مجموعة من الإشكالات القانونية والعملية تعيق التنظيم الحكماتي للقطاع بسبب نقص النصوص التطبيقية والتنظيمية فيما يخص التأطير القانوني والتشريعي المنظم لعمل غرف الصناعة التقليدية ولممارسة الأنشطة الحرفية والصناعة التقليدية بصفة عامة.

وبالتالي فإننا أمام جملة من التدابير والإجراءات من شأنها إعطاء قطاع الصناعة التقليدية دفعة قوية سيترتب عنه إضفاء قيمة مضافة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للصانعات والصناع التقليديين، مؤكدين في الختام على أن بلوغ المرامي التي توخاها المشرع في هذا الصدد تظل بحاجة إلى تنزيله الفعلي إلى أرض الواقع والتسريع بإخراج نصوصه التطبيقية، وتسليط الضوء على الواقع المزري الذي يتخبط فيه الصانع التقليدي التي عراها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وزكتها ظروف الحجر الصحي الذي فرضته أزمة جائحة كورونا "كوفيد-19"، ووضع مخططات واقعية وملموسة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية ككل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة وزير السياحة والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -على إثر دراسة مناقشة مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية- أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، بما يساهم في تيسير مسطرة دراسة مشروع هذا القانون قصد التصويت والمصادقة عليه، من قبل السيدات والسادة المستشارون على مستوى الجلسة العامة.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يهدف مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة أمام الجلسة التشريعية العامة إلى تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي للقطاع كي ينخرط في مسلسل التحولات التشريعية التي تعرفها بلادنا ويستجيب للانتظارات الحقيقية للفاعلين فيه، وذلك من أجل تحسين جودة منتجاته وجعله أكثر مهنية؛ وكذا تيسير استفادة فئة عريضة من الصناع التقليديين من نظامي المعاشات والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛ علاوة على وضع تعريف للصناعة التقليدية والصانع المعلم وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية؛ مع إحداث سجل وطني موحد للصناع التقليديين ومقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية، يتم التقييد به من خلال بوابة إلكترونية تحدث لهذا الغرض، وأخيرا تشجيع العمل ضمن تكتلات مهنية بالقطاع باعتبارها شريكا أساسيا في التنمية المحلية وفاعلا في التنظيم والتأطير.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

إننا في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن أحكام مشروع القانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، آملين أن يشكل مشروع هذا القانون، أداة تشريعية قصد إعادة تنظيم المجلس الوطني للصناعة التقليدية وتفعيل دوره كمؤسسة استشارية في أفق المساهمة في تنمية الصناعة التقليدية وتطويرها؛ وتنزيل الامتيازات المقررة قانونا لفائدة الصناع وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية المعترف لهم بهذه الصفة والمسجلين بسجل الصناعة التقليدية.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة المختصة، بخصوص مشروع رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، فإننا نصوت على مشروع القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

8. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية، أود باسم فريقنا، فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن أتناول الكلمة من أجل مناقشة" مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية"، والذي سيسد بالتأكيد ثغرة كبيرة على المستوى التشريعي في مجال الصناعة التقليدية، وسيعطي دفعة قوية في اتجاه تنظيم وتأطير وتأهيل وتطوير منظومة قطاع الصناعة التقليدية، الذي ينشط فيه وبشكل مباشر قرابة المليونين ونصف المليون من الممارسين، مما سيكون له قيمة مضافة في النهوض بأوضاع شريحة واسعة من المواطنين، وأيضا في إنعاش السياحة الوطنية لما لها من ارتباط وثيق بهذا المجال، و مما سيسهم في تسويق وتثمين سمعة وصورة بلدنا و حضارتها الغنية بثقافتها وبروافدها المتعددة والمتنوعة في المحافل الدولية، وهذا سيعزز القوة التفاوضية لبلدنا في تعامله مع المؤسسات الدولية وفي مقدمتها منظمة اليونسكو لتسجيل وتصنيف المنتوجات التقليدية تراثا عالميا.

إن الحضور البارز لقطاع الصناعة التقليدية ودوره في حماية الموروث الثقافي والتاريخي للمغرب والمغاربة ودوره وإسهامه الهام

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يحتم علينا إيلاء أهمية كبيرة للعاملين بالقطاع. فبفضل كدحهم ومعاناتهم ومهاراتهم وإبداعهم على مر التاريخ وإسهامهم في تطوير الصناعة التقليدية بكل فروعها ومكوناتها، أصبحت هذه الصناعة أيقونة في الأسواق العالمية جودة وإبداعا وفنا وتاريخا، رغم ذلك فهذه الفئة المثابرة، للأسف الشديد، طالها التهميش ولم تلق العناية المطلوبة من حيث التكوين والتأطير والدعم ولم تعد تقوى على مسايرة الانفتاح الاقتصادي، واتفاقيات التبادل الحر، مما جعلها تعاني من الإغراق الذي تشهده بلادنا من قبل منتوجات لا ترقى إليها جودة وإبداعا.

وهذا يجعلنا نطالب وبإلحاح من الحكومة الاهتمام اللازم بهذا القطاع وبالعاملين فيه، حتى تتمكن هذه الفئة من مسايرة التطورات والمنافسة التي تواجهها هذه الصناعة ومساعدتها على شق طريقها والحفاظ على مكتسباتها في السوق الوطنية من جهة، والأسواق الدولية إفريقيا وعربيا وأوروبيا من جهة أخرى، ولن يتسنى هذا كله إلا عن طريق تنظيم وتأطير ناجعين لمهنة وحرفة الصناعة التقليدية.

السيدالوزيرة،

إن الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية يستوجب الاهتمام بفئات الصناع التقليديين المصنفين منهم:

- الصانع التقليدي (المعلم)؛
- الصانع التقليدي؛
- تعاونيات الصناعة التقليدية؛
- مقاولات الصناعة التقليدية.

لأن كل فئة من هذه الفئات لها حاجياتها وإكراهاتها في السوق والتزاماتها، مما يستوجب من القانون المنظم والمؤطرلها أن يكون شاملا ودقيقا يحمي حقوق كل الفئات، ونخص بالذكر هنا الاستفادة من نظام التغطية الصحية والاجتماعية وكذا الاستفادة من الدعم التقني والخبرات والاستشارة والمشاركة في المعارض داخل وخارج المملكة، الاستفادة من ترويج وتسويق منتجات الصناعة التقليدية على الصعيد الوطني والدولي، إضافة إلى تحفيز هذه الفئات على الإبداع والخلق من خلال إحداث مسابقات وجوائز تحفيزية تنظمها الدولة من تحت إشراف القطاع الوصي.

وكما تجدر الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالفئات التي لم تتوفر على تكوين في مجال الصناعة التقليدية، ولا تتوفر على ديبلومات في هذا المجال، ولكن اكتسبت الحرفة من خلال الممارسة والتي مكنتها من الإبداع على يد المعلمين القدامى والذين يُشهد لهم بالتجربة والكفاءة والإبداع والإتقان.

لذلك، فنحن في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أن مجلسنا مطالب بجعل هذا القانون قانونا واقعيا وقابلا للتطبيق، يمس كل الفئات المعنية ويستجيب لمتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية، يخلصها من التدبير العشوائي لهذا القطاع، هذا التدبير الذي كان يرهن مصالح الصانع التقليدي بالموسمية وتقلبات السوق، والإسراع بإيجاد حلول حقيقية لمشاكل الحرفيين والمهنيين، تبدأ بتحديد تعريف مفهوم الصناعة التقليدية بصنفيها الإنتاجي والخدماتي، والصانع، و"الصانع المعلم"، ومعارف الصانع، و"المتدرب أو المتدرج"، و"مقاولة الصناعة التقليدية"، وكذا تحديد شروط لمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية بالنسبة للأشخاص الذاتيين والمعنويين، من خلال إجبارية الحصول على الصفة والتقيد بسجل مقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية والصناع التقليديين، ويجب أن نحدد من خلال هذا القانون كل الإجراءات التي ستمكن من سد كل الثغرات التي كانت تؤثر سلبا على وضعية الممارسين في الميدان والبحث عن طريقة سوية وقانونية لتسوية وضعيتهم وتبسيط وتحقيق شروط الحصول على صفة صانع تقليدي، إضافة إلى توفير المواد الأولية بأثمنة مدعمة ووفقا للمعايير الدولية حتى يتمكن هذا الصانع من المنافسة من جهة وتمكنه كذلك من ولوج الأسواق العالمية بكل سهولة ويسر.

لكن ومن زاوية أخرى، لم نلمس في هذا المشروع القانون الحمولة الحقيقية لأهميته الاستراتيجية ، بحيث لم نعثر في مواده على إبراز مكانة الهيئات والمؤسسات الوازنة المعنية بحماية الحرف التقليدية وموادها الأولية وعلى تمكينها من السلطات والاختصاصات التقريرية، كما هو الشأن بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المعني بقياسات الثروة اللامادية للصناعات التقليدية والمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل في تمثيلية المجلس الوطني للصناعة التقليدية إلى جانب كل من المكتب الوطني المغربي للسياحة المعني بالتعريف بالمنتوج الثقافي الحرفي والمندوبية السامية للمياه والغابات الساهرة على حماية المواد الأولية للصناعات التقليدية من الاندثار، هذا فضلا عن القطاعات الحكومية الأخرى المتخصصة والمعنية بتأهيل المنتوج الحرفي ببلادنا كوزارة الفلاحة والصيد البحري والعالم القروي المسؤولة عن تنمية وحماية المنتوجات الفلاحية الأولية للصناعات التقليدية ووزارة الثقافة والاتصال المختصة بتأهيل الهوية الثقافية للمنتجات التقليدية وتسويقها في الأسواق العربية والقارية والأوربية وفي التعريف بها في المحافل الاعلامية المحلية والجهوية والوطنية والدولية.

كما نسجل كذلك أن مشروع القانون هذا يحيل في العديد من مواده على نصوص تنظيمية لا زالت في علم الغيب، ولم يضبطها بجدولة زمنية محددة مما يجعله منه إطارا جامدا موقوف التنزيل.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

بعد قراءتنا لمضامين مواد هذا المشروع القانون، نود أن نعرض على حضراتكم وبإيجاز بعض الملاحظات الجوهرية والتقنية التي استوقفتنا:

1. الامتيازات الممنوحة للصناع التقليديين:

بالموازاة مع ذكر الامتيازات الواردة في المواد من 24 إلى 32 ولاسيما المادة 24 المتعلقة بالاستفادة من أنظمة التغطية الاجتماعية، كان من الضروري الإشارة الصريحة أو الإحالة المباشرة في مواد الامتيازات الممنوحة للعاملين بقطاع الصناعة التقليدية على ضرورة التقيد بباقي الضمانات التشريعية والحقوقية في مجال الحماية والسلامة الاجتماعية للعاملين بالقطاع وتمكينهم من عقود الشغل وحماية الأطفال القاصرين والنساء العاملات بالشكل الذي يضمن لهم كرامتهم وعيشهم الكريم.

ولهذا الغرض وخلال مناقشة مواد هذا المشروع داخل لجنة القطاعات الإنتاجية، أبدينا مجموعة من الملاحظات والتوصيات نود مرة أخرى بسطها على أنظار الجلسة العامة:

- استفادة العاملين بقطاع الصناعات التقليدية بمختلف أصنافهم من جميع الضمانات التشريعية والحقوقية في مجال السلامة والحماية الاجتماعية بما فيها إبرام عقود الشغل والتقيد بحماية القاصرين والعاملات من النساء؛

- إقرار برنامج دعم اجتماعي خاص بتأهيل العاملين بقطاع الصناعات التقليدية؛

- استفادة المتخرجين الشباب الحاصلين على شواهد التكوين المهني أو الحاملين لشهادة الحرفة من المعدات والوسائل الأولية للشروع في ممارسة مهن الصناعات التقليدية ...

2. أما بخصوص تأليف المجلس الوطني للصناعة التقليدية:

إن قراءتنا لمضامين المادتين 20 و21 الخاصتين باختصاصات وتأليف المجلس الوطني للصناعة التقليدية، تفيد بأن هذا المجلس يحظى بأهمية مركزية قصوى في تأهيل القطاع والارتقاء بالوضعية المهنية للعاملين به واقتراح التوجهات الاستراتيجية العاملة لسياسة الدولة في مجال تنمية الصناعات التقليدية وتطويرها. بل إن مشروع القانون ذهب أبعد من ذلك، من خلال ما هو مبين في تفاصيل المادتين 30 و31، عندما أقر بأحقية هذا المجلس في تنزيل وتتبع الإطار التعاقدي الاستراتيجي المتكامل المعد من قبل الدولة بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية ومختلف الفاعلين بالقطاع.

لذلك، وبعد الاطلاع على الأعضاء المشكلة لهذا المجلس، سجلنا تغييب بعض المؤسسات والهيئات المهمة والمعنية بتأهيل وتطوير القطاع، لاسيما وأن الفقرة السادسة من المادة 21 تتحدث عن ممثلي الإدارة بشكل غير واضح لاسيما وهي مدونة بصيغة المفرد "ممثلي الإدارة" وليست بصيغة "ممثلي الإدارات المعنية" كما أن النص التنظيمي من خلال آخر فقرة من نفس المادة يتحدث عن عدد وليس عن أنواع الإدارات المعنية. هذا فضلا عن الأهمية التشريعية في ذكر المؤسسات الكبرى المعنية بتطوير هذا القطاع والتي رأينا أنه من الأنجع إدماجها في تمثيلية هذا المجلس ومنها على وجه الخصوص ما يلي:

- تمثيلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المعني بقياس الثروة اللامادية لمنتوجات الصناعات التقليدية؛

- تمثيلية المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل المعني المباشر بتطوير التكوين في مجال الصناعات التقليدية وفي بلورة الإطار التعاقدي الاستراتيجي؛

- المندوبية السامية للمياه والغابات الساهرة على حماية الثروة النباتية والغابوية مصدر المواد الأولية للصناعات التقليدية؛

- تمثيلية المكتب الوطني المغربي للسياحة المعني بالإسهام في التسويق والتعريف بالمنتوج الحضاري التقليدي لبلادنا.

ومن القطاعات الحكومية المعنية يجب توضيح ممثلي الإدارة كما يلي:

- وزارة الثقافة والإعلام، لارتباط اختصاصاتها بتأهيل قطاع الصناعة التقليدية؛

- وزارة البيئة المعنية بحماية المواد والثروات الأولية من الاندثار من جهة، وتفادي الآثار السلبية لبعض الصناعات التحويلية التقليدية على الصحة العامة للمواطنات والمواطنين.

3. هناك ملاحظة أساسية وذات بعد ديموقراطي تشاركي:

وقد أبدينا استغرابنا خلال مناقشة المشروع داخل اللجنة المختصة، لتغييب تمثيلية الهيئات الحرفية المعنية بهذا المجلس والتي تخص السواد الأعظم من العاملين بالقطاع، وهو ما نراه يخل بالتمثيلية الديموقراطية للعاملين بالقطاع. بحيث أنه إذا كان مشروع القانون يهم كل الأصناف العاملة والمحصورة في التعاونيات والمقاولات والصناع التقليديين الممثلين في التنظيمات الحرفية، فلماذا تم إقرار تمثيلية التعاونيات والمقاولات وتم تغييب ممثلي التنظيمات الحرفية للصناعة التقليدية؟

ولأجل هذا، اقترحنا إضافة عضوية ممثل عن الهيئات الحرفية الوطنية مع تتميم الفقرة الأخيرة من المادة 20 كما يلي:

"يحدد عدد ممثلي الإدارة وكيفيات اختيار ممثل التعاونيات الصناعة التقليدية وممثل الهيئات الحرفية الوطنية ومدة عضويتهما

بنص تنظيمي."

4. تسليم شهادة الحرفة من قبل الإدارة المختصة:

جاء في الفقرة ما قبل الأخيرة من المادة السادسة (6) من مشروع هذا القانون، أنه في حالة رفض أمين الحرفة تسليم شهادة الحرفة للمعني بالأمر، تقوم الإدارة المختصة مقامه في تسليمه الشهادة المذكورة. فمن هي هذا الإدارة المختصة؟ هل يقصد بها لجنة التأهيل الحرفي الوارد ذكرها في المادتين 6 و7؟ أم يقصد بها غرفة الصناعة التقليدية التي تقوم بتسليم البطاقة المهنية؟

هذا الأمر سيضع حدا لكل غموض وتعقيد، لاسيما في المرحلة المؤقتة قبل انتخاب رؤساء الهيئات الحرفية الإقليمية، كما تشير إلى ذلك المادة 34 من هذا المشروع التي تحدثت عن تولي الإدارة المختصة بتسليم الشهادة المنصوص عليها في المادة 6 من هذا القانون.

5. التنصيص على تسجيل التعاونيات في السجل الوطني شريطة إشراف صانع تقليدي أو صانع تقليدي معلم على عملية الإنتاج:

بالموازاة مع التنصيص على ضرورة إشراف صانع تقليدي أو صانع تقليدي معلم على عملية الإنتاج بالمقاولة لاستفادتها من التسجيل بالسجل الوطني للصناعة التقليدية، كان من الأجدر التنصيص أيضا على اشتراط أن يكون المشرف على عملية الإنتاج بالتعاونية صانعا تقليديا أو صانعا تقليديا معلم لتمكينها من الاستفادة من التسجيل في السجل الوطني المذكور.

6. إرجاع البطاقة المهنية بالنسبة للعاملين الذين تم حذفهم من التسجيل في السجل الوطني للصناعة التقليدية:

إذا كان يتعين على كل صانع تقليدي أو صانع تقليدي معلم سبق وأن عبر عن طلب حذفه من السجل الوطني، كما تشير إلى ذلك مقتضيات المادة 10 من هذا المشروع القانون، إرجاع البطاقة المهنية للإدارة، فإنه يجب التنصيص أيضا بنفس المادة 10، على ضرورة إرجاع البطاقة من طرف كل صانع تم حذفه من السجل من طرف الإدارة للأسباب الوارد ذكرها في المادة 9.

هذه مجموعة من الملاحظات أدرجناها خلال مناقشة نص المشروع أمام اللجنة المختصة وقدمنا فيها مجموعة من التعديلات.

ونظرا لأهمية نص المشروع والذي يؤسس لمنظومة تشريعية تخص قطاع الصناعة التقليدية، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل، وبعد نقاش مستفيض مع السيدة الوزيرة والسادة والسيدات أعضاء اللجنة، فضلنا أن نضع قطار الإصلاح على السكة وسنصوت بالإيجاب على نص المشروع.

محضر الجلسة رقم 295

التاريخ: الثلاثاء 15 ذو القعدة 1441هـ (7 يوليوز 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة المجلس من السيد رئيس الحكومة بنتائج الانتخابات الجزئية المجراة يوم 18 يونيو 2020، لملء ثلاث (3) مقاعد شاغرة بمجلس المستشارين المعلن عن انتخابهم كالتالي:

- السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب، عن حزب الأصالة والمعاصرة، برسم هيئة ممثلي الغرف الفلاحية، بجهات مراكش-أسفي، درعة-تافيلالت، سوس-ماسة؛

- السيد عبد الله أشن، عن حزب الحركة الشعبية، برسم هيئة ممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة الشرق؛

- السيد محمود عبا، عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، برسم هيئة ممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة كلميم-وادن نون.

كذلك، توصلت رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من 30 يونيو 2020 إلى 6 يوليوز بعدد من أسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، وذلك كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 29 جوابا.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مجموعة من النصوص الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وباسمكم جميعا نرحب بالسادة البرلمانيين الجدد، السادة المستشارين الذين التحقوا بنا، ونتمنى لهم من الله سبحانه وتعالى أن يوفقهم في مهامهم البرلمانية.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والتي تجمعها وحدة الموضوع.

تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

الإخوة الأعزاء،

السيدة الوزيرة،

بهاذ المناسبة تنعزيو الأسرة ديال الأمن، بكل أسف وبكل حزن شديد، أخبر المجلس الموقر بأن الوطن وأسرة الأمن فقدت شهيد الواجب أثناء أداء مهامه بالقنيطرة، وتنطلب من الإخوان والسيد الرئيس، إلى اسمحتو، أننا نقراو سورة الفاتحة على والي الأمن ديال القنيطرة اللي توفى هاذ الأسبوع هذا.

سورة الفاتحة ما فيها حتى شي حاجة هذا رجل أمن أدى الواجب توفى.

السيد الرئيس إلى اسمحتو.

بسم اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ. آمين

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله

رب العالمين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي البكوري، نقطة نظام.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أؤكد على الموقف الثابت والمبدئي للفريق لمثل هذه المنظمات التي تسترزق دائما بالمقاربة الحقوقية وتجعل الحركة الحقوقية حصان طروادة لتمرير أجندتها العدوانية والشيطانية تجاه المملكة المغربية ومصالحها العليا.

ف (Amnesty) معروفة بعدائها لبلادنا وابتعدت عن الغاية الحقوقية السامية، وجعلت أجهزتها في مجابهة الدول التي تشق طريقها بثبات في المسار الحقوقي، وتسعى لتشتيت الأمم وزرع الفتن، الشيء الذي شتت أوصال الحركة الحقوقية العالمية، وهو موقف عبرنا عليه في العديد من المناسبات، فطالبنا جميع المغاربة وكل القوى الحية التعبئة والتجند إلى جانب جلالة الملك، من أجل مواجهة مثل هذه المنظمات ومن يسير في فلكها من شرذمة العدميين والمبخسين الذين خرجوا عن إجماع المغاربة، منوهين في هذا الإطار بالعمل الجبار والبطولي التي تقوم به أجهزتنا الأمنية، اليقظة والحريصة على حماية بلدنا من كل المدنسين والعملاء الذين يستقوون بالخارج ضد مصالح بلدهم، بعدما رفضهم المجتمع ولفظ أفكارهم الانفصالية التي يحاولون دوما من خلالها تبخيس جهود الدولة ونشر الفكر الانفصالي باسم الديمقراطية والمقاربة الحقوقية المفترى عليها.

لذلك، علينا جميعا أن نكون فخورين وحريصين على حماية وترصيد ما تحقق في مجال حقوق الإنسان، في عهد جلالة الملك محمد السادس الذي أسس لعهد الإنصاف والمصالحة وطوى بشكل نهائي صفحة الانتهاكات، طالبين من الحكومة والبرلمان مواصلة كافة الإصلاحات وعلى رأسها تعزيز قضايا حقوق الإنسان ومحو الفوارق وتكريس دولة الحق والقانون والمؤسسات، قاطعين الطريق على مثل هذه المنظمات المشبوهة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السي عبد العلي حامي الدين..

تفضل السي اللبار لأن قبيلة كان السي عبد العلي حامي الدين كان هازيدو حتى هو قبيلة، تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السي عبد العلي راه تنازل على..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا جزيلا.

أولا، راك فتحتي لنا المجال للإحاطات، المرة الجاية إن شاء الله غادي نوجدو إحاطة ونحطوها، إذن تنسجلو اليوم أننا رجعنا للسياسة ديال الإحاطات؛

ثانيا، جرات العادة، السيد الرئيس المحترم، جرات العادة أننا ما تنقراو الفاتحة حتى تتفقو عليها في المكتب، الشيء اللي جعلني أنا مع السي الراضي قلت أن هذا واش تفقتو عليه؟ هذا سؤال مشروع.

غير أنني أفاجأ أنكم ما درستوهاش واسمحتو، بيد أن راه توفت الشخصيات الله يرحمها ماشي كثر ماشي قل من اللي مات الله يرحمو نائب والي الأمن، كلشي الله يرحمهم وما فيها باس، الله يجعلها رحمة ومغفرة ويعطي للأولاد والعائلة ديالو الصبر.

ولكن باش ما تسجلش علينا، آه احنا كنا ضد، لا ماشي ضد، ولكن كاينة واحد العادة والسي إدريس راه عضو في المكتب هاذ الشي غير باش المرة الجاية هذا لا وهذا إيه لا، إما غادي نديرو واحد النظام غادي نمشيو عليه، إما.. هاذ الشي راه تنوصلو وتندفعو الجلسات ديالنا إلى أشياء نحن في غنى عنها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

باقي شي نقطة نظام في هاذ الموضوع.

المستشار السيد مبارك الصادي:

لا عندنا نقطة نظام.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، أنتم تسيرون المجلس، الجلسة، بناء على النظام الداخلي وبناء على قرارات الأجهزة وخاصة الأجهزة ديال المكتب، كم من

مرة، كمجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، طلبنا نقط نظام وكتمنعونا أنه نديرو نقطة نظام اللي تتكون عندها أهمية كبيرة، احنا ما تنقلو حتى من الأهمية ديال المواضيع اللي تثار داخل هاذ القبة، ولكن باش نبقاونشوفوهاذ التعامل ديال الرئاسة ديال الجلسة تتعامل يعني حسب الرغبة ديالها، فهاذ الشي غير مقبول وغير معقول تماما.

وبالتالي، خصكم ترجعو للضوابط ديال النظام الداخلي ديال المجلس وديال القرارات ديال المكتب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضل السيد الرئيس، السي المحرشي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، السيد الرئيس، كذلك نشجب الاستفزاز اللاحقوقي الذي تنهجه منظمة العفو الدولية "Amnesty" والذي تضمنه التقرير سيئ الذكر الذي صدر مؤخرا والذي لم يقتصر فقط على إصدار اتهامات فاقدة للمصداقية بعدما عجزت هذه الأخيرة عن تقديم دلائل علمية وتقنية بما يثبت ادعاءاتها.

فضيحة هذا التقرير نكشفها بوضوح بين العنوان الذي استعملته المنظمة المذكورة: "المغرب، الصحراء الغربية"، في محاولة استفزاز الشعور الوطني من خلال إقحام موضوع الصحراء المغربية، وهو ما يؤكد أننا لم نكن أمام تقرير حقوقي موضوعي بقدر ما هو استهداف رخيص وتعامل بئيس على متانة المكتسبات الحقوقية والتراكمات التي حققتها بلادنا، خاصة معادلة الأمن والحقوق التي حققتها الأجهزة الأمنية، والتي من الطبيعي أن تكون مصدر إزعاج بعض الجهات التي اعتادت الإساءة للمغرب.

وعليه، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، إلا أن نشجب وندين بشدة هذا الأسلوب المعتمد على "لي الذراع"، فبلادنا بلاد مؤسسات، ونرحب بأي تقييم محايد ومبدئي، لكن نرفض التحامل ونرفض التقارير غير المنصفة والمغرضة.

وسنسعى كفريق برلماني معارض إلى تثمين وتقوية وتعزيز المكتسبات التي راكمتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا، مع دعوتنا المستمرة للحكومة لأجل أخذ الحيطة والحذر والتعامل الجدي والمسؤول مع مختلف المنظمات الحقوقية الدولية وإرساء المزيد من التواصل المؤسساتي القائم على الاحترام المتبادل والتقييم المحايد.

شكرا لكم السيد الرئيس وللمجلس الموقر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إلى ما بقاش.. تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

ونحن كذلك في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نشجب كل ما ورد بخصوص بلادنا في تقرير "Amnesty" والذي نعتبره مغالطات وضغوطات سياسية لا طائلة من ورائها، ونحن معتزون بما وصلت إليه بلادنا في كل المجالات الحقوقية والحريات الفردية والجماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، بهذا نكون قد.. تفضل السي عبد العلي.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

نحن بمناسبة إثارة هذا الموضوع على مستوى هذه الجلسة، لا نملك إلا أن نعبر عن تثميننا لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وكما هي منصوص عليها في الدستور المغربي.

ونعتبر بأن المغرب قطع أشواطا مهمة في مجال احترام حقوق الإنسان ولا زالت تنتظر أشواط أخرى.

نعتبر أيضا أنه من حق الحكومة المغربية أن تكون لديها ملاحظات على منهجية اشتغال بعض المنظمات الحقوقية غير الحكومية على الصعيد الدولي، وهذه الملاحظات نحن نحبذ ونفضل وندعو إلى أن يتم حلها عن طريق آلية الحوار، والحوار المستمر والهادئ.

وبهذه المناسبة، ندعو إلى اجتماع "لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان" على مستوى هذا المجلس الموقر، من أجل تبادل وجهة النظر مع الحكومة المغربية من أجل إحاطة هذا المجلس الموقر بكافة المعطيات المرتبطة بهذا الملف، وأيضا من أجل أن نعبر عن مواقفنا الثابتة تجاه قضايا حقوق الإنسان التي لا تقبل التنازل.

وفي نفس الوقت، نحن متمسكون بحق المغرب في أن تكون لديه ملاحظات انطلاقا من سيادته أولا، وانطلاقا أيضا من إيمانه العميق بأن حقوق الإنسان لا يمكن لها إلا أن تتطور بطبيعة الحال.

نحن نحترم عمل المنظمات الحقوقية لا على الصعيد الوطني، ولا على الصعيد الدولي، ونعتبر بأن هذه المنظمات تقوم بدور هام في مراقبة التجاوزات وفي التنبيه إلى الملاحظات وفي إثارة الانتباه إلى بعض

الاختلالات التي يعرفها هذا المجال.

وبالتالي، يمكن أن تكون لدينا ملاحظات ومن حقنا أن تكون لدينا ملاحظات، لكن أسلوب معالجتها هو الحوار ولا شيء غير الحوار.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

مرحبا، لا عندو الحق في جوج دقايق ديالو، راه كانت جوج دقايق ديالو مضبوطة.

تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

كلما تعلق الأمر بالقضية الوطنية تجدنا في حزب الاستقلال أحرس الناس أو ممن يدعمون القضية الوطنية ويحاولون جهد المستطاع بكشف الحقائق أمام الرأي العام الوطني والدولي، بأن المغرب، ها نحن هنا نعيش الديمقراطية الحقيقية.

حقوق الإنسان، صحيح، لم نصل إلى الأوج، ولكن هذا البلد الأمين يمشي بخطى حثيثة في احترام الحقوق والواجبات، أما ما طرح فسوف لن أختلف عن من سبقني في.. لا نقول الاشمئزاز من أصوات النشز خارجة على القانون، لم تتخذ الطريق والسبل التي تعتاد الدول التي تحترم نفسها أو المنظمات التي تحترم نفسها أن تنهجها، وسوف لن ينال من حزم وقوة المغرب والمغاربة، تحت القيادة الرشيدية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

بداية، أسجل على أن القضية التي تداولتم فيها الكلمة هي من القضايا ذات البعد الوطني، ولذلك ما دام الإخوان طلبوا نقطة نظام للحديث في هاذ الموضوع، فنحن نقدر بأنه لا يمكن أن نوقف الكلام ونوقف يعني الحديث حول هذه القضية.

القضية الثانية التي طرحت من بعض الإخوان في ملاحظاتهم وهي ملاحظات مشكورة ومقدرة تتعلق بقراءة الفاتحة على أحد المتوفين، فأنا أتفق معكم بأنه ندرس ذلك على مستوى المكتب، قراءة الفاتحة اليوم لم تدرس على مستوى المكتب لأن السيد الأمين لم يكن حاضرا معنا في المكتب، ولما طلب بقراءة الفاتحة اعتمدت على الفقرة الثانية من المادة 164 للنظام الداخلي الذي صادقنا عليه جميعا مؤخرا، النظام الداخلي المادة 164 فيها شقين"

الشق الأول يتحدث عن القرار ينبغي أن يكون في المكتب.

والشق الثاني تيقول: "لرئيس الجلسة قراءة خطابات للترحيب أو للتعزية في بعض الحالات التي قد تطرأ بعد اجتماع المكتب".

إذن معنى ذلك، على أنه لما حدث ووقع ما فيها باس إلا قرينا الفاتحة ما فيها باس، إذن فبالتالي نأخذ هذه الملاحظات ومع ذلك ملاحظاتكم مقدرة ومعتبرة وسوف نكون عاملين بشكل جدي، بشكل جماعي، رئاسة وسادة برلمانيين، على أن نحترم قوانيننا ومساطرنا.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار حول "الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة في مواجهة تداعيات الجائحة على القطاع".

تفضل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

سؤالي هو: ما هي خطة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة لإعادة تشغيل مؤسساتها، وفق الشروط والتدابير الوقائية والاحترازية لتدارك الزمن الإداري في ظل جائحة كورونا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "انعكاس تداعيات وباء كورونا على قطاع الإسكان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزيرة:

- ما حجم الضرر المسجل بهذا القطاع جراء هذه الجائحة؟

- وما هو حجم الخسائر الناتجة عن ذلك ماليا وفي مناصب الشغل؟

- وما هو تصور الحكومة لإنعاش هذا القطاع الحيوي؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثالث موضوعه "خطة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة لتجاوز تداعيات جائحة كورونا؟"

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

عمت تداعيات جائحة كورونا جميع القطاعات المنتجة، بما في ذلك القطاع الذي تشرفون عليه، حيث شمل الضرر العاملين في الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع من منعشين عقاريين ومهندسين معماريين ومكاتب الدراسات وعدول وموثقين وتجار مواد البناء.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن حصيلة هذه التداعيات على القطاع الذي تشرفون عليه؟ وعن خطة وزارتكم لتجاوز هذه التداعيات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الرابع موضوعه "الإجراءات التي قامت بها الحكومة لتخفيف من آثار جائحة كورونا على قطاع العقار؟".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

يعتبر قطاع العقار من القطاعات التي تضررت جراء هاذ "كوفيد-19"، سواء المنعشين العقاريين أو العاملين به، لذا نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتخفيف من هذا ..؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس وموضوعه "تضرر قطاع التعمير بوباء كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن التدابير المتخذة للحد من التداعيات الآنية والمستقبلية لجائحة كورونا على قطاع التعمير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بإجراءات الحكومة لتجاوز تداعيات كورونا، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نزهة بوشارب، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين على أسئلتهم القيمة.

كما أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر إلى كل الذين تصدروا الصفوف الأمامية في مكافحة هذا الوباء من نساء ورجال في جميع القطاعات الطبية والتمريضية، المدنية والعسكرية، والسلطات الأمنية والترابية وغيرها، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مواجهة الحكومة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، اتخذت لجنة اليقظة الاقتصادية مجموعة من التدابير لمواجهة هذه الأزمة والحد من آثارها على المقاولة الوطنية وعلى القدرة الشرائية للأسر المغربية، وهمت هذه التدابير أساسا دعم المقاولات،

ومن بينها مقاولات البناء من خلال التسهيلات الضريبية والاستفادة من آليات "ضمان أوكسجين"، وأيضا مبادرة "ضمان انطلاقة أوكسجين" أي (Relance Oxygène)، علاوة على تسهيلات تهم القروض البنكية وقروض الإيجار وغيرها من الآليات الكفيلة بإنعاش المقاولات لاسيما البناء.

فعلا، لقد أثرت حالة الطوارئ الصحية على جميع القطاعات الاقتصادية، من بينها قطاع الإسكان والبناء التي تضررت كثيرا، حيث توقفت أوراش البناء بنسبة تتراوح ما بين 70 إلى 90%، حسب الجهات، مع انخفاض وتيرة سحب دفاتر الأوراش أيضا بنسبة 85%، توقف أنشطة عدد من المهنيين في مجال البناء مع اعتماد طبعا العمل عن بعد بنسبة 70%.

وفيما يتعلق بانعكاسات الأزمة الصحية على المؤشرات الماكرو اقتصادية، فقد سجل مؤشر قروض (FOGARIM[1]) انخفاضا بنسبة تناهز 70%، مقارنة من نفس الفترة من سنة 2019، وفي حين سجل "ضمان فوكالوج" (FOGALOGE[2])، انخفاض بنسبة 46% خلال نفس الفترة.

وفيما يخص المعاملات العقارية، فقد تضررت من آثار الجائحة إلا أنها وفقا لمعطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية عرفت ولله الحمد انتعاشا ملموسا، لاسيما منذ شهر يونيو.

منذ بداية هذه الأزمة، السيدات والسادة، اعتمدت وزارتنا مقاربة لمواجهة الوضع وفق أربع (4) رهانات:

- الرهان الأول كان هو اتخاذ التدابير الوقائية والتنظيمية؛

- أما الرهان الثاني فكان علاوة عن التأمين، استمرارية المرفق العام والتدبير اللامادي؛

- والرهان الثالث كان هو التنسيق والتشاور مع الشركاء قصد التقليص من آثار الجائحة؛

- أما فيما يخص الرهان الرابع فكانت مواصلة العمل عن بعد، لاسيما فيما يخص التدريس.

فيما يخص التدابير الوقائية والتنظيمية لمنع الإصابة والحد من انتشار الفيروس طبعا، فقد وضعت الوزارة العنصر البشري في صدارة اهتماماتها، وأصدرت في هذا الصدد دورتين تتضمنان التدابير الاحترازية والوقائية، علاوة على إصدار دليل من أجل الاستئناف التدريجي والآمن للأنشطة.

أما على مستوى التنظيمي، ففي ظرف 3 أشهر الأولى للجائحة تم إصدار 6 ديال الدوريات التوجيهية، تكوين 7 لجن لليقظة لا على الصعيد الوطني ولا الجهوي ولا المحلي، وأيضا اللجن الموضوعاتية، تم تنفيذ أكثر من 21 تدبير لامادي، وأيضا انعقدت على صعيد الوزارة أكثر من 50 اجتماع عن بعد.

أما فيما يتعلق الرهان الثاني ويهم استمرارية المرفق العام والتدبير اللامادي، فقد عملت الوزارة على تبسيط مساطر، منح رخص التعمير والبناء وإنجاز وثائق التعمير، حيث عملت الوكالات الحضرية على تفعيل 19 إجراء مكنت من تعميم أكثر من 89% من الخدمات المقدمة من طرف الوكالات الحضرية على شبكة الانترنيت، كما تم إطلاق بوابة جغرافية (Géoportail national) لنشر وثائق التعمير المصادق عليها.

ومواكبة لتفعيل منصات الرخص والمعالجة المستبقة لملفات الترخيص، فقد تم من 23 مارس إلى 3 يوليوز 2020، معالجة أكثر من 14.630 ملف، أي ما يفوق 4000 ملف في الشهر، تم تسليم أيضا 1558 مذكرة معلومات تعميرية عبر الأنترنيت، وهاذ الشي تيعطينا، (bien sûr)، واحد الطابع إيجابي يؤكد على رغبة المواطنين في الاستمرار في ميدان العقار والبناء رغم صعوبة الظرفية.

أيضا، عالجنا أكثر من 1600 طلب للأداء الالكتروني للخدمات، عقدت أكثر من 3656 اجتماع عن بعد، أي بنسبة تزايد تقرب بـ 200% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

أما فيما يخص إنتاج وثائق التعمير، فقد تمت المصادقة خلال فترة الحجر الصحي على 20 وثيقة تعميرية، منها 15 تصميم للتهيئة، و4 تصاميم للنمو ومخطط توجيهي واحد للتهيئة العمرانية لبني ملال، كل هذه المجهودات ستمكننا من بلوغ العدد الإجمالي لوثائق التعمير الذي تمت الالتزام في إطار البرنامج الحكومي 2016-2021 اللي هو 600 وثيقة، واليوم والحمد لله، احنا أنجزنا إلى حدود اليوم 582 وثيقة.

كما أن جميع الوكالات اليوم، أصبحت كتوفر على رموز الخدمة التفاعلية السريعة (le code QR[3]) لتمكين المواطنين من التواصل والاطلاع على المعلومات باعتماد التدبير اللامادي، أي عبر الانترنيت.

وفيما يخص تبسيط المساطر في قطاع البناء والإنعاش العقاري، فقد تم اعتماد التدبير اللامادي لدراسة الملفات المتعلقة بتصنيف المقاولات (l'accréditation) عبر الانترنيت بنسبة 68% خلال فترة الحجر الصحي، ثم أيضا دراسة 55% من الملفات السكن الاجتماعي التي تمت إيداعها خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بالرهان الثالث والذي يهم التنسيق والتشاور مع الشركاء للتقليص من آثار الجائحة، فإنه مراعاة للدور المحوري الذي يلعبه قطاع البناء والإنعاش العقاري اللي تيشغل اليوم أكثر من مليون عامل، عملت الوزارة على مواكبة المهنيين لاحتواء تداعيات الأزمة والولوج إلى تسهيلات للتخفيف من وطأة هذه التداعيات، وكذا مواكبة

[1] **FO**nds de **GA**rantie pour les **R**evenus **I**rréguliers et **M**odestes

[2] Fonds de garantie des prêts pour le logement en faveur du personnel du secteur public

[3] **Q**uick **R**esponse Code

الفاعلين للحيلولة دون توقف أوراشهم كليا.

وهكذا، تم عقد عدة اجتماعات مع المهنيين وذلك من أجل متابعة تطور وضعية القطاع، وكان من ثمار هذا العمل اللي اشتغلنا في إطار منظومة الإنتاج أي (l'écosystème)، إصدار أول إعلان، التضامن الوطني لقطاع البناء يوم 20 مارس من أجل التصدي للوباء وهو إعلان مشترك بين الوزارة وكافة المتدخلين العموميين والخواص والجمعيات والفيدراليات المهنية في القطاع، اللي تنشكرهم بهاذ المناسبة، والذي تيلتزمو معنا فيه بتعزيز السلامة الصحية في فضاءات العمل، وضمان الاستمرارية في العمل في الأوراش، والمحافظة أيضا على مناصب الشغل بقدر المستطاع، وكذا المساهمة في الصندوق الخاص بتدبير الجائحة، مما مكن الوزارة من ضمان استمرار العمل في قطاع البناء مما يزيد عن 20% من الأوراش.

ثم أيضا، يوم 26 ماي 2020 تم إطلاق إعلان مشترك ثاني للاستئناف التدريجي والآمن لأوراش قطاع البناء، مع التزام المهنيين بتحسيس المستخدمين والمؤسسات التابعة لهم من أجل اعتماد الإجراءات الصحية المنتظمة في الدليل الذي أعددناه بتشاور مع المهنيين.

ومن أجل خلق مناخ من الثقة لتنشيط القطاع واستئناف الأنشطة وحماية المقاولات الوطنية، تم بتاريخ 11 يونيو 2020 توجيه دورية لمختلف المقاولات والمؤسسات العمومية التي هي تحت وصاية الوزارة.

1. لتبسيط الإجراءات الإدارية واعتماد التدبير اللامادي للخدمات والإجراءات؛

2. العمل على تسريع إطلاق طلبات العروض المقررة بهذه السنة؛

3. العمل على تسريع صرف مستحقات المقاولات وإجراء الاستلام المؤقت، أي (la réception provisoire).

وكان لهذه الإجراءات وقع إيجابي على حماية الوضعية المالية للمقاولات والمحافظة على مناصب الشغل بقدر الإمكان.

أيها السيدات والسادة،

فيما يخص الرهان الرابع ويتعلق باستمرار العملية التعليمية باعتماد التدريس عن بعد، فيما يخص الدراسة والتكوين بالمؤسسات التعليمية، أود أن أشكر وأنوه بالأطقم الإدارية والبيداغوجية على المجهودات الجبارة التي أثمرت ما يلي:

- استكمال الدروس المبرمجة بمجموعة المدارس والمعاهد بنسبة 100% خلال هذه الفترة؛

- الاقتصار على مسطرة الانتقاء لولوج المدارس والمعاهد التابعة للوزارة، بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

- الرفع من عدد الطلبة المقبولين خلال السنة الجامعية 2020-2021 بنسبة 12% بالنسبة للطلبة المغاربة، والرفع من حصة الطلبة الأجانب بنسبة 10% بالمدارس الوطنية للهندسة المعمارية، وأيضا ب 16% بالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير؛

- ولأول مرة تم أيضا توسيع قاعدة المترشحين الذين سيتم انتقاءهم لتشمل الناجحين أيضا برسم الدورة الاستدراكية أي (2ème session) لامتحانات الباكالوريا؛

- وأخيرا، وتنزيلا لخيار الجهوية المتقدمة سيتم التسجيل النهائي للمترشحين تلقائيا ومباشرة بالمدارس التي تم قبولهم بها عوض التسجيل بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط كما جرت العادة في السنوات الماضية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لخطة العمل من أجل الإقلاع الاقتصادي ومواجهة الآثار الاجتماعية للأزمة ما بعد الحجر الصحي، فإن هذه الخطة التي نحن بصدد اعتمادها تتمحور حول ثلاث (3) تحديات:

1. التحدي الأول وهو: تأمين الخروج التدريجي والآمن للقطاع، لاسيما أوراش البناء، من حالة الحجر الصحي؛

2. تسريع وتيرة التدبير اللامادي وتبسيط المساطر وتشجيع الاستثمار؛

3. إنعاش القطاع والتكيف مع الظرفية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المستدام.

وينبني رفع هذه التحديات على الأولويات التالية:

- الأولية الأولى وهي: تعزيز العرض الترابي وتقليص التفاوتات وتقوية القدرات المجالية؛

- التحدي الثاني وهو: إرساء منظومة جديدة لتعمير مستدام وتبسيط أيضا مساطر الترخيص؛

- أما التحدي الثالث وهو: دعم الطلب وتسهيل الولوج إلى السكن؛

- ثم تعزيز قدرة المهنيين والفاعلين في القطاع؛

- وأخيرا، تقوية اليقظة الترابية من أجل إنتاج مؤشرات مجالية تتيح لنا تقييم التدابير المتخذة.

ولتبسيط المساطر وتشجيع الاستثمار، تم إصدار 3 دوريات مشتركة مع وزارة الداخلية:

- الدورية الأولى: تتعلق بإعادة دراسة ملفات طلب الرخص، وقد مكنت هذه الدورية إلى حدود اليوم من إعادة دراسة حوالي 1946 مشروع، حضي منه 56% بالموافقة بقدر حجمه المالي يناهز 5.6 ديال ملايير درهم، مع إمكانية خلق ما يزيد عن 20.685 منصب شغل بشكل مباشر و39.261 بشكل غير مباشر؛

- الدورية الثانية: تتعلق بأشغال تجهيز التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وآجال إنجازها من أجل معالجة الإشكالية المترتبة عن تطبيق مقتضيات المادة 11 من القانون رقم 25.90، بحيث تسعى الدورية إلى تجاوز حالة تعثر تسلم أشغال تجهيز العديد من مشاريع التجزئات العقارية والمجموعات السكنية التي انتهت الآجال المنصوص عليها قانونيا لإنجاز أشغال التجهيز المرتبطة بها، بحيث جاءت تمديد الآجال حسب حجم مشروع التجزئة.

ومكنت هذه الدورية من إيجاد حلول لحوالي 70% من التجزئات والمجموعات السكنية على المستوى الوطني التي تعرف إكراهات في تسليم أشغالها؛

- أما الدورية الثالثة: فتتعلق بتنفيذ مقتضيات ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير.

وأخيرا، وفيما يخص تكييف برامج السكن مع تداعيات أزمة كوفيد، انكبت الوزارة على إعداد برامج جديدة تلائم مستلزمات الظرفية الراهنة والمستقبلية، إذ شكلت هذه الأزمة فرصة لتجديد الرؤية والتركيز على بلورة مقترحات ترمي إلى تشجيع الطلب على السكن وتيسير الولوج إليه.

أما بخصوص ومعالجة السكن غير اللائق، فسيتم اعتماد مقاربة عبر تحسين عملية التعاقد الخاصة ببرامج "مدن بدون صفيح" وكذا برامج معالجة الدور الآيلة للسقوط.

أما فيما يهم تحسين ولوج ساكنة العالم القروي للسكن، فتعمل الوزارة بتنسيق مع باقي الوزارات المعنية، لاسيما وزارة الداخلية، على إعداد رؤية شاملة لتوفير عرض جديد لتنمية السكن القروي، ترتكز على تنمية المراكز القروية الصاعدة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كانت المرحلة السابقة عبارة عن رحلة تحدي وإرادة في إثبات قدرة المغرب على مواجهة كل الصعاب، بفضل توجيهات ومبادرات صاحب جلالة الملك حفظه الله التي منحتنا طاقة إيجابية، كانت منطلقا صلبا لخوض معركة التحدي، وبها سنواصل المسار، إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وأفتح فرصة التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، وأعطي الكلمة بداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزيرة،

أكيد أن قطاع العقار ومعه القطاعات المرتبطة به كالتعمير تضرر بفعل الجائحة، وعاش لحظات عصيبة خلال بداية تطبيق حالة الطوارئ الصحية، حيث أقفلت الأوراش وساد خوف رهيب، مما جعل العمال يغادرون، بل منهم من قطع الكيلومترات على رجليه عائدا إلى عائلته، بعدما فاجأهم قرار حالة الطوارئ.

تدخلكم جاء في محله، بمعية السيد وزير الداخلية، وعادت الأوراش بشكل تدريجي. اشتغلتم، السيدة الوزيرة، مع الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين في لقاءات ماراطونية من أجل إعداد تصور واستراتيجية لإعادة انطلاق القطاع ووضعه على سكته الطبيعية.

وهنا لابد أن أشكركم كذلك على دفاعكم المستميت من أجل إقرار الدعم للقطاع الذي يبقى من أبرز القطاعات المشغلة والمحركة للدورة الاقتصادية الوطنية.

الكل يعلم أن قطاع البناء عانى كثيرا قبل فترة الطوارئ الصحية، حيث عاش لفترات طويلة كسادا كبيرا بعد توقف الرخص، رغم التشجيعات المتوالية التي قدمتها الحكومة من أجل إعادة القطاع إلى سكته التنموية، عبر عدد من الإجراءات الجبائية، وكذا محاربة (le noir) وتعديل قانون الجمعيات السكنية، إلا أن أكبر حاجز يعيق إعادة إطلاقه هو ضعف المنافسة بين الشركات الكبرى والخواص، مما أدى إلى ارتفاع ثمن العقار والعجز المتواصل عن مواصلة تطهير العقار بفعل التراكمات، ثم قوانين التعمير المجحفة التي تعيق اليوم بشكل كبير وضعه على سكة التنمية، خصوصا في العالم القروي، حيث توقفت الرخص وتوقف معها نبضات الحياة فيه، مما أوقف الحركة الاقتصادية.

لذلك، لابد، السيدة الوزيرة، من رجة حقيقية نثور فيها وبكل شجاعة على كل الإجراءات والتشريعات المتجاوزة التي تبطئ تطور هذا القطاع والتي تجعله خارج حسابات التنمية والمساهمة في تحريك الدورة الاقتصادية الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

قلتم بأن المعاملات العقارية انتعشت شيئا ما في شهر يونيو، هذاك الانتعاش راه هو ناتج غير على كل الملفات اللي كانت قبل يعني الحجر الصحي، اللي هو قبل 20 مارس، أما مور 20 مارس ما كاينش شي حاجة اللي تدارت، خصوصا ديال 3 شهور ديال التوقف.

قلتو كذلك 4000 رخصة ديال البناء، خاصها تدار مقارنة مع المدة اللي في السنة الماضية، الفرق بين عدد الرخص اللي كاين.

كتعرفو، السيدة الوزيرة، أن هاذ القطاع هذا راه تضرر ماشي بـ 85%، بل أكثر من 90% بالنسبة للمشاريع اللي توقفت، وكذلك هاذ القطاع كان خاصكم تعرفو بأنه راه كيساهم بأكثر من 14% في الناتج الداخلي، يشغل أكثر من مليون شخص بشكل مباشر، يستحوذ على حوالي 30% من الالتزامات المصرفية، يساهم في جلب العملة الصعبة عن طريق المهاجرين المغاربة، مما يساعد في ضخ العملة الصعبة.

السيدة الوزيرة،

كتعرفو تراجع هاذ القطاع راه تراجع ديال كلشي كاع المرتبطة به، سواء الإدارية أو المهنية أو حتى الحرفية، تنعرفو احنا تيقول واحد المثل فرنسي (quand le bâtiment va, tout va)، إلى تمشى البناء راه كلشي تمشى. هنا راه واقفة هاذ المسائل هاذي.

زيادة على.. تنلاحظو الوزارة اشنو هي الإجراءات اللي اخذات اللي خاصها تبان الأجرأة ديالها، في هاذ الفترة هاذي، تنلاحظو مثلا كاين "إقلاع"، كاين "أوكسجين"، ولكن بالنسبة للوزارة باش يمكن لهاذ القطاع يتزاد يبان مازال ما شفنا حتى شي حاجة، هاذيك الضريبة التحفيزية راه كانت قبل، هذاك ديال القروض البنكية راه كان قبل، بينما بالعكس تنلاحظو بعض المؤسسات ديال الدولة اللي تتقول قطاع البناء فيه مخاطرة. أنا ما تنفهمش، احنا مازال معدل الفرد ديال المواطن المغربي مازال كيستهلك أقل بكثير من المعدل العام، مثلا نجد يالاه 400 كيلو بالنسبة للمواطن المغربي، بينما دول أخرى مجاورة ناخذو غير مجاورة، تونس مثلا أكثر من 700 كيلو للفرد.

إذن احنا أشنو دارت الدولة؟ أشنو دار القطاع في هاذ الميدان هذا باش يمكن نديرو به إقلاع؟ احنا تنعرف بعض الدول الأخرى كتهدم وتعاود تبني غير باش تخلق واحد الحركة ديال الرواج.

السيدة الوزيرة،

بغينا تعطيونا أشنو هي التدابير التحفيزية المؤقتة حتى هاذ القطاع هذا، أولا، يوقف على رجلو باش نرجعو للماضي، وخاصنا نشوفو المستقبل باش يمكن لو ينتعش.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

هو فعلا قطاع العقار والبناء كيلعب واحد الدور حيوي على المستوى الاجتماعي وعلى المستوى الاقتصادي، ولكن الجائحة ديال كورونا تسببت في واحد العدد ديال الأمور اللي خطيرة، منها التأثير على الوضعية المالية ديال المقاولات المشتغلة في هذا القطاع، أثرت على الوضعية الاجتماعية ديال العاملين ومستخدمي هاذ المقاولات، وكذلك على حسب المندوبية السامية للتخطيط تسبب في فقدان ديال 170 ألف منصب شغل، وكذلك توقفت واحد العدد ديال المشاريع، ما يزيد على 90% ديال المشاريع ديال هاذ القطاع، وهاذي تعتبر نتائج أولية، لأن التشخيص الحقيقي غادي يكون بعد انحسار جائحة كورونا، وتما اللي غادي نحصيو حجم الأضرار المباشرة وغير المباشرة.

السيدة الوزيرة،

المعالجة ديال تداعيات جائحة كورونا على قطاع العقار كيتطلب واحد المخطط استعجالي لإعادة تشغيل القطاع، عبر إنعاش الطلب وتنشيط صناعة البناء وفق مقاربة تشاركية، انتومابديتو فيها، ولكن خاصها تتوسع مع المنعشين العقاريين، مع الأبناك، لأن الأبناك كتلعب واحد الدور كبير جدا في تمويل هاذ المقاولات وكذلك القطاعات الحكومية الأخرى، القطاع الحكومي خاص يكون عندك واحد النوع ديال التكامل وديال الانسجام باش يكون التدخل فيه الالتقائية.

إذن، احنا بالنسبة لنا قانون المالية التعديلي جا واحد الإجراء مهم جدا اللي كيتعلق بالتنزيل ديال التدابير في إطار اتفاقيات قطاعية، وهاذ الاتفاقيات القطاعية مهمة جدا، غادي تراعي الخصوصية ديال كل قطاع، لأن هاذ القطاع ديال العقار عندو خصوصية محددة، وبالتالي خاصها تتخاذ بعين الاعتبار.

احنا كنقترحو في هاذ المجال، السيدة الوزيرة، في هاذ الخطة اللي غادي توضعو مستقبلا، لابد من تخصيص محفزات مالية وضريبية من طرف الدولة لإنعاش القطاع مع إشراك المؤسسات المالية والبنكية في عملية الإنعاش، وبالخصوص البرامج التمويلية اللي تراعي خصوصية المرحلة كإنشاء آلية قروض طويلة الأمد ومغرية لفائدة الشركات العاملة بهاذ القطاع.

كذلك، كنقترحو منح تخفيضات في أسعار بيع المساكن من طرف

المنعشين العقاريين لتشجيع المواطنين على اقتناء هذه المساكن، لأن دابا الركود غادي يكون، لابد من تشجيع المواطنين على اقتناء هاذ المساكن، ولكن خاص تكون عروض مغرية للمواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت المخصص للتدخل ديالك.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب على السيدة الوزيرة.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

صحيح بأن قطاع ديال العقار من ضمن القطاعات التي تأثرت بهاذ الجائحة بكل صراحة، ولكن لاحظنا بأن ما أسردته علينا ليس له بتاتا مع الواقع الذي يعيشه هذا القطاع من مشاكل، نبدأ من القطاع البنكي اللي قلتو بأن هناك اتفاق مع الحكومة فيما يخص ذيك الديون اللي عندهم، ونحن نعرف جيدا بأن المنعشين العقاريين يتعاملون مع البنوك اللي ما وقفتش ذيك الإجراءات ديالهم، معناه بأن توقفت الحركية في هاذ الشي ديال قطاع ديال.. يجب على ذاك الشي ديال الأبناك غادي يوقف، لأن أنا كنشوف المؤسسات البنكية الوحيدة اللي الحس الوطني ما كاينش، داخلين على البيع والشرا، وداخلين على الفوائد اللي كيعطيهم بنك المغرب، اعطا لهم ذاك الشي راه.. إلى نقص ليهم كينقصو، معناه بأن الحس الوطني ما فيهمش في هاذ المؤسسات هاذو.

ثم كذلك كنتذاكرو، السيدة الوزيرة، أشنوعملتو مع المنعشين العقاريين؟ ياك جلستو معهم وطلبو منكم بأن ذيك (TVA[4]) اللي كيخلصو: 14%، غتهبطوها لـ 7% مؤقتا ضروري، لأن الحكومة كيخصها تتحمل المسؤولية ديالها وتتعاون مع هاذ القطاع هذا شوية باش نقولو غيكون هناك إقلاع، لأن عايشين مشاكل حقيقية، عايشين مشاكل مع الأبناك، ذاك الشي ديال الديون اللي كيخلصوها، ثم المشاكل اللي عندهم فيما يخص اليد العاملة اللي بقت كتشتغل، لأن هناك إشكال كما قالو بعض المستشارين، هناك إشكال حقيقي ديال هاذ اليد العاملة اللي مشات رجعت للمدن ديالها فين كتعيش في الأصل، ولكن ما عندهاش ذاك الشي ديال التنقل الاستثنائي اللي كانت عملت الإدارة باش غادي يرجعو للعمل ديالهم. هناك بعض العمال اللي بقاو فذيك الورشات.

إذن أين هي السلامة الصحية اللي كنتذاكرو عليها، ملي كيسكنو فذيك الورشات ديال البناء؟ ذاك العامل ديال المسافة إلى غيرذلك من السلامة الصحية؟

ثم الرخص الاستثنائية، السيدة الوزيرة، ملي كنقولو بأن إقلاع الإنعاش العقاري راه مرتبط بهاذيك الرخص الاستثنائية اللي وقفتوهم، مع العلم بأن كاين بعض الجماعات اللي في ظرف شهرين ولا 3 أشهرزيرو رخصة اللي تعطات، ونعطيهم لك بالجماعات وبالأسماء اللي كتقولو بأن هناك بعض.. تحريك ديال الرخص، زيرو رخصة.

ولكن للأسف الشديد اللي كنلاحظو وهو هاذ الوكالات الحضرية اللي تابعة لكم، السيدة الوزيرة، تشتغل بواحد الطريقة كتضرب ذاك الشي ديال الجماعات عرض الحائط وكذا وكتخلي.. كاين بعض الشكايات توصلنا بها حتى من المهندسين المعماريين، كيقول لك احنا كنبقاو طالعين هابطين على (dossier) واحد، إلى غيرذلك من المشاكل اللي كيعيشها القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم القيم، وتفاعلا معه نبدي في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، نسجل أهمية التدابير المتخذة لرقمنة الخدمات القطاعية في ظل الجائحة والإستراتيجية المسطرة لتأمين إقلاع جديد للقطاع لما بعد الحجر الصحي، بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات المعنية والمنعشين العقاريين في القطاعين العام والخاص، متطلعين إلى توفير آليات التنزيل والتفعيل؛

- ثانيا، لبلوغ هذه الغاية نؤكد، السيدة الوزيرة المحترمة، على ضرورة القيام بإصلاحات بنيوية وظيفية بغية إعادة تشغيل القطاع عبر إنعاش الطلب والصناعات المرتبطة بالقطاع، وذلك من خلال تيسير التعاملات الخاصة بالسكن الاقتصادي والاجتماعي وتقديم عروض مناسبة للطبقة المتوسطة.

كما نقترح اعتماد تدابير ضريبية تحفيزية انتقالية عبر تخفيض نسب الضريبة، ضرائب التسجيل على العقارات ورسوم التحفيظ وتعليق العمل مؤقتا بالنظام المرجعي للأسعار، وإلغاء الفوائد البنكية

[4] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

المطبقة على قروض السكن الاجتماعي، وتشجيع الأبناك على منح قروض للمشترين بفوائد مقلصة، وإلغاء مصاريف وتكاليف الملفات.

نؤكد كذلك على إعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة لحماية حقوق المواطنين وزجر المخالفات بشكل موضوعي، لا يختزل العبء على الجماعات الترابية لوحدها؛

- ثالثا، ننتظر كذلك، السيدة الوزيرة، اتخاذ تدابير عملية لمنظومة التعمير بالمجال القروي، توفر المرونة في تنزيل التشريعات بسياسة مندمجة للقربة على شاكلة سياسة المدينة، والتفكير كذلك، السيدة الوزيرة، في إحداث وكالات قروية، أسوة بالوكالات الحضرية؛

- رابعا، نؤكد على ضرورة تفعيل الاتفاقيات الموقعة مع الجماعات الترابية، خصوصا المتعلقة بالتأهيل ومجانية رخص تصاميم البناء، وفق تصاميم نموذجية تراعي الخصوصيات المحلية والجهوية؛

- خامسا، ندعو إلى مراجعة برامج مدن بدون صفيح بعد ثبوت فشله وإعداد البدائل وإطلاق برامج للسكن القروي، من خلال استغلال جزء من أراضي الجموع، عبر دعم الوداديات والجمعيات السكنية لذوي الحقوق على شاكلة مبادرة التمثيل.. الاستغلال الفلاحي؛

- وختاما، نؤكد على تقييد دفتر التحملات الخاص بالمشاريع، خاصة ذات الصبغة العمومية بضرورة احترام معايير المعمار المغربي الأصيل واستعمال المواد المحلية في البناء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لست أدري هل، السيدة الوزيرة، الوقت ما بقى لكش، تبقى حوالي 12 ثانية، تحتفظي به..

إذن ننتقل إلى السؤال السادس.. السيدة الوزيرة ممكن تديري تعقيب في حوالي الوقت المتبقى؟ تحاولي؟

هذاك حقك، حقك في 12 ثانية، تفضلي، السيدة الوزيرة، تفضلي، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيدات والسادة المستشارون.

أنا كنظن بأن هاذ الشي اللي قلتوه كلو في صلب الإستراتيجية ديالنا. اليوم خطة العمل هي صحيح كتقوم على دعم الطلب، اليوم احنا بصدد أننا نراجعو جميع البرامج باش تكون أكثر تكيفا مع الظرفية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال السادس وموضوعه "تدبير سياسة إعداد التراب الوطني ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هو الجديد في تدبيركم لسياسة حماية هاذ إعداد الترب الوطني في بلادنا؟ وياما سمعنا عنه، هل عندك جديد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم الوجيه.

في البداية، لابد من التذكير أن سياسة إعداد التراب الوطني تهدف إلى ضمان الانسجام والالتقائية بين مختلف التدخلات العمومية من خلال بلورة واحد الرؤية استشرافية وفق مقاربة مندمجة وتشاركية.

واليوم يمكن لنا نقولو بأن كاين واحد التراكم بدأ بالحوار الوطني الواسع في بداية الألفية الحالية، واللي تبنى الميثاق والتصميم الوطني لإعداد التراب كمرجعية ساهمت في توجيه السياسات العمومية.

يمكن لنا أيضا نقولو بأن دستور 2011 شكل واحد المحطة اللي هي جد مهمة خلال العشرية الأخيرة، أعطت واحد الوجه جديد للمغرب مبني على اللامركزية والحكامة بجهات ذات اختصاصات موسعة، وأيضا دسترة التصاميم الجهوية لإعداد التراب.

وتسعى سياسة الدولة اليوم في مجال إعداد التراب الوطني إلى كسب عدة تحديات ورهانات رئيسية، يمكن تقديمها في:

- الرهان الأول: هو المسألة الحضرية والوظائف الميتروبولية، فقد ساهم الاستثمار العمومي والخاص إلى جانب الدينامية الديمغرافية اللي عرفتها بلادنا خلال العشرية الأخيرة في تطور منظومة عمرانية تراتبية، نتج عليها تزايد الساكنة الحضرية اللي وصلت اليوم 62%، ويمكن غتجاوز واحد 70% سنة 2050؛

- الرهان الثاني: هو العالم القروي اللي كيشكل اليوم 98% من

مجموع مساحة المجال الوطني وما أضحى يعانيه من إكراهات أدت إلى إحداث واحد النوع ديال الخلل الاجتماعي في الأوساط القروية التقليدية المكتظة بالساكنة، تقريبا واحد 40% اليوم من المجموع الوطني، اللي هو اليوم هش وعندو واحد السمة في أغلبية الأحيان كتتميز بواحد الهشاشة كبيرة؛

- الرهان الثالث: رهان التفاوتات والتباينات المجالية، حيث أن 5 ديال الجهات اليوم كتمثل 18% من التراب الوطني، وكتضم حوالي 70% من الساكنة، وكتنتج 75% من الناتج الداخلي الخام، اليوم الرهان ديالنا هو أننا نحاربو هاذوك التفاوتات والتباينات المجالية؛

- الرهان الرابع هي: الإستدامة أيضا، حيث اليوم المجالات المغربية على العموم تتأثر بالتغيرات المناخية كما تتعرفو، فأكثر من 90% من المجال المغربي جاف وشبه جاف تيطرح إشكالية تدبير ندرة المياه بإلحاح؛

- الرهان الخامس هو: تطوير البحث والابتكار والتهيئة الرقمية للمجالات، وفي هذا الإطار، شرعت الوزارة في إعداد توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني من شأنها إنجاز هذا المشروع الوطني للمساهمة الفعالة في التقائية السياسات المجالية عموما، ومواكبة نمو المجالات بمختلف خصوصياتها، وفق مبادئ توجهات سياسة إعداد التراب، وكذا توفير وثائق جديدة للتخطيط الترابي الاستشرافي، بما يمكن من وضع تصورات مندمجة لتنمية المجال، وذلك خلال إعداد مجموعة من الخيارات:

الخيار الأول: هو تقوية ممرات العبور الوطنية، التي تهيكل التراب الوطني، وخاصة المحور الداخلي الذي يربط أكادير-بمراكش- فاس في اتجاه المتوسط والممر الحدودي الذي يربط جهة الشرق بالراشيدية وجهة الجنوب؛

تأطيرودعم الفضاءات المتروبولية، أيضا هي كقاطرة للتنمية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

انتهى الوقت المخصص للإجابة ديال السيدة الوزيرة.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

في الحقيقة استمعت بإمعان، واللي عجبني في التدخل ديالك هو الشق الذي يتعلق بالبادية، إذا استطعنا واستطعت هاذ الحكومة تخلص الساكنة القروية، الساكنة ديال البادية، تخرجها من الأزمة اللي عايشة فيها، راه احنا غنكونو حققنا واحد الانتصار كبير، احنا ما ناقصاناش القوانين، عندنا مدونة التعمير، عندنا الوكالة وما حملته من مشاريع.

أنا عندي وليدات يكبرو، ذاك الشبر ديال الأرض اللي عندي خاصني نبني لهم، خاصهم يبقاو قدامي، لأن احنا العمل البدوي تيتطلب المعاونة، وهاذ الشي حرمتيو الناس منو، وكندفعو الناس باش يخرقو القانون، باش يبنيو فالظلمة، كيف تشوهات المدن ديالنا.

اليوم، بعض المدن، البناء العشوائي، السيدة الوزيرة، البناء العشوائي هلك المدن وخسرلها هذاك الرونق، هاذيك الجمالية ديالها، والبادية راها بعيدة على المراكز.

وبغيت غير نوضع سؤال، الحكومة أشنو اعطات لهاذ الساكنة ديال البادية؟ الكهرباء راه مازال شوية راه هناك اجتهاد، إدخال الماء راه مازال كيشدو الرحيل إلى البيت الحرام، وحتى ذلك البحث على الماء، إذن أنا تنأكد أن هاذ الساكنة خليوها فحالتها، البادية تبني، وفعوض ما نديرو وكالة حضرية، نديرو وكالة قروية تهتم بالتصاميم، باش ما يوقع لناش كارثة ديال البناء، ولكن فتحو المجال، راه ما يمكن ليش أنا كأب نفرط فأولادي، خاصهم يكونو قدامي، وخاصنا كلنا هاذيك المساحة الصغيرة اللي عندي كنقسمها واللي تزوج تنبني لو عشة قدامي، أنتوما في الحكومة قولو لنا هاذ العشة تكون بتصاميم معقولة آمنة وجيدة، أما باش تحرمونا من البني ولات الرشوة ولت التخيبعات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ونشكر السيد الوزيرة على مساهمتها في معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤالين الآنيين الموجهين إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق العدالة والتنمية وموضوعه "أوضاع المغاربة بالخارج في ظل تداعيات جائحة كورونا".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزيرة،

نسائلكم عن حصيلة خطة إعادة المغاربة العالقين بالخارج، وكذلك عن سبل تيسير عودة المغاربة في ظل إلغاء عملية "مرحبا" لهذه السنة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "أوضاع المغاربة المقيمين بالخارج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس

السيدات الوزيرات،

السيد الوزير،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمون،

السؤال ديالنا، السيدة الوزيرة، أوضاع المغاربة المقيمين بالخارج وبالخصوص مشروع مخطط العمل الاستعجالي لمواكبة ودعم المغاربة المقيمين بالخارج الموجودين في وضعيات صعبة وهشاشة.

ونسائلكم حول مآل هذا المشروع في سياق إلغاء عملية "مرحبا"؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة نزهة الوفي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا للسادة المستشارين المحترمين على طرحهم السؤالين فيما يتعلق بمواكبة المغاربة القاطنين بالخارج، إزاء الأزمة الصحية التي عرفها العالم، وأيضا مواكبة وإعادة إرجاع إخواننا العالقين بالخارج.

فيما يتعلق بالسؤال الأول، أؤكد لكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أنه منذ اندلاع الأزمة عملت وزارة الخارجية والوزارة المنتدبة على مواكبة وتتبع ورصد والتفاعل الإيجابي مع الاستفسارات ومع وضعية المغاربة القاطنين في الخارج على مستوى بلدان الاستقبال بتنسيق تام مع التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية.

ونعطيكم مؤشرات على هذه المتابعة، بحيث أننا وصلنا بالتفاعل الإيجابي بالمعالجة والجواب لما يشمل 2900 مراسلة إلكترونية، 87% منها كتهم هاذ الأزمة الصحية، ثم أيضا تمت معالجة 2798 تتبع طلب للمرتفقين، خاصة على المستوى الترابي بالنسبة للإخوان ديالنا اللي تزامن التواجد ديالهم مع إغلاق الحدود.

بالإضافة أيضا استطعنا أننا نعبأو الكفاءات المغربية بالخارج من أجل الإسهام في مواكبة المغاربة القاطنين بالخارج، استطعت الكفاءات الطبية من دعم وسند وتقديم خدمة المساعدة الطبية النفسية للمغاربة القاطنيين بالخارج، اليوم عندنا 516 متابعة مستمرة للمواكبة النفسية للمغاربة القاطنين بالخارج على مستوى أكثر من 17 دولة، بالإضافة إلى 6500 من استشارة قانونية للمغاربة القاطنين بالخارج، فيما يتعلق بالاستشارات القانونية اللي أمنتها شبكة المحامين للمغاربة ومن أصل مغربي.

وبالموازاة، فنحن أعددنا ونعد وكانت لقاءات كثيرة مع الشركاء ديالنا من المؤسسات الوطنية ووزارات، المخطط الاستعجالي من أجل استباق الأزمة الاقتصادية اللي غادي تكون لها بدون شك تبعيات وتداعيات اجتماعية، ممكن نتحدثو على أساس نتحدثو في اللجنة بشكل مستفيض على ثلاثة ديال المعالم لهذا المخطط الاستعجالي:

- أولا، غادي نسرعو الورش الخدماتي القنصلي الإداري، ثم غادي يكون عندنا واحد فضاء رقمي، منصة رقمية كشباك وحيد رقمي للمغاربة القاطنين بالخارج بكل المؤسسات الوطنية وأيضا بالوزارات.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق – وهذا خبر جد سار – تم الاتفاق مع وزارة الشغل، مع صندوق الضمان الاجتماعي والوزارة والوزارات المعنية على أساس أن نؤمن التغطية الاجتماعية بالنسبة للمغاربة القاطنين بالخارج، هذا واحد العمل اللي كان فيه تراكم كبير منذ 2014 وتم فيه واحد العمل تقريبا قبل من الأزمة لشهور لنصل إلى، الحمد لله، توقيع محضر، ستكون هاذ المشاريع الثلاث موضوع للدراسة وللاعتماد من طرف السيد رئيس الحكومة الذي سيجمع اللجنة بين الوزارية للمغاربة القاطنين بالخارج من أجل القرار في هذه المشاريع اللي هي واجدة وكانت موضوع لقاءات السادة أطر ومسؤولي وزارة الخارجية والوزارة المنتدبة.

بالنسبة للإخوان ديالنا العالقين، أؤكد لكم أن عملية إرجاع المغاربة العالقين بالخارج كانت وفق منهجية واضحة، فيها معايير واضحة، الناس اللي تكفلنا بهم بالفنادق على أساس أن اللوائح كانت كتقرر على المستوى المركزي، على مستوى القنصليات، وكيتم المراقبة ديالها بشكل صارم، وفق معايير واضحة وصارمة على المستوى المركزي، مما أتاح الحمد لله أن كيتم اليوم إرجاع عبر 74 رحلة 10.744 مغربي عالق بالخارج، بكل من فرنسا 5796، الجزائر 9990، اسبانيا 2793، الإمارات 1090، الولايات المتحدة 1210، بلجيكا 1008، هولندا 815، وألمانيا 724.

تمت أيضا واحد العملية بالذكاء ديال جنود الخفاء الذين اليوم

كنمتنو لهم بكل التقدير على الجهد اللي كان، تم الاشتغال على وضع واحد الأقطاب اللي كيكون فيها ترحيل من الناس اللي كانو في الكرة الأرضية كاملة في مجموعة الدول اللي هي بعيدة، بحيث تم ترحيل 133 مواطن من آسيا، فنلندا، أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين عبر اسطنبول، قطب اللي هو عبر اسطنبول، ثم 33 من أمريكا اللاتينية: البرازيل، المكسيك، الإكوادور، كولومبيا عبر باريس، فتصورو أن تنسيق هذه العملية كيف يمكن تجميع الناس، فهاذ العملية تمت بذكاء مغربي، بجهد كبير من طرف الإخوان ديالنا ممثلين من أطر الوزارة في المراكز القنصلية والتمثيليات الدبلوماسية.

بالطبع اتخذ القرار يوم 22 لترحيل المغاربة القاطنين بالخارج بتلازم وتنسيق وتناغم مع الوضعية الوبائية ببلادنا.

بالطبع، الحمد لله، الوضعية الوبائية في بلادنا اليوم هي فيها تطور كبير، وفيها أيضا نقاش داخل الحكومة اللي غادي يتم الإعلان ديالو فيما قريب فيما يتعلق بتسريع هذه العملية ليعود كل المغاربة العالقين إلى بلادهم.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضا التعامل بمرونة كبيرة مع البروتوكول المعتمد فيما يتعلق بعودة.. والبروتوكول المعتمد فيما يتعلق أيضا باستقبال الإخوان العالقين بالخارج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونفتح الفرصة لتعقيب السادة المستشارين المحترمين.

أعطي الكلمة بداية لفريق العدالة والتنمية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

طبعا، السيدة الوزيرة، لا ننكر المجهودات التي يقوم بها الأطر ديالنا على مستوى المراكز القنصلية في مختلف بلدان العالم، لكن ربما كل هاته المجهودات التي بذلت مازال خاص يتدار مجهود إضافي ومجهود كبير جدا، لأنه منذ إغلاق الحدود إلى الآن راه، السيدة الوزيرة، نتحدث عن 4 أشهر تقريبا، وبالضبط في يومنا هذا 115 يوم، والناس اللي رجعو للبلاد 10.700 من أصل 40.000، بمعنى كنتحدثو على 25% وبقات 75%، 75% ديال المواطنين اللي خاصهم يدخلو لبلادهم ومازال مع الأسف كاين هناك، أولا، على مستوى المعلومة كاين هناك واحد الضبابية فيما يتعلق بالمعلومة وبالآجال المحددة.

كاين كذلك على مستوى المعايير كنتلقاو كبرلمانيين مجموعة من الشكايات فيما يتعلق بالمعايير المحددة لاختيار هاذ الناس اللي غيجيو في هاته الرحلات، فحبذا لو أنه تكون أسماء محددة والوضعية الاجتماعية ديال كل واحد.

ثم، السيدة الوزيرة، كنتحدثو مثلا إلى اخذينا نموذج مثلا سبتة ومليلية؛ سبتة اليوم، السيدة الوزيرة، مجموعة من النساء مكدسات في مستودع تجاري كيتسمى بالخزاين بالنسبة للناس اللي كيدخلو لسبتة، هاذ الآخر مغطى بقصدير، هاذ المستودع مغطى بقصدير وفي ظروف أقل ما يمكن أن أقول عنها أنها قاسية جدا.

كاين كذلك، هذا فيما يتعلق بالحالات التي صنفتها الوزارة بالنسبة للحالات ديال العالقين، كاين عندنا حالات يجب التفكير بشكل جدي فيها هما الطلبة، الطلبة وكذلك المشكل ديال مزدوجي الجنسية، هاذو بالنسبة للوزارة إلى الآن ما اتخذاش قرار هل يعتبرون عالقين أولا؟ إلى حدود اليوم لا يعتبرون عالقين، في حين أن الطلبة عارفين الظروف اللي متواجدين فيها واللي مزيان ميسر عليه الحال ذاك المال اللي عندو باش يصرف منو طبعا تقاضى، فبالتالي ظروف قاسية جدا.

ثم إلى مشينا، السيدة الوزيرة، فيما يتعلق بالعبور، كذلك هناك تساؤلات كبيرة في الآجال الزمنية، ربما الجواب ديالكم، السيدة الوزيرة، بأنه على مستوى الإجراءات كتدار وفق تطور الحالة الوبائية، ولكن ما عرفناش الآجال الزمنية، هل هناك على الأقل تصور أولي فيما يتعلق بهاذ الموضوع.

ثم النقطة الثالثة وبها سأختم، فيما يتعلق بالأموات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نكتفيو بهاذ جوج نقط.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

لا، هاذي غير إشارة فقط، فيما يتعلق بالأموات كاين بعض الشركات ديال التأمين، السيدة الوزيرة المحترمة، تستغل واحد الفراغ وتبتز..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نكتفي بهذا القدر، وأعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أولا، السيدة الوزيرة المحترمة، احنا ما كنبخسوش العمل ديال الحكومة، ولكن هاذ العمل اللي تدار اللي هو عمل ما كيقنعش المغاربة،

علاش هاذ العمل تدار بواحد الطريقة غادي نسميوها ثقيلة، ماشي واحد العملية اللي هي سريعة، واحنا كنشوفو واحد المجموعة ديال الدول اللي هزت أولادها، هاذوك راه أولادنا وخوتنا في أوربا، بحال اللي تطرق الأخ المستشار المحترم 40.000 جبنا منها 11.000، هاذ الناس هاذو خاصهم يجيو لبلادهم عائلتهم، كاين اللي ظروف صحية كاين اللي ظروف اجتماعية، احنا نمشيو من الباب الاجتماعي،هاذوك راه خوتنا عائلتنا.

تصور، السيدة الوزيرة المحترمة، الناس فتركيا البارح كنشوفو فواحد الموقع من المواقع الناس كتبات في تركيا في الشارع، هاذيك راه صورة بلادنا هاذوك خوتنا، نتعاونو نديرو أي طريقة باش نجيبو هاذ الناس لبلادهم.

وهاذ الناس هاذو، السيدة الوزيرة المحترمة، هاذو في هاذ البلدان اللي فيها دابا هوما كيعيشو حتى هما الحجر الصحي، حتى هما عندهم حتى هما الطريقة كيفاش كيشتغلو في هاذ البلاد، كيفاش حتى هوما كيتداواو، وكيفاش ماشيين.

احنا يجيبوهم، ما يمكنش يجيبوهم ندخلوهم لدارو ونفرض عليه ما يخرجش واحد المدة معينة، احنا يجبنا كنقولو غنعطيوهم الدعم، شوف لنا ذاك الدعم اللي تعطى للقنصليات، ذاك الشي بسيط، ذاك الشي هزيل ما ينفعش ذيك الناس اللي تما كاملين، هاذي بالنسبة لهاذ الناس هاذو.

خاصك، السيدة الوزيرة، تبذل مجهود وسيدنا كان واضح في الخطاب ديالو، الله ينصرو، قال بعض المسؤولين ما قادرينش يتخذو بعض القرارات، وهنا خاصكم تاخذو بعض القرارات، احنا ما نخليوش كلشي نسيبوه للقصر، هاذو وزارات مسؤولة خاصها تتحمل المسؤولية ديالها، وزير الخارجية خاصو يتحمل مسؤوليتو.

بالنسبة لعملية مرحبا، المغاربة أيه أولا، إما غتجيو إما ما غتجيوش، ماشي احنا دابا في الجزيرة الخضراء هنا في الخزيرات، واحد الفئة ديال الناس هودت كتسنى الحدود، الناس قطعو (les billets) بعض الدول علنو بأن الحدود تفتحت، ولكن احنا كنشوفو المغاربة معلقين ها هوما هنا في الخزيرات ما عارفينش أييه أولا، ماجيين ولا ما ماجيينش.

ذيك العملة، البركة، ديك العملة الصعبة خليوها غير تما في الخزيرات وطريفة وفي الحدود الاسبانية مع المغرب.

احنايا تنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، نكونو واضحين، ما جيين أو لا ما مجينشي ونساليو هاذ الشي وكلشي يمشي لدارو يرتاح مع راسو.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة، وإن لم يكن قد تبقى لها وقت من أجل التجاوب مع تعقيبات السادة المستشارين.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية حول امتحانات البكالوريا والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي وموضوعه "الإجراءات والتدابير المتخذة لإنجاح امتحانات البكالوريا في ظل جائحة فيروس كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات المتخذة لإنجاح امتحانات البكالوريا في ظل الجائحة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني الآني موضوعه "تقييم امتحانات البكالوريا والظروف التي مرت بها في ظل التدابير التي اتخذتها الحكومة في مواجهة جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

نفس السؤال السيد الرئيس، نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثالث موضوعه "امتحانات البكالوريا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، السيدة الوزيرة،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

بقدر ما ننوه بمجموعة من التدابير التي اتخذتها وزارتكم للحد من انتشار جائحة كورونا بين المواطنات والمواطنين، والعمل على استكمال الموسم الدراسي عن بعد رغم كل الملاحظات في هذا الصدد، بقدر ما نتساءل عن تجربة امتحانات البكالوريا لهذا الموسم وعن آجالات فتح التسجيل بالجامعات والمعاهد الوطنية والدولية وطرق اجتياز امتحاناتها.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن:

- استعدادات الوزارة لترتيب عملية امتحانات البكالوريا؟

- وما هو تقييمكم لهذه العملية في ظل هذه الظروف؟

السيد الوزير،

لا يفوتني أن أنقل إليكم قلق أو تذمر غالبية التلاميذ وأولياء أمورهم من صعوبة الامتحانات بالنسبة للشعب العلمية، خاصة مادة الفيزياء أمس ومادة الرياضيات هذا الصباح التي كانت من أصعب ما يكون، لم تراعي وضعية التلاميذ الذين عانوا الأمرين مع ظروف التعليم عن بعد، خصوصا وأنكم سبق أن صرحتم بمراعاة هذه الظروف عند وضع الامتحانات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي حول "ظروف إنهاء الموسم التربوي لهذه السنة واستعدادات الموسم المقبل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون المحترمون،

عرف الموسم التربوي لهذه السنة بعض الارتباك جراء تداعيات جائحة كورونا، مما كان له أثر بليغ على العاملين بالقطاع، خصوصا الطلبة والتلاميذ الذين يتابعون دراستهم بالسنوات الإشهادية.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن:

- ظروف اجتياز الامتحانات الإشهادية لهذا الموسم التربوي، خصوصا البكالوريا منها؟

- وعن الاستعدادات لاستقبال الموسم التربوي المقبل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الخامس الآني وموضوعه "امتحانات البكالوريا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

في البداية أود أن أنوه بالعمل الجبار الذي قامت بهوتقوم به جميع أطر وزارة التربية الوطنية مركزيا وجهويا وإقليميا، وكذلك هيئة التدريس في مختلف مستوياتها، وخصوصا أن هناك من اشتغل من إمكانياته المادية والذاتية لمواكبة التلاميذ عن بعد، وكذا في إنجاح هذه التجربة الجديدة في بلادنا، وفي ظروف استثنائية أيضا جديدة.

من الصعب تقييم الوضع الحالي والشروط وحتى نتائج امتحانات البكالوريا لهذه السنة، أولا لأن الامتحانات لازالت سارية إلى نهاية هذا الأسبوع، وثانيا فإن امتحانات هذه السنة تعتبر استثنائية من حيث ظروف حالة الطوارئ ومن حيث أن السنة الدراسية نفسها بفعل الطوارئ لم تكتمل كسابقاتها، مما فرض على المغرب الدخول في تحديات كبيرة.

التحدي الأول، تحدي التدريس عن بعد، بعد استكمال الدروس، وهو الأمر الذي مكن بالفعل من تدارك الجزء الكبير من البرنامج السنوي، ومكن طلابنا وأبناءنا من تتبع الدراسة، لكن هناك، لا أقول ثغرات، ولكن إكراهات أولها أن هذه الطريقة جديدة على هيئة التدريس والطلبة والأسر، وكذلك هناك صعوبة المواكبة وحتى التقبل في بعض الأحيان، خصوصا في البداية، وثانيها الناشئة عن الوضع الخاص للعالم القروي والمناطق الجبلية والنائية حيث الفقر والهشاشة وعدم قدرة الأسر على توفير الهواتف النقالة الذكية والأجهزة لأبنائها، بل هناك عائق ثقافي لدى الأسر القروية، كما أن الانخراط في الشبكة وضعف الصبيب يشكل عائق آخر؛

التحدي الثاني، يرتبط بجودة التكوين بالنسبة لحاملي البكالوريا

خلال هذه السنة، حيث مدة أن الحجر وظروفها المادية والنفسية والاجتماعية ستكون لها لا محالة آثار سلبية على الطلبة الناجحين في البكالوريا وآفاقهم في التعليم العالي؛

التحدي الثالث، ارتبط بالمدرسة بالقطاع الخاص وما صاحب ذلك من جدالات وتوترات بين أرباب المؤسسات الخصوصية والآباء، وأنتم تعلمون، السيد الوزير، أن لذلك آثار على تحصيل الطلبة ولاسيما دائما طلبة البكالوريا.

السيد الوزير،

نحن على ثقة بأن وزارتكم حريصة على صحة الطلبة، ولن نسائلكم عن ظروف التحضير لحماية الطلبة والأساتذة، لكن نسائلكم عن كيفية تدارك التحديات التي تحدثت عنها بالعالم القروي والدراسة عن بعد والقطاع الخاص، ثم جودة التكوين وآفاق الطلبة الناجحين في المعاهد والجامعات العليا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس موضوعه "التدابير المتخذة لمواكبة تلاميذ البكالوريا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

تشكل امتحانات البكالوريا جسرا للتحول في المسار الأكاديمي للتلاميذ، في هذا الإطار نسائلكم عن التدابير المتخذة لإنجاح هذا الاستحقاق وعن خطوات إصلاح التعليم الجامعي ببلادنا؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل إلى السؤال السابع وموضوعه "وضعية المدارس بالعالم القروي".

أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسائلكم السيد الوزير على أهم التدابير المتخذة لتحسين وضعية المؤسسات التعليمية بالعالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بامتحانات البكالوريا.

تفضل السيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأطر التربوية والإدارية الساهرة على إنجاح هاذ الاستحقاق الوطني الهام في هذه الظروف الاستثنائية، والشكر موصول إلى كل من وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة الثقافة والشباب والرياضة والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على انخراطهم اللامشروطفي جميع مراحل الإعداد هذه المحطة التربوية، بما يضمن الحماية والسلامة الصحية لكل المترشحات والمترشحين والأطر الإدارية والأطر التربوية.

إن اتخاذ قرار تنظيم امتحان البكالوريا هذه السنة، يعتبر قرارا شجاعا لبلادنا في ظل هذه الوضعية الاستثنائية العصيبة، التي عاشتها ولازالت تعيشها بلادنا، في حين أن هناك العديد من الدول قامت بإلغاء هذا الامتحان.

كما تعلمون، تعتبر امتحانات البكالوريا من أهم الاستحقاقات الوطنية التي تعرفها بلادنا كل سنة، لأنها تشكل محطة مفصلية في المسار الدراسي لمئات الآلاف من التلاميذ، هاذ الاستحقاق ينقل التلاميذ من

مرحلة الثانوي إلى العالي، وهو أمر بالغ للأهمية حتى يتم الاحتفاظ على القيمة والمصداقية البيداغوجية لشهادة البكالوريا المغربية وترسيخ مصداقيتها وإشعاعها الدولي.

نحن جميعا إذن أمام تعبئة شاملة لكي يمر هذا الاستحقاق الوطني في أحسن الظروف، وهذا ما لمسناه من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها لعديد من المراكز على مستوى بعض الجهات، ونتمنى أن تختتم المرحلة الثانية من هذه الامتحانات في نفس الظروف الجيدة التي مرت بها المرحلة الأولى.

هذه الدورة التي تمر في ظل حالة الطوارئ الصحية التي تعيشها بلادنا، تحتم علينا ضرورة بذل أقصى الجهود واتخاذ كافة الاحتياطات والتدابير اللازمة لتأمين إجراء هذه الدورة في ظروف تضمن حماية وسلامة المترشحات والمترشحين والمشرفين على هذا الاستحقاق وكل المتدخلين.

تم أيضا، اتخاذ عدة تدابير تربوية تغلب المصلحة الفضلى للمترشحين، كحصر المواضيع في الدروس المنجزة خلال فترة التعليم الحضوري فقط، ترسيخا لمبدأ تكافؤ الفرص، إصدار أطر مرجعية خاصة بكل مادة، والتي تحدد مكونات كل مادة على حدة التي ستهمها المواضيع، وبرمجة أيضا حصص مكثفة للمراجعة والإعداد للامتحان من خلال القناة الثقافية ومنصة (TelmidTICE) طيلة شهر يونيو الماضي.

وكما هو معلوم، فإن المحطة الأولى من اختبارات الامتحان الوطني للبكالوريا الخاصة بمسلكي الآداب والعلوم الإنسانية ومسلك التعليم الأصيل، والتي انطلقت يوم الجمعة الماضي، قد مرت، لله الحمد، في ظروف حسنة من حيث التنظيم والإجراء وعرفت انخراط كل المترشحين والالتزام لهاذ المترشحين بالظروف والتدابير والإجراءات الوقائية، وكذا الأطر التربوية والإدارية وجميع المتدخلين في تفعيل هذه الإجراءات الصحية.

وهنا، أود الإشادة والتنويه بهذا الانخراط الجماعي، والذي ينم عن الشعور الكبير بالمسؤولية، الذي أبان عنه أبناؤنا وبناتنا والأمهات والآباء وكافة الفاعلين التربويين.

وقد بلغ عدد المترشحين والمترشحات بهذا القطب في الفترة الأولى 181.662، بلغ عدد الحاضرين 150.655، أي بنسبة 97.90% بالنسبة للمتمدرسين و65.7% بالنسبة للأحرار.

كما عرفت اختبارات هذا القطب اجتياز 6 مترشحين مصابين بفيروس كورونا بالمراكز الاستشفائية المحدثة على مستوى بنسليمان وسيدي يحي الغرب، وكذا 311 مترشحة ومترشحين في وضعية إعاقة من مجموع 539 على المستوى الوطني، إلى ذلك شارك في اختبارات هذا القطب 597 مترشحا داخل المؤسسات السجنية من مجموع حوالي 870 على المستوى الوطني في هذه الدورة.

وقد انطلقت عملية التصحيح ابتداء من يوم الجمعة الماضي على مستوى جميع مراكز التصحيح، بالموازاة مع عملية إجراء الاختبارات، وتميز إجراء هذه الاختبارات، كالمعتاد، بتفعيل إجراءات جزر الغش، وخلال هذه المحطة الأولى تم ضبط 1100 حالة غش، مسجلة بذلك تراجعا بالنسبة للسنة المنصرمة بـ 18%.

وباعتماد نفس الإجراءات التنظيمية والوقائية، انطلقت يوم أمس الاثنين المحطة الموالية الخاصة بالمسالك العلمية والتقنية والمسالك المهنية، والتي همت 260.000 مترشحة ومترشح، وستكون لنا في الأيام القليلة المقبلة وفي نهاية هذه المحطة تقديم لحصيلة هذه المحطة الثانية.

بعض المعطيات الإحصائية لإعطائكم فكرة على الأعداد المعنية بهذه الدورة 2020:

- هاذ السنة بلغ عدد المترشحين والمترشحات 441.238 على المستوى الوطني، أي زيادة طفيفة بـ 0.04% مقارنة مع السنة المنصرمة؛

- عدد المتمدرسين تقريبا 320.000 متمدرس، 64% في التعليم العمومي و8% في التعليم الخصوصي؛

- تمثل نسبة الإناث تقريبا 50%؛

- عدد المترشحين الأحرار 122.000 هاذ السنة؛

- بالنسبة للتطور، كاين واحد الإقبال كبير بالنسبة للمسالك العلمية والتقنية، زيادة تقريبا ديال 3%، وبالنسبة لمسالك بكالوريا مهنية 20%، اليوم عندنا تقريبا واحد 10.666، واحد الزيادة مهمة؛

- بلغ عدد المترشحين بالمسالك الدولية أيضا، خيار فرنسي، 44.000 بنسبة زيادة بلغت 75% مقارنة مع السنة المنصرمة.

كما سبق لي وأن صرحت بذلك، فإن الإعلان عن النتائج، إن شاء الله، سيكون قبل 15 يوليوز، والدورة الاستدراكية ستجرى اختباراتها في أيام 22 و23 و24 يوليوز ليتم الإعلان النهائي لهاذ النتائج قبل يوم 29 يوليوز.

بعض الإجراءات المتخذة من أجل تأمين إجراء امتحان البكالوريا:

- أولا هو تشكيل تقريبا واحد 178 لجنة تضم 1040 عضوا، قامت بصياغة 534 موضوع، وهاذ الصياغة وهاذ العملية ديال الصياغة ابتدأت منذ شهر شتنبر حسب واحد دفتر المساطر وحسب واحد دفتر التحملات؛

- تعبئة 228.. تقريبا 335 إطار بالنسبة لمراكز الاعتكاف، اللي تكلفو بالطبع والاستنساخ ديال المواضيع؛

- تعبئة تقريبا 90.000 مكلف بالحراسة و30.000 مكلف بالتصحيح؛

-ارفعنا من عدد مراكز الامتحانات هاذ السنة، مرينا من 1500 السنة المنصرمة إلى أكثر من 2100 مركز، ولجأنا أيضا للقاعات المغطاة، 100 قاعة مغطاة على المستوى الوطني، جميع أقاليم المملكة، أيضا المدرجات الجامعية والمؤسسات التعليمية من أجل احترام هاذ التدابير الوقائية وهاذ التباعد الجسدي بين المترشحات والمترشحين.

الإجراءات الوقائية، لابد من الإشارة أن يتم تعقيم هذه الفضاءات قبل الامتحان ومرتين في اليوم بعد كل اختبار، أيضا تم تزويد هذه الفضاءات بجل المواد ديال التعقيم بالكمامات، بالقناع الواقي بالنسبة للتلاميذ، وهنا تنبغي نشكر جمعية مجالس الجهات اللي تفضلو ومنحو لنا هاذ الأقنعة الواقية، باش التلميذ المترشح فاش تيكون في الامتحان لمدة 3 ساعات إلى بغى يزول الكمامة يمكن لو يحتفظ بهاذ الأقنعة.

وختاما، أجدد الدعوة لكل المترشحات والمترشحين بالتقيد بالتدابير الاحترازية والوقائية المتخذة، ضمانا لصحتهم وصحة المشرفين على هاذ الامتحان، وأيضا على المواطنين، كما أدعو لهم بالنجاح والتألق والتفوق.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأعطي الكلمة في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في إطار التفاعل مع جوابكم، لابد من جانبنا أيضا أن نشيد بالمجهودات المبذولة من طرف كافة الأطر الإدارية والتربوية لوزارة التربية والتكوين، ونوجه من هذا المنبر تحية عالية لرجال ونساء التعليم، الساهرات والساهرين على أن يكونوا في الموعد مع التاريخ، من خلال تمكين بنات وأبناء المغاربة من حقهم الطبيعي في اجتياز امتحانات البكالوريا.

صحيح أن الوضع استثنائي، وضع صنعته الجائحة وخارج عن إرادتنا، صحيح أن تحصيل هذا الموسم كان مختلفا فيه جزء حضوري وجزء عن بعد، وخيرا فعلت الوزارة، وهذا هو عين العقل أنه امتحانات البكالوريا استندت فقط إلى الدروس الحضورية، وهذا فعلا رغم وعينا بأن التعليم عن بعد هو مكسب حقيقي، إلا أنه لا زلنا، كتجربة في البداية فيها نقائص، لابد تداركها، علينا تداركها في المستقبل.

لذلك، فما دمنا اعتمدنا على الدروس الحضورية فأعتقد أن امتحانات البكالوريا يجب أن تكون بنفس المواصفات للبكالوريا ما قبل كورونا، لنحافظ على الجودة، لنحافظ على القيمة المعرفية، القيمة التكوينية، لأنه نحن يجب أن نضمن أن الوافدات والوافدين الذين سيفيدون على التعليم العالي، يجب أن يكونوا بمستوى معرفي قادر على أن يضمن للتعليم العالي ببلادنا، بمختلف تخصصاته، بمختلف تفرعاته، واحد مستوى معرفي جيد، يمكن للتعليم العالي ديالنا بأن يستمر في تحصيل الجودة التي نبتغيها.

وكذلك لا ننسى بأنه نفس الإجراءات التي كانت سابقا، الحالات الخاصة أيضا حتى هي لم تنسى في هذه الجائحة وهذا جيد جدا.

لذلك، فنعتقد أن النجاح في هذه المحطة يجب أن يكون منطلقا لنجاح المدرسة العمومية في المستقبل، كما تصورتها الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 وكذلك القانون الإطار.

لا شك أن ما بعد كورونا ليس ما قبلها، لذلك قد تتغير الأولويات، قد تتغير الأولويات، وبلدنا الذي اختار الإنسان اليوم، اختار الإنسان في هذه الجائحة رغم الكلفة الباهظة اقتصاديا واجتماعيا، فأبانت الجائحة اليوم أن بناء الإنسان وتمكينه من حياة كريمة ومن جودة الحياة يرتكز على قطاعين هما التعليم والصحة، التعليم والصحة، لذلك فالرقي بهاذين القطاعين، كما فعلت عدة أمم، هو من الأولويات الأساسية لبلدنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة كذلك في إطار التعقيب لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم وعلى كل هذه التوضيحات المهمة وأهنئكم على قراركم الشجاع القاضي بإجراء اختبارات البكالوريا خلال هذه السنة، لما له من وقع كبير على نفسية المترشحين وارتباطه الوثيق بمسارهم ومستقبلهم الدراسي والمهني.

تابعنا باهتمام شديد مختلف التدابير والإجراءات التي عملت وزارتكم على تنزيلها لإنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام، لاسيما الوقائية منها المتمثلة في الإجراءات الاحترازية، التي تم اعتمادها في هذا الإطار، كتوفير مواد التعقيم ولوازم الوقاية من كمامات وأقنعة واقية،

بالإضافة إلى التعقيم الشامل والمتكرر بانتظام للفضاءات والمرافق والتجهيزات.

السيد الوزير،

سجلنا بارتياح كذلك عميق حرص الوزارة على أن تمر هذه الاختبارات بشكل سليم تنظيميا، حيث عملتم على توفير الشروط وتفعيل الإجراءات الوقائية الأساسية، ومنها أساسا احترام المسافة المكانية الفاصلة بين الأشخاص باعتماد أعداد محدودة من المترشحين داخل فضاءات الامتحان، وهو ما كان وراء اتخاذ قرار تنظيم امتحانات الدورة العادية باعتماد قطبين وعلى مرحلتين واعتماد القاعات المغطاة والمدرجات لأول مرة في تاريخ المغرب، وكذا وراء التقليص من عدد المتدخلين في إنجاز مختلف العمليات المرتبطة بالامتحان.

السيد الوزير المحترم،

كل هذه الإجراءات التنظيمية، الاحترازية مهمة، نشكركم بالذات عليها ونشكر كل المتدخلين من أطر تربوية وإدارية وسلطات ورجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة، وننوه بها أيما تنويه على النجاح التنظيمي لهذه التظاهرة، لكن المصيبة التي تفاجأ بها المترشحون صباح هذا اليوم بالذات، خلال اجتيازهم لاختبار مادة الرياضيات، عرضتهم لصدمة نفسية بمجرد إلقاء أول نظرة على ورقة الاختبار، ليجدوا أمامهم سلسلة من الأسئلة وصل عددها 37 سؤالا أصابهم بالإحباط، يتطلب الجواب على الواحد منها على الأقل 10 دقائق، ما يلزم 6 ساعات لإكمال الاختبار، وهو ما يعتبر تعجيزا بالنظر إلى الظروف الموضوعية.

ناهيك عن كون امتحان هذه المادة بالخصوص لهذه السنة لا علاقة له بسابقيها وبعيد كل البعد عن المنهجية السابقة التي سادت امتحانات السنوات السابقة لهذه المادة، وهي المنهجية التي استأنس بها المترشحون واعتادوا عليها وعملوا على اعتمادها خلال مرحلة الإعداد لهذه الاختبارات.

إن فاجعة الرياضيات خلفت بكاء وعويل، خصوصا وأن الظروف التي مر منها هؤلاء خلال الحجر الصحي النفسية كانت مؤلمة جدا، جعل أكثر من عائلة عرضت أبناءها على اخصائيين نفسيين لكي يعدوهم لهذه اللحظة المهمة، لكن طموحهم اصطدم بهذا الواقع.

السيد الوزير،

ندعوكم إلى إيجاد حل يعيد التفاؤل للمسار الدراسي لهؤلاء الشباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

قبل ما نبدا بهاذ المناسبة، حصول صاحب السمو الملكي ولي العهد على شهادة البكالوريا، خيار دولي، بميزة حسن جدا، أن نتقدم بأسمى عبارات التهاني وأجمل التبريكات إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، متمنين لسمو ولي العهد المزيد من التوفيق.

السيد الوزير،

(انقطاع الصوت).. وبهاذ المناسبة احنا تنحييو جميع الأطر ديال الوزارة ديالكم على كل ما بذلوه، من خلالكم تنحييوهم وتنشكروهم، وهي مناسبة لدعوة الوزارة الوصية على هذا القطاع إلى استحضار حجم المسؤوليات الجسام التي يتحملها نساء ورجال التعليم، كل سنة بمناسبة استحقاقات البكالوريا بشقيها الوطني والجهوي، الحراسة، التصحيح، مسك النقط، ضم منظومة المسار، باستعجال تنزيل منظومة التحفيز، التعويضات المادية ولاسيما الحراس العامون والإداريون، المساعدون، التقنيون، (كلام غير مسموع) رسالة فقط.. رهان الفعالية والجودة والنجاعة بل وتتيح للأطر التربوية والإدارية الإقبال على هذه المهمات الشاقة بكل ما يلزم من أريحية وقابلية واستعداد.

لهذا، السيد الوزير، تنطلبو منكم باش أولا على التلاميذ اللي دوزو الباك هاذ السنة باش يحاولو تلقاولهم شي حل، احنا ما شي تعاطفا معهم ولكن من أجل حقوقهم، لأنه تتعرفو الاستعدادات ديالهم كيفاش كانت عن بعد، كانت سنة استثنائية، يمكن لي نقول لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا انتهى الوقت.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

بدورنا في حزب العدالة والتنمية، السيد الوزير، نهنئ صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن على نيله شهادة البكالوريا، ونتمنى له التوفيق في مساره الجامعي، كما نبارك لصاحب الجلالة هاذ الفوز وهاذ النجاح.

كما نتمنى لعموم التلاميذ والطلبة الذين يجتازون الامتحانات، سواء الذين اجتازوها هاذ الأيام الماضية أو الذين مازالوا يجتازونها، التوفيق والنجاح، في ظل هذه الظروف الاستثنائية وغير المسبوقة، كما ننوه بالمجهودات التي تبذل من قبل الأطر التربوية والإدارية في ظل

هذه الجائحة، من أجل توفير جميع الشروط وتيسير سبل إجراء هذه الامتحانات وفق شروط السلامة الصحية.

من طبيعة الحال، ننوه بمجموع ما تفضلتم به من الإجابات فيما يتعلق بهاذ المحور ديال البكالوريا، ولكن ينبغي التأكيد على تحقيق مجموعة من الأمور:

- أولا، التأكيد على تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية العالم القروي والتفاوتات المجالية والاجتماعية؛

- كما نؤكد أيضا على الحفاظ وضمانة مصداقية شهادة البكالوريا، لأنها شهادة اللي هي مستحقة وعندها، يعني بالنسبة للأسر.. عموم المغاربة، يعني يراهنون عليها فيما يتعلق بمستقبل أبنائهم؛

- كما ندعو أيضا لتوفير الشروط الملائمة لاجتياز مباريات الولوج إلى مؤسسات التعليم العالي، بالخصوص ذات الاستقطاب المحدود، مع اعتماد الرقمنة في إيداع الملفات دون طلب الحضور الشخصي للطلبة، مراعاة هذه الظرفية أيضا لأنه كاين بعض المدارس سابقا تطلب الحضور ديال الطلبة أثناء إيداع هاذ الملفات.

وننوه أيضا، كما أشرتم ونريد التأكيد على هذا الموضوع، هو إعلانكم على إجراء مباراة وطنية موحدة بخصوص كلية الطب وطب الأسنان والصيدلة، مع الدعوة إلى الرفع من حصص عدد المقاعد المخصصة للجهات، هذه مسألة أساسية نريد التأكيد عليها ويعني أخذها بعين الاعتبار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل إلى التعقيب الموالي للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الوزير على هاذ الأجوبة.

وبالمناسبة نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نهنئ صاحب السمو على نيله لشهادة البكالوريا، ومن خلاله نهنئ صاحب الجلالة الملك، نصره الله، والأسرة الكريمة كافة.

السيد الوزير،

طرحنا لهاذ السؤال بغينا تعطي واحد الأولوية لهاذ الطلبة الناجحين، لأنهم في الولوج للمعاهد العليا غادي يكون عندهم واحد..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

وننتقل إلى الفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

بدورنا كفريق حركي نهنئ أمير المؤمنين على اجتياز الأمير مولاي الحسن على اجتيازه البكالوريا.

وبهذه المناسبة نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم القيم وتفاعلا معه واستحضارا لواقع التعليم ببلادنا في سياق الإشكاليات الوبائية وتداعياتها، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، تجديد التنويه بمجهودات أطر وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، من أساتذة ومفتشين ومكونين وأطر إداريين وتقنيين، مركزية وجهوية وإقليمية، في هذه الظرفية الصعبة والاستثنائية المطبوعة بالتضحية الدالة على الوطنية العالية والصادقة.

وبهذه المناسبة، السيد الوزير، لنا لكم سؤال ما دام أننا تنشكرو في الأطر، أن هناك واحد الوعد ديالكم لواحد المجموعة ديال الناس، تنتمناو أنكم تعطيونا فين وصلتو في واحد 2 ملفات، الملف الأول هو ملف الإدارة التربوية، وكذلك الملف ديال الدكاترة المزاولين بمراكز المهن التربوية والتكوينية، راه بدون هاذ الأطر وبدون التحفيز ديال هاذ الناس راه ما يمكنش نوصلو لهاذ النتائج اللي وصلتو لها، السيد الوزير، راه هاذ الناس لابد أن أي حاجة كان عندهم وعد عليها لابد، السيد الوزير، أنكم تحاولو تتعاونو معهم، الله يجازيكم بخير، باش يمكن لهاذ التعليم يمشي في المسار اللي كلنا تنتمناوه؛

- ثانيا، نثمن عاليا قرار إجراء الاستحقاقات الوطنية لنيل شهادة البكالوريا رغم الظروف الوبائية الصعبة، اعتبار لكون هذه المحطة تشكل محطة مفصلية في الحياة الدراسية للتلاميذ وفرصة لامتحان مؤهلتين وتقييم مستوياتهم وكذلك حفاظا على هيبة وقيمة ومصداقية شهادة البكالوريا، عكس العديد من الدول التي ألغت إجراء امتحانات البكالوريا؛

- ثالثا، السيد الوزير، إن رهان اليوم هو تنظيم هذا الاستحقاق في ظل الإشكاليات الوبائية في ظروف آمنة تضمن حماية صحة الأطر التربوية والإدارية والمترشحين، وفي هذا الإطار، نثمن تعبئة وانخراط الجميع لإنجاح هذه الاستحقاقات من خلال اتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية؛

- رابعا، السيد الوزير، نتطلع في الفريق الحركي إلى إعطاء الأهمية اللازمة للتوجيه بعد البكالوريا وكذلك التفكير في الصيغ لتأمين الولوج إلى المدارس والمعاهد العليا في هذه الظروف الوبائية، وهي مناسبة أيضا لتجديد دعوتنا للحكومة لإحداث جامعات قائمة الذات خاصة بجهة درعة-تافيلالت، وجهات الأقاليم الجنوبية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

السيد الرئيس،

بدورنا في فريق حزب الأصالة والمعاصرة نهنئ الأسرة الملكية قاطبة على هذا النجاح، ونتمنى لسمو الأمير مزيدا من النجاح والتوفيق.

السيد الوزير،

إذ نسجل عدم الاستماع، الجواب حول تساؤلنا، فنؤكد أن إصرارنا على طرح هذا السؤال جاء في إطار التأكيد على أن وضعية المؤسسة التعليمية بالعالم القروي أصبح عندو واحد الانعكاس مباشر، ليس فقط على الجانب التربوي وكذلك على الجانب الصحي.

وكذلك، تنأكدو بأن الحكومة اليوم وبالخصوص وزارة التربية والتعليم وجميع شركائها في القطاعات الحكومية مطالبة اليوم باستخلاص الدروس والعبر من هاذ الجائحة وهاذ الأزمة الصحية اللي تمر بها بلادنا، وكذلك سرعة انتشار هاذ الوباء، وذلك من خلال المبادرة إلى التعجيل بتصحيح تدخلاتها بخصوص وضعية المؤسسات التعليمية بالعالم القروي، خصوصا وأن عدد من هذه المؤسسات التعليمية، السيد الوزير، في وضعية جد صعبة ولا تتوفر على أبسط الشروط التربوية والصحية، خصوصا.. لا مع الماء والكهرباء وكذلك المرافق الصحية والرياضية إلى غير ذلك، ناهيك على محدودية الحجرات ديال الدراسة، بالإضافة إلى عملية تجميع عدة مستويات في غرفة واحدة وفي نفس الوقت مع مدرس واحد، يعني بصفة عامة الاكتظاظ، في حين أن احنا اليوم مطالبون نتحدثو على التباعد الاجتماعي وكذلك على الحد من انتشار هاذ الجائحة.

بالنسبة للتعليم الإعدادي والثانوي هذا مشكل كبير، السيد الوزير، في العالم القروي، وسبب من الأسباب ديال الهدر المدرسي، وخصوصا بالنسبة للفتاة القروية اللي مع الأسف تغادر مبكرا التعليم بهاذ الإشكالية ديال النقص، وكذلك محدودية الطاقة الاستيعابية.

التعليم عن بعد، هذا السيد الوزير، راه احنا جميع كنعرفو كذلك الإشكاليات وكذلك الوضعية ديال هاذ الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك نسبة التغطية ديال شبكات الانترنيت عبر تراب المملكة، وخصوصا في المناطق الهشة والمناطق النائية داخل المغرب العميق.

السيد الوزير،

اليوم احنا مطالبين باش، في إطار التأقلم، وفي إطار كذلك مع هاذ الوضعية، فالحكومة جميعا مطالبة بالإسراع بتحسين ظروف الاستقرار وظروف التنقل والانتقال والعيش بالعالم القروي للتجاوب مع هاذ المتغيرات وهاذ المستجدات اللي عرف المحيط الوطني، وكذا المحيط الدولي بخصوص هاذ الأزمة الصحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

ما بقيتش عاقل على الترتيب ديال الإجابة، ولكن غنحاول نجاوب، شحال باقي عندي؟ باقي الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

مازال حوالي 10 ديال الدقايق.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

حوالي 10 ديال الدقايق.

طيب.

السيد رئيس الجلسة:

(la régie) اللي مكلفين بالتوقيت يعاودو التوقيت، كيبان مهتمين بقطاع ديال التعليم.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بالنسبة للامتحان ديال هاذ الصباح اللي طرق لو السيد المستشار المحترم، كما قلت لكم كانت عندي مناسبة لمعاينة هاذ امتحان البكالوريا في الميدان، يوم الجمعة واليوم، اليوم كنت في مدينة الحاجب، مدينة

عين تاوجطات وفي فاس، وتكلمت مع المترشحات والمترشحين في المسلك ديال الفيزياء بالنسبة للمادة ديال الرياضيات، ولا أحد استنكر هاذ الامتحان، وكل واحد عبر على الارتياح ديالو.

احنا اليوم عندنا واحد اللجان وطنية اللي كتشرف على هاذ الامتحانات، ما كاينش واحد الرد، واحد التفاعل رسمي من طرف أي مترشح، قبل ما ندخل للبرلمان، شفت واحد التدوينة في الفايسبوك، واتصلت بالسيد مدير مركز الامتحانات، قلت لو واش توصلت بشي تفاعل من طرف المديريات، مراكز الامتحانات؟ أبدا، لماذا؟ لأن هاذ الامتحان كيخضع لواحد المعايير، واحد المنهجية حسب واحد دفتر التحملات منذ إبتداء السنة، كما قلت.

احنا نشرنا الأطر المرجعية لهاذ الامتحان اللي همات فقط المواضيع من شهر شتنبر إلى شهر مارس، وحددنا الدروس وحددنا المعامل، لهذا مكان حتى شي مفاجأة بالنسبة للمضمون، وهاذ الامتحان باش نحتفضو بنفس القيمة ديال الامتحانات الأخرى، السادة المستشارين عبرو على هاذ الإرادة، اعتمدنا نفس المستوى ديال هاذ الامتحان، قبل ما كيتوزع هاذ الامتحان يتم إنجاز الامتحان في ظروف الامتحان من طرف بعض المفتشين وكناخذو بعين الاعتبار هاذ الأمور كاملة اللي تقالت، كانت بعض الحالات الخاصة، احنا اليوم مستعدين باش نفتحو واحد التحقيق في هاذ الأمر، في هاذ الواقعة، ونشوفو اشنو هاذ المواطنين اشنو هو المشكل ديالهم.

بالنسبة لتسجيل المباراة والاستعداد للموسم المقبل، بالنسبة للجامعة وكنا أعلنا عليها، الامتحانات ستتم إن شاء الله بالنسبة الاستقطاب المفتوح واللي كتهم تقريبا واحد 750.000 طالب، في شهر شتنبر، بداية شهر شتنبر من 2 شتنبر إلى تقريبا منتصف شهر أكتوبر، باش يكون الدخول مباشرة بعد منتصف شهر أكتوبر، لماذا؟ لأن كاين واحد الأعداد كبيرة واليوم كتعرفو حالة الطوارئ الصحية شهر يوليوز، بقى حتى ل 10 يوليوز، وكاين الإشكال ديال التنقل ديال الطلبة وديال السكن ديال الطلبة في الأحياء الجامعية، لهذا تم التأجيل، وهذا جات واحد المبادرة من الجامعات، (donc) غادي نفتحو التسجيل ما بعد هاذ النتائج.

بالنسبة لحاملي البكالوريا الجدد اللي غادي إن شاء الله تعطى لهم النتائج يوم 29 يوليوز، كأقصى تاريخ، كاين واحد العدد ديال المباريات اللي غادي يتمو بالنسبة لهاذ التلاميذ بطريقة انتقائية عبر واحد المنصة سميناها "توجيهي" واليوم جوج ديال المؤسسات: المدارس الوطنية للعلوم التطبيقية (les ENSA[5])، مدارس مهندسين، ومدارس ديال التسيير التجارة والتسيير والتدبير، ما بقاتش مباراة حضورية ولات غير واحد العملية انتقائية حسب النقط المحصل عليها في البكالوريا، هاذ العملية غادي تم تلقائيا وما غاديش يكون الحضور.

[5] Ecole Nationale des Sciences Appliquées

بالنسبة.. احتفظنا في مباراة حضورية وحدة، لأن عمداء كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان أقروا بأن خص تبقى هاذ المباراة، والفائدة من هاذ المباراة باش تبقى، ولكن غيرنا هاذ المباراة درنها مباراة وطنية، اشنو هي مباراة وطنية؟ مباراة وحدة بالنسبة للطب، طب الأسنان والصيدلة، وثانيا الطالب ما غاديش يتنقل غادي يدوز الامتحان في المركز الجامعي اللي قدامو، عندنا مركب جامعي في الفقيه بنصالح، غادي ندوزو في الفقيه بنصالح، في بني ملال، في خريبكة، في خنيفرة، إلى آخره، وهذا هو اللي جميل ومهم.

الأساتذة اللي غادي يمشيو، غادي نديرو واحد اللجان ديال الامتحان من طرف كلية الطب، طب الأسنان، باش يتنقلو ويدوزو هاذ الامتحان، وغادي يكون واحد التوزيع جهوي مع رفع عدد ديال المقاعد البيداغوجية بـ 7%، وأيضا سيتم رفع عدد المترشحين باش ذاك المعدل الوطني اللي مطلوب في البكالوريا غنخففوه ونمنحو أكثر فرصة للشباب باش يتقدمو أمام هاذ المباراة.

بالنسبة للعالم القروي، السيد المستشار المحترم، العالم القروي من أولويات ديال الوزارة، المجهود اللي كنديرو مع العالم القروي كبير، ماليا والتأهيل والإحداثات، وما كرهتش نديرو شي زيارة ميدانية ونشوفو النموذج ديال المؤسسات في العالم القروي.

كاين مشكل ديال الفرعيات، اليوم عندنا تقريبا 11.000 مؤسسة على المستوى الوطني، هاذ 11.000، 6000، 55% هي في العالم القروي، زائد عندنا 13.000 فرعية اللي هي قسم أولا قسمين أولا ثلاثة أقسام، فيهم، غالبيتهم من المفكك، كان عندنا واحد البرنامج مسطر للقضاء على البناء المفكك في 2021، نطلبو الله بأن غادي يمكنا نرفعو من هاذ الوتيرة ويكون القضاء النهائي المفكك في الأجل اللي حديناه.

اليوم يمكن لي نقول لك بأن عملية التأهيل السنوي ديال العالم القروي، كتاخذ واحد الميزانية هائلة، المجهود اللي تدار في المدارس الجماعاتية باش نخلقو واحد النموذج اللي مكيف على حساب العالم القروي، بما فيه الإطعام، بما فيه التنقل، بما فيه الإسكان، هاذ الشي كامل عناية خاصة وتمييز إيجابي بالنسبة للعالم القروي.

اليوم التعليم عن بعد بين واحد النقص بالنسبة للعالم القروي، ديال الربط الأنترنيت، ديال هاذ الفئة من المغاربة ما عندهومش الحواسب، ما عندهومش اللوحات الإلكترونية، احنايا، إن شاء الله، كحكومة نشتغل باش يمكن نسهلو الولوج لهاذ التلاميذ، لماذا؟ لأن الدخول المقبل هو دخول اللي باقي ما واضحش، نقولها هنا بكل صراحة، عندنا جوج احتمالات:

. دخول عادي إذا تم رفع هاذ حالة الطوارئ؛

. أولا دخول اللي غادي يكون فيه غنراعيو هاذ التدابير الاحترازية والوقائية ونعملو بما نسميه التناوب حضوري عن بعد، لتخفيف من الأقسام، وباش يمكنا نديرو هاذ العملية خصنا لابد نوفرو لهاذ التلاميذ

الولوج لهاذ المعلوميات وهاذ الربط الأنترنيت.

بالنسبة، السيد المستشار المحترم، جوج ديال النقط اللي خارجين على السياق، ولكن هذه مناسبة كنشكرك اللي تحتيها لنا باش نوضحها.

الإدارة التربوية، فاش وصلنا على رأس هاذ الوزارة في 2018، كنت مقتنع بأن خصنا لابد نحسمو هاذ الملف، لماذا؟ لأن بالنسبة لنا المكانة ديال مدير مؤسسة هو الركيزة الأساسية في المنظومة، على غرار الأساتذة وعلى غرار المفتشين، مدير المؤسسة إلى ما كانش في واحد الوضعية مريحة مهنيا، ما يمكنا ندبرو أي منظومة، وكان واحد المرسوم آنذاك مهيأ وخرجنا وسرعنا بالنشر ديالو، ولكن ذاك المرسوم كاين فيه واحد العدد ديال النواقص، النواقص شنو هو؟ كان الإدارة التربوية كيديرو سنة ديال التكوين وكيبقاو في السلم 10 بحال اللي مادرنا والو، من بعد استدركنا هاذ الأمر ودرنا المرسوم وعدلناه بالنسبة لخريجي الإدارة التربوية باش يولجو للسلم 11، وبالنسبة للمزاولين باش أيضا حتى هوما يمكن يرتقيو في الدرجة ديالهم ويمكن لهم ما يرجعوش للقسم من بعد، يكون عندهم واحد الإطار ديال متصرف اللي غادي يمكنهم يولجو لمناصب المسؤولية ويعفيهم من القسم، حيث بعد ما قدمو واحد السنوات في الإدارة التربوية، هذا الملف الأول.

بالنسبة للملف الثاني، بالنسبة للدكاترة ديال المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، تلاقيت مع الأساتذة، مع ممثلين ديال هاذ الأساتذة، هاذ الأساتذة الأغلبية فيهم دوزو واحد 20 سنة، 30 سنة وهما دكاترة، بدون هذاك المنصب ديال أستاذ مساعد، طلبنا من وزارة المالية بتنسيق مع قطاع التعليم العالي، باش خصصنا واحد العدد ديال المناصب باش يتم الاستفادة ديال هاذ الفئة سنة بعد سنة، كان تقريبا 149 نطلبو الله في سنتين إلى ثلاث سنوات باش نسويو الوضعية ديال هاذ الدكاترة.

بالنسبة لجامعة درعة–تافيلالت، واحد العدد ديال الإخوان طرقو لهاذ السؤال، وعدتكم بأن احنايا كندرسو هاذ الملف، وإن شاء الله في تقدم، وغادي تجي الوقت ديالها في الأجل القريب، باش نعلنو إن شاء الله على هاذ الجامعة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

ونتقل إلى السؤال الثامن موضوعه "تجويد الحركة الانتقالية في صفوف الأسرة التعليمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنظن أن السؤال واضح، تجويد الحركة الانتقالية، هذا التجويد معنى أن هناك عمل، يجب أن ننوه ونشكر المصلحة التي تسهر على هذه الحركة الانتقالية، كنظن كتسمعني، السيد الوزير، لأن احنا كنهضرو في التجويد، هناك عمل، هناك مجهود، هناك واحد المبادرة اللي كنرتاحو عليها وكتطور سنة بعد سنة، ولكن مازال عندنا بعض الملاحظات، لأنها كتزيد غير في الجودة.

في هاذ المناسبة كنشكرو المصلحة ديال موارد البشرية اللي فيها أحد القيدومين ديال التعليم واللي كنسميوه احنا بيناتنا (la boite noire)، فعلا راه اللي كيعرفو راه كيعرفو، هذا متمكن من جميع هذاك الفئات والفصول، إلى خلاوه يخدم راه غادي يجتهد، حيث اللي عندنا الملاحظة اللي عندنا، السيد الوزير، كاين الإدارة التربوية كيدوزو الامتحان وكنشرطو عليهم أن ما يدوزو إلا في الجهة اللي كينتميو لها، غير أننا في التعليم اعطيناهم خارج الجهات اللي هوما كينتميو لها، هاذ واحد الهفوة كنظن راه غادي يدركها المعني بالأمر، غادي يدركها السيد المسؤول على الموارد البشرية.

ثانيا، كنديرو حركة انتقالية وكتبقنا بعض الأماكن شاغرة، علاش كانت شاغرة؟ كتخوا من جديد، كاين رجال التعليم اللي كيمشيو للبعثات في الخارج، كاين اللي كيدوز التفتيش، كاين اللي كيمشي للمستشارين في التخطيط والتوجيه، معنى كيخواونا مقاعد، كيتصاب هذاك السيد اللي شارك النهار الأول فاتت لو الفرصة وكياخذو ذيك المناصب الناس اللي أقل منه أقدمية ومراعاة.

فالشيء اللي كنطلبوه، السيد الوزير، في هاذ المغرب ما بعد كورونا، يكون واحد التجويد لهاذ الحركة، لأن من أهم الأشياء اللي كتخلق مشاكل لرجال التعليم، الحركة الانتقالية والترقية والتعويضات، إلى درنا هاذ الشي أراك التعليم غادي يكون في المستوى الكبير.

كنهنيو راسنا للبكالوريا ديال هاذ العام، لأن نقذنا الموسم الدراسي.

شكرا السيد الرئيس.

اليوم راك كتفوجط، تبارك الله عليك وكنهنيوك.

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا، مرحبا السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

ما يمكن لي إلا نتفق معاك بأن خصنا نجودو هاذ العملية، غير نذكر بأن هاذ العملية راه كتم بشراكة وطيدة مع النقابات وبكل شفافية، ويمكن لي نقول لك بأن هاذ السنة في ظل هاذ الجائحة وهاذ الظروف الاستثنائية العصيبة، الحركة الانتقالية كاملة ستتم إن شاء الله، كاملة غادي تم قبل نهاية شهر يوليوز، وهذا واحد المكسب كبير، لأن استطعنا بالنسبة لواحد المباريات اللي كان خصهم يكونو يدارو بطريقة حضورية درناهم عن بعد، ولاسيما ديال المقابلات الشفوية ديال المديرين في إطار الإسناد، درناهم عن بعد، ودابا عندنا النتائج.

بالنسبة أيضا للحركة لأسباب صحية، 700 ملف جاهزة، ولكن هاذ العملية راه ما حناش بوحدنا، كاين أيضا سلطة وزارة الصحة اللي خصها تحسم معنا هاذ الملف، اشنو المشكل اللي عندنا اليوم، خص هاذ الناس ينتقلو باش تكون المقابلة أمام الطبيب المسؤول.

بالنسبة للتقاعد النسبي لأسباب صحية أيضا، 140، 145 ملف، ولكن كنواعدكم قبل نهاية شهر يوليوز ستتم.

بالنسبة للقضية اللي كتقول ديال المناصب الشاغرة إلى آخره، خصك تعرف بأن ابتداء من شهر شتنبر كنبداو كندبرو الفائض والخصاص في شهر شتنبر، شهر أكتوبر كنديرو الإحصاء على المستوى الوطني باش كنعرفو فين خصنا نعمرو هاذ المناصب، وكتبدا الانطلاقة ديال عملية الحركة خلال شهر أكتوبر وبداية شهر نونبر، ومن بعد كنبداو كننطالقو بالمباراة ديال التوظيف ديال أطر الأكاديميات، باش التكوين كيبدا في شهر دجنبر، فاتح دجنبر، السنة المنصرمة ربحنا الرهان وبدينا بشهر دجنبر باش نزيدو نرفعو من العدد ديال الأشهر ديال التكوين، وهذا واحد مكسب كبير، لهذا تقريبا 90% ديال الحركة انتهت، واجدة، وسيتم الإعلان على النتائج ديال جميع العمليات ديال الحركة الانتقالية خلال الأسابيع المقبلة، قبل 30 يوليوز إن شاء الله.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال التاسع موضوعه "وضعية البحث العلمي بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يعتبر البحث العلمي عند الدول المتقدمة مجال إستراتيجي، تخصص له ميزانيات كبيرة ويتوفر على بنيات تحتية كبيرة، وموارد بشرية مؤهلة وعلى رأسها نخب عالية الكفاءة، وكل ذلك كاينة منظومات التعليم ناجحة وعندها سمعة عالمية.

أكيد، السيد الوزير، أن الوعي بهاد الأهمية بالنسبة لبلادنا بدأ يتشكل على الأقل في السنين الأخيرة لدى كل القوى الحية، لكن الحالة الوبائية والحاجة الملحة التي أفرزتها الجائحة، حولت هذا الاهتمام إلى صرخة وطنية صادقة للنهوض بهذا المجال بدءا بالتعليم، لأنه في اعتقادنا لا مجال للحديث عن البحث العلمي في معزل عن التفكير الجدي في منظومة التعليم كقاعدة أساسية لتطوير اقتصاد ومجتمع المعرفة.

لكن للأسف، لازالت منظومة التعليم ببلادنا فاقدة للبوصلة، ولم تخرج بعد من دائرة التشخيصات والإستراتيجيات والمخططات والبرامج، الشيء الذي أضاع على بلدنا العديد من الفرص وبدد ميزانية ضخمة تبخرت هكذا بدون حسيب ولا رقيب في غياب تفعيل مبدأ دستوري: "مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة" لوقف نزيف هدر المال العام على هكذا مخططات وبرامج لا طائل وراءها.

كذلك، هزالة الميزانية المعتمدة للبحث العلمي، حقيقة ما يمكناش نتجاهلها، ف0.7 أو 0.8% من الناتج الداخلي الخام تعتبر نسبة هزيلة جدا حسب المعايير المعتمدة دوليا.

هناك أيضا نزيف، هجرة الأدمغة، الأرقام معلومة لديكم ولدى الجميع. هناك أيضا التدبير الإداري والمالي البيروقراطي الذي لا يتلاءم مع طبيعة وخصوصية أنشطة البحث العلمي، واللي كتطلب يقظة وتفاعل متواصل وتنافسية قوية.

هذه بعض الأسباب المباشرة الظاهرة لضعفنا في البحث العلمي، ويبقى السبب الجوهري المغيب سبب سياسي، فلا يجب أن تنسينا حماسة التعبئة الوطنية الظرفية وبعض نجاحات اللحظة في تدبير الجائحة، أن لدينا عجزا كبيرا وأعطابا مزمنة ليس فقط في قطاع التعليم والبحث العلمي، بل في كل القطاعات الحيوية، كل ذلك لأننا لم نأت الإصلاح من بابه الرئيسي، ألا وهو باب الإصلاح السياسي، المدخل الأساسي لأي إصلاح.

لأجل ذلك، راكمنا الإخفاقات وفشل نموذجنا التنموي في تحقيق الرفاه للمواطن المغربي محور وهدف التنمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي بإسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هنا لابد من التأكيد على المكانة ديال البحث العلمي في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ديال بلادنا، والأهمية كركيزة، كآلية لتجويد التعليم العالي والبحث العلمي، هاذ الحالة الوبائية ديال بلادنا اعطاتنا واحد الفرصة باش المواطنين يقتنعوا بالأهمية ديال البحث العلمي، على المستوى الجامعي، كل واحد كان مقتنع بأن خصنا لابد ندعمو البحث العلمي ونواكبوه، ولكن اليوم المواطن كيطلب باش نرفعو من البحث العلمي، هاذ البحث العلمي اعطى واحد الثمرات، بينا اليوم واحد العدد ديال المبادرات ديال واحد العدد ديال المواطنين لا بالنسبة المبادرات في الجانب التكنولوجي بإحداث واحد العدد ديال هاذوك آليات التنفس، واحد العدد ديال "مصير" (MAScIR[6]) ذاك (les tests de diagnostic)، بالنسبة لهاذ الفيروس، هذا واحد القفزة نوعية دارها الحمد لله، داروها الباحثين المغاربة والطلبة المغاربة، وكنبغي نوه بهم ونشيد بهاذ المبادرة اللي داروا.

أيضا الجانب ديال هاذوك (les modélisations mathématiques) بالنسبة للمواكبة ديال هاذ الجائحة ديال كورونا، الآثار الاجتماعي والاقتصادي ديال الجائحة، كل هاذ الشي بين للمواطنين أهمية البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار.

اليوم، الوزارة عندها واحد المخطط غني، وهاذ المخطط جا في إطار تنزيل مقتضيات القانون الإطار، لأن قانون الإطار كيدعونا باش نحدثو المجلس الوطني للبحث العلمي والابتكار، وهاذ المجلس هو اللي غيعوض ذاك اللجنة بين الوزارات اللي كانت كتشرف على هاذ القطاع وكترصد واحد الإستراتجية للبحث العلمي والابتكار، وإن شاء الله احنايا في اللمسات الأخيرة لإصدار المرسوم المؤطر لهاذ المجلس.

نشتغل على إعادة الهيكلة ديال البحث العلمي، لأن نريد بحث علمي نافع، بحث علمي تطبيقي، بحث علمي اللي غيكون عندو واحد الآثار على التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لهذا اليوم خصنا أيضا يكون عندنا واحد التمويل مستدام ماشي تمويل ظرفي، وهاذ الشي بدينا كنشتغلو فيه، والميزانية التي تم رصدها هاذ السنة لا في التسيير لا في الاستثمار هي 170 مليون الدرهم على مستوى ديال الجامعات بالنسبة للبحث العلمي.

[6] **M**oroccan Foundation for **A**dvanced **Sc**ience, **I**nnovation and **R**esearch

هاذ الجائحة أيضا، تم إحداث برنامج لدعم البحث العلمي في مجال كورونا، بميزانية ديال 20 مليون ديال الدرهم، واللي ساهم فيها الجامعات، مولنا واحد 141 مشروع من أصل 400 مشروع، وهاذ 400 مشروع كيبينو كيعبر على الحماس ديال الأساتذة الباحثين على مستوى الجامعات والانخراط ديالهم في هاذ المسار الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال العاشر والأخير وموضوعه "وضعية التعليم الخصوصي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول وضعية المدارس الخصوصية بعد الجائحة، خاصة هاذ الجدل القائم بين أرباب المدارس الخصوصية والأسر؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي بإسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كانت عندي أكثر من مناسبة وعبرت على الموقف ديال الوزارة من هاذ الملف، واليوم العلاقة اللي كتربطنا مع المؤسسات الخاصة هي واحد القانون سميتو 06.00 واللي ما كيمحناش وما كيعطيناش الإمكانية للتدخل بشكل مباشر للنظر في هاذ الأمور، في هاذ العلاقة التشاركية بين الأسر وبين المؤسسات الخاصة، هذا واحد العقد بين الأسر والمؤسسة، والوزارة عندها واحد التأطير، واحد السلطة بيداغوجية على هاذ المؤسسات، اللي كتعني الترخيص، المواكبة، التفتيش، العلاقة بين الأسر والمؤسسات ما يمكنش ندخلو، القانون اليوم ما كيسمحناش باش ندخلو في هاذ العلاقة.

الجانب الثاني: المستخدمين ديال هاذ المؤسسات خاضعين لمدونة

الشغل أيضا، وهذا القانون 06.00 هو اللي كيقولها، لهذا اليوم احنايا أشنو المبادرة اللي وجدنا؟ هي المبادرة وساطة، جلسنا مع المؤسسات الخاصة وجلسنا مع أولياء وأمهات، آباء التلاميذ، وحاولنا ناخذو نديرو واحد الخط أبيض، حفاظا على العلاقة الأخلاقية والشرفية بين هاذ الطرفين، باش يحلو المشكل ديالهم بيناتهم، والحمد لله استاجبو واحد العدد كبير ديال المؤسسات الخاصة، واحد العدد ديال المؤسسات لغاو هاذ الرسوم، عدد ديال المؤسسات أجلو هاذ الرسوم، عدد ديال المؤسسات خفضو من هاذ الرسوم، واليوم فهاذ المنبر كان دعوتي أيضا للمؤسسات الأخرى اللي بقى محجرة باش حتى هي تعامل مع هاذ الآباء، لأن هاذ الآباء كيعيشو واحد الظروف عصيبة واستثنائية، والله يكون في عونهم، (donc) خصنا، خصنا نلقاو ليهم حل، الحل ماشي هو هاذ النزوح اللي يمكن لو يكون من التعليم الخصوصي للتعليم العمومي، احنا ما عمرنا ما شدينا الباب ديال المدرسة العمومية في وجه المغاربة، أبدا، ولكن خصنا نكونو نهدرو بكل صراحة، هاذي أربع سنوات وحنا كنجودو المنظومة، هاذي أربع سنوات واحنا كنقلصو الأعداد ديال الأقسام، واليوم نسبة الأعداد ديال الأطفال في الأقسام اللي أكثر من 40 ما كتجاوزش 5%، سنة بعد سنة كيتم توظيف 15.000 أستاذ للتقليص، لأن الجودة كتبان من نسبة التأطير، ونجيو اليوم ونقولو 200.000 غادي تجي للتعليم العمومي؟ هاذي غادي نضربو في الجودة وفي هاذ المجهود كامل، ولكن غدا إلى كنا مجبرين للإستضافات، معلوم غادي نستضفوهم، لابد، هاذ المدرسة العمومية مدرسة الجميع، أؤكد عليها، ولكن عليها كنقول أنا كانت الدعوة ديالي للمؤسسات الخاصة باش يلقاو الحل، باش لابد يعتمدو هاذ التقليص أولا التأجيل ولا الإلغاء ديال هاذ الرسوم، هاذي واحد المسؤولية ديالنا كاملين، لهذا خصنا نقربو أوجه النظر، لهذا الأكاديميات والمديريات الإقليمية دارو واحد اللجان وساطة باش يدرسو هاذ الملفات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيح، مرة أخرى هاذ الملف، لكن اليوم كاين قانون الإطار خاصة المادة 14 من قانون الإطار كتلزمكوم السيد الوزير، بفرض يعني الوصاية على هاذ القطاع والتنظيم ديالو، لأنه كاينة اختلالات بالاعتراف ديال الجميع، وطلبنا منكم في مجموعة الكونفدرالية، هاذي أكثر من شهرين باش تفعلو، تخرجو المراسيم باش تخرجوها ما تخليوش الأسر تجاه هاذ الوضعية.

لكن، السيد الوزير، باش تقولو للمغاربة، لأبناء المغاربة في أحد التصريحات، اليوم يمكن يعني صلحتوها، أنه اليوم كاينة اتفاقية لكل مكونات ديال الشعب المغربي، يعني التعليم العمومي الجيد اللي كيضمن العدالة في المعرفة هو اللي يمكن يدعم التنمية ببلادنا، وبالتالي هذاك التصريح ديال إلى نزحو أبناء المغاربة من التعليم الخصوصي للتعليم العمومي ما عندناش إمكانيات، ما يمكنش البلاد اللي اعطات دروس في محاربة هاذ الجائحة ديال كورونا للعالم، غادي نوحلو احنا مع 14% ديال التعليم الخصوصي، خاصة وأنه غير في السنة الفارطة 50.000 واحد اللي غادر مؤسسة التعليم الخصوصي، وزعتم البشرى والفرح لأنه كاينة استعادة الثقة في المدرسة العمومية.

ثانيا، السيد الوزير، حينما تخاطبون الموظفين والأسر، اللي كتكون الموظفين باش تأدي للتعليم الخصوصي، هذا انحياز ما بقاش حتى الدور ديال الوساطة بيناتكم، رغم أنكم عندكم كل الإمكانيات باش تفكو المشكل باستغلال ديال القانون، لأنه كيعطيكم الحق في ذلك.

السيد الوزير،

اليوم الأسر وهاذوك الأطر التربوية اللي مع كامل الأسف، في الكثير من المدارس الخصوصية ما كياخذوش الحقوق ديالهم، لا بالنسبة للحد الأدنى للأجور ولا بالنسبة للتصريح ديالهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اليوم خص هاذ الفئة تعطها الحق يعني القيمة الحقيقية الاعتبارية نتاعها، لذلك ندعو أنه تفعلو هذاك المادة 14 من.. تخرجوه لحيز الوجود، لأنه إلى ما خرجناهش اليوم ما غاديشاي، ما غاديشاي..

ثانيا، لا نعرف هاذ الجشع، كاينة أرباب الأسر اللي اعطاو إشارات قوية من بداية الجائحة واعفاو الأسر بإرادة، ياك، واعفاو الأسر من كل

شهر، من شهر أربعة، وشهر خمسة بإرادة، ولكن كتقولو الناس صغار في المقاولات الصغرى ما عمر في بلادنا كان عندنا مشكل مع الصغار، فبلادنا عندنا مشكل مع الكبار، الكبار، اللوبي الكبير هو اللي ضاغط باش هاذوك ما يتفاهموش مع الأسر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا.

ونشكر كذلك السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وأعلن رفع جلسة الأسئلة الشفهية، لنمر مباشرة إلى الجلسة التشريعية.

وشكرا لمساهمتكم جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

محضر الجلسة رقم 296

التاريخ: الثلاثاء 15 ذو القعدة 1441هـ (7 يوليوز 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: خمسة وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على خمس (5) مشاريع قوانين:

1. مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها (المحال على المجلس من مجلس النواب)؛

2. مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛

3. مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية؛

4. مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية.

(المودعة بالأسبقية لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور)؛

5. مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي (المحال على المجلس من مجلس النواب).

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح جلسة تشريعية.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على خمس (5) مشاريع قوانين:

1. مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها (المحال على المجلس من مجلس النواب).

2. مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛

3. مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية؛

4. مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية.

(المودعة بالأسبقية لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور)

5. مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي (المحال على المجلس من مجلس النواب).

وقبل الشروع في دراسة ومناقشة هذه المشاريع قوانين، أود أن باسم المجلس أن أشكر، أود باسمكم أن أشكر السادة: رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية وكافة أعضائها، وكذلك رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية وكذلك كافة أعضائها، كما أشكر السيدين الوزيرين، وزير الداخلية والسيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة على المجهودات التي بذلوها في سبيل إغناء هذه المشاريع.

غادي نبداو الآن نستهل جدول أعمال الجلسة، بدراسة مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يشرفني أن أحضر اليوم أمامكم لتقديم مشروع القانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 والصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) والمتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

يهدف مشروع هذا القانون إلى نسخ أحكام المادة 6 من مرسوم بقانون 2.20.292 المذكور والمتعلقة بوقف جميع الآجال التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها في القوانين السارية أثناء إعلان حالة الطوارئ الصحية، باستثناء الآجال المتعلقة بالطعن بالاستئناف الخاصة بالأشخاص المتابعين في حالة اعتقال، وبمدد الوضع تحت الحراسة النظرية وبالاعتقال الاحتياطي، على أن يستأنف احتساب هاته الآجال ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفع حالة الطوارئ.

وسيتم تعويض هذه الأحكام الواردة في المادة السادسة بأحكام أخرى تخول للحكومة خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها وقف سريان مفعول الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، إذا تبين لها أن استمرار سريان مفعول هذه الآجال يحول دون ممارسة الأشخاص المعنيين به بحقوقهم أو الوفاء بالتزاماتهم خلال هذا الأجل، بسبب الإجراءات المتخذة من قبل السلطات المختصة للحد من تفشي الوباء.

كما تنص هذه المقتضيات الجديدة على الإحالة على نص تنظيمي لتحديد حالات وقف سريان مفعول الآجال المذكورة.

وللتذكير، جاء وضع هذه المادة السادسة في سياق بداية إعلان حالة الطوارئ الصحية في آواخر مارس الماضي لمراعاة ظروف الأشخاص خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلنة، ودرءا لكل ما من شأنه أن يحول دون وفائهم بالالتزامات الملقاة على عاتقهم وحماية لمصالحهم بسبب عدم تمكنهم من التنقل لممارسة حقوقهم، وكذا تنفيذ التزاماتهم اتجاه الدولة أو الإدارات بسبب الإجراءات المتخذة من لدن السلطات العمومية للحد من انتشار جائحة "كوفيد-19" وبالأخص منع التنقل وإجراءات الحجر الصحي.

غير أنه وأمام التمديد الاضطراري والمتكرر لمدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية، فإن الإبقاء على المادة السادسة السالفة الذكر في صيغتها الحالية كقاعدة عامة يطرح مجموعة من الإشكالات بعد تخفيف الحجر الصحي بمجموع تراب المملكة وفق الضوابط المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.20.406 الصادر بتاريخ 9 يونيو 2020، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على العودة الطبيعية للعمل بمختلف الأنشطة العمومية والاقتصادية وأن يمس بحقوق والتزامات الدولة والمواطنين على حد سواء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

استنادا للمادة الثالثة للمرسوم بقانون رقم 2.20.292 والصادر في 23 من مارس 2020 والمتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، والتي تجيز للحكومة بالرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، صلاحية اتخاذ جميع التدابير اللازمة الي تقتضيها حالة الطوارئ الصحية، تم إعداد مشروع هذا القانون الذي يرمي إلى نسخ أحكام المادة السادسة من المرسوم بقانون المذكور، وتعويضها بأحكام المادة الفريدة المضمنة بمشروع هذا القانون التي بموجبها سيستأنف سريان مفعول الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بمجرد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، كما سيتم بموجب أحكام هذه المادة استثناء الآجال التي تقرر الحكومة وقف سريان مفعولها إذا تبين لها أن استمرار سريانها يحول دون ممارسة الأشخاص المعنيين بها بحقوقهم أو الوفاء بالتزاماتهم بالنظر إلى ما تتخذه السلطات العمومية من إجراءات احترازية للحد من انتشار الوباء، لاسيما تلك المتعلقة بالحجر الصحي، وستحدد حالات وقف سريان مفعول الآجال المذكورة بموجب نص تنظيمي.

تلكم هي الغاية من إعداد مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأنه التقرير ديال هاذ المشروع وزع عليكم إلكترونيا وكذلك ورقيا، كما أنه تم التوزيع لجميع المشاريع اللي غادي ندرسو الآن، وزع عليكم.

فغادي ندخلو الآن، إلى بغيتو ندخلو لباب المناقشة.

إذن المداخلات ستوزع، غادي ياخذ عليكم المداخلات.

إذن غادي نمرو الآن للتصويت على المادة الفريدة لمشروع القانون، غادي غير نخبر المجلس، الإخوان اللي هنا داخل القاعة يصوتو برفع اليد.. واللي برا راه عندي هنا أعتقد مازال كيدخلو 15 واحد، ها هوما زادو 3، حتى 18 الذين يتابعون هذه الجلسة بواسطة المنصة (ZOOM)، وبالتالي هنا داخل القاعة برفع اليد.

الموافقون؟ الموافقون؟

الموافقون: بالإجماع (41)؛

إذن حتى الإخوان اللي خارج القاعة صوتو بالإجماع.

اعلن، اعلن الأرقام..

المستشار السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:

الأرقام: 41 السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ندوزو للمشروع برمته.

الموافقون: بالإجماع (41)؛

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها".**

إذن صادق بالإجماع.

الآن غادي ندوزو لمشاريع القوانين 37.18 و38.18 و60.18 وغادي نطلب من الحكومة باش يقدموهم دفعة واحدة إذا بغات.

تفضل السيد الوزير.

حينما يكون بالإجماع ما فيهش العدد، بإجماع الحاضرين.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر "مشروع قانون رقم 37.18 المتعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها" و"مشروع قانون رقم 38.18 المتعلق بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"، وكذا "مشروع قانون رقم 60.18 المتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية".

وقبل استعراض أهم مضامين مشاريع السالفة الذكر، أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بخالص الشكر والامتنان للسيدات والسادة أعضاء "لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية" الذين حرصوا على المساهمة الإيجابية والفعالة بتدخلاتهم الوجيهة واقتراحاتهم وملاحظاتهم البناءة في إثراء وإغناء النقاش حول النصوص المذكورة، سواء خلال الاجتماعات التي خصصتها اللجنة لتقديم ومناقشة مشاريع القوانين، أو خلال دراسة التعديلات والتصويت على مشاريع القوانين.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالرغبة الكبيرة التي تحذو كافة أعضاء اللجنة بخصوص العمل على إخراج هذه النصوص إلى حيز الوجود في أقرب الأجل في أفق وضع الإطار التشريعي الملائم للرفع من قيمة وجودة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مؤسسات الأعمال الاجتماعية لكل من رجال السلطة وموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، وكذا العاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية لفائدة منخرطيها وأزواجهم وأبنائهم، خاصة في ضوء ما أبانت عنه الظرفية الأخيرة التي مرت بها بلادنا من انخراط كبير وتعبئة نموذجية لرجال السلطة وباقي أطر الوزارة في الجهود التي بذلتها السلطات العمومية من أجل مواجهة جائحة كورونا.

ومما لا شك فيه أن المناخ الإيجابي المميز الذي ساد أشغال اللجنة وكذا الحرص الكبير الذي عبر عنه السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون جميعهم بخصوص التعجيل بإصدار هذه النصوص ما حذا لحصول التوافق حول مشاريع القوانين الثلاثة والإجماع حول مقتضياتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص "مشروع القانون رقم 37.18 المتعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها"، فقد تم إعداده وفق مقاربة تشاركية وتشاور مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين، ويتعين التأكيد على أن الانخراط في المؤسسة يعتبر وجوبا بالنسبة لجميع موظفي الجماعات الترابية وهيئاتها وكذا موظفي الجماعات الترابية المنخرطين حاليا بمؤسسة الحسن الثاني لرعاية الشؤون الاجتماعية لرجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، ويستفيد من خدماتها المنخرطون المشار إليهم أعلاه أزواجهم وأبنائهم وكذا أزواج وأبناء وأرامل المنخرطين المصرح بهم، كما يضمن حق الانخراط لفائدة متقاعدي الجماعات الترابية وهيئاتها وأزواجهم.

وتهدف المؤسسة أساسا لتقديم الخدمات الاجتماعية للمنخرطين وخاصة منها ما يتعلق بتشجيع مشاريع سكنية وإنجازها لفائدة منخرطي المؤسسة وإبرام الاتفاقيات مع المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة، لتمكين المنخرطين من التطبيب والعلاج والدواء والتأمين وأداء مناسك الحج ومتابعة التعليم العالي للأبناء والتخييم والاصطياف والإقامة السياحية، كما توفر المؤسسة التغطية الصحية والتأمين الصحي التكميلي وإحداث منشآت لتقديم خدمات اجتماعية أخرى، وإبرام اتفاقيات مع البنوك ومؤسسات التمويل لتمكين منخرطي المؤسسة من الاستفادة من القروض الاستهلاكية ومن الخدمات البنكية بشروط تفضيلية وتنظيم أنشطة ثقافية ورياضية وترفيهية لفائدة منخرطي المؤسسة وأزواجهم وأبنائهم.

وقد تم الحرص أثناء تشكيل هياكل المؤسسة على مراعاة مشاركة مختلف المكونات المتواجدة بقطاع الجماعات الترابية، ومنها على الخصوص ممثلين عن رؤساء مجالس الجماعات الترابية بكل مستوياتها، ممثلين عن المنخرطين وكذلك الموظفين الرسميين المنتخبين باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، بالإضافة إلى أعضاء يتم اقتراحهم من طرف النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع مع مراعاة مقاربة النوع.

وبخصوص الموارد المالية للمؤسسة، فإن مشروع القانون ينص على أنها ستكون من واجبات الانخراط والمساهمات المالية المرتبطة بالخدمات المقدمة من طرف المؤسسة ومساهمة الجماعات الترابية والإعانات أوالمساعدات والهبات والوصايا وكذا عائدات الودائع والسندات.

وفيما يخص الجانب المتعلق بالموارد البشرية، فيمكن للمؤسسة بناء على المقتضيات الواردة في المشروع أن تشغل مستخدمين وفق النظام الأساسي الخاص بها، كما يمكنها تشغيل أعوان وأطر بموجب

عقود أو إلحاق موظفين أو وضعهم رهن إشارتها.

ومن أجل ضمان الحكامة في تسيير المؤسسة، فقد نص مشروع القانون على وجوب خضوعها لمراقبة "المفتشية العامة للمالية" ولأحكام القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، ويمكن للمفتشية العامة للإدارة الترابية القيام بمهام لتدقيق العمليات المالية أو المحاسبية للمؤسسة وكذا افتحاص تدبيرها، كما تخضع حسابات المؤسسة لتدقيق سنوي يجرى إلزاميا تحت مسؤولية مكتب للخبرة، لتقييم نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة والتأكد من مدى تطابق البيانات السنوية لوضعيتها وممتلكاتها ونتائجها، ويرفع مكتب الخبرة تقرير التدقيق إلى مجلس التوجيه والتتبع داخل أجل لا يتعدى ستة (6) أشهر بعد اختتام السنة المالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المحترمون،

بالنسبة لـ "مشروع القانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"، فإنه يهدف إلى مراجعة وتحديث الإطار القانوني المنظم لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، والتي تم إحداثها بمقتضى المرسوم بقانون رقم 2.80.520 المؤرخ في 8 أكتوبر 1980، المصادق عليه بموجب القانون رقم 34.80 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 25 دجنبر 1980، ويحدد المشروع التسمية الجديدة التي ستحملها المؤسسة وهي "مؤسسة الحسن الثاني لرعاية الأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة والموظفين التابعين لوزارة الداخلية"، على اعتبار أن الانخراط في المؤسسة أصبح لا يقتصر على رجال السلطة فقط، بل أضحى مكفولا لجميع فئات الموظفين التابعين للوزارة بمختلف مستوياتهم في إطار مقاربة شاملة لإدماج كافة الموارد البشرية للوزارة، وبذلك فإن الفئات التي يمكنها أن تستفيد من خدمات هذه المؤسسة تتمثل في رجال السلطة وموظفي الوزارة الخاضعين للنظام الأساسي الخصوصي للمتصرفين بها والموظفين من أطر مماثلة وباقي الموظفين العاملين بالمصالح المركزية واللاممركزة للوزارة، والذين يتقاضون أجورهم من الميزانية العامة، فضلا عن تكريس حق الاستفادة من خدمات المؤسسة لفائدة المتقاعدين المنتمين للفئات السالفة الذكر وأزواجهم وأبنائهم، كما يحدد المشروع كيفية استفادة الموظفين الموجودين في وضعية الإلحاق أو رهن الإشارة وكذا المتعاقدين مع الوزارة من خدمات هذه المؤسسة.

من جهة أخرى، يتضمن المشروع مقتضيات تحدد الطبيعة القانونية للمؤسسة ومقرها وإمكانية إحداث فروع جهوية ومؤسسات فرعية أوهيئات تابعة لها يكون الغرض منها القيام بأنشطة لتحقيق أهداف المؤسسة وتطوير خدماتها.

وبخصوص المهام التي تتولى المؤسسة إنجازها، فتتمثل أساسا في توفير خدمات ومرافق اجتماعية وترفيهية ومراكز الاصطياف والتخييم وتنظيم أنشطة ذات طابع ثقافي وترفيهي لفائدة المنخرطين وأزواجهم وأبنائهم، وكذا تقديم خدمات في مجال التغطية الصحية والتأمين الصحي وتشجيع المشاريع السكنية أو العمل على إنجازها لفائدة المنخرطين، فضلا عن إمكانية الاستفادة بشروط تفضيلية من الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية والخاصة عبر الشراكة.

وفيما يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسة وحكامتها، يحدث المشروع لهذه الغاية ثلاثة (3) أجهزة تتمثل في كل من "مجلس التوجيه والتتبع" الذي يعتبر أعلى جهاز تنظيمي للمؤسسة، يتولى التقرير في القضايا الاستراتيجية واتخاذ القرارات بشأن تنمية الأعمال الاجتماعية، و"رئيس المؤسسة" الذي يتم تعيينه وفق التشريع الجاري به العمل، علاوة على "مدير المؤسسة" الذي يعينه وزير الداخلية لمساعدة الرئيس في الاضطلاع بمهامه.

وبهدف ضمان حسن تدبير المؤسسة، فإن مشروع القانون يخضعها لمراقبة "المفتشية العامة للمالية" ولأحكام القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، كما يمكن للمفتشية العامة للإدارة الترابية القيام بمهام لتدقيق العمليات المالية أو المحاسبية للمؤسسة، وكذا لافتحاص تدبيرها.

وفضلا عن ذلك، فإن حسابات المؤسسة تخضع لتدقيق سنوي يجرى وجوبا تحت مسؤولية مكتب للخبرة لتقييم نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة، والتأكد من مدى تطابق البيانات السنوية لوضعيتها وممتلكاتها ونتائجها، حيث يتولى مكتب التدقيق تقديم تقرير في الموضوع إلى "مجلس التوجيه والتتبع" داخل أجل لا يتعدى ستة (6) أشهر بعد اختتام السنة المالية.

وبالموازاة مع مشروع القانون المتعلق بإحداث "مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها" الذي ينص على انخراط كافة موظفي الجماعات الترابية فيها، وحرصا على ضمان حقوق أطر الجماعات الترابية المنخرطين حاليا في "مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة"، فإن مشروع القانون المعروض عليكم ينص على أنه سيتم بموجب قرار لوزير الداخلية تحديد آجال وشروط وكيفيات نقل انخراط الموظفين المعنيين إلى "مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها".

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص "مشروع القانون رقم 60.18 المتعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية والمصالح الخارجية التابعة لها"، فإنه يؤسس لعمل اجتماعي حقيقي

يكفل الرعاية اللازمة لهذه الفئة من موظفين سواء المزاولين منهم والمحالين على التقاعد الذين أصبحوا منذ سبتمبر 2016، خاضعين لقواعد الانضباط العسكري، طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم 2.16.814 بتاريخ 28 ذي الحجة 1437 (30 شتنبر 2016)، المصادق عليه بالقانون رقم 20.17.

ويندرج هذا المشروع في إطار تعزيز مسار الإصلاح الذي عرفته المديرية العامة للوقاية المدنية ودعم منظومة الحكامة بها، حيث أن تبني خيار المؤسسة جاء انطلاقا من معاينة التجارب الناجحة في مجال العمل الاجتماعي على مستوى مجموعة من القطاعات، وهو ما سيسمح بخلق آفاق جديدة لتطوير الخدمات الاجتماعية، مع الحرص على الحفاظ على تلك التي كانت تقدمها "جمعية الأعمال الاجتماعية لرجال المطافئ"، والتي لعبت دورا مهما في تلبية هذه الخدمات في السنوات الماضية، غير أنها لم تعد ترقى إلى انتظارات وتطلعات معظم الموظفين، نظرا لمحدودية إمكانياتها ومجال عملها.

وفي إطار تفعيل هذا المشروع، ستسهر المديرية العامة للوقاية المدنية على تنمية ودعم الخدمات الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الوقاية المدنية والأطباء العاملين بها، سواء على الصعيد المركزي أو المصالح اللاممركزة التابعة لها.

وبمقتضى مشروع هذا النص ستحرص هذه المؤسسة على العمل على إحداث وتطوير المنشآت الاجتماعية لفائدة المستفيدين وأزواجهم وأبنائهم، من خلال الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي والصحي والثقافي والترفيهي.

إن المشروع المعروض على أنظار مجلسكم الموقر تم الاستئناس في صياغته بالقوانين المعتمدة لدى مختلف المؤسسات الاجتماعية الخاصة بالهيئات والوزارات التي تتبنى هذا الأسلوب.

وفي هذا الصدد، وضمانا للفعالية والنجاعة اللازمتين، وتحقيق الأهداف المسطرة لهذه المؤسسة، سيتولى تسييرها مدير وكاتب عام وأمين للمال يعينون من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، في إطار لجنة مديرية تتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه والمراقبة، بالإضافة إلى لجان جهوية للتتبع، يعهد إليها بتتبع مراقبة تنفيذ أنشطة المؤسسة على مستوى نفوذها الترابي.

وفي مقابل ذلك، ينص مشروع هذا القانون على خضوع هذه المؤسسة لمراقبة المفتشية العامة للمالية، وكذا لأحكام القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، كما ستخضع حساباتها لتدقيق سنوي يجرى لزوما تحت مسؤولية خبراء محاسبيين من أجل تقييم نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة.

كما ينص هذا المشروع على مقتضيات خاصة تقوم بإحلال المؤسسة محل "جمعية الأعمال الاجتماعية لرجال المطافئ" في حقوقها والتزاماتها المتعلقة على الخصوص بصفقات الأشغال والتوريدات والخدمات وجميع العقود والاتفاقيات المبرمة من لدن الجمعية المذكورة.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن الغاية من وراء إحداث هذه المؤسسة تكمن في تحفيز الرأسمال البشري لهذا القطاع الحيوي، فضلا عن تكريس روح الانتماء وتقوية العلاقات المهنية ومد جسور التواصل بين مختلف الفئات العاملة به، والتي تضطلع بمهام جسيمة، تتمثل أساسا في حماية الأشخاص من الأخطار والحفاظ على الممتلكات وإغاثة المنكوبين في حالة وقوع حوادث أو كوارث.

تلكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم مضامين مشروع القانون المعروض على أنظار مجلسكم الموقر.

وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار المناقشة فهاذ 3 ديال المشاريع، إذن غادي نشوف إذا ما كان حتى شي واحد يرغب باش يتدخل.. إلى ما كاين حتى شي واحد..

الآن المداخلات يتعطاو، غادي ندمجوها فالتقارير كالعادة، وننتقلو للتصويت على مواد "مشروع قانون رقم8 137. يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها".

في البداية، غادي نصوتو غير على عنوان مشروع القانون، لأن مشروع القانون كان جاب كلمة "أعوان"، فاللجنة قررت وصوتت باش تزول كلمة "أعوان".

إذن غادي نعرض عنوان مشروع القانون كما عدلته اللجنة للتصويت (بحذف كلمة "أعوان"):

الموافقون: إجماع.

شكرا.

غادي ندوزو للمادة الأولى كما عدلتها اللجنة.

المادة الأولى: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22: كما أضافتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن مشروع القانون برمته:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها"**.

الآن غادي ننتقلو إلى "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية".

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32: كما أضافتها اللجنة، غادي نعرضها للتصويت

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"**.

الآن غادي ننتقلو إلى "مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية".

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28: كما أضافتها اللجنة، غادي نعرضها للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

إذن **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية"**.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة إلى "مشروع القانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي".

الكلمة لكم السيد الوزير.

<u>السيد عزيز الرباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف أن أتقدم أمامكم بعرض موجز حول هذا القانون المهم، وبالمناسبة أتقدم بالشكر إلى الأخوات والإخوة أعضاء مجلس المستشارين وخاصة أعضاء اللجنة على التفاعل الإيجابي، من الطرفين

طبعا، لأنه كانت هناك مقترحات جيدة ومهمة كان فيها تفاعل إيجابي.

طبعا تعتبر منظومة دراسة التأثير على البيئة من أهم مكتسبات تدبير الشأن البيئي التي حققتها بلادنا في مجال البيئة والتنمية المستدامة، والتي مكنت من تفعيل مبدأ الوقاية كأحد مبادئ القانون البيئي الدولي، وذلك بإخضاع بعض المشاريع التنموية لتقييم آثارها المحتملة على البيئة قبل الشروع في إنجازها.

طبعا كيعرفو السيدات والسادة المستشارين بأن كان عندنا واحد القانون 12.03 اللي كيتكلم على التقييم البيئي، هذا القانون كان فقط يقتصر على المشاريع ولا يتحدث عن المخططات والاستراتيجيات، طبعا ملي كيجي واحد القطاع وزاري وكيجيب واحد المخطط حول الصناعة أو المعادن والطاقة أو الفلاحة، ليس هناك أي إشارة بالقانون يمكن يديروها ولكن ليس إلزاما بالقانون يكون واحد (chapitre)، واحد المحور فيه هاذ المخطط أو هاذ البرنامج اللي كيتكلم على كيفية مقاربة القضية البيئية فهاذ المخطط، ما كانش بحكم هاذ القانون اللي كان عندنا 12.03 ما كانش كيتكلم على هاذ الشي، إذن هذا الأمر الأول.

فهاذ القانون اللي عرضنا، جميع الاستراتيجيات المستقبلية كيفما كانت هاذ الاستراتيجية لابد تقول لينا كيفاش غادي تعامل مع البيئة، ماشي فالتفاصيل، لأن دائما فالإستراتيجيات ما كتدخلش فالتفاصيل التقنية والمالية، هي استراتيجية، ولكن بغينا نديرو استراتيجية فالمعادن، لابد يكون عندنا واحد (le chapitre) كيف غيدير مع الماء، مع الفرشة المائية، كيف غيدير مع الواحات اللي قريب ليها، كيف غيدير مع الغابات اللي تتكون قريبة، كيعطينا التوجهات العامة، يعني دائما فالمخططات.

فإذن فهاذ القانون أصبح إلزاما على من يقدم أي مخطط وأي برنامج، أي استراتيجية أن يشير إلى هذا الموضوع.

الأمر الثاني وهو أنه فالقانون السابق كان عندنا المشاريع كتساوى، في القانون 12.03، بمعنى سواء كان مشروع ديال مليار ديال الدرهم ولا مشروع ديال مليون ديال الدرهم كان بحال بحال خصو يدير دراسة التأثير على البيئة، كان مشروع اللي بين كيأثر بشكل كبير أو كمشروع اللي يمكن ما يأثرشاي كان حتى هو خصو يدير الدراسة التأثير على البيئة ويمشي لمكتب دراسات ويقدمها لواحد اللجنة وتجتمع اللجنة على المستوى الجهوي ويمكن ترتفع للمستوى الوطني، بهذا القانون تيسيرا للاستثمار، وعدلا، احنا غنفرقو بين المشاريع، المشاريع الكبيرة خصها تدير الدراسات على البيئة، ضروري، بغيتي تدير واحد المحطة ديال الكهرباء، بغيتي تدير واحد (barrage) كبير، بغيتي تدير واحد الطريق السيارة اللي هي كبيرة، بغيتي تدير واحد السكة حديدية، لابد تدير دراسة بقواعدها كيديرها مكتب دراسات، لكن المشاريع اللي هي تأثيرها ماشي كثير أو أنها صغيرة، نكتفي بالبطاقة ديال البيئة كيعطيوها مكاتب الدراسات.

طبعا، هذا القانون حدد لينا معنى مكاتب الدراسات البيئية، أن تكون معتمدة، ماشي مكتب دراسات كاين غير ف (cartable)، مكتب الدراسات فقط اخذا العنوان والسلام، لابد أن يكون طرقة الاعتماد ديال هاذ مكاتب الدراسات ديال البيئة اللي هي كتعطي البطاقة البيئية.

ثم، لما تدار القانون 12.03 كيتكلم على.. دابا الآن دزنا للاستراتيجيات، تكلمنا على الفرق بين الكبار والصغار، وقع واحد القضية هو أنه القانون 12.03 كيتكلم على مشاريع جديدة، مشاريع جديدة خصها تدير الدراسات على البيئة، في حين فالبلاد ديالنا كاين عشرات الآلاف ديال المشاريع قائمة وتأثيرها على البيئة كاين، فكيفاش غادي نتعاملو معها؟ واش غنفرضو عليها تدير دراسات التأثير على البيئة من جديد؟

قررنا نديرو ما يسمى بالافتحاص البيئي، فقط تيديرو لينا الافتحاص البيئي كل مدة، مثلا جينا ولقينا محطة ديال الكهرباء كتستعمل الفحم ولا معدن تدار هاذي شحال، فمكيخضعش للقانون 12.03 ماشي (rétroactif)، ماشي بأثر رجعي، فدرنا فهاذ القانون أنه يجيب لينا دراسة ديال الافتحاص البيئي إلزامي، والقانون كيحدد أنه إلزامي الافتحاص البيئي، واش كيأثر على البيئة ولا مكيأثرش على البيئة، ولما كيدير الافتحاص ماشي كنغلقو، كنقولو كيدير فيه التزام شنو هي الإجراءات اللي كيديرها باش يقلل من التأثير على البيئة.

تقريبا هاذي أهم الأمور اللي جاب بيها هاذ القانون، فإذن المشاريع والمخططات، التفريق بين المشاريع الكبرى والمشاريع الصغرى، مكاتب دراسات معتمدة، المشاريع اللي هي قائمة لابد أن يكون فيها افتحاص بيئي، وهكذا كنكونو كملنا هاذ الإطار القانوني المرتبط بالتقييم البيئي، طبعا والعقوبات زدنا فيها، فهمتي؟ زدنا فيها لأنه ما يمكنش واحد اللي كيخرب الفرشة المائية فالأخر كتقول ليه 5000 درهم، طيب مستعد يعطيها ليك كل شهر ويبقى مستمر كيخدم، فقلنا لابد الأمور اللي تتأثر على البيئة بشكل كبير جدا وإلى ما خلاش الأجهزة تقوم بالأدوار ديالها، فالعقوبات رفعنا منها من الناحية المالية، بل أكثر من ذلك مكاتب الدراسات اللي المرة الأولى دار الغلط والثاني دار الغلط، الثالثة يمحى من اللائحة ديال مكاتب الدراسات، لأن هاذ الشي كنعانيو منه جميعا، كتكون مكاتب دراسات كتدير (copier/coller) وكتجيب لينا دراسات، فاحنا درنا حتى فالقانون، وهذا التعديلات اللي جات عندكم من اللجنة طبعا ما كانتش فالنسخة اللي جات من مجلس النواب، ولكن أضفناها فاللجنة، طبعا أضفنا تعديلات محترمة وهي كثيرة واللي هي مهمة، فمعنى مكتب الدراسات اللي ما كيديرش الدراسات بقواعدها وكيكذب علينا المرة الأولى والثانية فكنعطيو العقوبة المرة الأولى والثانية وفي المرة الثالثة يلغى من لائحة ديال مكاتب الدراسات.

شكرا على متابعتكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن باب المناقشة مفتوح إذا كان شي واحد كيرغب لتناول الكلمة، له ذلك.

أنا كنـدير المسطرة السيد الرئيس.

إذن غادي ندوزو مباشرة للتصويت على مواد مشروع القانون.

المادة الأولى:

الموافقون بالإجماع.

المادة 2: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29: كما عدلتها اللجنة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30: كما وافقت عليها اللجنة

غير هنا، الله يرضي عليكم، هاذ الشي لابد خصو يتسجل.

لقد توصلت رئاسة المجلس من السيد الوزير بطلب تصحيح خطأ مادي، ليس إلا، هو سقوط سهوا عبارة "الفقرة الأولى" خص تزاد.

غادي نعرض المادة 30 (كما وافقت عليها اللجنة) للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

عنوان الباب الثامن من مشروع القانون:

المشروع كان يحمل "أحكام مختلفة"، ففي اللجنة أضافت للعنوان "**أحكام انتقالية ومختلفة**"، غادي نعرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31: كما أضافتها اللجنة، كنعرضها كذلك للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32: بعد إعادة ترتيبها (المادة 31 في النص الأصلي)، كنعرضها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33: بعد إعادة ترتيبها (المادة 32 في النص الأصلي)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي"**.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

وشكرا أخواتي إخواني المستشارين.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I) مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة:

1. مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

يتضح من خلال دراستنا لهذا المشروع قانون أن وضع هذه المادة السادسة جاء في سياق بداية إعلان حالة الطوارئ الصحية مراعاة لظروف الأشخاص خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلنة، ودرءا لكل ما من شأنه أن يحول دون وفائهم بالالتزامات الملقاة على عاتقهم وحماية لمصالحهم، بسبب عدم تمكنهم من التنقل لممارسة حقوقهم وكذا تنفيذ التزاماتهم اتجاه الدولة أو الإدارات، لسبب الإجراءات المتخذة من لدن السلطات العمومية للحد من انتشار جائحة كوفيد 19، وبالأخص منع التنقل وإجراءات الحجر الصحي.

في هذا الإطار يأتي تعويض هذه الأحكام الواردة في المادة السادسة بأحكام أخرى تخول للحكومة خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها، وقف سريان مفعول الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، إذا تبين لها أن استمرار سريان مفعول هذه الآجال يحول دون ممارسة الأشخاص المعنيين به بحقوقهم أو الوفاء بالتزاماتهم خلال هذا الأجل بسبب الإجراءات المتخذة من قبل السلطات المختصة للحد من تفشي الوباء.

السيد الرئيس المحترم،

يهدف هذا النص التشريعي إلى نسخ أحكام المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المذكور والمتعلقة بوقف جميع الآجال التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها في القوانين السارية أثناء إعلان حالة الطوارئ الصحية (باستثناء الآجال المتعلقة بالطعن بالاستئناف الخاصة بالأشخاص المتابعين في حالة اعتقال، وبمدد الوضع تحت الحراسة النظرية وبالاعتقال الاحتياطي)، على أن يستأنف احتساب هاته الآجال ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفع حالة الطوارئ.

إن من شأن الإبقاء على المادة السادسة السالفة الذكر في صيغتها الحالية كقاعدة عامة، يطرح مجموعة من الإشكالات بعد تخفيف الحجر الصحي بمجموع تراب المملكة وفق الضوابط المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.20.406 الصادر بتاريخ 9 يونيو 2020، وهو ما سينعكس سلبا على العودة الطبيعية للعمل بمختلف الأنشطة العمومية والاقتصادية، وأن يمس بحقوق والتزامات الدولة والمواطنين على حد سواء.

لهذه الاعتبارات نصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

2. مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية؛

- مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛

- مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية.

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على كل من مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، ومشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها ومشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية.

وهي ذات المناسبة لأعبرلكم عن موقفنا في حزب الأصالة والمعاصرة بشأن مشاريع القوانين المعروضة على أنظارنا اليوم، ولأنوه بالأجواء التي طبعت أشغال اللجنة والتي مكنتنا من المضي قدما نحو إخراج هذه المشاريع إلى حيز الوجود.

السيد الرئيس المحترم،

حسنا فعلت الوزارة بعرض مشاريع القوانين السالفة الذكر على أنظارنا اليوم، إذ لطالما نادينا في فريق الأصالة والمعاصرة بضرورة العناية بأوضاع عدد من القطاعات من بينها القطاع الذي نتدارسه اليوم بكل فئاته والذي يستحق في نظرنا المزيد من الاهتمام بالنظر إلى المجهودات القيمة التي يبذلونها في خدمة الوطن والمواطنين.

فيما يتعلق ب "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"، نؤكد أن هذا المشروع يهدف إلى مراجعة وتحديث الإطار القانوني المنظم لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، الذي تم إقراره بداية الثمانينات، وذلك من أجل الرفع من مستوى فعالية ونجاعة المؤسسة في الارتقاء بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها لفائدة منخرطيها. كما يتوخى مشروع هذا القانون ملاءمة الإطار القانوني السالف الذكر مع المستجدات القانونية التي عرفتها بلادنا ومسايرة التطور الذي يشهده مرفق الأعمال الاجتماعية، فضلا عن مواكبة الحياة المهنية والعائلية لأطر الإدارة الترابية.

حيث بمقتضى هذا المشروع، أصبحت المؤسسة مفتوحة في وجه كافة الموظفين العاملين بوزارة الداخلية بمختلف فئاتهم وأصنافهم ودرجاتهم، عوض الاقتصار على رجال السلطة، ولذلك تم تحديد تسمية جديدة لها وهي "مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة والموظفين التابعين لوزارة الداخلية".

كما ينص مشروع القانون على جملة من المقتضيات تتمثل في اعتماد مبدأ الانخراط الإلزامي لموظفي وزارة الداخلية المزاولين مهامهم، مع فتح باب الانخراط أمام الموظفين الموضوعين رهن إشارتها أو الملحقين لديها أو المتعاقدين معها، وكذا استمرار المنخرطين المحالين على التقاعد وأزواجهم وأبنائهم في الاستفادة من خدمات المؤسسة؛ وتوسيع مجال الخدمات التي تقدمها المؤسسة لمواكبة المنخرطين في حياتهم المهنية والعائلية، لتشمل التغطية الصحية، والتأمين الصحي، وتشجيع السكن، والترفيه والاصطياف وكذا التواصل والشراكة.

ومن مقتضيات مشروع القانون كذلك إحداث فروع للمؤسسة على صعيد جهات المملكة بهدف تقريب إدارة المؤسسة من المنخرطين، ويحدد النظام الداخلي للمؤسسة كيفيات إحداث هذه الفروع وتنظيمها وتسييرها، وكذا إحداث لجنة جهوية للتتبع على صعيد كل جهة يحدد تأليفها وكيفيات سيرها ومهامها في النظام الداخلي؛ وإمكانية تعزيز قدرات المؤسسة بموارد بشرية عن طريق الإلحاق أو الوضع رهن الإشارة، فضلا عن تخويلها إمكانية توظيف مستخدمين وإبرام اتفاقيات مع الخبراء للقيام بمهام محددة وكذا اللجوء إلى التعاقد مع أطر مختصة أو أعوان كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

كما ستخضع المؤسسة بمقتضى مشروع هذا القانون لمراقبة المفتشية العامة للمالية ولأحكام القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، كما يمكن للمفتشية العامة للإدارة الترابية القيام بمهام لتدقيق العمليات المالية أو المحاسبية للمؤسسة وكذا لافتحاص تدبيرها؛ مع إخضاع المؤسسة لافتحاص سنوي لحساباتها من طرف مكتب للخبرة وتقديم تقرير في شأن ذلك لمجلس التوجيه والتتبع.

وأخذا بعين الاعتبار إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، والتي ينخرط فيها لزوما موظفو وأعوان الجماعات الترابية، نص مشروع القانون على أنه سيتم بموجب قرار لوزير الداخلية تحديد أجل وشروط وكيفيات نقل انخراط موظفي الجماعات الترابية المنخرطين، في تاريخ صدور هذا القانون، في مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، إلى مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاته.

السيد الرئيس المحترم،

نود في هذا الصدد أن نشيد وننوه بالعمل الجبار والدؤوب الذي بذله رجال السلطة بمختلف درجاتهم بمناسبة حالة الطوارئ والحجر الصحي الذي اعتمدته بلادنا في إطار التدابير الاستثنائية لمواجهة فيروس كوفيد 19 وكيف تجند كل المنتسبين لهذا القطاع بوطنية

وروح عالية لاحتواء هذه الجائحة.

إن تبني الوزارة للمقاربة التشاركية أثناء جل مراحل إعداد مشاريع القوانين قيد الدراسة وعلى الخصوص مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، ساهم بشكل كبير في سن منتوج تشريعي سيشكل لا محالة خطوة على درجة كبيرة من الأهمية للاستجابة لمختلف انتظارات المنتسبين لهذا القطاع، سواء رجال السلطة أو موظفو وأعوان الجماعات الترابية وهيئاتها ومتقاعدو الجماعات الترابية وهيئاتها أو موظفو الوقاية المدنية، سواء ما يتعلق بمشاريع السكن أو عروض الاصطياف ومنح الدراسة للمتفوقين من أبناء الموظفين وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي ستشكل مدخلا لتحسين ظروف عيش كل المنتسبين لهذا القطاع.

لطالما كنا واعون بحاجة قطاع الجماعات الترابية إلى مؤسسة للأعمال الاجتماعية من هذا القبيل تعنى بالشأن الاجتماعي للموظف الجماعي، والتي ستساهم لا محالة في تحسين وتجويد الوضع الاجتماعي للموظف الجماعي على مختلف المستويات سواء ما يتعلق ببرامج السكن، من خلال منح التسهيلات الضرورية بشروط تفضيلية، أو ما يرتبط بالتطبيب والاستشفاء والتغطية الصحية والتأمين عن المرض أو على مستوى القروض من أجل السكن من خلال إبرام اتفاقيات بين المؤسسة والبنوك وكذا مع مؤسسات التمويل، ودعم الأبناء على مستوى تشجيع تمدرسهم، كما ستعنى بتوفير التنقل للمؤمن وأبنائه وزوجته، ناهيك عن الاستفادة من دعم خاص بالحج، ودعم تمدرس الأبناء بالخارج، وكذا مجموعة من القضايا المتعلقة بالترفيه والرياضة، وكل ما له علاقة بالشأن الاجتماعي على غرار باقي مؤسسات الأعمال الاجتماعية بقطاعات مماثلة.

كما سينخرط في هذه المؤسسة وجوبا جميع موظفي الجماعات الترابية وأزواجهم وكذا موظفو الجماعات الترابية المنخرطون حاليا بمؤسسة الحسن الثاني لرعاية الشؤون الاجتماعية لرجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية. كما سيستفيد من خدمات المؤسسة أزواج وأبناء وأرامل المنخرطين المصرح بهم.

ونأمل في هذا الصدد أن يتم مراعاة مشاركة مختلف المكونات المتواجدة بقطاع الجماعات ومنها على الخصوص ممثلين عن رؤساء الجماعات الترابية وممثلين عن المنخرطين وعن الموظفين الرسميين المنتخبين باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء بالإضافة إلى ممثلين عن النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع.

إننا وبقدر تنويهنا بهذه المبادرات التشريعية التي تأتي بقدر ما ندعو الحكومة ومن خلالها وزارة الداخلية إلى إيلاء المزيد من العناية للمنتسبين لهذا القطاع، ونخص بالذكر فئات المتصرفين ونستغل هذه المناسبة لنذكركم، السيد الوزير المحترم، بالحيف الذي يطال فئات المتصرفين مقارنة بنظرائهم في قطاعات مماثلة وكل أشكال النضالات التي خاضتها هذه الفئة ونأمل أن تنكب الوزارة على العناية بأوضاعهم المادية والاجتماعية.

أيضا نأمل أن يساهم "مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية" في تجويد الخدمات الاجتماعية لفائدة كل العاملين بالقطاع والذي يستحق منا كل العناية والتقدير بالنظر للمجهودات والخدمات التي يضطلع بها كل المنتسبين لهذا القطاع.

السيد الوزير المحترم،

لكل الاعتبارات السالفة الذكر نجدد تنويهنا بهذه المبادرات التشريعية الهادفة ونؤكد تصويتنا في فريق الأصالة والمعاصرة بالإيجاب على كل من "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية" و"مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها"، و"مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية".

3. مشروع القانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة "مشروع القانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي"، واسمحوا لي بداية أن أجدد التأكيد على أهمية البعد البيئي الذي أصبح يلقي بثقله على القضايا الراهنة في عالم اليوم المليء بالأحداث والمتغيرات، مما جعل الموضوع البيئي في صدارة انشغالات المجتمع الدولي، بالنظر للمخاطر المترتبة عن استمرار تدهور الوضع البيئي وارتفاع تكلفته.

وطبيعي جدا، أن تجعل المملكة المغربية التحدي البيئي ضمن أولوياتها، استنادا إلى تقرير رسمي فالتكلفة السنوية لتدهور البيئة تصل إلى حوالي 13 مليار درهم، أما تكلفة استصلاح البيئة فتمثل أزيد من 1.5% من الناتج الداخلي الخام، هذا خارج الأرقام المرتبطة بالخدمات الطبية لعلاج الأمراض الناتجة عن التلوث المائي والهوائي والغذائي والوفيات المبكرة التي تنتج عنها.

ففي ظل هذا الوضع، لابد من التأكيد أن بلادنا قطعت أشواطا مهمة على مستوى التدابير التشريعية الخاصة بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، وقد برزت الإشارة الصريحة والواضحة إلى سعي بلادنا نحو المحافظة على البيئة وتحقيق تنمية مستدامة من خلال ما جاء في فصول عديدة من دستور 2011، حيث أكد في الفصل 31 على

أنه "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في: "... الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة".

وتنص الفقرة الثالثة من الفصل 35 على أنه "تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر كما تعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية وعلى حقوق الأجيال القادمة"

إلى جانب ذلك، ما فتئ جلالة الملك محمد السادس في العديد من الخطب، يؤكد على أهمية المحافظة على البيئة، ففي خطابه بمناسبة عيد العرش لسنة 2009 عبر صاحب الجلالة عن مدى انشغال جلالته بموضوع البيئة موكدا على ما يلي: "وإن المغرب، وهو يواجه، كسائر البلدان النامية تحديات تنموية حاسمة وذات أسبقية، فإنه يستحضر ضرورة الحفاظ على المتطلبات البيئية... ولمواجهة هذه التحديات يجب انتهاج سياسة المشاورة مع ضرورة انخراط الشعب المغربي قاطبة.."، انتهى كلام جلالة الملك.

إن خطاب جلالته يعتبر حجر الأساس الذي أسس لوضع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والذي يهدف بالأساس إلى خلق دينامية جديدة وإعادة التأكيد على أن المحافظة على البيئة ينبغي أن تشكل الانشغال الدائم لعموم المغاربة في مسلسل التنمية المستدامة للمملكة، وتحديد المسؤوليات الفردية والجماعية لعموم المغاربة من أجل تعبئتهم كل حسب النشاط الذي يزاوله.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بمشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته والتصويت عليه اليوم فإنه يهدف إلى مراجعة القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة وذلك تطبيقا للقانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.

ومن أهم المستجدات التي جاء بها هذا المشروع قانون، إخضاع السياسات العمومية والبرامج والمخططات وتصاميم التنمية القطاعية أو الجهوية للتقييم الاستراتيجي البيئي وتحيين وتتميم لائحة المشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة بنص تنظيمي وكذا تبسيط دراسة التأثير على البيئة بالنسبة للمشاريع الصغرى التي لها تأثيرات ضعيفة على البيئة وذلك بإلزام أصحابها بتقديم إدلاء مبسط للتأثير على البيئة عوض إخضاعها لدراسة التأثير على البيئة.

أما بالنسبة للوحدات الصناعية والأنشطة الموجودة قبل صدور هذا القانون والتي لم تكن موضوع أي تقييم بيئي، فستخضع للإفتحاص البيئي وذلك بغرض مواكبتها لاحترام القوانين البيئية الجاري بها العمل، كما سيتم تعزيز مراقبة المشاريع الخاضعة للتقييم البيئي والرفع من العقوبات المطبقة على مخالفات هذا القانون.

كما ستتم ملاءمة مقتضيات مشروع هذا القانون مع الإطار القانوني الجديد المتعلق بالمراكز الجهوية للاستثمار لتحديد الاختصاصات التي ستبقى على المستوى المركزي وتلك التي سيتم نقلها للجان الجهوية الموحدة للاستثمار على المستوى الجهوي، وذلك تنزيلا لورش الجهوية المتقدمة.

السيد الرئيس المحترم،

من خلال دراسة وتمحيص المقتضيات التي جاء بها هذا المشروع، تكونت لدينا القناعة في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية هذا المشروع وبالإضافة النوعية التي سيأتي بها من أجل مراجعة القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة وتجاوز الإكراهات التي عرفها تنزيله، إلا أننا نؤكد مقابل ذلك على ضرورة تجاوز الثغرات التي لا زالت تعتري التدبير الحكومي لهذا القطاع الحيوي، خاصة في مجال التحسيس بأهمية المحافظة على البيئة وضمان انخراط الجميع في مجهودات حماية النظم البيئية، فعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذا الإطار، إلا أن النتائج المترتبة عنها تبقى دون الانتظارات في ظل المراهنة على انخراط كافة أطياف الشعب المغربي للمساهمة الفاعلة في المحافظة على البيئة باعتبار الإنسان المصدر الأول للتلوث.

كما أن التركيز على تضافر جهود الجميع والتحلي بروح تضامنية، والعمل يدا واحدة من أجل بيئة سليمة ينعم بها الجميع، هو ما سيجعل من عملية تنزيل مفاهيم من حجم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة سلسة وحتمية، الحكومة مطالبة أيضا بإجبار أصحاب المقاولات الخاصة بالتحلي بروح المسؤولية اتجاه ثروات أجيال الغد وذلك عن طريق احترام معايير المسؤولية الأخلاقية والبيئية لشركاتهم.

في هذا الصدد، نذكر بما أوصى به تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي منذ 2012 خاصة في مجال تعزيز آليات التمويل العمومي- الخاص عبر صيغ تفضيلية لتخضير مختلف القطاعات الاقتصادية، خصوصاً بالنسبة إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة، كما اقترح المجلس إدماج تقييم الأخطار البيئية والاجتماعية في شروط منح القروض من المصارف بما يمكن من فرض القوانين والالتزامات البيئية والاجتماعية في المراحل الأولى لكل الاستثمارات.

السيد الرئيس المحترم،

بالرغم من الملاحظات التي أبداها فريقنا واستحضارا لأهمية المستجدات التي جاء بها هذا المشروع، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا السيد الرئيس.

II. مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1. مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسرني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

بداية، لابد من الاعتزاز والافتخار بالحنكة المولوية السامية والإشادة بنظرة جلالته أعزه الله الاستباقية، الثاقبة التي جنبت بلادنا، حدوث عدد كبير من المصابين تحت شعار" الإنسان قبل الاقتصاد".

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إنه من باب اختيارنا أن نكون معارضة وطنية تعادلية، ننوه ونشيد بالدور الذي اضطلعت به الحكومة في تدبير هذه المحنة، مع كل ما سجلناه من نقائص عرفها هذا التدبير، اجتماعيا واقتصاديا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

بهذه المناسبة، لا تفوتنا الفرصة لكي نثمن الانضباط والالتزام الذي أبان عنه المجتمع المغربي بكل شرائحه وأصنافه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إنه من باب الموضوعية وبعيدا عن السياسوية، نسجل العودة القوية لظهور بؤر في مناطق متعددة من البلاد (لالة ميمونة – آسفي)، حيث نجد أن القاسم المشترك بينهما في هذا التصاعد الوبائي، هو الجشع، والسعي لتحقيق الربح السريع لدى بعض أصحاب الشركات الذين لا يولون أي اعتبار لصحة المواطنين، همهم هو تحقيق المكاسب المالية ليس إلا، الأمر الذي يستدعي تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحميل من ثبت تقصيره وتهاونه في عدم توفير السلامة والوقاية للمستخدمين والمستخدمات تبعات ذلك.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إن وتيرة انتشار الوباء، تعرف ارتفاعا مهولا لعدد المصابين في العالم، مما يستوجب الحيطة والحذر والحزم والصرامة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نثمن هذا المشروع لما يحققه من استقرار، دون إغفال مواصلة الاهتمام بالجانب الاجتماعي والاقتصادي.

2. مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي.

هذا المشروع الذي يستمد روحه من مرجعيات القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، والمرجعيات البيئية الدولية، ووفاء المغرب بالتزاماته اتجاه القانون الدولي من خلال "إعلان ريو" لسنة 1992 واتفاقيتي تغيير المناخ، والتنوع البيولوجي، ثم القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة كمرجعية وطنية.

وتكمن دواعي مراجعة القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة في تطبيق مقتضيات القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، وفي تجاوز النواقص التي أبان عنها تطبيق القانون رقم 12.03 على أرض الواقع وتتلخص في قصور لائحة المشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة، وغياب آلية لتقييم الآثار البيئية للمشاريع الاستثمارية القائمة قبل صدور القانون، وعدم التمييز بين المشاريع الصغرى والمشاريع الكبرى، وعدم التنصيص على عقوبات رادعة في حق المخالفين.

وقد جاء مشروع قانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي بمستجدات أهمها:

- إخضاع مشاريع السياسات والبرامج والمخططات وتصاميم التنمية القطاعية والجهوية للتقييم الاستراتيجي البيئي. وكذلك تحيين وتتميم لائحة المشاريع الخاضعة لدراسات التأثير البيئي بنص تنظيمي، وتبسيط دراسة التأثير على البيئة للمشاريع الصغرى؛

- إخضاع الوحدات الصناعية والأنشطة الموجودة قبل صدور القانون والتي لم تكن موضوع أي تقييم أو افتحاص بيئي.

وقد نص هذا المشروع على ضرورة إنجاز دراسات التقييم البيئي من طرف مكاتب دراسات معتمدة مع تعزيز وتقوية دور المراقبة في حق المشاريع الخاضعة للتقييم البيئي والرفع من العقوبات المطبقة على المخالفين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

لابد من التنويه بمجهودات بلادنا في العمل على بلورة استراتيجية

متكاملة للتنمية البيئية التي تروم تسريع الانتقال التدريجي نحو اقتصاد أخضر شامل.

كما أن هذا المشروع سيساهم في إقلاع بأسس التنمية عبر وضع مجموعة من الأدوات التحليلية والتشاركية الهادفة إلى دمج مختلف النظم البيئية في السياسات العمومية والمخطط والبرامج، والعمل على تقييم أوجه ترابطها مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر خطوة تشريعية متميزة مكملة للأدوات التقليدية المعتمدة في مجال تقييم الأثر البيئي المعمول به حاليا في القانون 12.03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة، والمساهمة في إرساء التقديرات المستقبلية المحتملة للمراحل المبكرة لدورة صنع القرار البيئي، انطلاقا من التقييم الاستراتيجي للسياسات العمومية والمخططات والبرامج.

هذا وإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يؤكد على تنزيل الأهداف والغايات المتوخاة من هذا المشروع لصنع القرارات البيئية وأن لا يرتهن الكيفيات تنزيل العناصر الإجرائية وطرق الممارسة المحددة بنصوص تنظيمية، كما يوصي بما يلي:

- تعزيز الأسس والمعايير المعتمدة في عملية تحديد المشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة وتمييزها عن غيرها؛

- توسيع مهام آلية الرقابة حول عمل مكاتب الدراسات؛

- احتساب الأقدمية لفائدة المشاريع والوحدات الصناعية القائمة فيما يتعلق بالافتحاص والترخيص؛

- إدماج قواعد النجاعة الطاقية ضمن مستجدات هذا القانون؛

- مواكبة الأنشطة الصناعية في علاقتها بالتحول البيئي والطاقات النظيفة لدعم وترسيخ اقتصاد أخضر متكامل.

ونظرا لأهمية دراسات التأثير البيئي على البيئة كآلية للوقاية من المخاطر المحتملة للمشاريع على النظم البيئية، وتقييم الآثار السلبية والإيجابية لهذه المشاريع، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بنعم على هذا والمشروع.

3. مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات المحلية وهيئاتها:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يسرني أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة "مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات المحلية وهيئاتها"، ذلك أن هذه المؤسسة المذكورة تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية إلى كافة موظفي الجماعات الترابية.

السيد الرئيس،

إن مشروع هذا القانون يتوخى ويرمي إلى تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة شريحة كبيرة لموظفي الجماعات الترابية، التي تقدم خدمات للمجتمع تستحق الالتفات إليها، والعناية بها وتحسين وضعيتها الاجتماعية ومنحها مؤسسة اجتماعية تليق بتضحياتها.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر أن هذا المشروع قانون هو ثمرة مخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي بين النقابات الأكثر تمثيلية ووزارة الداخلية الذي تم توقيعه سنة2002 وسنة 2007.

السيد الرئيس،

إن هذه المؤسسة يجب أن تستجيب لتطلعات كل الموظفات والموظفين وأن تكون في مستوى المؤسسات الاجتماعية الرائدة في هذا المجال، والتي تقدم خدمات جليلة للموظفين والأطر والمستخدمين، خصوصا وأن هذه الفئة من الموظفين وأعوان الجماعات الترابية تعاني التهميش والإقصاء وهزالة الأجور والتعويضات وضعف الخدمات الاجتماعية المقدمة وتدهور شروط وبنيات العمل وغياب التحفيز والتكوين واستفحال التعسف الإداري، فضلا عن الاستثناء والإقصاء من كل الاتفاقيات وتأخير الاستفادة من حذف السلالم الدنيا ومن كل الترقيات الاستثنائية، وامتحانات الكفاءة المهنية والحرمان من كل الخدمات الاجتماعية التي تستفيد منها شغيلة قطاعات عمومية.

السيد الرئيس،

بالنظر إلى أهمية الأدوار التي تضطلع بها هذه الفئة من الموظفين التي لا تقل أهمية عن الدور الذي يقوم به كل الموظفين العموميين، نطالب برفع الحيف عن هذه الشريحة، من خلال رفع الأجور، وتحسين الخدمات المقدمة لها، كما ندعو إلى تمكين هذه المؤسسة الاجتماعية من موارد مالية مهمة لجعلها تلعب الدور المنوط بها، وجعلها مؤسسة في مستوى باقي المؤسسات الاجتماعية في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد أن هذا المشروع قانون قادر على ترسيخ العمل بمساطر الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، إلى جانب ترسيخ قيم الشفافية على مستوى التدبير المالي للمؤسسة، الأمر الذي جعلنا نطالب برفع التمثيلية النقابية عبر التعديلات التي تقدمنا بها، والتي تم قبولها.

السيد الرئيس،

إننا على يقين أن هذه المؤسسة ستساهم في تحسين الوضعية الاجتماعية للموظفين، وعليه فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

III. مداخلات فريق العدالة والتنمية:

1. مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي، نستحضر جميعا الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا المشروع الذي يأتي في إطار تطبيق مقتضيات القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، ويرمي بالأساس إلى تجاوز بعض الثغرات التي أبان عنها تطبيق القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، ومن بينها عدم خضوع بعض المشاريع الملوثة لدراسات التأثير على البيئة، وعدم تلاؤم نظام المراقبة مع التطور المؤسساتي الذي عرفته الشرطة البيئية.

وإننا في فريق العدالة والتنمية نعتبر أن مقتضيات مشروع هذا القانون لها راهنية قصوى، حيث تضع الآلية القانونية لتقييم التأثير البيئي الذي تخلفه الممارسات العمومية والاستراتيجيات والبرامج ومخططات التنمية، مما سيسمح بإدماج التأثيرات والرهانات الكبرى ذات الصلة بالبعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي بكيفية مسبقة في مسلسل اتخاذ القرار في مجال التخطيط الاستراتيجي.

ومن أهم المستجدات التي جاء بها مشروع هذا القانون والتي تستحق التنويه ما يلي:

- ✓ تحيين وتتميم لائحة المشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة؛
- ✓ إخضاع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمخططات وتصاميم التنمية القطاعية أو الجهوية المحتمل أن تكون لها تأثيرات على البيئة للتقييم الاستراتيجي البيئي واللجوء إلى الاستشارة العمومية؛
- ✓ تعزيز دور اللجان بإحداث لجان جهوية فرعية على المستوى الترابي؛
- ✓ تبسيط شروط التقييم البيئي بالنسبة للمشاريع الصغرى التي لها تأثيرات بيئية ضعيفة؛
- ✓ إقرار الافتحاص البيئي من أجل تقييم تأثير بعض الأنشطة الموجودة سلفا التي لم تكن قبل صدور هذا القانون موضوع أي تقييم بيئي، وذلك بغرض مواكبة هذه الأنشطة من أجل احترام الأنظمة والمعايير البيئية الجاري بها العمل؛
- ✓ تعزيز المراقبة البيئية، وتشديد العقوبات المنصوص عليها في القانون 12.03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة.

ولا يفوتنا التأكيد على الأهمية التي يكتسيها تقييم التأثير البيئي للممارسات العمومية والاستراتيجيات والبرامج ومخططات التنمية، حيث أعطى صبغة الاستدامة للتنمية المنشودة من أجل ضمان عيش المواطن في بيئة صحية وسليمة، وهو ما يعتبر إشارة قوية تجعل بلدنا متماشيا مع المقتضيات الدولية، ورائدا على الصعيد القاري والعربي، وتعطي دفعة أساسية لمعالجة تأثيرات الاختلالات البيئية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على مسار التنمية الشاملة.

وإننا نؤكد من جانبنا على ضرورة التنزيل الأمثل لهذا الإطار المرجعي الجديد الذي يؤسس لحكامة تدبيرية حديثة في مجال التقييم البيئي، كمنطلق وبديل متجدد، لتعزيز مختلف الجوانب المتعلقة بالتنظيم القانوني، والتخطيط والحكامة، ووصولا إلى مراحل التتبع المستمر، والمراقبة القبلية والبعدية، والتقييم الدوري للمؤشرات المحصل عليها، وهو ما يقتضي في تقدير فريقنا الإسراع بإخراج النصوص التنظيمية المؤطرة لهذا مشروع القانون إلى حيز الوجود والعمل على تعبئة الطاقات البشرية والخبرات الوطنية في القطاعات العامة والخاصة لتنجح بلادنا في هذه النقلة التنموية المنشودة.

لكل هذه الأسباب، فإننا كفريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2. مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية؛

- مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛

- مشروع القانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"؛ و"مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها"؛ و"مشروع القانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية".

وهي مناسبة نجدد من خلالها التأكيد على أهمية الدور الذي لعبته هذه الفئات خلال جائحة كورونا ومساهمتها في إنجاح الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار حالة الطوارئ الصحية لمنع تفشي هذا الوباء. كما نؤكد على أن هذه القوانين المحالة بالأسبقية على مجلس المستشارين، طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور نظرا لطبيعتها الاجتماعية، تشكل اعترافا من الحكومة بالمجهودات التي بذلتها هذه الفئات.

وبهذه المناسبة، أود أن أشير إلى أن فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب قد بادر إلى التقدم بمقترح قانون قبل سنتين يروم إحداث مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالجماعات الترابية، قبل أن تتقدم الحكومة بمشروع القانون الذي بين أيدينا.

وغني عن البيان القول إن هذه القوانين ستساهم، لا محالة، في تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة للعاملين في هذه القطاعات ولذويهم، أسوة بزملائهم في باقي القطاعات الحكومية، بالإضافة إلى أنها ستمكن من تعزيز حكامة تدبير هذه الخدمات وتوحيدها، بما سيمكن من تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهذه الفئات.

وكما لا يخفى عليكم، فإن تجويد الخدمات الاجتماعية يعتبر مدخلا أساسيا للتحفيز والتشجيع، ووسيلة فعالة للرفع من الإنتاجية والمردودية، خصوصا لدى موظفي الجماعات الترابية، الذين كانوا يعانون من الحيف بسبب ضعف الخدمات الاجتماعية المقدمة وغياب مؤسسة تعنى بهذا الجانب. ناهيك عن ضعف حكامة تدبير الموارد المالية التي كانت تحت تصرف عدد كبير من الجمعيات التي ظلت تغطي هذا الخصاص.

وفي هذا الإطار، لابد من التنويه بحرص وزارة الداخلية على تنزيل اتفاقين للحوار القطاعي تضمنا إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الجماعات الترابية رغم طول المدة الفاصلة بين التوقيع على هذين الاتفاقين وإحالة مشروع القانون المذكور على المؤسسة التشريعية، حيث وقعت الوزارة على الاتفاق الأول بتاريخ فاتح يوليوز 2002 وعلى الاتفاق الثاني بتاريخ 17 يناير 2007، ما حرم هذه الفئة من حقها في الاستفادة خدمات هذه المؤسسة لحوالي عقد ونصف من الزمن.

السيد الوزير المحترم،

لا يمكن أن تمر هذه المناسبة، دون تجديد الدعوة إلى ضرورة إخراج نظام أساسي منصف وعادل لفائدة موظفي الجماعات الترابية في أقرب الآجال كما نصت على ذلك القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات. نظام أساسي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الوظائف بالجماعات الترابية. فالموظف الجماعي هو ركيزة أي إصلاح يروم تنزيل الديمقراطية المجالية وإنجاح ورش الجهوية المتقدمة باعتباره المسؤول على تنزيل المخططات والبرامج على المستوى الترابي.

وفي هذا الصدد فقد نظم فريقنا بشراكة مع نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لقاء دراسيا، يوم الأربعاء 27 دجنبر2017، حول موضوع "إقرار نظام أساسي للوظيفة الترابية تدعيم للنظام اللامركزي"، بحضور مسؤولين حكوميين وترابيين وفاعلين نقابيين وباحثين، تمخضت عنه جملة من التوصيات المهمة التي نورد هنا أبرزها:

إقرار نظام أساسي خاص بموظفي الجماعات الترابية مع استحضار حاجات وتطلعات الموارد البشرية في الجماعات الترابية عند إقرار هذا النظام مع مراعاة متطلبات تفعيل مبادئ الحكامة الجيدة والفعالية التي يجب أن تحكم أداء الإدارة الترابية؛

- ✓ العناية بالجانب الاجتماعي للموظف الجماعي عبر إقرار مؤسسة للأعمال الاجتماعية خاصة بالموظف الجماعي؛
- ✓ ضرورة مواكبة النظام الأساسي للوظيفة العمومية الترابية للتطورات الاقتصادية مع استعمال التكنولوجيا الحديثة قصد تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين؛
- ✓ الحرص على انسجام مقتضيات الوظيفة الترابية مع النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية مع مراعاة الخصوصيات التي تميز الوظيفة الترابية؛
- ✓ إقرار تعويض عن المهام يوازي ثقل المسؤولية وجسامتها) فربط المسؤولية بالمحاسبة أمر ضروري، غير أن تحمل المسؤولية يستلزم التعويض الضروري عن المهام والمسؤوليات على غرار باقي القطاعات(؛
- ✓ ضرورة الارتقاء بكفاءة ومؤهلات الموارد البشرية العاملة بالإدارة الترابية لتتلاءم مع المهام المنوطة بها وذلك من خلال اعتماد سياسات التكوين المستمر بأهداف واضحة ومحددة.

وعليه، سيصوت فريقنا بالإيجاب على "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"؛ و"مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها"؛ و"مشروع القانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية"، آملين أن تسهم هذه القوانين في تحقيق الغايات المتوخاة منها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3. مشروع قانون مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في مناقشة" مشروع القانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، وهي مناسبة نشيد خلالها بالمجهودات التي بذلتها الحكومة للتحكم في الحالة الوبائية والتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بإعلان حالة الطوارئ الصحية. وما يشمل ذلك من فرض للحجر الصحي الذي حد من تنقلات الأفراد، وهذا ما يبرر في نظر فريقنا، التنصيص في المرسوم بقانون رقم 2.20.292 على وقف جميع الآجال التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها في القوانين السارية أثناء إعلان حالة الطوارئ، على أن يستأنف احتسابها ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفع حالة الطوارئ الصحية، الأمر الذي مكن من حفظ حقوق الأفراد من جهة، والإبقاء على التزاماتهم من جهة أخرى.

غير أن تمديد حالة الطوارئ لعدة مرات، مع اعتماد إجراءات التخفيف من الحجر الصحي، حيث استأنفت العديد من المقاولات نشاطها الطبيعي وعادت الإدارات العمومية إلى الاشتغال بشكل شبه عادي، مما يقتضي عدم الاستمرار في تقييد جميع الآجال بحالة الطوارئ، نظرا لكون بعضها يؤدي إلى الإضرار بمصالح المعنيين بها. وهو ما حرص مشروع القانون الذي نحن بصدده على ضمانه بتغيير المادة السادسة لتنص على "جواز وقف، بقرار للحكومة، سريان مفعول كل أجل من الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، إذا تبين لها أن استمرار سريانه يحول دون ممارسة الأشخاص المعنيين به لحقوقهم أو الوفاء بالتزاماتهم خلال هذا الأجل بسبب الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية المختصة للحد من تفشي الوباء. وهو من الإجراءات القانونية التي اقتضتها مرحلة التخفيف من الحجر الصحي". وندعو الحكومة إلى الإسراع بإخراج النص التنظيمي الذي يحدد حالات وقف سريان الآجال المذكورة إعمالا لهذه المادة في أسرع وقت، مع الحرص على التواصل مع المعنيين بها لإعلامهم بالتغييرات الطارئة.

ونستغل هذه المناسبة للتنويه بأداء الحكومة في تدبير حالة الطوارئ الصحية، وتوجيه تحية تقدير لكل من ساهم في مواجهة هذه الجائحة، خاصة من الأطر الصحية في القطاع العمومي وفي القوات المسلحة الملكية ورجال وأعوان السلطة العمومية ورجال النظافة والعاملين بالجماعات الترابية وغيرهم على التضحيات المقدمة.

وندعو المواطنات والمواطنين إلى الالتزام بالإجراءات والتدابير الوقائية واتخاذ مزيد من الحيطة والحذر، خاصة مع ارتفاع عدد الحالات النشيطة بظهور مجموعة من البؤر الصناعية والتجارية والعائلية.

وبالنظر إلى أهمية مشروع القانون، كما أسلفنا الذكر، سيصوت عليه فريقنا بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

IV. مداخلات الفريق الحركي:

1. مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة "مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي".

في البداية نود أن نسجل بإيجاب العرض الشامل والمفصل الذي تقدم به السيد الوزير أمام أنظار السادة المستشارين، أعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، وذلك بمناسبة دراسة ومناقشة مقتضيات مشروع القانون المذكور أعلاه، منوهين بعمل اللجنة طيلة مراحل الدراسة والمصادقة على هذا النص التشريعي.

وبهذه المناسبة، فإننا نسجل أهمية مقتضياته ومضامينه، حيث جاء بمجموعة من المستجدات تهم:

- إخضاع مشاريع السياسات والبرامج والمخططات وتصاميم التنمية القطاعية والجهوية للتقييم البيئي الإستراتيجي، وتتميم وتحيين لائحة المشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة، وتبسيط دراسة التأثير على البيئة بالنسبة للمشاريع الصغرى التي لها تأثيرات ضعيفة على البيئة؛

- وكذا إخضاع الوحدات الصناعية والأنشطة الموجودة قبل صدور هذا القانون للإفتحاص البيئي، وذلك من أجل مواكبتها لاحترام القوانين البيئية الجاري بها العمل؛

- وتعزيز دور اللجان الجهوية لدراسة التأثير على البيئة من خلال تسهيل ظروف عمل هذه اللجان على المستوى الترابي وتعزيز مراقبة المشاريع الخاضعة للتقييم البيئي وكذا الرفع من العقوبات الزجرية المطبقة على مخالفات مقتضيات هذا القانون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

إذ نجدد تفاعلنا الإيجابي الدائم والموصول مع كل المبادرات النوعية والبناءة التي هدفها حماية البيئة، فإننا في الفريق الحركي نتطلع إلى مواكبة مقتضيات هذا المشروع الهام وطنيا وجهويا ومحليا، وتوعية الفاعلين والمواطنين بأهميته واحترام مقتضياته، والذي لا يمكننا إلا أن نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2. مشروع قانون رقم 38.18 يتعلق بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 38.18 يتعلق بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية".

وفي البداية دعوني أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على عرضه القيم خلال مناقشتنا لهذا المشروع الهام داخل اللجنة، وكذا اهتمامه البالغ بملاحظات واقتراحات السادة المستشارين والتي كان الهدف من ورائها إغناء النص شكلا ومضمونا.

السيد الرئيس،

انسجاما مع منظورنا في الفريق الحركي والذي يعتبر دوما أن إصلاح وتطوير العمل الاجتماعي يعد من بين المرتكزات الأساسية لتحفيز الرأسمال البشري على المردودية والنجاعة والتخليق، فإننا نسجل بإيجاب أهداف هذا المشروع الهام والذي يرمي إلى مراجعة وتحديث الإطار القانوني المنظم لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، وذلك من خلال توفير خدمات ومرافق اجتماعية والتخييم وتنظيم أنشطة ذات طابع ثقافي وترفيهي لفائدة المنخرطين وأزواجهم وأبنائهم، وكذا تقديم خدمات في مجال التغطية الصحية والتأمين الصحي وتشجيع المشاريع السكنية، إلى جانب إمكانية الاستفادة بشروط تفضيلية من الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية والخاصة عبر الشراكة، فضلا عن انفتاح المؤسسة على كافة الموظفين العاملين بوزارة الداخلية بمختلف فئاتهم وأصنافهم ودرجاتهم، عوض الاقتصار على رجال السلطة فقط، وهو ما استوجب التنصيص على التسمية الجديدة لها وهي "مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة والموظفين التابعين لوزارة الداخلية".

وعلى ضوء ما يجري به العمل في عدد من المؤسسات المماثلة، فإننا نثمن إقرار المشروع مبدأ الانخراط الإلزامي لموظفي وزارة الداخلية المزاولين لمهامهم، مع فتح باب الانخراط أمام الموظفين الموضوعين رهن إشارتها أو الملحقين لديها أو المتعاقدين معها، واستمرار المنخرطين المحالين على التقاعد وأزواجهم وأبنائهم في الاستفادة من خدمات المؤسسة، هذا إلى جانب التنصيص على إمكانية إحداث مؤسسات فرعية تابعة لها، يكون الغرض منها القيام بأنشطة لتحقيق اهداف المؤسسة وتطوير مهامها، لا سيما في المجالات الاجتماعية والصحية والترفيهية.

كما نثمن أيضا تنصيص المشروع على إمكانية المؤسسة تعزيز قدراتها بموارد بشرية عن طريق الإلحاق أو الوضع رهن الإشارة، إضافة إلى تخويل المؤسسة إمكانية توظيف مستخدمين وإبرام اتفاقيات مع الخبراء للقيام بمهام محددة، وكذا اللجوء إلى التعاقد مع اطر مختصة أو أعوان كلما دعت الضرورة لذلك.

كما لا يفوتنا التنويه أيضا بحرص المشروع على تسيير هذه المؤسسة وتنظيمها المالي وحكامتها والمراقبة المالية المنتظمة، وذلك من خلال إخضاعها لافتحاص سنوي لحساباتها من طرف مكتب للخبرة، وتقديم تقرير في شأن ذلك لمجلس التوجيه والتتبع، إلى جانب خضوع المؤسسة لمراقبة المفتشية العامة للمالية ولأحكام القانون رقم 62.99 المتعلق بالمحاكم المالية، وكذا إمكانية المفتشية العامة للإدارة الترابية القيام بهام التدقيق للعمليات المالية او المحاسبية للمؤسسة وافتحاص تدبيرها.

وفي الأخير، وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة التي تتوخى تحسين الأوضاع الاجتماعية لهذه الفئة المهمة من موظفي الدولة، فإننا نصوت عليه بالإيجاب

وشكرا

3. مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها".

في البداية، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على عرضه القيم خلال مناقشتنا لهذا المشروع داخل اللجنة، والذي كان شاملا ودقيقا من حيث فلسفته ومراميه، كما نشكر السيد الوزير أيضا على

تفاعله الإيجابي اتجاه ملاحظات وتعديلات السادة المستشارين والتي كانت الغاية منها تجويد النص شكلا ومضمونا.

وانطلاقا من أهمية هذا المشروع الذي يرتكز أساسا على تطوير العمل الاجتماعي وتحفيز الرأسمال البشري على المردودية والنجاعة، فإننا نؤكد على إشادتنا به خصوصا إذا علمنا أنه قد تم إعداده وفق مقاربة تشاركية وبتشاور مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين، فضلا عن كونه يهم شريحة عريضة من الموظفين، والذين يتجاوز عددهم مائة ألف.

ولا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نسجل بإيجاب أهمية هذا المشروع الذي يهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية مهمة وذلك مثل:

- تشجيع مشاريع سكنية أو إنجازها لفائدة منخرطي المؤسسة؛

- إبرام الاتفاقيات مع المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة، لتمكين المنخرطين من التطبيب والعلاج والتأمين والحج وتملك وسائل النقل ومتابعة التعليم العالي لأبنائهم والتخييم والاصطياف والإقامة السياحية؛

- إبرام اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات التمويل لتمكين منخرطي المؤسسة من الاستفادة من القروض الاستهلاكية ومن الخدمات البنكية بشروط تفضيلية؛

- تنظيم أنشطة ثقافية ورياضية وترفيهية لفائدة منخرطي المؤسسة وأزواجهم وأبنائهم، وغير ذلك من المزايا الأخرى.

كما نسجل أيضا بكل أريحية حرص المشروع أثناء تشكيل هياكل المؤسسة على مراعاة مشاركة مختلف المكونات المتواجدة بقطاع الجماعات الترابية، ومنها على الخصوص، ممثلين عن رؤساء مجالس الجماعات الترابية بكل مستوياتها، وممثلين عن المنخرطين وكذا الموظفين الرسميين المنتخبين باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، إضافة إلى أعضاء يتم اقتراحهم من طرف النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع مع مراعاة مقاربة النوع.

كما نسجل أيضا تنصيص المشروع على وجوب انخراط موظفي الجماعات الترابية وهيئاتها، ومتقاعدي الم اعات الترابية وهيئاتها وأزواجهم، وكذا موظفي الجماعات الترابية المنخرطين حاليا بمؤسسة الحسن الثاني لرعاية الشؤون الاجتماعية لرجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية.

ومن أجل ضمان الحكامة في تسيير المؤسسة، فإننا نشيد حرص المشروع على إجبارية خضوع هذه المؤسسة لمراقبة المفتشية العامة للمالية ولأحكام مدونة المحاكم المالية. هذا، فضلا عن خضوع حساباتها لتدقيق سنوي يجرى إلزاميا تحت مسؤولية مكتب للخبرة لتقييم نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة والتأكد من مدى تطابق البيانات السنوية لوضعيتها وممتلكاتها ونتائجها.

وفي الأخير، وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة التي ترمي إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية لهذه الشريحة المهمة المذكورة أعلاه، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا.

4. مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية".

وفي البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على عرضه القيم خلال مناقشتنا لهذا المشروع داخل اللجنة، كما نشكره أيضا على تفاعله الإيجابي تجاه اقتراحات وتعديلات السادة المستشارين والتي كانت الغاية منها تجويد النص شكلا ومضمونا.

وفي هذا الإطار، فإنه لا يسعنا إلا أن نثمن هذا المشروع الذي يهدف إلى تعزيز مسار الإصلاح الذي عرفته المديرية العامة للوقاية المدنية ودعم منظومة الحكامة بها، حيث إن تبني خيار المؤسسة جاء انطلاقا من معاينة التجارب الناجحة في مجال العمل الاجتماعي على مستوى مجموعة من القطاعات، وهو ما سيسمح بخلق آفاق جديدة لتطوير الخدمات الاجتماعية، مع الحرص على الحفاظ على تلك التي كانت تقدمها جمعية الأعمال الاجتماعية لرجال المطافئ، والتي لعبت دورا مهما في تنمية هذه الخدمات في السنوات الماضية.

ونؤكد في الفريق الحركي إشادتنا لهذا المشروع الذي يتوخى تقديم خدمات اجتماعية مهمة لفائدة المستفيدين وأزواجهم وأبنائهم من خلال الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي والصحي والثقافي والترفيهي مثل:

- إبرام اتفاقيات مع الهيئات العامة والخاصة والشركات المكلفة بالتهيئة والبناء قصد بناء مساكن لفائدة المنخرطين؛

- إبرام اتفاقيات مع الأبناك الوطنية ومؤسسات التمويل لتمكين منخرطي المؤسسة من الاستفاضة من القروض الاستهلاكية والقروض العقارية ومن الخدمات البنكية بشروط تفضيلية؛

- توفير مرافق اجتماعية وترفيهية ورياضية لفائدة المنخرطين، لاسيما مراكز الاصطياف وأماكن التخييم ودور الحضانة ورياض الأطفال والإشراف على تنظيمها وتسييرها.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نسجل عاليا حرص المشروع على إخضاع هذه المؤسسة لمراقبة المفتشية العامة للمالية ولأحكام القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، إضافة إلى إخضاع حساباتها لتدقيق سنوي تجرى لزوما تحت مسؤولية خبراء محاسبين من أجل تقييم نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة.

وفي الأخير، فإنه لا يفوتنا أن ننوه بهذه المؤسسة التي جاءت من أجل تحفيز الرأسمال البشري لهذا القطاع الحيوي، فضلا عن تكريس روح الانتماء وتقوية العلاقات المهنية ومد جسور التواصل بين مختلف الفئات العاملة به، والتي تضطلع بمهام جسيمة تتمثل أساسا في حماية الأشخاص والحفاظ على الممتلكات وإغاثة المنكوبين، إضافة إلى ضمان تحقيق العدالة والمساواة بين المنخرطين في الحصول على الخدمات الاجتماعية.

وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة التي تتوخى في مجملها تحسين الأوضاع الاجتماعية لدى هذه الشريحة المهمة، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا.

5. مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لأعرض وجهة نظرنا بخصوص مشروع قانون رقم 42.20 المعروض على أنظارنا.

واسمحوا في البداية ان أجدد الشكر والتنويه باسم الفريق الحركي بكل المجهودات والمبادرات التي قامت بها بلادنا ملكا وحكومة ومؤسسات وشعبا للتصدي لجائحة كورونا، فالنظرة الاستباقية لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، وانخراط السلطات العمومية والصحية وباقي المتدخلين، مكنت بلدنا بالخروج بأقل الخسائر البشرية والاقتصادية.

وفي هذا الإطار، فواجب التنويه والعرفان والشكر لمختلف السلطات المركزية والمحلية والترابية والصحية والأمنية والعسكرية والوقاية المدنية ورجال التعليم وباقي الجنود المرابطون في الصفوف الأمامية والمواطنين الذين تصدوا لهذه الجائحة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

إن أهمية هذا النص التشريعي الذي نتدارسه اليوم، تتجلى في كون مقتضيات هذه المادة الفريدة تجيز للحكومة أن تقرر خلال فترة الطوارئ الصحية المعلن عنها وقف سريان مفعول كل أجل من الآجال، المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري العمل بها، إذا تبين لها أن استمرار سريانه يحول دون ممارسة الأشخاص المعنيين به لحقوقهم أو الوفاء بالتزاماتهم خلال هذا الأجل بسبب الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية المختصة للحد من تفشي فيروس كورونا.

السيد الرئيس المحترم،

تطلعنا كبير أن تكون فترة ما بعد حالة الطوارئ مختلفة عن ما قبلها، فالمجهودات يجب أن تنصب على قطاعات التعليم والصحة والتشغيل والصناعة والفلاحة والاستثمار فيها، بالإضافة إلى توطيد أسس الرعاية الاجتماعية والتضامن والتآزر، والانفتاح على المجال القروي والجبلي وفق عدالة التوازن وعدالة المجال وتقليص الفوارق في إطار الجهوية المتقدمة، التي هي مفتاح كل إقلاع تنموي واقتصادي واجتماعي.

ونظرا لأهمية مضامين مشروع هذا القانون المعروض على أنظارنا، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

V. مداخلات فريق التجمع الوطني للأحرار:

مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة:

- مشروع قانون 37.18 المتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعمال الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛

- مشروع قانون 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية؛

- مشروع قانون 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني وأخواتي المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار من أجل مناقشة المشاريع الجاهزة وهي مشروع القانون رقم 37.18 المتعلق برجال السلطة التابعين لرجال السلطة ومشروع قانون رقم 38.18

المتعلق بإعادة تنظيم مؤسسات الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، وكذا مشروع القانون 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية، هذه المشاريع تكتسي في نظرنا أهمية بالغة بالنظر لما سيقدمونه من عناية بفئات كبيرة من الموظفين العموميين العاملين في صفوف وزارة الداخلية، والتي يجب الإشادة بالدور المحوري الذي يقومون به لحماية الوطن والمواطنين، خصوصا في المحطات العصيبة وسنكون من غير المنصفين عدم التصويت عليهم، بل تأخرنا في إخراجهم.

السيد الوزير المحترم،

لن أطيل عليكم في هذه المداخلة لأن فريقنا ما فتىء دوما يدعوكم إلى ضرورة الاعتناء بهذه الفئة، سواء العاملين بأسلاك الإدارة الترابية أو غيرها من موظفي الجماعات الترابية وباقي أسلاك الوظيفة العمومية بوزارة الداخلية، بما فيها مختلف أسلاك القوة العمومية.

إن الاهتمام بالمطالب الاجتماعية لهذه الفئات من الموظفين يعتبر تحصيلا بديهيا وخدمة ليس فقط لهؤلاء العاملين وأسرهم، بل للمجتمع برمته. فلا أحد يجادل في كون هذه الشريحة من أوائل مقدمي الخدمات العمومية ببلادنا، اعتبارا لتواصلهم الدائم مع المواطنات والمواطنين، ويعتبرون واجهة حقيقية للخدمة العمومية ببلادنا، وبالتالي فما دامت مكتسباتهم الاجتماعية غائبة، تكون تلك الواجهة قاتمة وغير قادرة على أداء واجبها بالأريحية اللازمة، مما يؤثر سلبا على الخدمات المقدمة للمواطن، وبالتالي على علاقته بالإدارة المغربية.

وهنا، لا يفوتنا أن ندعوكم من هذا المنبر إلى إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بشغيلة الجماعات الترابية في ظل الاختصاصات التي أناطتها القوانين التنظيمية بمختلف الهيئات الترابية، من مجالس جهوية وإقليمية ومحلية، يفترض اليوم أن تواكبها موارد بشرية متميزة، سواء من ناحية التأطير أو التكوين أو القدرة على التواصل والتخطيط والبرمجة. لذلك، لابد من الإسراع في إخراج القانون الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية، خاصة وأن اليوم تجاوزت هذه الجماعات الصورة النمطية القديمة المبنية على تدبير الشأن اليومي إلى أدوات فعلية لتحقيق التنمية المحلية، وهو ما يقتضي التوفر في صفوفها على نساء ورجال قادرين على تأسيس جيل جديد من الموظفين الترابيين.

حضرات السيدات والسادة،

إن الأيام والأسابيع الماضية أظهرت للمغاربة بشكل واضح المفهوم الجديد للسلطة كما أراده صاحب الجلالة منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين. لقد اكتشف الجميع وجها جديدا لرجال ونساء السلطة التابعين لوزارة الداخلية، أطر تعمل على خدمة المواطن المغربي وحمايته، بعيدا عن الكليشهات التي ارتبطت بمفهوم السلطة المحلية، شباب وشابات يتقنون التواصل والتعامل وخدمة الشأن العام بطريقة اجتماعية وإنسانية متميزة، ويسهرون على فرض القانون والتدابير الأمنية من خلال تبني سياسة القرب ومنهاج الانصات والتواصل ومحاولة إيجاد الحلول لمختلف مشاكل المواطنين، احتضنت السلطة الشعب رغم بعض الحالات المعزولة التي اتخذت فيها وزارتكم اللازم، واكبت جل الاختلالات بطرق إنسانية تحفظ كرامة المواطن وتصون مصلحته.

على هذا الأساس، فهذه الفئة الصامتة التي يفرض وضعها الخاص أن لا تدافع عن حقوقها ومطالبها، يفترض فينا كمشرعين أن نكون أول مدافع عنهم، خصوصا في الجانب الاجتماعي.

لهذا، فإن هذين المشروعين الهامين في نظرنا لا يمكن إلا أن يحظيا بتأييدنا، مطالبين في ذات الوقت بزيادة الاهتمام بهذه الفئات من الموظفين المتفانين في خدمة وطنهم.

ولا يفوتني أن ألتمس منكم، السيد الوزير، إيلاء عناية خاصة بصغار رجال السلطة من شيوخ ومقدمين والاهتمام بأوضاعهم بالنظر لجسامة المهام التي يكلفون بها والتي تقتضي تفانيا وتضحيات كبيرة خدمة للصالح العام.

وعلى ضوء ما سبق، لا يسعنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا التصويت بالإيجاب على كل هذه المشاريع على أمل المواكبة والمصاحبة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VI. مداخلات الفريق الاشتراكي:

1. مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة "مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي"، المشروع الذي يهدف إلى تجاوز الثغرات التي أبان عنها تطبيق القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، كعدم خضوع بعض المشاريع الملوثة لدراسات التأثير على البيئة، وكذلك عدم ملاءمة نظام المراقبة مع التطور المؤسساتي الذي عرفته الشرطة البيئية، كما أن توجه المغرب نحو المجال الصناعي مما قد ينعكس على تلوث البيئة، فرض إدخال مستجدات فيما يخص التشريع البيئي من قبيل:

- إخضاع الوحدات الصناعية والأنشطة الموجودة للإفتحاص البيئي، والتي لم تكن موضوع أي تقييم بيئي قبل صدور هذا القانون، من أجل مواكبة القوانين البيئية الجاري بها العمل؛

- إخضاع مشاريع السياسات والبرامج والمخططات وتصاميم التنمية القطاعية والجهوية للتقييم البيئي الاستراتيجي؛

- تبسيط دراسة التأثير على البيئة بالنسبة للمشاريع الصغرى التي

لها تأثيرات ضعيفة على البيئة وذلك بإلزام أصحابها بتقديم بطاقة مبسطة للتأثير على البيئة عوض إخضاعها لدراسة التأثير على البيئة؛

- تحيين وتتميم لائحة المشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة؛

- تعزيز دور اللجان الجهوية لدراسة التأثير على البيئة، من خلال تسهيل ظروف عمل هذه اللجان على المستوى الترابي؛

- تعزيز مراقبة المشاريع الخاضعة للتقييم البيئي، والرفع من العقوبات المطبقة على مخالفات هذا القانون.

كما أنه لابد من تضمين العديد من المقتضيات الواردة في قانون الإطار للبيئة والتنمية المستدامة في نص المشروع، وفاء للالتزامات والاتفاقيات التي لها علاقة بالتقييم البيئي، كلها إجراءات من شأنها أن تساهم في تعزيز التزامات المملكة المغربية في مجال التنمية المستدامة، والتي ما فتئ يؤكد عليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاباته، ولعل حدث تنظيم المغرب لكوب22- بمراكش، ترجمة فعلية لكلام جلالته على أرض الواقع، والذي منح لبلادنا احتراما كبيرا من لدن دول العالم ومن لدن هيئات المجتمع المدني والمنتظم الأممي ذات الصلة بالشأن البيئي.

السيد الرئيس،

إن القانون رقم 49.17، الذي بين أيدينا يعتبر نقطة إضافية ستساهم لا محالة في تحسين ترتيب بلادنا على المستوى الدولي، وسترفع من مؤشراته على مستوى الحكامة البيئية، مما سينعكس إيجابا على الاستثمارات الخارجية، الذي أصبح الشرط البيئي أساسيا وحاسما في التشجيع على استقطابها.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي ننوه بمضامين هذا النص، ونعتبره لبنة أساسية في مجال التشريع البيئي تنفيذا لالتزاماتنا الدولية بما يلائم التشريع الوطني مع نظيراتها الدولية، إضافة لما يلعبه من دور محوري وأساسي في توفير بيئة سليمة للمواطن المغربي، كما ينص على ذلك الفصل 31 من الدستور.

غير أن نجاح تطبيق هذا المشروع يظل رهينا بالسلوك البشري، الذي يستوجب القيام بحملات التوعية والتحسيس من أجل تعميم الوعي بأهمية البيئة والحفاظ عليها، وإعطاء الأولوية لاحترام المعايير البيئية واستيعاب التحديات البيئية التي فرضت نفسها بقوة في السنوات الأخيرة، والأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجديدة، وتوسيع المفهوم البيئي مع مستجدات الحالة الوبائية التي يعرفها العالم "كوفيد-19"، وبذل مجهودات كبيرة لتأهيل وتطوير كفاءات الموارد البشرية، وتمكينها من آليات الاشتغال، وتوفير الحماية الميدانية اللازمة لها، وتمكين الإدارات ومؤسسات الرقابة المعنية بتنفيذ مقتضيات هذا القانون، بعيدا عن أي محاباة أو غض الطرف عن الخروقات التي قد تصدر عن أي جهة كانت.

والسلام عليكم.

2. مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛

- مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية؛

- مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني التدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة "مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها"؛ و"مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"؛ و"مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية".

وتهدف هذه المؤسسات بالأساس الى تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية للمنخرطين، منها تشجيع مشاريع سكنية أو إنجازها لفائدة منخرطي المؤسسة، وإبرام الاتفاقيات مع المؤسسات العمومية والشبه العمومية والخاصة لتمكين المنخرطين من التطبيب، العلاج، الدواء، التأمين، الحج، تملك وسائل النقل، متابعة التعليم العالي للأبناء، التخييم، الاصطياف والإقامة السياحية، إبرام اتفاقيات مع البنوك ومؤسسات التمويل لتمكين منخرطي المؤسسة من الاستفادة من القروض الاستهلاكية ومن الخدمات البنكية بشروط تفضيلية، وكذا تنظيم أنشطة ثقافية ورياضية وترفيهية لفائدة منخرطي المؤسسة وأزواجهم وأبنائهم.

ومن جهة أخرى يرمي المشروع 38.18 إلى مراجعة وتحديث الإطار القانوني المنظم لهذه المؤسسة، والتي تم إحداثها بموجب المرسوم بقانون رقم 2.80.520 الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 1980، كما يندرج في إطار مواكبة الجهود الرامية إلى هيكلة وتحديث الإدارة الترابية، نظرا لأهمية العمل الاجتماعي الموجه لفائدة الرأسمال البشري كمحفز على المردودية والنجاعة والتخليق.

السيد الرئيس،

نثمن في الفريق الاشتراكي هذه المبادرة التشريعية المتعلق بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال

السلطة التابعين لوزارة الداخلية باعتبارها قفزة نوعية تسعى إلى الارتقاء وتجويد الخدمات الاجتماعية وتوسيع مجالاتها، كما أن هذا المشروع يرمي إلى الرقي بمؤسسة للأعمال الاجتماعية لفائدة فئة من الأطر والموظفين الذين يبذلون مجهودا كبيرا للمساهمة في حماية أمن وممتلكات كافة الموطنين، والسهر على راحتهم وطمأنينتهم، وخير دليل على ذلك، عملهم المتواصل والجاد، وما قدموه من مهام جليلة للوطن والمواطنين خلال تنفيذ إجراءات الحجر الصحي.

كما أن هذه المشاريع ستعزز الاهتمام والعناية بالعنصر البشري كرافعة أساسية للتنمية وسد الخصاص في المجال الاجتماعي استجابة لمختلف تطلعات وطموحات رجال السلطة وموظفي الجماعات الترابية حتى ترتقي هذه المؤسسات إلى مصاف مؤسسات الأعمال الاجتماعية المتميزة ببلادنا.

خصوصا أن مشروع القانون رقم 37.18 يعد من أهم مخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي بين النقابات الأكثر تمثيلية ووزارة الداخلية الذي تم توقيعه سنة 2002 وسنة 2007.

لذلك، نتمنى أن يستجيب لتطلعات كل الموظفات والموظفين وأن تكون المؤسسة في مستوى المؤسسات الاجتماعية الرائدة في هذا المجال والتي تقدم خدمات جليلة للموظفين والأطر والمستخدمين، خصوصا أن هذه الفئة من الموظفين وأعوان الجماعات الترابية تعاني التهميش والإقصاء وهزالة الأجور والتعويضات وضعف الخدمات الاجتماعية المقدمة، وتدهور شروط وبنيات العمل، وغياب التحفيز والتكوين، واستفحال التعسف الإداري والسياسي، علاوة على الاستثناء والإقصاء من كل الاتفاقات وتأخير الاستفادة من حذف السلالم الدنيا ومن الترقيات الاستثنائية، وامتحانات الكفاءة المهنية، والحرمان من كل الخدمات الاجتماعية التي تستفيد منها شغيلة قطاعات عمومية.

كما نتمنى في الفريق أن ترسخ هذه المؤسسات لقيم الشفافية على مستوى التدبير المالي للمؤسسة، وفي طريقة انتخاب رئيسها ومدة انتدابه وتشكيل لجنها المحلية، وترسيخ العمل بمساطر الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

بكل تأكيد هذه المؤسسات تهدف الى التحديث عبر إدخال مجموعة من المبادئ من شأنها أن تعمل على ترسيخ الحكامة الجيدة على مستوى التسيير الإداري والمالي، وتكافؤ الفرص وتحقيق عدالة اجتماعية بين الموظفين في ظل المبادئ الأساسية لدستور المملكة، وبلورة التوجهات السامية لعاهل البلد التي تنص على الاهتمام بالعنصر البشري عن طريق تحسين وتطوير الخدمات المقدمة وتطعيمها بخدمات اجتماعية وثقافية إضافية تستجيب لطموح وتطلعات هذه الشريحة، مع توسيع مجالاتها، لنكون في مستوى التحديات الكبرى التي تواجه تدبير ملف الشأن الاجتماعي لفئة الموظفين.

ولكل هذه الأسباب وغيرها، لا يمكننا إلا أن نصوت لصالح هذه المشاريع، ولكل مشاريع القوانين التي ترمي إلى تقويم الاختلالات التي تعرفها بعض جمعيات الأعمال الاجتماعية، خاصة على مستوى التسيير الإداري والمالي، وإخضاعها لآليات المراقبة والمحاسبة، والزامها بضوابط الحكامة والشفافية والنزاهة في تسييرها، وبالتالي ربط المسؤولية بالمحاسبة، والقضاء على التدبير الارتجالي في تدبير الشأن الجماعي، وتقوية الدور التي تقوم به مؤسسات الأعمال الاجتماعية القطاعية، ومساعدتها على إحداث خدمات اجتماعية جديدة تواكب التطور التي يعرفه المجتمع المغربي.

VII. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

1. مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب – على إثر دراسة مناقشة "مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي" الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية – أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، بما يساهم في تيسير مسطرة التصويت والمصادقة على مشروع هذا القانون، من قبل السيدات والسادة المستشارون على مستوى الجلسة العامة.

السيد الرئيس المحترم،

يهدف "مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي" إلى تجاوز بعض الثغرات التي أبان عنها تطبيق القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، ومن بينها عدم خضوع بعض المشاريع الملوثة لدراسات التأثير على البيئة، وعدم تلاؤم نظام المراقبة مع التطور المؤسساتي الذي عرفته الشرطة البيئية.

كما يرمي مشروع القانون، الذي يأتي في إطار تطبيق مقتضيات القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، إلى وضع آلية قانونية لتقييم التأثير البيئي للممارسات العمومية والاستراتيجيات والبرامج ومخططات التنمية، مما سيسمح بإدماج التأثيرات والرهانات الكبرى ذات الصلة بالبعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي بكيفية مسبقة في مسلسل اتخاذ القرار في مجال التخطيط الاستراتيجي، ومن أهم المستجدات التي جاء بها مشروع القانون إخضاع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمخططات وتصاميم التنمية القطاعية أو الجهوية المحتمل أن تكون لها تأثيرات على البيئة للتقييم الاستراتيجي البيئي، وتحديد طرق وكيفيات دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي واللجوء إلى الاستشارة العمومية، وتعزيز

دور اللجان بإحداث لجان جهوية فرعية، بالإضافة إلى إقرار الافتحاص البيئي المنصوص عليه في القانون الإطار السالف الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن أحكام "مشروع القانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي"، كما نشيد بالتجاوب الإيجابي للحكومة من خلال قبول أغلب تعديلات فريقنا النيابي بصيغة اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 يونيو 2020 للبت في التعديلات والتصويت على مشروع القانون المذكور.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل لجنة القطاعات الإنتاجية بخصوص "مشروع القانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي"، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

2. مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير المنتدب في الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، وبالانخراط الفاعل لكل المستشارات والمستشارون الذين حضروا أشغالها حضورا ماديا أو عن بعد قصد التصويت على النص.

كما أتقدم لكم، السيد الوزير المحترم، بهذه المناسبة، بالشكر الجزيل على عرضكم القيم والشامل خاصة أمام الجلسة العامة، بشكل سيساهم في تيسير مسطرة دراسة مشروع هذا القانون، على مستوى الجلسة التشريعية العمومية.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يهدف "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"، إلى مراجعة وتحديث الإطار القانوني المنظم لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية، الذي تم إقراره بداية الثمانينيات، وذلك من أجل الرفع من مستوى فعالية ونجاعة المؤسسة في الارتقاء بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها لفائدة منخرطيها.

وبمقتضى هذا المشروع، أصبحت المؤسسة مفتوحة في وجه كافة الموظفين العاملين بوزارة الداخلية بمختلف فئاتهم وأصنافهم ودرجاتهم، عوض الاقتصار على رجال السلطة، وتم بذلك تحديد تسمية جديدة لها وهي "مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة والموظفين التابعين لوزارة الداخلية".

السيد رئيس الجلسة المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن أحكام مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية قيد الدراسة والتصويت والمصادقة على مستوى الجلسة التشريعية العمومية، لاسيما بعد إخضاع المؤسسة بمقتضى مشروع هذا القانون، لمراقبة المفتشية العامة للمالية ولأحكام القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، كما يمكن للمفتشية العامة للإدارة الترابية القيام بمهام لتدقيق العمليات المالية أو المحاسبية للمؤسسة وكذا لافتحاص تدبيرها؛ مع إخضاع المؤسسة لافتحاص سنوي لحساباتها من طرف مكتب للخبرة وتقديم تقرير في شأن ذلك لمجلس التوجيه والتتبع.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت على "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية" بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

3. مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير المنتدب في الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها" الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، وبالانخراط الفاعل لكل المستشارات والمستشارون الذين حضروا أشغالها حضورا ماديا أو عن بعد قصد التصويت على النص.

كما أتقدم لكم، السيد الوزير المحترم، بهذه المناسبة، بالشكر الجزيل على عرضكم القيم والشامل، خاصة أمام الجلسة العامة، بشكل سيساهم في تيسير مسطرة دراسة مشروع هذا القانون، على

مستوى الجلسة التشريعية العمومية.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يهدف "مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها" إلى إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، والتي يمكن أن تكون لها فروع على صعيد الجهات وعلى صعيد بعض الجماعات الترابية الكبرى.

وتتمثل أهداف المؤسسة، حسب مشروع القانون، في تقديم خدمات اجتماعية لفائدة موظفي الجماعات الترابية المنخرطين فيها وأزواجهم وأبنائهم، حيث ستضطلع المؤسسة بمهام وأعمال وأنشطة اجتماعية تهم تشجيع مشاريع سكنية أو إنجازها لفائدة منخرطي المؤسسة؛ وإبرام الاتفاقيات مع المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة، لتمكين المنخرطين من التطبيب، والعلاج، والدواء، والتأمين، والحج، وتملك وسائل النقل، ومتابعة التعليم العالي للأبناء، والتخييم، والاصطياف والإقامة السياحية، وخدمات اجتماعية وصحية أخرى.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن أحكام مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها قيد الدراسة والتصويت والمصادقة على مستوى الجلسة التشريعية العمومية.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت على مشروع قانون رقم 37.18 بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

4. مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير المنتدب في الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية" الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، وبالانخراط الفاعل لكل المستشارات والمستشارون الذين حضروا أشغالها حضورا ماديا أو عن بعد قصد التصويت على النص.

كما أتقدم لكم، السيد الوزير المحترم، بهذه المناسبة، بالشكر الجزيل على عرضكم القيم والشامل خاصة أمام الجلسة العامة، بشكل سيساهم في تيسير مسطرة دراسة مشروع هذا القانون، على مستوى الجلسة التشريعية العمومية.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يهدف مشروع قانون 68.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية؛ إلى التأسيس لعمل اجتماعي يكفل الرعاية اللازمة لهذه الفئة من الموظفين، سواء المزاولين منهم أو المحالين على التقاعد، والذين أصبحوا منذ شتنبر 2016 خاضعين لقواعد الانضباط العسكري.

وتتلخص أهم مقتضيات مشروع هذا القانون في تيسير عملية اقتناء السكن، وتعميم الاستفادة من التغطية الصحية التكميلية، وإحداث مرافق اجتماعية وترفيهية وثقافية ورياضية، وتوفير وسائل نقل الموظفين، وتقديم مساعدات وإعانات استثنائية لتلبية الحاجات المستعجلة والطارئة للمنخرطين، تحفيزا لهم على القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن أحكام "مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية" قيد الدراسة والتصويت والمصادقة على مستوى الجلسة التشريعية العمومية، خاصة من خلال خضوع المؤسسة لمراقبة المفتشية العامة للمالية والقانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية، تكريسا لمبادئ الحكامة المالية، وكذا خضوع حساباتها لتدقيق سنوي من طرف خبراء محاسبيين، لتقييم نظام المراقبة الداخلية لهذه المؤسسة.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت على مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

5. مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير المنتدب في الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية

وإجراءات الإعلان عنها" الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، وبالانخراط الفاعل لكل المستشارات والمستشارون الذين حضروا أشغالها حضورا ماديا أو عن بعد قصد التصويت على النص.

كما أتقدم لكم السيد الوزير المحترم، بهذه المناسبة، بالشكر الجزيل على عرضكم القيم والشامل خاصة أمام الجلسة العامة، بشكل سيساهم في تيسير مسطرة دراسة مشروع هذا القانون، على مستوى الجلسة التشريعية العمومية.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يأتي "مشروع قانون رقم 42.40 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها" قيد الدراسة والتصويت والمصادقة عليه أمام الجلسة العامة، في سياق التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة خطر وباء كورونا المستجد "كوفيد-19"، وتبعا لقرار الحكومة القاضي بالشروع في إجراءات تخفيف الحجر الصحي بمجموع التراب الوطني وفق الضوابط المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.20.406 الصادر بتاريخ 9 يونيو 2020 واستئناف العمل بالمحاكم والإدارات العمومية والمقاولات.

ذلك أنه تبين أن الاحتفاظ بصيغة المادة السادسة كما هي منصوص عليها في المرسوم بقانون المشار إليه من شأنه أن ينعكس سلبا على استئناف للعمل بمختلف الأنشطة العمومية والاقتصادية، وأنه يمس بحقوق والتزامات الدولة والمواطنين على حد سواء.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن أحكام مشروع قانون رقم 42.40 قيد الدراسة والتصويت والمصادقة على مستوى الجلسة التشريعية العمومية، آملين أن يساهم هذا التعديل بمقتضى المادة الفريدة في استعادة ممارسة الأشخاص الذاتيين والمعنويين خاصة المقاولات المتضررة من تداعيات آثار فيروس "كوفيد-19" لحقوقهم والوفاء بالتزاماتهم التعاقدية خلال فترة الطوارئ الصحية قصد ضمان استمرارية المقاولات المواطنة والحفاظ على مناصب الشغل.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت على "مشروع قانون رقم 42.40 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها" بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

VIII. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1. مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أكيد أننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ومن خلال كل أدبياتنا وبلاغاتنا نستحضر الهاجس البيئي في بلادنا، وآثاره على المحيط الإيكولوجي والطبيعي وبصفة خاصة آثاره على المنظومة الصحية والغذائية لكل المجتمعات على وجه البسيطة، خصوصا وأن الأمر مرتبط بسلاسل الإنتاج واستغلال المعامل والمصانع وما لهذا الأمر من تأثير على أوضاع تشغيل الأجراء والعمال وظروفهم المادية والصحية التي تتأثر بفعل كل التقلبات التي تعرفها الوضعية الاقتصادية والإنتاجية في العالم.

لذلك، فإننا واعون بأهمية هذا المشروع وأهمية دراسة التأثير على البيئة، وما يتطلب ذلك من مراجعة للقانون رقم 12.03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة، لإعطاء مفهوم التقييم البيئي بعده الحقيقي وإبداء دوره في إصلاح المنظومة البيئية.

وحين انخرطت بلادنا في تبني أهداف التنمية المستدامة، وضعنا صوب أعيننا تحدي القضاء على الفقر والجوع، وتمكين الإنسان من الصحة والتعليم الجيد، ومياه نظيفة وطاقات نظيفة، وعمل لائق، واحترام المناخ والحياة، وغيرها من الأهداف التي تروم كلها تمتيع البشرية بحياة وبيئة جيدة وسليمة وصحية وكريمة، ويجب أن نواكب هذا الانخراط بالقوانين اللازمة لتفعيله على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

إن كوكبنا الأزرق أصبح يئن تحت وطأة كل أنواع الدمار والخراب البيئي، ولعل ما خلفته جائحة كورونا من خسائر مادية وبشرية، لا يخفف من وطأته نسبيا، سوى ما كان لإجراءات الحجر الصحي، وتوقف الرحلات الجوية والتنقل عبر الطرق، والعديد من سلاسل الإنتاج، من حميد الأثر على بيئتنا من خلال تراجع نسبة ثاني أوكسيد الكربون في الهواء وانخفاض نسبة تلوث البحار والأنهار، والانغلاق الجزئي لثقب الأوزون والعديد من التوازنات التي أعادت إلى الطبيعة رونقها وجمالها.

وبالعودة إلى موضوع نص المشروع الذي يتكون من 32 مادة موزعة على ثمانية أبواب تهم:

- التعاريف؛
- التقييم الاستراتيجي البيئي؛
- دراسة التأثير على البيئة؛
- بطاقة التأثير على البيئة؛

- الافتحاص البيئي؛

- اللجنة الوطنية واللجان الجهوية؛

- المخالفات والعقوبات؛

- وأحكام مختلفة.

نرى في الاتحاد المغربي للشغل أن نجاح وتطبيق مشروع التقييم البيئي يرتبط بالأساس بالسلوك البشري قبل أن يكون مسألة قانون، لذلك فإن تنظيم هذا المجال بالقانون هو أمر مهم وضروري، ولكن يجب كذلك مواكبة ذلك بحملات توعوية لتحسيس المواطنين وتنبيههم بتغيير سلوكاتهم اتجاه محيطهم البيئي، إضافة إلى هذه التوعية فلابد من الجانب الزجري الذي ينزل العقوبات والجزاءات على المخالفين للقوانين التي تحمي المحيط البيئي، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات صناعية ووحدات إنتاجية.

نحن موضوعيون في تحليلنا ونقاشنا، وننوه بنص هذا المشروع، حيث اهتم بالتقييم البيئي الاستراتيجي ودراسة التأثير والإفتحاص البيئي، إضافة إلى إحداث اللجنة الوطنية، واللجن الجهوية لدراسة التأثير على البيئة والاختصاصات الممنوحة لها وصلاحياتها، ونتمنى أن تذهب الحكومة في مسارها من خلال السهر على تطبيق مضامين نص المشروع وتفعيلها على أرض الواقع.

وإن الحديث عن الاهتمام بالمجال البيئي لا يجب أن ينسينا الحديث عن الإنسان العامل في مختلف الوحدات الإنتاجية وخصوصا في مجال التعدين والمناجم، حيث أن هذه الوحدات يجب أن تراعي إلى جانب مسألة الربح والمداخيل صحة العامل والعاملة وسلامة المحيط البيئي، وإلزام المقاولات العاملة في هذا المجال بتقديم دراسات بيئية في بداية المشروع، خصوصا وأن التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة أصبح يساعد على إعطاء نتائج دقيقة في هذا المجال، وهذا يجرنا للحديث عن التلوث المؤدي وهل نكتفي بالمردود المادي على خزينة الدولة دون احترام الشروط الأساسية ومعايير السلامة التي يجب أن تكون لها الأولوية في هذا الباب، وقبل أن أختم مداخلتي لابد من الإشارة إلى أن إصدار القوانين والتشريعات لن يكون له جدوى إذا لم تكن هناك نية سليمة من قبل الحكومة والقطاعات المعنية في إصدار المراسيم التطبيقية التي غالبا ما تكون حجرة عثرة أمام تطبيق القوانين وتنزيلها على أرض الواقع.

لكل ما سبقت الإشارة إليه فإننا نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

شكرا، والسلام.

2. مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل من أجل مناقشة "مشروع قانون 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها". هذا المشروع الذي نرى أنه مشروع مهم ويهم فئة عريضة من موظفي الدولة وأعوانها، هذه الفئة التي عانت ولاتزال من التهميش واللامبالاة الذي مورس عليها منذ سنوات من قبل القطاع الوصي، خصوصا في مجال الخدمات الاجتماعية والطبية والترفيهية وغيرها من الخدمات المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا المشروع.

ورغم أن مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية جاء متأخرا، حيث تم الاتفاق بشأنه بين الوزارة الوصية والنقابات القطاعية، وتم التنصيص على إحداث هذه المؤسسة، في اتفاق 2002 وفي اتفاق 2007 كنتيجة لحوار قطاعي آنذاك، وبسب هذا التماطل والتأخير شعر شغيلة الجماعات الترابية بالغبن والاستياء، ولم يستسيغوا حرمانها من مجموعة مكتسبات وخدمات اجتماعية على امتداد سنوات، إسوة ببقية موظفي القطاعات الحكومية.

ومعلوم أن إحداث هذه المؤسسة سيساهم في تحسين الوضعية الاجتماعية للموظفين عبر الدعم الاجتماعي على مستوى التطبيب والاستشفاء وعلى مستوى السكن بمنح التسهيلات الضرورية بشروط تفضيلية، وعلى مستوى القروض من أجل السكن، ودعم الأبناء على مستوى تشجيع تمدرسهم. ناهيك عن الاستفادة من دعم خاص بالحج، ودعم تمدرس الأبناء بالخارج، وكذا مجموعة من القضايا المتعلقة بالترفيه والرياضة، وكلما ما له علاقة بالشأن الاجتماعي على غرار باقي مؤسسات الأعمال الاجتماعية بقطاعات أخرى.

إضافة إلى إن الأدوار التي ستقوم بها هذه المؤسسة، من شأنها تحسين وتجويد الوضع الاجتماعي للموظف الجماعي، مما سيخفف عليه بعض الأعباء التي كانت وما زالت تثقل كاهله.

نحن اليوم بصدد مناقشة "مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها".

ونحن باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل نثمن ذلك ونتمنى من خلال مناقشة ودراسة هذا المشروع أن يستجيب لتطلعات كل الموظفات والموظفين وأن تكون هذه المؤسسة في مستوى المؤسسات الاجتماعية الرائدة في هذا المجال والتي تقدم خدمات جليلة للموظفين والأطر والمستخدمين، خصوصا أن هذه الفئة من الموظفين وأعوان الجماعات الترابية تعاني التهميش والإقصاء جراء الأجور والتعويضات الهزيلة وضعف الخدمات الاجتماعية للموظفين، وتدهور شروط وبنيات العمل، وغياب التحفيز والتكوين، واستفحال الاستغلال والتعسف الإداري والسياسي، علاوة على الاستثناء والإقصاء من كل

الاتفاقات وتعطيل وتأخير الاستفادة من حذف السلالم الدنيا ومن الترقيات الاستثنائية، وامتحانات الكفاءة المهنية، والحرمان من كل الخدمات الاجتماعية التي تستفيد منها شغيلة قطاعات عمومية.

ولأجل ذلك؛ وللإسهام في إغناء هذا المشروع ولتجويد النص القانوني بما يخدم مصالح الموظفين ويرسخ أسس ومبادئ ومساطر التدبير الشفاف والحكامة الجيدة، أبدينا ملاحظاتنا خلا المناقشة العامة والتفصيلية في اللجنة، ونود تسجيلها مرة أخر بالجلسة العامة:

- المشروع لم يحدد مدة انتداب رئيس المؤسسة الذي يستوجب اختياره وفق برنامج عمل تعاقدي وضرورة تحديد شروط أو الأسباب الموجبة لإقالة الرئيس؛

- وبخصوص التدبير المالي لمؤسسة الأعمال الاجتماعية يجب العمل على ضرورة مصادقة مجلس التوجيه والتتبع للمؤسسة على الصفقات التي يفوق مبلغها الإجمالي مليون درهم؛

- غموض فيما يتعلق كيفية اختيار المشرفين على فروع مؤسسة الأعمال الاجتماعية، وكيفية المصادقة على عقود تشغيل المستخدمين بالمؤسسة؛

- ضرورة إعادة النظر في طريقة تكوين أجهزة وهياكل المؤسسة، والرفع من تمثيلية النقابات الأكثر تمثيلا؛

- الأخذ بعين الاعتبار تمثيلية فئة موظفي وأعوان الجماعات الترابية؛

- ضمان تمثيلية حقيقية للموظفين في مجلس التوجيه والتتبع للمؤسسة ومنع هيمنة أي طرف عليها بما يحقق الحكامة الجيدة ويضمن فعالية المؤسسة في الاستجابة للخصاص المهول الذي يشهده القطاع، في مجال الخدمات الاجتماعية؛

- ولقد قمنا بتسجيل هذه الملاحظات وطرحها كبدائل من خلال تعديلات فريق الاتحاد المغربي للشغل على نص المشروع.

وختاما، نطالب بالتعجيل بإخراج هذه المؤسسة، وسنصوت في فريق الاتحاد المغربي للشغل بالإيجاب.

IX. مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

1. مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية" يرمي إلى مراجعة وتحديث الإطار القانوني المنظم لهاته المؤسسة.

ويندرج مشروع هذا القانون في إطار مواكبة الجهود الرامية إلى هيكلة وتحديث الإدارة الترابية وكذا الرفع من مستوى العمل الاجتماعي الموجه لرجال السلطة والموظفين التابعين لوزارة الداخلية.

ونعتبر أن هاته المبادرة التشريعية ستساهم في تجويد الخدمات الاجتماعية وتوسيع مجالها وسيعزز الاهتمام والعناية بالعنصر البشري الذي يعتبر رافعة أساسية للتنمية.

ولا شك أن مشروع قانون 38.18 الرامي لإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة سيساهم في تطوير أداء هذه المؤسسة ويجعلها في مستوى المؤسسات الرائدة في المجال الاجتماعي.

2. مشروع قانون 37.18 القاضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاته:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نعتبر في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن النهوض بالأوضاع الاجتماعية لعموم المغاربة وللأجراء بصفة خاصة من المهام المفروضة اليوم بشدة كأولوية الأولويات، ولا شك أن الاهتمام بهذا الجانب بالنسبة للموظفين العاملين بمختلف الجماعات الترابية من خلال المصادقة على "مشروع قانون 37.18 القاضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاته"، بعد انتظار طويل. فمنذ سنة 2007 وشغيلة الجماعات الترابية تنتظر وفاء الوزارة الوصية بالتزامها بإحداث هاته المؤسسة.

وبعد سنوات عجاف، باشرت وزارة الداخلية الحوار القطاعي مع المركزيات النقابية وكانت أهم مخرجاته بالإضافة إلى النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية الالتزام بإحداث جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات، وبالمصادقة على مشروع قانون 37.18 نكون قد أنهينا هذا الانتظار الطويل، وإذ نؤكد على أهمية المؤسسة في المساهمة في تحسين الوضعية الاجتماعية للموظفين والمتقاعدين وأزواجهم وأبنائهم، شريطة منحها كل الإمكانيات لتحقيق أهدافها لتستجيب لتطلعات كل الموظفات والموظفين الجماعيين وأن تكون في مستوى المؤسسات الاجتماعية الرائدة

في هذا المجال، والتي تقدم خدمات جليلة لمنخرطيها، خاصة وأن موظفي الجماعات الترابية عانوا ويعانون من كل أشكال التهميش والإقصاء وهزالة الأجور والتعويضات، بالإضافة إلى ضعف – وأحيانا – انعدام ظروف العمل، مع استفحال التعسف الإداري ومحاربة العمل النقابي وكذا الانتماء السياسي.

وجاء الحوار الاجتماعي ليعطي متنفسا لمعالجة بعض القضايا والمشاكل التي استفحلت داخل قطاع الجماعات الترابية.

نتمنى أن تساهم هذه المؤسسة في تنمية وتطوير الخدمات الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، وهو أبسط ما يمكن تقديمه لهذه الفئة من الموظفين مقابل ما تقدمه من خدمات للمجتمع وتستحق بذلك الالتفات إليها وتحسين وضعيتها الاجتماعية ومنحها مؤسسة تليق بها وتقدر تضحياتها.